منشأ القضية الفلسطينية وتطورها

١٩١٧ - ١٩٨٨

أُعدت للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
ونحت إرشادها

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٠

تمهيد

أعدت هذه الدراسة شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبإرشادها ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . ونشرت هذه الدراسة تمشيا مع المبادئ التوجيهية التالية التي اقترحتها اللجنة :

"ينبغي أن تضع الدراسة القضية في إطارها التاريخي ، مؤكدة هوية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية . وينبغي أن تستعرض مسار القضية إبان عهد انتداب عصبة الأمم وأن تبين كيف عرضت على الأمم المتحدة . وينبغي أن تشمل أيضا فترة اشتراك الأمم المتحدة في القضية" .

تقع الدراسة في أربعة أجزاء تغطي الفترة من ١٩١٧ حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ .

يعرض الجزء الأول ، الذي نشر في عام ١٩٧٨ خلفية تاريخية لقضية فلسطين تعود إلى عام ١٩١٥ . ويستعرض هذا الجزء بالتفصيل الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٤٧ ، وهي فترة كانت فلسطين في معظمها تُحكم بموجب انتداب منحته عصبة الأمم .

ويغطي الجزء الثاني ، الذي نشر في عام ١٩٧٩ تطور مشكلة فلسطين من الوقت الذي تناولتها فيه الأمم المتحدة حتى أواخر السبعينات ، أي من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ .

ويتناول الجزء الثالث ، الذي نشر في عام ١٩٨٤ تطور قضية فلسطين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ويغطي الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ .

والجزء الرابع ، الذي أضيف في عام ١٩٩٠ إلى الأجزاء الثلاثة المنشورة من قبل ، يغطي الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ ، التي وقعت خلالها سلسلة من الأحداث البالغة الأهمية . وقد كانت هذه التطورات إيذانا بمرحلة جديدة نوعيا في تطور هذه المشكلة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والإنسانية والأدبية القائمة منذ زمن بعيد ومازالت تنتظر الحل .

وينبغي ملاحظة أن هذه الدراسة تتألف من الأجزاء الأربعة التي نشرت في سنوات مختلفة ، وجمعت في مجلد واحد تسهيلا على القارئ .

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج

الجزء الاول - ١٩١٧-١٩٤٧

مقدمة ٢
أولا - بداية القضية الفلسطينية ٤
ثانيا - تصريح بلفور ٩
ثالثا - انتدابات عصبة الامم ٢٢
رابعا - الانتداب على فلسطين ٢٦
خامسا - فلسطين تحت الانتداب : "الوطن القومي اليهودي" ٤٤
سادسا - فلسطين تحت الانتداب : "المقاومة الفلسطينية" ٥٥
سابعا - فلسطين تحت الانتداب : "مشاريع التقسيم" ٦٣
ثامنا - فلسطين وعصبة الامم ٧٣
تاسعا - إنهاء الانتداب ٨١
الحواشي ٩٦
المرفقات ١١٠

الجزء الثاني - ١٩٤٧-١٩٧٧

مقدمة ١٣١
أولا - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المعنية بفلسطين ١٣٢
ثانيا - لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ١٤١
ثالثا - اللجنة المخصصة المعنية بفلسطين ١٥٥
رابعا - تقسيم فلسطين ١٦٨
خامسا - نهاية الانتداب وإنشاء اسرائيل ١٧٩
سادسا - فلسطين والامم المتحدة ، ١٩٤٨-١٩٦٧ ..... ١٨٩

المحتويات (تابع)

	الصفحة
سابعا - فلسطين والأمم المتحدة ، ١٩٦٧-١٩٧٧	١٩٨
ثامنا - لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	٢١٣
تاسعا - مركز الكيان الفلسطيني	٢٢٠
الحواشي	٢٢٥
المرفقات	٢٣٥

الجزء الثالث - ١٩٧٨-١٩٨٣

مقدمة	٢٥٠
أولا - فلسطين والأمم المتحدة ، ١٩٧٨-١٩٨٣	٢٥٥
ألف - الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين	٢٥٥
باء - الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢	٢٥٧
جيم - المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة	٢٦٠
دال - مركز مدينة القدس	٢٦٣
هاء - انتهاك حقوق الانسان	٢٦٤
واو - المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين	٢٦٧
ثانيا - الخلاصة	٢٧٣
الحواشي	٢٧٤
المرفقات	٢٧٥

الجزء الرابع - ١٩٨٤-١٩٨٨

مقدمة	٣٠٤
أولا - الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة وقضية فلسطين	٣٠٥
ثانيا - السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣٠٦
ألف - إنتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة	٣٠٦

المحتويات (تابع)

	الصفحة
باء - اكتساب الأراضي وإقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة	٣١٠
جيم - السياسات الإسرائيلية المتعلقة بموارد المياه في الأراضي المحتلة	٣١٢
دال - استغلال اسرائيل لموارد العمالة الفلسطينية	٣١٤
هاء - القيمة الاقتصادية لأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بالنسبة لاسرائيل	٣١٧
ثالثا - السعي من أجل ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية	٣١٨
رابعا - الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ...	٣٣٩
ألف - بداية الانتفاضة	٣٣٩
باء - ١٩٨٨ : عام الانتفاضة	٣٤١
خامسا - النتيجة	٣٦٧
الحواشي	٣٦٩

الجـزء الاول
١٩١٧-١٩٤٧

مقدمة

عرضت قضية فلسطين على الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة .

بيد أن منشأ المشكلة الفلسطينية كقضية دولية يكمن في أحداث وقعت قرب نهاية الحرب العالمية الاولى . فقد أدت هذه الاحداث إلى اتخاذ عصبة الامم قرارا بوضع فلسطين تحت إدارة بريطانيا العظمى كدولة منتدبة بموجب نظام الانتداب الذي اعتمدته العصبة . قصد بالانتداب من حيث المبدأ ، أن يكون مرحلة انتقالية لحين بلوغ فلسطين مركز الدولة المستقلة استقلالا كاملا ، وهو مركز اعترف به مؤقتا في عهد العصبة ، ولكن التطور التاريخي للانتداب لم يفض في واقع الامر إلى ظهور فلسطين كدولة مستقلة .

وقرار وضع فلسطين تحت الانتداب لم يأخذ في الاعتبار رغبات شعب فلسطين ، رغم اشتراط العهد "أن يكون لرغبات هذه الاقوام اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة" . وقد اكتسب هذا أهمية خاصة نظرا لأن الحكومة البريطانية كانت قد قطعت على نفسها ، قبل أن تعطى الانتداب من عصبة الامم بخمس سنوات تقريبا ، التزامات للمنظمة الصهيونية بشأن إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، التي ادعى الزعماء الصهاينة بوجود "صلة تاريخية" لهم بها نظرا لأن أسلافهم قد عاشوا في فلسطين قبل ألفي عام مضت ، قبل أن يتفرقوا في "الشتات" .

وأثناء فترة الانتداب ، عملت المنظمة الصهيونية على تأمين إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . وشعر سكان فلسطين الاصليون ، الذين قطن أجدادهم الارض طيلة الالفي عام السابقة تقريبا ، أن هذا المخطط يشكل انتهاكا لحقوقهم الطبيعية وغير القابلة للتصرف . كما اعتبروه مخالفا لتأكيدات الاستقلال التي قدمتها دول الحلفاء للزعماء العرب مقابل تأييدهم لها إبان الحرب . وقد نتج عن ذلك مقاومة عارمة للانتداب من قِبَل العرب الفلسطينيين . وأعقب ذلك لجوء الجالية اليهودية إلى العنف قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وبعد ربع قرن من الانتداب ، قدمت بريطانيا العظمى ما أصبح "المشكلة الفلسطينية" إلى الامم المتحدة على أساس أن الدولة المنتدبة تواجه التزامات متضاربة ثبت عدم إمكانية التوفيق بينها . وفي هذه المرحلة ، عندما كان عمر الامم المتحدة نفسها لا يتجاوز العامين بالكاد ، اجتاح العنف فلسطين . وبعد بحث مختلف

البدائل ، اقترحت الامم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين ، إحداهما عربية فلسطينية والاخرى يهودية ، مع تدويل القدس . ولم يجلب مشروع التقسيم السلم لفلسطين ، وتحول العنف السائد إلى حرب في الشرق الاوسط لم يوقفها إلاّ إجراء من قِبَل الامم المتحدة . وقد أعلنت إحدى الدولتين المذكورتين في مشروع التقسيم استقلالها تحت اسم إسرائيل ، وفي سلسلة من الحروب المتعاقبة ، اتسعت سيطرتها الإقليمية لتحتل فلسطين كلها . أما الدولة العربية الفلسطينية المذكورة في مشروع التقسيم فإنها لم تظهر أبدا على خارطة العالم ، وناضل الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الضائعة على مدى الاعوام الثلاثين التالية . وسرعان ما اتسعت المشكلة الفلسطينية فتحولت إلى نزاع الشرق الاوسط القائم بين الدول العربية وإسرائيل . فمنذ عام ١٩٤٨ نشبت حروب وحدث دمار ، مما أرغم ملايين الفلسطينيين على اللجوء إلى المنفى ، وأدخل الامم المتحدة في بحث مستمر عن حل لمشكلة أصبح من الممكن أن تكون مصدرا رئيسيا للخطر على السلم العالمي .

وفي معرض هذا البحث ، اعترفت أغلبية كبيرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن قضية فلسطين لاتزال هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، التي تعتبر أخطر تهديد للسلم يجب على الامم المتحدة أن تكافحه . ويتزايد اعتراف الرأي العالمي بوجوب أن يضمن للشعب الفلسطيني حقه الاصيل ، غير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره الوطني كيما يستتب السلم .

وفي عام ١٩٤٧ قبلت الامم المتحدة مسؤولية إيجاد حل عادل لقضية فلسطين ، ولازالت تجاهد اليوم من أجل إنجاز هذه المهمة . وقد حجبت ثلاثة عقود من النزاع والجدل السياسي - القانوني المسائل الاساسية وطمست منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ، اللذين تحاول هذه الدراسة إيضاحهما .

أولا - بدايات القضية الفلسطينية

انحلال الامبراطورية العثمانية

مع بداية القرن العشرين كانت "المسألة الشرقية" قد أصبحت شغلا شاغلا للدبلوماسية الأوروبية ، حيث كانت الدول الكبرى تقوم بمناورات من أجل فرض سيطرتها على أقاليم الامبراطورية العثمانية الآفلة أو إقامة مناطق نفوذ في هذه الأقاليم . وهكذا كانت "ديناميات المسألة الشرقية تكمن في أوروبا"(١) ، وحسمت المسألة في نهاية الأمر بهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى .

وبينما كانت الحرب على أشدها وانحلال الامبراطورية العثمانية أصبح وشيكا بوضوح ، كانت دول "الوفاق" قد بدأت بالفعل تتفاوض بشأن مطامح إقليمية متنافسة . ففي عام ١٩١٦ أدت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وإيطاليا أيضا في وقت لاحق ، إلى اتفاق سايكس - بيكو السري بشأن توزيع الأقاليم العربية العثمانية على مجالات نفوذ الدول الأوروبية الكبرى (المرفق الأول) . وحيث أنه توجد في فلسطين أماكن مقدسة لدى ثلاث ديانات عالمية ، اتجه التفكير في بادئ الأمر إلى وضع نظام دولي لفلسطين ، إلاّ أنه انتهى بها الأمر تحت سيطرة بريطانيا .

ورغم سعي الدول الأوروبية الكبرى إلى إقامة مجالات نفوذ ، فإنها اعترفت بأن السيادة ستكون لحكام الأقاليم العربية وشعوبها ، ونص اتفاق سايكس - بيكو بالتحديد على الاعتراف "بدولة عربية مستقلة" أو "اتحاد كونفدرالي من الدول العربية" . وقد عبّر هذا عن التسليم بالحقائق الإقليمية ، نظرا لأن قوة القومية العربية الناشئة كانت تشكل تحديا رئيسيا للامبراطورية العثمانية فوق القومية . وقد سعت القومية العربية إلى التعبير عن نفسها في شكل دول وطنية مستقلة ذات سيادة على غرار النموذج الأوروبي . والتقت أهداف بريطانيا العظمى في الحرب بهذه الأماني الوطنية العربية وأدت إلى تقديم تأكيدات بمنح الاستقلال السيادي للشعوب العربية بعد هزيمة دول المحور .

أوجه التفاهم الانكليزي - العربي بشأن استقلال العرب

ترد هذه التأكيدات في المراسلات(٢) التي تم تبادلها خلال عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنري مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، والشريف حسين ، أمير مكة الذي كان يشغل مركزا خاصا بوصفه سادن أقدس المدن الإسلامية . وهكذا كان يتصرف ممثلا للشعوب العربية ، وإن كان لا يمارس سلطانا سياسيا رسميا عليها قاطبة .

وفي معرض المراسلات المتطاولة ، طالب الشريف حسين بوضوح "باستقلال البلدان العربية" محددا بالتفصيل حدود الاقاليم المعنية ، التي شملت فلسطين بوضوح ، وأكد مكماهون أن "بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف باستقلال العرب في كل المناطق الواقعة داخل الحدود التي طلبها شريف مكة" .

وتبديدا للمخاوف العربية التي أثارها قيام الحكومة السوفياتية بعد ثورة ١٩١٧ بكشف النقاب عن اتفاقية سايكس - بيكو ، وكذلك بيانات متضاربة معينة بشأن السياسة البريطانية (انظر الجزء الثاني أدناه) ، توالى المزيد من التأكيدات بشأن مستقبل الاقاليم العربية .

فقد جاء في رسالة خاصة (مؤرخة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٨) من الحكومة البريطانية ، قام الكوماندو هوغارث بنقلها شخصيا إلى الشريف حسين ، أن "دول "الوفاق" عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى ... وفيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عاقدو العزم على ألاّ يكون أي قوم خاضعين لقوم آخرين" (٣) .

وبعد ستة أشهر من احتلال قوات الجنرال اللنبي للقدس ، أعلن بيان آخر ، يشير إلى "المناطق التي كانت واقعة فيما مضى تحت السيطرة العثمانية ، والتي احتلتها قوات الحلفاء إبان هذه الحرب" ، "... رغبة حكومة صاحب الجلالة في أن يقوم حكم هذه المناطق مستقبلا على أساس مبدأ موافقة المحكومين ، وأن هذه السياسة كانت ، وستظل ، تحظى بتأييد حكومة صاحب الجلالة" (٤) .

وصدر بيان انكليزي - فرنسي مشترك (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨) كان أكثر شمولا وتحديدا ، ويمس مجالات المصالح البريطانية والفرنسية على السواء (كان لايزال يعتبر أن كلمة "سوريا" تشمل لبنان وفلسطين) :

"إن الهدف الذي ترمي إليه فرنسا وبريطانيا العظمى من مواصلتهما حتى النهاية الحرب في المشرق التي تسبب في اندلاعها طموح المانيا هو التحرير الكامل الواضح للشعوب (العربية) وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم الحر .

"وتحقيقا لهذه النوايا ، إن فرنسا وبريطانيا العظمى متفقتان في تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات أهلية في سوريا وبلاد ما بين النهرين

المحررتين الآن من قِبَل الحلفاء ، وفي الاقاليم التي تعملان على تحريرهـــا ، والاعتراف بهذه الحكومات والإدارات حالما يتم إنشاؤها بالفعل"(٥) .

اللجنة المعنية بمراسلات الحسين - مكماهون

بينما كانت هذه التأكيدات البريطانية بمنح الاستقلال للعرب واضحة لا لبـــس فيها ، كان موقف بريطانيا ، منذ انتهاء الحرب ، يتمثل في أن فلسطين قد استثنيـــت منها ، وهو تأكيد يطعن فيه الزعماء الفلسطينيون والعرب .

وأثناء مراسلات الحسين ومكماهون ، بذل البريطانيون جهودا جبارة لاستبعـــاد مناطق معينة من الاقاليم التي ستنال الاستقلال ، بدعوى أن "الامر يشمل مصالـــح حليفتنا ، فرنسا" . وقد وافق الشريف حسين ، على مضض ، على أن يعلق ، لا أن يتنـــازل عن ، المطالب العربية بمنح الاستقلال لتلك المنطقة ، قائلا إنه "ينبغي لشهامة الوزيـر صاحب الرياسة أن يتيقن أننا عند أول فرصة تضع فيها هذه الحرب أوزارها سنطالبكـــم بما نفض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها" .

وقد وصف مكماهون المنطقة المعنية بأنها "أجزاء من سوريا واقعة غربي ولايـــات دمشق وحمص وحماة وحلب" . ويبدو أن هذا ينطبق على المناطق الساحلية من سوريـــا الآن والقطاع الشمالي من لبنان (الخارطة الواردة في المرفق الثاني) ، حيث تتلاقـــى المصالح الفرنسية . ولا يبدو للوهلة الأولى أنها تشمل فلسطين ، وهي أرض معروفـــة ومعينة وذات تاريخ قديم ، مقدسة لدى ثلاث ديانات توحيدية كبيرة ، وكانت تتطابـــق تقريبا في عهد العثمانيين مع سنجق القدس المستقل وسنجقي عكا والبلقاء (الخارطـــة الواردة في المرفق الثالث) .

وفي عام ١٩٣٩ ، بعد نشر أوراق الحسين - مكماهون بفترة وجيزة ، شكلت لجنـــة تتألف من ممثلين بريطانيين وعرب على السواء للنظر في هذه المسألة المحددة . وكـــرر كل جانب من الجانبين تفسيره لرسائل الحسين - مكماهون ولم يتمكنا من التوصل إلـــى رأي متفق عليه ، ولكن المندوبين البريطانيين اعترفوا بأن :

"... الحجج العربية فيما يتعلق بمعنى عبارة "أجزاء من سوريا واقعة غربي ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب) لها من القوة أكثر مما كان يبدو مـــن قبل ... فهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلة في المنطقة التي طالب بهـــا شريف مكة في رسالته المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩١٥ ، وأنه ما لم تكـــن

فلسطين قد استثنيت فيما بعد من تلك المنطقة فإنه يجب اعتبارها داخلة في المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى بالاعتراف بالاستقلال العربي فيها وتأييده . وهم يقولون إن التفسير الصحيح للمراسلات يجعل فلسطين مستثناة ولكنهم يعترفون بأن العبارة التي تضمنت هذا الاستثناء لم تكن محددة صريحة ولا غير قابلة للخطأ كما ظن في وقتها" (٦) .

ويبدو وراء اللغة الدبلوماسية اعتراف بأن فلسطين لم تكن مستثناة استثناء واضحا من التعهدات البريطانية بمنح الاستقلال . ويخلص التقرير ، بعد الإشارة إلى أوراق الحسين - مكماهون وكذلك إلى البيان البريطاني والبيان الانكليزي - الفرنسي الذي وجه إلى العرب بعد صدور تصريح بلفور ، إلى أن :

"... من رأي اللجنة مع ذلك أن من الجلي من هذه البيانات أن حكومة جلالته لم تكن حرة في التصرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالي فلسطين ومصالحهم ، وأنه يجب - لدى تفسير هذه المراسلات على أي وجه كان - أن تؤخذ هذه البيانات في الحسبان عند محاولة تقدير المسؤوليات التي أخذتها حكومة جلالته على عاتقها حيال هؤلاء الاهالي ، نتيجة للمراسلات" (٧) .

وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقتطفات من مذكرة سرية أعدتها إدارة المخابرات السياسية بوزارة الخارجية البريطانية كيما يستخدمها الوفد البريطاني إلى مؤتمر الصلح في باريس . ونص الإشارة إلى فلسطين هو كالاتي :

"فيما يتعلق بفلسطين ، فإن حكومة صاحب الجلالة ملتزمة ، بموجب الرسالة التي بعث بها السير هنري مكماهون إلى الشريف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥ ، بإدراجها ضمن حدود الاستقلال العربي ... ولكنها أعلنت سياستها بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في فلسطين والاستعمار الصهيوني في رسالتها له بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٨" .

ويشير تذييل للمذكرة إلى أن :

"فلسطين كلها ... تقع داخل الحدود التي تعهدت حكومة صاحب الجلالة للشريف حسين بأنها ستعترف باستقلال العرب فيها وتؤيدة" .

وقد كتب البروفسور أرنولد توينبي ، الذي تناول القضية الفلسطينية بوصفه موظفا في وزارة الخارجية البريطانية إبان مؤتمر الصلح ، يقول في عام ١٩٦٨ :

"... إن فلسطين ، كما أفسّر مراسلات الحسين - مكماهون ، لم تستثنها الحكومة البريطانية من المنطقة التي تعهدت للملك حسين بأن تعترف باستقلال العرب فيها وتؤيده . ولذلك في وسع الفلسطينيين العرب أن يفترضوا منطقيا أن بريطانيا ملتزمة بإعداد فلسطين لأن تصبح دولة عربية مستقلة"(٨) .

وقد ظهرت هذه الاعترافات بأن الحكومة البريطانية لم تكن تملك حق "التصرف في فلسطين" بعد مضي عقود لا على خرق اتفاقية سايكس - بيكو للالتزامات المقطوعة للعرب فحسب ، بل بعد أن قدمت الحكومة البريطانية للزعماء الصهاينة ، تجاهلا لحقوق الشعب الفلسطيني الاصلية ورغباته ، تأكيدات بشأن إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" ، وهو تعهد غرس بذور صراع متطاول في فلسطين .

ثانيا - تصريح بلفور

قدمت هذه التعهدات للمنظمة الصهيونية في تصريح صدر عن وزير الخارجية البريطاني السير آرثر بلفور (الذي حمل التصريح اسمه منذ ذلك الحين) :

"وزارة الخارجية ،
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧

"عزيزي اللورد روتشيلد ،

يسرني جدا أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالته ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :

'إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستفرغ خير مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر' .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح .

المخلص ،
آرثر جيمس بلفور" .

ومهما قيل في وصف الدور الرئيسي لتصريح بلفور في كل مرحلة تقريبا من مراحل القضية الفلسطينية فلن يكون ذلك من قبيل المبالغة . فقد أدمج التصريح ، الذي حدد اتجاه التطورات اللاحقة في فلسطين ، في صك الانتداب . وأدى تنفيذه إلى معارضة وثورة عربية . كما تسبب في صعوبات لا نهاية لها بالنسبة للدولة المنتدبة في المراحل الأخيرة حيث وضع البريطانيين واليهود والعرب ضد بعضهم البعض . وأدى في نهاية الأمر إلى التقسيم وإلى المشكلة كما هي الآن . ولذلك فإن أي فهم للقضية الفلسطينية يتطلب شيئا من الدراسة لهذا التصريح الذي يمكن أن يعتبر جذر مشكلة فلسطين .

الخلفية التاريخية لمفهوم "الوطن القومي اليهودي"

لقد كان تصريح بلفور النتيجة المباشرة لجهد متواصل من قِبَل المنظمة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في فلسطين .

فقد كتب ثيودور هرتزل ، مؤسس الحركة الصهيونية ، في كتابه دير يود ينشتات (الدولة اليهودية) في عام ١٨٩٦ ، متأثرا بمشاعر معاداة السامية والمذابح في أوروبا الشرقية ، يقول :

"إن الفكرة التي كوّنتها في هذا الكتيب فكرة قديمة جدا : وهي فكرة استعادة الدولة اليهودية .

...

أعطونا السيادة على جزء من العالم يكفي لتلبية الاحتياجات المشروعة لدولة ، وسنتكفل نحن بالباقي"(٩) .

وذكر هرتزل فلسطين والارجنتين . ولكن في العام التالي أعلن المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في بازل أن هدف الصهيونية هو "إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام" . وكتب هرتزل يقول :

"إذا أردت أن أوجز مؤتمر بازل في كلمة واحدة - وهي كلمة سأحاذر من التفوه بها علنا - فستكون كالآتي : لقد أسست في بازل الدولة اليهودية ... وإذا قلت ذلك بصوت عال اليوم ، فسأقابل بضحك عام . ولكن الكل سيدركون ذلك ربما في غضون خمس سنوات وبالتأكيد في غضون خمسين سنة"(١٠) .

وبعد رفض السلطات العثمانية لافكار هرتزل ، اتصل بالحكومات البريطانية والالمانية والبلجيكية والإيطالية ونظر في اختيار أماكن متباعدة مثل قبرص وشرق افريقيا والكونغو ، ولكن لم يستقر الرأي على أي منها . وأصبح إنشاء دولة يهودية في فلسطين هدف الصهيونية المعلن ، الذي ألح عليه بحماس الدكتور حاييم وايزمان عندما تزعّم الحركة .

ونظرا لأن فلسطين كانت جزءا لا يتجزّأ من الامبراطورية العثمانية ، فقد التزمت المنظمة الصهيونية الحذر في إعلان أهدافها ، خاصة بعد ثورة حزب تركيا الفتاة . وأصبحت المنظمة تتجنب لفظة "دولة" ، وتستخدم بدلا منها لفظة "وطن" .

وكما يقول ماكس نوردو ، أحد رفاق هرتزل :

"لقد بذلت قصارى جهدي لإقناع المطالبين بدولة يهودية في فلسطين بأننا قد نجد تورية من شأنها أن تعبِّر عن كل ما نقصد ، ولكنها تقوله بطريقة تتلافى استفزاز الاتراك حكام الارض المقصودة . وقد اقترحت لفظة "الوطن القومي" كمرادف للفظة "دولة" ... وهذا هو تاريخ التعبير الذي كان مثار تعليقات كثيرة . وقد كان غامضا ، ولكننا كنا جميعا نفهم ما يعنيه ، فبالنسبة لنا كان يعني آنذاك "الدولة اليهودية" ومازال يعني الشيء نفسه الآن"(١١) .

وعلى حد تعبير هرتزل نفسه :

"لا داعي للقلق (بشأن العبارات المستخدمة) . فالناس سيقرأونها "الدولة اليهودية" على أية حال"(١٢) .

وكتب ليونارد شتاين ، مؤرخ الصهيونية الموثوق به ، يقول :

"إذا كان المراد تبديد ارتيابهم في الصهيونية ، فلا يجب أن يكون هناك مزيد من الكلام عن ميثاق ، أو ، الادهى من ذلك ، عن ضمان دولي ، والاهم ألاّ يكون هناك أي مجال للاشتباه في أن الغرض الحقيقي للحركة الصهيونية هو فصل فلسطين عن تركيا وتحويلها إلى دولة يهودية . ومهما كانوا يأبون الاعتراف بأن أفكار هرتزل عفى عليها الدهر ، حتى الصهاينة "السياسيون" أنفسهم كانوا مضطرين إلى الاعتراف بأنه يجب على الحركة أن تغير أساليبها ، دون أن تتخلى عن جوهر أمانيها"(١٣) .

وتتطابق أقوال مؤرخ صهيوني مبرز آخر ، شارك في صياغة التصريح ، مع هذا الاسلوب :

"لقد سبق للمناهضين للصهيونية أن قالوا ، وما برحوا يكررون بعناد مرة تلو الاخرى ، إن الصهيونية تستهدف إقامة "دولة يهودية" مستقلة . ولكن هذا ينطوي على مغالطة كاملة . فالدولة اليهودية لم تكن أبدا جزءا من البرنامج الصهيوني"(١٤) .

ولكن الاتجاه كان واضحا - فقد كانت غاية الصهيونية منذ البداية هي إقامة دولة يهودية في فلسطين . ولم تنل حقوق شعب فلسطين نفسه أي اهتمام في هذه المخططات .

والشيء الذي كان ينقص المفهوم السياسي لدولة يهودية في فلسطين كيما يصبح حقيقة هو نقل يهود إلى فلسطين . وقد استمر على مر القرون تضامن اليهود في الشتات دينيا وروحيا مع الأرض المقدسة . ورغم اللا سامية في أوروبا ، لم تهاجر سوى مجموعات صغيرة إلى فلسطين للاستقرار فيها بدافع المشاعر الدينية المحضة . وربما كان عددهم لا يتجاوز ٥٠ ٠٠٠ نسمة في نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنهم كانوا تجسيدا أو رمزا للملة اليهودية بفلسطين التي كانت في جوهرها روحية .

وقد استغل الصهاينة هذه الإمكانية الروحية القديمة لبناء حركة سياسية . وانتشر في الخارج شعار مثير مفاده :

"أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"

تجاهلا لكون الفلسطينيين أنفسهم ، الذين كان يربو عددهم على نصف مليون في بداية القرن ، يعيشون في فلسطين وأنها كانت وطنهم . وقد حذر قطب الفلسفة الإنسانية الصهيوني آحاد هاعام من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ، وأقواله معروفة تماما في الكتابات عن فلسطين .

"... حذّر آحاد هاعام من أنه يجب على المستوطنين ، ألاّ يثيروا غضب السكان المحليين تحت أية ظروف ... ولكن ما الذي يفعله أشقاؤنا في فلسطين ؟ إنه العكس تماما ! فقد كانوا عبيدا في أراضي الشتات وفجأة وجدوا أنفسهم ينعمون بحرية مطلقة وقد أيقظ هذا التغيير فيهم ميلا إلى الاستبداد . فهم يعاملون العرب بعداوة وقسوة ، ويحرمونهم من حقوقهم ، ويسيئون إليهم دون سبب بل ويتباهون بهذه الأفعال ؛ وما من أحد منا يعارض هذه الميول المزرية الخطيرة ..."

"... وقد وجد آحاد هاعام عدم التفهم ذاته في مقاطعة العمال العرب التي أعلنها العمال اليهود ... 'فضلا عن الخطر السياسي ، لا أستطيع أن أحتمل فكرة أن أشقاءنا قادرون أخلاقيا على التصرف على هذا النحو إزاء بشر ينتمون

إلى شعب آخر ، ويقفز إلى ذهني خاطر دون قصد : إذا كان الحال كذلك الآن ، فكيف ستصبح علاقتنا بالآخرين إذا حققنا بالفعل في نهاية المطاف سلطة في أرض إسرائيل ؟ وإذا كان هذا هو "المسيح المنتظر" ، فإنني لا أود أن أرى مقدمه' ؛

"وقد عاد آحاد هاعام إلى القضية العربية ... في شباط/فبراير ١٩١٤ ... فقال : 'إن الصهاينة يتملكهم الغضب إزاء من يذكّرونهم بوجود شعب آخر في أرض إسرائيل يعيش هناك ولا ينوي على الإطلاق أن يبرح مكانه . وفي المستقبل عندما يكون هذا الوهم قد اقتُلع من قلوبهم وينظرون بعيون مفتوحة إلى الواقع كما هو ، فإنهم سيفهمون بالتأكيد مدى أهمية هذه المسألة ومدى ضخامة واجبنا في العمل على حلها'" (١٥) .

ولكن نداء آحاد هاعام مرَّ دون أن يكترث به أحد بينما بدأت الصهيونية السياسية في العمل على تحقيق غايتها المتمثلة في إقامة دولة يهودية .

توجُّه الجهود الصهيونية إلى الحكومة البريطانية

إن اتصالات الدكتور وايزمان بحكومات مختلفة أدت به إلى استنتاج أن أقوى آمال الصهيونية في دولة يهودية في فلسطين ، التي كان من المقرر مؤقتا تدويلها بموجب اتفاقية سايكس - بيكو ، إنما هي في يد بريطانيا العظمى . ومن ثم أقام صلات مع زعماء بريطانيين ، أبرزهم لويد جورج ، الذي أصبح رئيسا للوزراء ، وآرثر بلفور ، الذي أصبح وزيرا للخارجية ، وهربرت صموئيل ، الذي أصبح مندوبا ساميا على فلسطين ، ومارك سايكس . وفي عام ١٩١٥ ، اقترح صموئيل في مذكرة معنونة "مستقبل فلسطين" :

"... أن تقوم بريطانيا العظمى بضم فلسطين (حيث) قد نزرع ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي أوروبي" (١٦) .

ويصف وايزمان الصلات التي أقيمت مع الزعماء البريطانيين في تعليق قال فيه بالذات :

"كان من أعظم اكتشافاتنا السير مارك سايكس ، السكرتير الاول لمجلس وزراء الحرب ، ... ولا أستطيع أن أفي خدمات سايكس حقها من القول ، فهو الذي أرشدنا في عملنا إلى مداخل ومخارج أبعد مدى في صبغتها الرسمية ، لقد كان يتبع سكرتارية وزارة الحرب التي ضمت بين رجالها ليبوبولد إمري ، وأورمسبي غور ، ورونالد ستورس ، ولولا المشورة التي كان يقدمها لنا رجال من أمثال سايكس في وقت لم تكن لنا خبرة في المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا دون شك أخطاء خطرة كثيرة . وتتضح الحاجة إلى مثل هذه المشورة في التعقيدات التي أحاطت بمركز الشرق الادنى حتى في ذلك الوقت" (١٧) .

وقد شدد الزعماء الصهاينة على المزايا الاستراتيجية التي ستعود على بريطانيا من وجود دولة يهودية في فلسطين . فقد ذكر وايزمان في رسالة كتبها في عام ١٩١٤ إلى أحد المتعاطفين :

"... إذا وقعت فلسطين في منطقة النفوذ البريطاني ، وإذا ما شجعت بريطانيا مستوطنة يهودية هناك ، بوصفها تابعة لبريطانيا ، فسيكون في الإمكان أن يوجد لدينا في غضون مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاما مليون يهودي هناك ، وربما أكثر من ذلك ... وهم سيشكلون حارسا شديد الفعالية لقناة السويس" (١٨) .

وفيما يلي نص رسالة أخرى كتبها وايزمان في عام ١٩١٦ :

"... إن الحكومة البريطانية ليست متعاطفة فحسب مع أماني اليهود في فلسطين ، بل أنها تود أن ترى هذه الاماني قد تحققت ...

"إن انكلترا ... ستجد في اليهود أخلص الاصدقاء المحتملين ، فهم سيكونون أفضل المفسرين الوطنيين للافكار في البلدان الشرقية وسيكونون بمثابة جسر بين الحضارتين . وهذه أيضا ليست بالحجة المادية ، ولكن يجب بالتأكيد أن يكون لها وزن كبير لدى أي سياسي يود أن ينظر على مدى خمسين عاما إلى الامام" (١٩) .

وقد كان سايكس ذا قيمة بالغة في مساعدة وايزمان وزملائه ، لاسيما ناحوم سوكولوف ، في محاولة إقناع فرنسا بالتخلي عن مطالباتها الباقية في القدس المدوّلة

التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية سايكس - بيكو . فقد كانت المطامح الفرنسية الأصلية تشمل كل سوريا ، بما في ذلك فلسطين ، التي لم توافق فرنسا على تدوليها إلا بناء على إصرار بريطاني شديد . وقد نصح سايكس بأن "يتصل الصهاينة بالسيد بيكو ويقنعوا الفرنسيين"(٣٠) بالتخلي عن مطالباتهم ، ورافق سوكولوف إلى باريس ، حيث قدم إلى وزارة الخارجية تقريرا عن التقدم المحرز في تلك المهمة . وقد أبلغ سوكولوف بيكو بأن "اليهود كانوا يفكرون منذ أمد بعيد في سيادة الحكومة البريطانية"(٣١) ولكن بيكو اعترض ، مشيرا إلى مصالح الحكومات الاخرى .

ويروي شتاين كيف جرت مقاومة الاعتراضات الفرنسية :

"بدأت خطة الحملة تأخذ شكلا الآن . فقد كان المقرر أن يلحق وايزمان بسايكس في مصر وأن يتوجه معه إلى فلسطين عندما يكون الوقت مناسبا . وكان المفروض أن ينظر سوكولوف ما يمكن أن يفعله هو لتهيئة جو أنسب في باريس ، حيث لم تكن الحكومة تميل إلى أن تأخذ الصهاينة مأخذ الجد وحيث كان معظم الزعماء اليهود يتخذون موقفا معاديا صريحا . وكان من شأن مهمة سوكولوف في نهاية الأمر أن أخذته إلى روما وكذلك إلى باريس ، ولكن هذا لم يكن مخططا أصلا أو متوقعا . وكان المقرر بذل جهد منظم لكسب تأييد الصهاينة الامريكيين والروس ، وتأييد حكوماتهم إن أمكن ، لما تقرر أن يطرح الآن صراحة بوصفه البرنامج الصهيوني - وهو بناء كومنولث يهودي في فلسطين تحت رعاية بريطانيا العظمى . وكان سايكس ، من جانبه ، يستعد لإبلاغ بيكو أن بريطانيا العظمى تنوي الإصرار على شكل من أشكال السيادة البريطانية في فلسطين ، وأنه يتعين على الفرنسيين أن يوطنوا أنفسهم على التخلي عن مطالباتهم"(٣٢) .

وفي النهاية أقنع الفرنسيون بقبول "تطور الاستعمار اليهودي في فلسطين"(٣٣) وترك فلسطين تدخل مجال السيطرة البريطاني .

صياغة التصريح

كتب وايزمان يقول :

"لذلك ، آن الاوان لاتخاذ إجراء ، للضغط للحصول على تصريح سياسي بشأن فلسطين من قِبَل الحكومة البريطانية ، وفي أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ قدمت مذكرة للسير مارك سايكس أعدتها لجنتنا وعقدت معه عدة مؤتمرات أولية ...

"لقد سميت الوثيقة 'مخطط برنامج لإعادة الاستيطان اليهودي لفلسطين وفقا لأماني الحركة الصهيونية' . وتناولت النقطة الأولى منها الاعتراف بالكيان الوطني :

"يجب أن يعترف رسميا بالسكان اليهود في فلسطين (يعتبر النص أنه يعني كل السكان اليهود في الحاضر والمستقبل) من قِبَل الحكومة ذات السيادة بوصفهم الأمة اليهودية ويجب أن يتمتعوا في تلك البلاد بكامل الحقوق المدنية والوطنية والسياسية . وتعترف الحكومة ذات السيادة باستصواب وضرورة إعادة الاستيطان اليهودي لفلسطين"(٢٤) .

ويصف شتاين بدء المشاورات بين الحكومة البريطانية والمنظمة الصهيونية فيقول :

"في ٣ شباط/فبراير ١٩١٧ حضر السير مارك سايكس اجتماعا لممثلي الحركة الصهيونية في لندن ... حيث كان حاضرا بصفة شخصية في الظاهر ، ولكنه كان يشغل منصبا ذا نفوذ في وزارة الخارجية ، وكان يقوم بدور هام في تشكيل السياسة البريطانية في الشرق الأوسط . والواقع أن مؤتمر الثاني من شباط/فبراير كان نقطة البداية لتبادل آراء متطاول بين المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية ... ففي تموز/يوليه ١٩١٧ ، قدم الممثلون الصهاينة إلى الحكومة صيغة تصريح مقترح . وقد اعترفت هذه الصيغة بفلسطين بوصفها (الوطن القومي للشعب اليهودي) ونصت على 'تشكيل شركة استعمارية وطنية يهودية لإعادة استيطان البلاد وتنميتها اقتصاديا' . وقد ردت الحكومة بمشروع بديل شكل أساس ... تصريح بلفور"(٢٥) .

والواقع أنه كانت هناك ستة مشاريع صيغ جرى تبادلها ومناقشتها بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية ، مع الحصول أيضا على موافقة الولايات المتحدة قبل أن يصدر وزير الخارجية البريطاني النص النهائي للتصريح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ . وقد وصف العملية أكثر من مصدر موثوق به(٢٦) . ولم يكن هناك أي تفكير في استشارة الفلسطينيين .

وقد درس النص النهائي للتصريح بكل عناية ممكنة . ونقل عن رئيس الوزراء ، السيد لويد جورج قوله إن التصريح "... أعد بعد دراسة مستفيضة ، لا من حيث سياسته فقط بل أيضا من حيث صيغته الفعلية"(٢٧) . ويقول جفريز :

"... إن أول شيء يجب أن يقال عن تصريح بلفور هو أنه إعلان وزن بميزان حساس قبل أن يصدر . إذ أنه لا يضم سوى سبع وستين كلمة ، وكل كلمة من هذه ... درست دراسة مستفيضة قبل أن يجاز إدخالها في النص"(٢٧) .

وعملية الصياغة التدقيقية هذه تكتسب دلالة نظرا ، على وجه التحديد ، لأن نتاج هذه الصياغة المتطاولة المتمعنة كان عبارة عن بيان يتميز بأوجه الغموض الكامنة فيه . فكما يقول شتاين :

"ما الذي كان يوعد به الصهاينة ؟ إن لغة التصريح كانت غامضة عن عمد ، ولم يكن هناك أي ميل من جانب البريطانيين ولا من جانب الصهاينة ، في ذلك الوقت ، إلى التعمق في بحث معناها - كما لم يكن هناك أي تفسير متفق عليه"(٢٨) .

ورغم أن التصريح قد قصر عن الآمال الصهيونية ، فقد رئي أن من الكياسة عدم الضغط أكثر من ذلك . إذ كتب الدكتور وايزمان يقول :

"إن من قبيل التكهن ما إذا كان ينبغي أن نكون متشددين في موقفنا ، وأن نكون متأهبين بأسلحتنا ، أكنا حصلنا عندئذ على بيان أفضل أم أن الحكومة كانت ستسأم هذه الانقسامات اليهودية الداخلية ، وتسقط المسألة برمتها ؟ لقد كان تقديرنا هو أن نقبل"(٢٩) .

"الضمانات" الواردة في التصريح

مع ذلك فقد لزمت الحكومة البريطانية جانب الحذر حيث اقترح النص الصهيوني الأصلي ، الذي أرسله اللورد روثشيلد إلى بلفور ، أن "تقبل حكومة صاحب الجلالة مبدأ وجوب إعادة إنشاء فلسطين بوصفها الوطن القومي للشعب اليهودي"(٣٠) ، إذ ذكر البيان الرسمي أن الحكومة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي" . وهناك فارق كبير - فهو سيكون وطناً ، لا الوطن ، وسينشأ لا سيعاد إنشاؤه ، حيث أن العبارة (الأخيرة) تعني ضمنا وجود حق قانوني .

وقد اقترح النص الصهيوني الاصلي أن "تفرغ حكومة صاحب الجلالة خير مساعيها لتأمين تحقيق هذه الغاية ، وأن تبحث الطرق والوسائل الضرورية مع المنظمة الصهيونية"(٣٠) . بينما جاء في النص الرسمي أن الحكومة "ستفرغ خير مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية" . وأسقط الاعتراف الرسمي بالمنظمة الصهيونية بوصفها سلطة ، وهو الاعتراف الوارد ضمنا في المشروع الصهيوني . وقد كان وايزمان حساسا تجاه هذه التغييرات الهامة :

"بمقارنة النصين : النص الذي أقرته وزارة الخارجية ورئيس الوزارة ، والنص الذي اعتمد في ٤ تشرين الاول/اكتوبر بعد هجوم مونتاغو ، يظهر التراجع المؤلم عما كانت الحكومة نفسها مستعدة لان تقدمه ، فالاول ينص على أن "فلسطين يجب أن يعاد إنشاؤها كوطن قومي للشعب اليهودي" ، والآخر يتكلم عن "تأسيس وطن قومي في فلسطين للعنصر اليهودي" . والاول ينص فقط على أن الحكومة ستفرغ خير مساعيها لتأمين تحقيق هذه الغاية وأنها ستبحث الوسائل الضرورية مع المنظمة الصهيونية ، والثاني يبرز موضوع "الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة حاليا" على وجه من الممكن معه أن ينسب لليهود مقاصد اضطهاد كما أن بالإمكان تفسيرها بأنها تعني تقييد عملنا أو تعطيله بالمرة"(٣١) .

وكان من الامور التي شغلت بال وايزمان شرط "ضمانات" يتعلق بمصالح الشعب الفلسطيني . فصيغته لافتة للنظر ، خاصة عندما نتذكر عملية الصياغة المتمعنة للغة التصريح . فهذا الشرط لا يذكر الشعب الفلسطيني أو العربي ، من مسيحيين ومسلمين على السواء ، الذي يشكل ما يربو على ٩٠ في المائة من سكان فلسطين ، والذي كان يمتلك حوالي ٩٧ في المائة من أرضها . وبدلا من ذلك ، يشير التصريح إلى هذا الشعب باعتباره "الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين" ، وهي صيغة شبهت بتسمية الكثرة "اللاقلة" أو بتسمية الشعب البريطاني "الطوائف غير القارية في بريطانيا العظمى"(٣٢) .

وعلاوة على ذلك ، ففي الوقت الذي اعترف فيه بمبدأ تقرير المصير حرم شعب فلسطين من هذا المبدأ . وتسعى صيغة التصريح إلى منع أي عمل "من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين" ، ولكنها تلتزم الصمت فيما يتعلق بحقوقها السياسية التي تتسم بطابع أساسي أكبر .

وهذا أمر ذو أهمية خاصة نظرا لأن مفهوم الحقوق السياسية موجود في الجملة التالية مباشرة ، التي تشترط أنه "... لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير ... الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر" . وهذا "الضمان" الثاني لم تقترحه المنظمة الصهيونية ، ويعتقد أنه كان نتيجة لمخاوف مونتاغو من عواقب التصريح على اليهود الذين يختارون البقاء في بلدانهم .

معنى تصريح بلفور

كتب البروفسور و. ت. ماليسون ، الذي يعتبر حجة مبرزة في القانون الدولي ، يقول :

"ليس ثمة شك في أن تصريح بلفور يمثل محور ما يدعيه الصهاينة والاسرائيليون من حقوق قانونية . ومن ثم فإن مسألة تفسيره القانوني الدقيق مسألة ذات أهمية فائقة . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، لابد من استخدام أكثر بيّنة يمكن الاعتماد عليها ، وهي المواد الأولية التي يستمد منها القانون العام ، للأغراض التفسيرية . ومن بين هذه المصادر ، يعتبر تاريخ المفاوضات بشأن التصريح بما في ذلك مختلف المواقف التفاوضية ، وكذلك النص الرسمي النهائي ، من الامور الجوهرية" (٣٣) .

ولخص بعد ذلك الأهداف التفاوضية لكل من الحكومة البريطانية والمنظمة الصهيونية .

"كان للحكومة البريطانية هدفان سياسيان رئيسيان أثناء فترة المفاوضات . الاول هو الانتصار في الحرب ، والثاني هو تعزيز مركز بريطانيا القوي إلى أقصى حد ممكن أثناء التسوية السلمية اللاحقة ...

"أما أهداف الصهاينة الدائمة قبل المفاوضات وأثناءها فقد كانت تتمثل في الحصول على سند من القانون العام لمطامحهم الإقليمية ...

"لقد دخل الصهاينة المفاوضات وهم يتوقعون الحصول على مطالبهم الإقليمية الكاملة . بيد أن هذه التوقعات كان يحد منها بالضرورة عاملان موضوعيان : العامل الأول هو أن عدد اليهود في فلسطين إبان الحرب العالمية كان لا يعدو أن يمثل جزءا صغيرا من سكان البلد ككل . أما العامل الثاني فهو

أنه لم يكن بإمكان الصهاينة أن يتوقعوا شيئا من الحكومة البريطانية لا يتفق مع مصالحها الامبراطورية الفعلية أو المفترضة"(٣٤) .

ويقول أحد الشقات الآخرين إن حقيقة كون التصريح :

"عقدا محددا بين الحكومة البريطانية واليهود الممثلين بالصهاينة هي حقيقة لا جدال فيها ، فهو يمثل في مضمونه تعهدا بأن "تفرغ" الحكومة البريطانية "خير مساعيها" لتأمين تنفيذ سياسة معينة واضحة في فلسطين ، مقابل خدمة يقدمها لها اليهود"(٣٥) .

ردود الفعل إزاء التصريح

أصبح تصريح بلفور وثيقة تثير خلافا شديدا . فقد أزعج الدوائر اليهودية التي لم تكن تؤيد الهدف الصهيوني المتمثل في إقامة دولة يهودية ('الانقسامات الداخلية' التي أشار إليها وايزمان) . إذ كانت طوائف يهودية كثيرة لا تعتنق آراء صهيونية تعتبر نفسها من رعايا بلدانها ، وقد تسبب مفهوم "وطن قومي يهودي" في تضارب شديد في الولاء ، بالرغم من الشرط الوارد في التصريح الذي يضمن الإبقاء على مركزهم في بلدانهم .

وكان في مقدمة النقاد اليهود السير ادوين مونتاغو ، وزير شؤون الهند والعضو اليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية . وقد كانت معارضته للطابع السياسي للأهداف الصهيونية نابعة من إيمانه بأن اليهودية عقيدة عالمية ، متميزة عن القومية ، وأن الشعب اليهودي لا يشكل أمة في عهد إيمانه "الأمة ـ الدولة" الحديثة . وقد طعن في حق المنظمة الصهيونية في أن تتكلم باسم اليهود كلهم . إذ كتب يقول في مذكرات سرية (نشرت في وقت لاحق) :

"لقد بدت لي الصهيونية دائما عقيدة سياسية مؤذية ، ويتعذر على أي مواطن غيور من مواطني المملكة المتحدة الدفاع عنها ... وقد فهمت دائما أن أولئك الذين انغمسوا في هذه العقيدة إنما كان دافعهم الاكبر هو القيود المفروضة على اليهود في روسيا أو رفض منح هؤلاء اليهود الحرية . ولكن في نفس الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بهؤلاء اليهود كمواطنين روس يهود ومنحهم كل الحريات ، يبدو من غير المنطقي أن تعترف الحكومة البريطانية رسميا بالصهيونية ، وأن يخوّل للسيد بلفور أن يقول إن فلسطين يجب أن يعاد

إنشاؤها بوصفها 'الوطن القومي للشعب اليهودي' . ولست أدرى ما الذي يعنيه ذلك . ولكني افترض إنه يعني أن على المحمديين والمسيحيين أن يفسحوا الطريق لليهود ، وأنه ينبغي وضع اليهود في جميع مواقع الأفضلية وينبغي الربط بينهم وبين فلسطين بشكل متميز على نفس غرار الربط بين انكلترا والانكليز أو بين فرنسا والفرنسيين ، وأن الاتراك وغيرهم من المحمديين في فلسطين سيعتبرون أجانب ، تماما مثلما سيعامل اليهود بعد ذلك بوصفهم أجانب في أي بلد آخر ما عدا فلسطين ... فعندما يقال لليهود إن فلسطين هي وطنهم القومي ، سيرغب كل بلد على الفور في التخلص من مواطنيه اليهود ، وستجد سكانا في فلسطين يطردون سكانها الحاليين ، ويستولون على كل ما هو أفضل في البلد ...

"إنني أنكر أن فلسطين مرتبطة اليوم باليهود أو أنه ينبغي اعتبارها مكانا مناسبا لهم للعيش فيه فقد أنزلت الوصايا العشر على اليهود في سيناء . وصحيح أن فلسطين تلعب دورا كبيرا في التاريخ اليهودي ، ولكنها تلعب دورا كبيرا أيضا في التاريخ المحمدي الحديث ومن المؤكد أنها تلعب ، بعد زمن اليهود ، دورا أكبر من دور أي بلد آخر في التاريخ المسيحي ...

"... وعندما يكون لليهودي وطن قومي ، فإنه يستتبع ذلك بالتأكيد أن يزداد إلى حد هائل الدافع لحرماننا من حقوق المواطنة البريطانية . وبذلك تصبح فلسطين "غيتو" العالم . فلماذا يمنح الروس اليهودي المساواة في الحقوق ؟ إن وطنه القومي هو فلسطين"(٣٦) .

كان هذا يمثل رأي أقلية ضئيلة جدا في الحكومة البريطانية ، أما سياسة الحكومة فقد لخصها رئيس الوزراء لويد جورج بقوله :

"لا يمكن أن يكون ثمة شك فيما كان يدور بخلد الحكومة (حكومة الحرب الامبراطورية) آنذاك . لم تكن فكرتها أن تقام فورا دولة يهودية بموجب معاهدة الصلح دونما مراعاة لرغبات أغلبية السكان . ومن ناحية أخرى ، رئي أنه عندما يحين وقت منح فلسطين مؤسسات نيابية ، إذا كان اليهود قد استجابوا في الوقت نفسه للفرصة الممنوحة لهم وأصبحوا يشكلون أغلبية واضحة من السكان ، ستصبح فلسطين بذلك دولة يهودية . ولم تطرأ على ذهن أحد ممن اشتركوا في تشكيل السياسة فكرة ضرورة تقييد الهجرة اليهودية تقييدا مصطنعا حتى يشكل اليهود أقلية دائما . فذلك كان سيعتبر عملا جائرا واحتيالا على من نوجه نداءنا إليهم"(٣٧) .

والمعنى الضمني واضح - فتحقيق أغلبية يهودية من شأنه أن يضمن إنشاء دولة يهودية . ولم تكن المسألة الأساسية - مسألة حقوق الفلسطينيين أنفسهم واردة في الصورة أبدا .

الآثار المترتبة على التصريح

هناك ثلاث سمات من سمات تصريح بلفور تسترعي الانتباه .

إحدى هذه السمات أن من الواضح أنه كان لا يتفق مع روح التعهدات بالاستقلال التي قدمت للعرب قبل صدوره وبعده . والثانية هي أن التصرف في فلسطين قد تقرر بالتشاور الوثيق مع منظمة سياسية كان هدفها المعلن هو توطين غير فلسطينيين في فلسطين . وهذا لم يتجاهل مصالح الفلسطينيين الوطنيين فحسب ، بل كان انتهاكا متعمدا لحقوقهم (انظر الجزء الرابع أدناه) . أما الثالثة فهي أن الحكومة البريطانية قدمت من خلال التصريح التزامات للمنظمة الصهيونية بشأن أرض الفلسطينيين في وقت كانت هذه الأرض لا تزال رسميا تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية .

وقد كتب أحد الثقات يقول :

"ومع ذلك فإن أهم حقيقة لا تقبل الجدل هي أن التصريح في حد ذاته عاجز قانونا . إذ لم تكن لبريطانيا العظمى أية حقوق سيادية على فلسطين ، ولم تكن لها أية ملكية ، ولم تكن لها سلطة التصرف في الأرض . بل كان التصريح مجرد بيان بالنوايا البريطانية لا أكثر"(٣٨) .

وقد رأى ثقات آخرون في القانون الدولي أن التصريح باطل قانونا(٣٩) ولكن هذا لم يكن يمثل قضية في عام ١٩١٧ ، عندما أصبح تصريح بلفور سياسة بريطانية رسمية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين . وقد أسهمت أوجه الغموض والتناقضات التي ينطوي عليها التصريح إسهاما كبيرا في تضارب الأهداف والتوقعات الذي نشأ بين العرب الفلسطينيين واليهود غير الفلسطينيين . فقد استغلت المنظمة الصهيونية التأكيدات الخاصة بإنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" للسير قدما في خططها الرامية إلى استعمار فلسطين على أساس تصريح بلفور وتنفيذه عن طريق نظام انتدابات عصبة الأمم . وقاوم الشعب الفلسطيني هذه الجهود نظرا لإنكار حقه السياسي الأساسي في تقرير المصير ، وأصبحت أرضه تحت استعمار من الخارج خلال الفترة التي كانت فيها تحت انتداب عصبة الأمم .

ثالثا - انتدابات عصبة الأمم

القومية العربية ومخططات الدول الكبرى

كانت الأماني القومية في العالم العربي ، بما في ذلك فلسطين ، متصاعدة عندما انتهت الحرب . وقد كتب أحد كبار الثقات في شؤون الشرق الأوسط وهو البروفيسور ج. س. هروبتز يقول :

"إن زوال الامبراطورية العثمانية 'حل' في واقع الأمر المسألة الشرقية . ومع ذلك بينما ورثت بريطانيا وفرنسا السيطرة السياسية فإنهما لم تقوما بضم أقاليم الشرقين الأدنى والأوسط إليهما ضما مباشرا . ولم تزد الانتدابات والأحلاف التفضيلية على أن تكون ترتيبات مؤقتة ، وكان وجود الدول الغربية بأقنعة مختلفة حافزا على نمو القومية المحلية المكرسة لبلوغ السيادة الكاملة في وقت مبكر" (٤٠) .

وكان من بين المسائل التي تواجه الدول الأوروبية المنتصرة مسألة المركز السياسي للأقاليم والشعوب التي كانت واقعة في السابق تحت الحكم العثماني . ومن بين النقاط الأربع عشرة التي وضعها الرئيس ولسون لتحديد إطار اتفاقات الصلح الواجب التفاوض عليها كانت النقطة التي تتناول تقرير المصير منطبقة انطباقا مباشرا على فلسطين :

"ينبغي أن تضمن سيادة آمنة للأقسام التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية ، أما القوميات الأخرى الواقعة الآن تحت الحكم التركي فينبغي أن تضمن لها حياة آمنة لا شك فيها وفرصة للتقدم على أساس الحكم الذاتي لا يمسسها شيء على الإطلاق ..."

ومع ذلك قررت دول الحلفاء في مؤتمر باريس للصلح الذي عقد عام ١٩١٩ وضع هذه الأقاليم تحت نظام الانتداب الذي أدخله عهد عصبة الأمم ، الذي تم التوقيع عليه يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩١٩ بوصفه جزءا لا يتجزأ من معاهدة فرساي التي أبرمت الصلح مع ألمانيا .

عهد عصبة الأمم

كانت عصبة الأمم هيئة فريدة في نوعها ، أنشئت بموجب اتفاق لم يسبق له مثيل من قبل الدول المنتصرة فيما بعد الحرب على إرساء مفهومها للنظام في العلاقات الدولية . وكانت مكانة المستعمرات التي تحكمها الدول المنتصرة والاقاليم التي فصلت عن الدول المنهزمة تمثل مشكلة خاصة في هذا النظام .

إذ كان الاستعمار آنذاك لا يزال يمثل جزءا من النظام الدولي ، رغم أن برنامج الرئيس ولسون ، الذي يعد معلما ليبراليا في تطور مناهضة الاستعمار ، اعترف بأن مفهوم الحق في تقرير المصير ينطبق بالمثل على ذلك الجزء غير الغربي من البشرية :

"تسوية حرة متفتحة ونزيهة تماما لجميع المطالبات الاستعمارية ، تقوم على أساس الالتزام التام بالمبدأ الذي يستوجب لدى البت في جميع المسائل المتعلقة بالسيادة أن تكون مصالح السكان المعنيين متساوية في وزنها مع المطالب العادلة للحكومة التي يراد البت في حقها السيادي" .

وقد اعتمدت عصبة الأمم ، المقصود بها أن تستجيب للنظام السائد ، مفهوم الانتدابات ، الذي يمثل ابتكارا في النظام الدولي ، كسبيل للتوفيق بين مطالب العصر الاستعماري والضرورة الاخلاقية والسياسية المتمثلة في الاعتراف بحقوق المستعمَرين .

وقد أرست المادة ٢٢ (الذي يرد نصها الكامل في المرفق الرابع) من مواد العهد نظام الانتداب ، القائم على أساس مفهوم أن النهوض بالاقاليم الواقعة تحت "وصاية ... الأمم المتقدمة يعتبر وديعة مقدسة في عنق المدنية" وكان المفروض أن تتوقف درجة الوصاية على مدى النضج السياسي للإقليم المعني . بحيث يصنّف الإقليم الأكثر تقدما في فئة الانتداب (أ) ، ويصنف الإقليم الأقل تقدما في الفئة (ب) ، بينما يصنف أقل الاقاليم تقدما في الفئة (ج) .

ولم يكن ثمة مندوحة من الاعتراف بشخصية الشعوب العربية ، الوارثة هي نفسها لحضارة قديمة متقدمة ، بحيث تنطبق الأحكام انطباقا مباشرا على الأراضي العربية نظرا لأن صك الانتداب من الفئة (أ) ينص على ما يلي :

"أن بعض الاقوام التي كانت من قبل تنتمي إلى الامبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة رهنا بتقديم المشورة الادارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها . ويجب أن يكون لرغبات هذه الاقوام اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة" .

ولم تكن فلسطين مستثناة بأي حال من هذه الاحكام .

توزيع الاقاليم العربية

لم تضع المادة ٢٢ أية قواعد لاختيار الدول المنتدبة أو لتوزيع الانتدابات بينها . وإنما حملت تركيا وألمانيا على التخلي عن ادعاءاتهما بالسيادة على الاقاليم وترك لدول الحلفاء البت في توزيعها . وقنن تجريد ألمانيا من ملكيتها للاقاليم المستعمرة في معاهدة فرساي (المادة ١١٩) . وفي حالة تركيا ، نص على مثل هذا التخلي في معاهدة سيفر المعقودة عام ١٩٢٠ (المادة ١٣٢) . ولكن نظرا لان هذه المعاهدة لم تدخل أبدا حيز النفاذ ، أضفي على نبذ الادعاءات التركية فيما يتعلق بالاقاليم غير التركية صفة رسمية في معاهدة لوزان . وقد تضمنت معاهدتا فرساي ولوزان أحكاما صريحة تخول دول الحلفاء اقتسام الاقاليم "المحررة" بوصفها واقعة تحت انتدابها .

وقد وزعت الاقاليم الالمانية السابقة بموجب قرار من المجلس الاعلى لدول الحلفاء في ٧ أيار/مايو ١٩١٩ ، بعد توقيع معاهدة فرساي بفترة وجيزة . بيد أن الاقاليم التركية السابقة قسمت في مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٢٠ ، بينما كانت حالة الحرب مع تركيا قائمة قانونا ، أي قبل ثلاث سنوات من توقيع معاهدة لوزان . وقد منحت إدارة سوريا ولبنان لفرنسا ومنحت ادارة فلسطين وشرق الاردن وبلاد ما بين النهرين (العراق) لبريطانيا العظمى .

طريقة تطبيق نظام الانتداب

عوملت جميع الانتدابات على البلدان العربية ، بما فيها فلسطين ، على أنها انتدابات من الفئة (أ) التي تسري على الاقاليم التي اعترف مؤقتا باستقلالها في عهد عصبة الامم . وقد قامت الدول المنتدبة المعنية بصياغة صكوك الانتداب المختلفة ولكن على أن تكون هذه الصكوك رهنا بموافقة عصبة الامم .

وقد عدل صك الانتداب المتعلق بالعراق ، أثناء عملية صياغته ، كي ينص على توقيع معاهدة بين بريطانيا والعراق ، أبرمت في عام ١٩٢٢ . وقد استكملت هذه المعاهدة باتفاقات أخرى ، وافقت عليها جميعا عصبة الامم باعتبارها تفي بشروط المادة ٢٢ من العهد . ونال العراق استقلاله الرسمي في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٢٢ .

ولم ينص صك الانتداب المتعلق بسوريا ولبنان على أي معاملة خاصة كما هو الحال فيما يتعلق بالعراق . فقد حكم الإقليمان كلاهما تحت السيطرة الكاملة لفرنسا إلى أن تم إنهاء الانتداب . ونال لبنان الاستقلال الكامل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ بينما نالت سوريا الاستقلال الكامل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ .

وقد أدرجت فلسطين وشرق الأردن (كما كان يسمى آنذاك) في صك انتداب واحد ولكنهما عوملا بوصفهما إقليمين منفصلين . وخولت المادة ٢٥ من النص المتعلق بالانتداب على فلسطين لبريطانيا العظمى أن تمنع ، بموافقة عصبة الامم ، تنفيذ أي حكم من أحكام الانتداب في شرق الأردن . وبناء على طلب الحكومة البريطانية أصدر مجلس عصبة الامم ، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢ ، قرارا يوافق بالفعل على وجود إدارة مستقلة لشرق الأردن . وقد استمرت هذه الإدارة المستقلة إلى أن نال الإقليم الاستقلال بوصفه المملكة الأردنية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٦ .

وفي حالة فلسطين وحدها لم يؤد صك الانتداب ، بتناقضاته الاصيلة ، إلى الاستقلال المعترف به بصفة مؤقتة في العهد ، بل أدى إلى صراع قدر له أن يستمر ستة عقود بعد ذلك .

رابعا - الانتداب على فلسطين

لقد نشأت التناقضات الأصيلة في صك الانتداب على فلسطين من إدماج تصريح بلفور فيه . وكان هناك إدراك منذ البداية لأهمية كسب التأييد الدولي لدولة يهودية وذلك لأسباب عديدة هي :

(أ) تكتيل الآراء اليهودية المتنافرة وراء السياسات الصهيونية ؛

(ب) كسب تأييد الدول الأوروبية تحقيقا للإنسجام مع السياسة البريطانية ؛

(ج) الحصول على شكل من أشكال التأييد الدولي للمشروع .

ونقل عن وايزمان قوله إن جهود الصهيونية يجب أن تتمثل في "... جعل المسالة اليهودية مسألة دولية . وهذا يعني أن نقصد الامم ونقول 'نحن بحاجة إلى مساعدتكم لتحقيق هدفنا'" (٤١) .

اللجنة الصهيونية

كانت الخطوة الاولى هي إيفاد لجنة صهيونية مؤلفة من الدكتور وايزمان وممثلين صهاينة من فرنسا وإيطاليا ، يرافقهم مسؤولون بريطانيون ، إلى فلسطين في نيسان/ابريل عام ١٩١٨ . وقد حددت برقية أرسلت إلى المندوب السامي البريطاني في مصر مهمة هذه اللجنة كما يلي :

"... إن الهدف من هذه اللجنة هو اتخاذ ... أية خطوات لازمة لوضع تصريح الحكومة المؤيد لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين موضع التنفيذ ...

"وسيكون من بين أهم وظائف اللجنة إقامة علاقات طيبة مع العرب والطوائف الاخرى غير اليهودية في فلسطين ، وجعل اللجنة حلقة الاتصال بين السلطات العسكرية والسكان اليهود والمصالح اليهودية في فلسطين .

"ومن الاهمية بمكان أن يبذل كل جهد لإعطاء سلطة للجنة في نظر العالم اليهودي ، وفي الوقت نفسه تبديد الشكوك العربية بشأن الاهداف الحقيقية للصهيونية ..." (٤٢) .

وقد كانت فلسطين تحت الاحتلال العسكري البريطاني منذ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٧ ، رغم أنها كانت لا تزال رسميا جزءا من الامبراطورية العثمانية . وقد نقلت السلطات العسكرية إلى لندن المخاوف الفلسطينية فيما يتعلق بأهداف تصريح بلفور ، وعندما وصلت اللجنة الصهيونية إلى القدس ، كتب وايزمان رسالة إلى وزارة الخارجية قال فيها :

"لقد كنا مهيئين لوجود قدر معين من العداوة من جانب العرب والسوريين ، مرده إلى حد كبير ، إلى إساءة فهم أهدافنا الحقيقية ، وكنا ندرك دوما أنه سيكون من واجباتنا الرئيسية تبديد الافكار الخاطئة والعمل على التوصل إلى تفاهم ودي مع عناصر السكان غير اليهودية على أساس السياسة

المعلنة لحكومة صاحب الجلالة . ولكننا وجدنا بين العرب والسوريين ، أو بين قطاعات معينة منهم ، حالة ذهنية يبدو لنا أنها تجعل المفاوضات المفيدة أمرا مستحيلا في الوقت الحاضر ، ولم تتخذ حتى الآن ، على حد علمنا - وإن كانت معلوماتنا في هذا المجال ربما تكون غير كاملة - أية خطوات رسمية لجعل العرب والسوريين يدركون أن حكومة صاحب الجلالة قد أعربت عن سياسة محددة فيما يتعلق بمستقبل اليهود في فلسطين"(٤٣) .

وقد علق الحاكم العسكري الكولونيل رونالد ستورس الذي نال لقب سير بعد ذلك بقوله :

"لا أستطيع أن أوافق على أن من واجب السلطات العسكرية أن 'تجعل العرب والسوريين يدركون أن حكومة صاحب الجلالة قد أعربت عن سياسة محددة فيما يتعلق بمستقبل اليهود في فلسطين' ، كما يوحي بذلك الدكتور وايزمان فيما يبدو ، فقد سبق أن قام بذلك السيد بلفور في لندن ، وكذلك الصحافة في شتى أنحاء العالم . والمراد هو أن يقدم الصهاينة أنفسهم للعرب والسوريين في الحال بيانا دقيقا واسترضائيا قدر الإمكان بأهدافهم الحقيقية وسياستهم في البلد ...

"وإذ أتكلم شخصيا باعتباري صهيونيا مقتنعا ، لا أستطيع أن أغالب الاعتقاد بأن اللجنة ينقصها الاحساس بالواقع المفجع . ففلسطين ، التي كانت حتى الآن بلدا إسلاميا ، قد سقطت في يدي دولة مسيحية أعلنت عشية انتصارها أن جزءا كبيرا من أرضها سيسلم لأغراض استعمارية ، لقوم لا يتمتعون بأي شعبية في أي مكان . وقد أعلن بعد ذلك عن إيفاد لجنة من هؤلاء القوم ... ومنذ الاعلان الذي نشر في الصحافة البريطانية حتى وقتنا هذا لم تبد أية علامة على مظاهرة عامة أو خاصة معادية لمشروع يصعب إذا تخيلنا انكلترا مكان فلسطين ، أن يفتح للسكان أفق الرؤيا البهيجة لسماء جديدة وأرض جديدة . وقد حذرت اللجنة في القاهرة من الأفكار الخاطئة العديدة الخطيرة التي ينظر بها إلى المشروع ونصحت بشدة بأن تصدر إعلانا لوضع نهاية لهذه الأفكار الخاطئة ولكن لم يصدر أي إعلان من هذا القبيل حتى الآن ، ..."(٤٣) .

وقد أتمت اللجنة إقامتها في فلسطين ، وتهيأت المنظمة الصهيونية لمؤتمر الصلح في باريس لعام ١٩١٩ . وقدمت الاقتراحات إلى وزارة الخارجية للنظر فيها أثناء المؤتمر . وقد علق اللورد كيرزون (الذي كان وزيرا للخارجية آنذاك وقبل ذلك كان نائبا للملك في الهند ورئيسا لمجلس شوري الملك) لبلفور على هذه الاقتراحات بقوله :

"... فيما يتعلق بوايزمان وفلسطين ، لا يخامرني أي شك في أنه يسعى إلى تشكيل حكومة يهودية ، إن لم يكن الآن ففي المستقبل القريب ...

"فلست أرى ما يمكن أن يعنيه كل ذلك سوى تشكيل حكومة . فكلمة "كومنولث" في الواقع كما يرد تعريفها في قاموسي هي 'هيئة سياسية' ، أو 'دولة' أو 'مجتمع مستقل' أو 'جمهورية' .

"ولذا فإنني أكاد أكون واثقا من أنه بينما يقول وايزمان شيئا لك ، أو بينما تعني أنت شيئا بعبارة "وطن قومي" ، فإنه يسعى إلى شيء مختلف تماما . فهو يفكر في دولة يهودية ، أمة يهودية ، سكان عرب خاضعين ، إلخ ، يحكمهم اليهود ؛ مع حيازة اليهود لكل الأرض الجيدة وتوجيههم للإدارة .

"إنه يحاول تحقيق ذلك من وراء الستار وتحت حمى الوصاية البريطانية .

"ولا أحسد القائمين بالوصاية ، عندما يدركون مدى الضغط الذي سيتعرضون له حتما ..." (٤٤) .

مؤتمر الصلح في باريس

كان وفد الحجاز (المملكة العربية السعودية الآن) ، الذي يرأسه نجل الشريف حسين ، الأمير فيصل ، هو الوفد العربي الوحيد في المؤتمر ، وقدم قضية مطالبة العرب بالاستقلال رغم أن وثائق تفويض أعضائه لم يكن يعترف بها جميع الزعماء العرب . وقد اعتمد فيصل اعتمادا كبيرا على إرشادات الحكومة البريطانية ، التي تبنت اشتراكه في المؤتمر ، ويصف جورج انطونيوس موقفه فيقول :

"... لقد كان ما يتعرض له من ضغط في لندن باديا عليه . فقد كان شديد الاحساس بعدم كفاية معداته ، وبجهله باللغة الانكليزية ، وبعدم درايته بأساليب الدبلوماسية الاوروبية ... وقد ضاعف من إحساسه بالضعف والعزلة

إدراكه أن الفرنسيين يعادونه شخصيا ويعادون مهمته : فضلا عن أن الفرنسيين لم يكرموا مثواه لدى مروره عبر فرنسا ، بدت له دلائل كثيرة على أن عدم ثقته بالفرنسيين متبادلة بصراحة . وقد سمح لنفسه أن يقتنع بأن فرصته لتحييد عداوة الفرنسيين ستكون أكبر إذا استطاع أن يلبي رغبات بريطانيا العظمى إلى أقصى حد ممكن" (٤٥) .

ولم يكن فيصل يقدر تماما ، فيما يبدو ، الآثار التي تترتب على الأهداف الصهيونية . ولم يكن بوسعه أن يقوم بدور ذي شأن في المؤتمر وقدم ، بإيعاز من المسؤولين البريطانيين ، مذكرة موجزة ، مؤرخة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ ، إلى مؤتمر الصلح في باريس يجمل فيها قضية المطالبة باستقلال البلدان العربية . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بفلسطين ، المكتوبة بلغة متكلفة وغريبة :

"في فلسطين ، الأغلبية الهائلة من السكان عرب . واليهود قريبون جدا للعرب في الدم ، وليس ثمة تعارض في الشخصية بين الجنسين . ونحن متفقون تماما من حيث المبادئ . ومع ذلك ليس في وسع العرب أن يخاطروا بتولي مسؤولية حفظ التوازن لدى تضارب الأجناس والديانات الذي كثيرا ما أدى ، في هذا الاقليم نفسه ، إلى توريط العالم في مشاكل . وهم يرغبون في تنصيب دولة كبيرة وصية عليهم فعلا ، مادامت إدارة محلية نيابية تزكي نفسها بالعمل على نحو نشط على تعزيز الرخاء المادي للبلد" (٤٦) .

ومن الجلي أنه رغم أن فيصل كان مدفوعا إلى أن يقول "ليس ثمة تعارض في الشخصية بين الجنسين ... ونحن متفقون تماما من حيث المبادئ" ، فإن لم يوافق أبدا على إقامة دولة يهودية في فلسطين ، وإنما أوحى ضمنا فقط بقبول انتداب .

وربما كان الغموض في اقتراحات فيصل ليس نابعا من عدم درايته بالدبلوماسية الدولية فحسب ، بل أيضا من الحاجة إلى الاحتفاظ بمرونة من أجل المطامح السياسية للشريف حسين وأنجاله المتمثلة في بسط سلطانهم على أوسع رقعة ممكنة . وهكذا طعن الزعماء الفلسطينيون في ادعاء فيصل بأنه "متحدث شرعي" . والنقطة الهامة هي عدم تمثيل الزعماء الفلسطينيين لدى البت في مصيرهم ، وهذا طابع تميزت به عمليات اتخاذ القرارات اللاحقة بشأن فلسطين .

وقد تحدث كل من وايزمان وسوكولوف أمام المؤتمر ، حيث قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة مفصلة ، (أعدتها لجنة ضمت صموئيل وسايكس) كان نص أجزائها الاستهلالية ، التي تدعو إلى القضاء على السيادة الفلسطينية ، كما يلي :

"إن المنظمة الصهيونية تقدم ، باحترام ، مشاريع القرارات التالية كيما ينظر فيها مؤتمر الصلح :

١ - تعترف الأطراف المتعاقدة السامية بما للشعب اليهودي من حق تاريخي في فلسطين وبحق اليهود في أن يعيدوا في فلسطين إنشاء وطنهم القومي ...

٣ - تناط الملكية السيادية لفلسطين بعصبة الأمم بينما يعهد بحكمها إلى بريطانيا العظمى بوصفها دولة منتدبة من قبل العصبة ...

٥ - يخضع الانتداب أيضا للشروط الخاصة التالية :

(أ) توضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي هناك وتتيح في نهاية الأمر إقامة "كومنولث" يتمتع بالحكم الذاتي ..." (٤٧) .

بيد أن الرئيس ولسون أعلن أثناء الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى للحلفاء بشأن مسألة الانتدابات أن "من بين المبادئ الأساسية التي التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ موافقة المحكومين "واقترح ايفاد لجنة مشتركة من الحلفاء" ... لاستيضاح حالة الرأي السائدة والأرض التي ستعمل عليها أية دولة منتدبة" . وقد تحقق هذا الاقتراح في لجنة "كنغ - كرين" ، واتفق على أن يشمل اختصاصها فلسطين (٤٨) .

لجنة كنغ - كرين

لم تعمد بريطانيا وفرنسا على السواء إلى تعيين أعضاء في اللجنة وذلك لأسباب تتعلق بهما . ويقول انطوني ناتنغ : "لقد أحجمت بريطانيا وفرنسا حتى لا تجدا أنفسهما في مواجهة توصيات من مندوبيهما المعينين تتعارض مع سياستيهما" (٤٩) ، وقد عين الرئيس ولسون أمريكيين اثنين ، هما هنري كنغ وتشارلز كرين .

وبعد وصول اللجنة الى دمشق بفترة وجيزة ، اتخذ القوميون العرب ، المجتمعون بوصفهم "المؤتمر السوري العام" والذين كان من بينهم ممثلون من لبنان وفلسطين ، قرارا لتقديمه الى اللجنة . وقد طالب القرار بالاستقلال التام لسوريا (بما فيها لبنان وفلسطين) ، رافضا أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية . وقد تضمن القرار أول اعلان رسمي للمعارضة العربية للخطط التي كان يجري وضعها فيما يتعلق بفلسطين :

"اننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطنا قوميا للاسرائيليين ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جدا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا"(٥٠) .

وأوصى تقرير اللجنة بالنظر في اعطاء الانتداب على سوريا للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في ضوء المعارضة للنفوذ الفرنسي . وأوصت أجزاء التقرير التي تتناول فلسطين بما يلي :

"... أن يجرى تعديل كبير للبرنامج الصهيوني المتطرف المتعلق بفلسطين والذي ينطوي على هجرة اليهود هجرة لا حد لها ، تطلعا في النهاية الى جعل فلسطين دولة يهودية من غير ريب ..." .

وبالاشارة الى قيام الرئيس ولسون باعداد مبدأ تقرير المصير ، ذكرت اللجنة ما يلي :

"اذا كان هذا المبدأ سيسود واذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين يجب ألا يغيب عن البال أن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار مجموع السكان تقريبا - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا باتا . والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجماعهم على هذا الرفض . فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط مالي واجتماعي متواصل ليسلم بلاده نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وان كان ضمن إطار القانون ... .

"ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور المناهض للصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به . فإن جميع الضباط الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة . ويعتقد هؤلاء الضباط بوجه عام أن الحاجة تدعو الى ما لا يقل عن خمسين ألف جندي لمجرد الشروع في تنفيذ البرنامج ، وهذا في نفسه برهان واضح على شعور السكان غير اليهود في فلسطين وسوريا بما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوقهم . قد تدعو الضرورة أحيانا الى اتخاذ قرارات يحتاج تنفيذها الى جيوش ، ولكن لا ينبغي أن تتخذ لمجرد ارضاء مصالح ظلم فاحش لأن المطلب الاساسي الذي يقدمه ممثلو الصهاينة في أحيان كثيرة هو أن لهم "حقا" في فلسطين يقوم على كونهم احتلوها قبل ألفي سنة وهذه دعوى لا يمكن النظر فيها بعين الجد" (٥١) .

سياسة الحلفاء بشأن فلسطين

لم تنل توصيات اللجنة اهتماما يذكر وأصبحت ، بأي حال ، صورية نظرا لقرار الولايات المتحدة البقاء خارج العصبة . وفي الوقت نفسه ، كانت السياسة الفعلية فيما يتعلق بفلسطين تتخذ شكلها النهائي . وقد أبلغ بلفور القاضي براندير ، زعيم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة ، أن :

"الحالة تزداد تعقدا باتفاق تم التوصل اليه في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ من قبل البريطانيين والفرنسيين ، وأحيط به الرئيس علما ، ويبلغ أهالي المشرق بأنه سيجري استقصاء رغباتهم لدى التصرف في مستقبلهم ... وينبغي استثناء فلسطين من اختصاص ذلك الاتفاق لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني ، الذي استثنى حتما تقرير المصير العددي . ان فلسطين تمثل حالة فريدة . فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود بل نسعى عن وعي الى اعادة انشاء مجتمع جديد والعمل بالتأكيد على تكوين أغلبية عددية في المستقبل ..." (٥٢) .

وقال بلفور بصراحة في مذكرة بعث بها الى اللورد كيرزون يوم ١١ آب/أغسطس ١٩١٩ :

"إن التناقض بين نصوص العهد وسياسة الحلفاء صارخ بدرجة أكبر حتى في حالة 'أمة فلسطين المستقلة' عنه في حالة 'أمة سوريا المستقلة' ، فنحن

لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلد الحاليين ، وإن كانت اللجنة الأمريكية تقوم بشكليات الاستفسار عن هذه الرغبات .

"ان الدول الكبرى الاربع ملتزمة بالصهيونية . والصهيونية ، سواء أكانت صائبة أو خاطئة ، حسنة أم سيئة ، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر ، وفي الحاجات الحالية ، وفي الآمال المقبلة ، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمائة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة .

"وفي رأيي أن هذا سليم . والشيء الذي لم أتمكن من فهمه هو كيف يتسنى التوفيق بينه وبين البيان (الانكليزي - الفرنسي) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ ، أو بينه وبين العهد ، أو بينه وبين التعليمات الصادرة للجنة التحقيق .

"ولا أظن أن الصهيونية ستؤذي العرب ، ولكنهم لن يقولوا إنهم يريدونها . وأيا كان مستقبل فلسطين ، فهي ليست الآن 'أمة مستقلة' ، وليست في سبيلها لأن تصبح كذلك . ومهما كان ينبغي مراعاة رأي الذين يعيشون هناك ، فإن الدول الكبرى لا تنوي ، على حد فهمي للأمر ، أن تستشيرهم لدي قيامها باختيار الدولة المنتدبة . وخلاصة القول إن الدول الكبرى لم تصدر فيما يتعلق بفلسطين أي بيان وقائعي ليس خاطئا باعترافها ، ولا بيان سياسي إلا وهي تعتزم دائما على الأقل بالمعنى الحرفي ، أن تنتهكه ..." (٥٣) .

وقد اتخذ المجلس الأعلى للحلفاء قرارا بشأن التصرف النهائي في فلسطين في مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٢٠ . ووصفت العملية على النحو التالي :

"لقد كان توزيع الانتدابات عملية بطيئة لأسباب متعددة . ففي المقام الأول ، كان الأمر معلقا على الاتفاق الانكليزي - الفرنسي بشأن شرعية سريان ترتيبات سايكس - بيكو على جميع الأقاليم التركية السابقة . وقد تعطل هذا الاتفاق بسبب خلاف على سوريا والموصل انطوى على مناقشات حامية الوطيس بين كليمنصو والسيد لويد جورج . ونتيجة للحل الوسط الذي تم التوصل اليه انتهى الأمر بفلسطين ، التي كان من المقرر بموجب خطة سايكس - بيكو أن توضع تحت ادارة دولية ، أن توضع تحت الوصاية البريطانية بموافقة الطرفين" (٥٤) .

وقد اتخذ القرار دون أي مراعاة لاشتراط المادة ٢٢ من العهد بأن "يعطى لرغبات هذه الشعوب اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة" .

وقد أدى قرار دول الحلفاء بتأييد الأهداف الصهيونية الى احتجاج الفلسطينيين وذكّر مواطنو الناصرة الحاكم الاداري البريطاني في القدس بأنه :

"نظرا لإعلان قرار مؤتمر الصلح بشأن اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، اسمحوا لنا أن نعلن أننا أصحاب هذا البلد وأن الأرض وطننا القومي ..." (٥٥) .

صياغة صك الانتداب على فلسطين

مارست المنظمة الصهيونية ، دون أن يثنيها شيء عن عزمها ، ضغطا من أجل الحصول على تأييد دولي لأهدافها بالتماس موافقة عصبة الامم . وقد كتب وايزمان يقول إن مستشاريه :

"... خاضوا معركة صك الانتداب لمدة شهور . فقد اقترح ونوقش ورفض مشروع تلو الآخر ، وكنت أتساءل أحيانا عما اذا كنا سنتمكن من الوصول الى نص نهائي . وقد نشأت أخطر صعوبة فيما يتعلق بفقرة في الديباجة - وهي العبارة التي نصها الآن كما يلي : "وإذ يعترف بحقوق اليهود التاريخية في فلسطين" . اذ كان كيرزون يرفض هذه الصيغة رفضا تاما ، ملاحظا بطريقة جافة أنه "اذا وضعتها في هذه الصيغة فإنني أتوقع قدوم وايزمان يوما بعد آخر ليقول إنه يملك حق أن يفعل هذا أو ذاك في فلسطين ولذا فلن أسمح بها ؛ وكحل وسط ، اقترح بلفور عبارة "الصلة التاريخية" ، واستخدمت بالفعل تلك العبارة" (٥٦) .

وقد كانت صيغة صك الانتداب مثار اعتراضات شديدة داخل الحكومة البريطانية ، اذ كان كيرزن يعارض بشدة الصيغ التي من شأنها أن توصي ضمنا بالاعتراف بأية حقوق قانونية للحركة الصهيونية في فلسطين . ولعل المقتطفات التالية من مذكرات رسمية تلقي الضوء على بعض المعلومات في هذا الصدد :

فتعليقا على مشروع للصك مفاده أن الحكومة البريطانية ستكون :

"مسؤولة عن وضع فلسطين في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء وطن قومي يهودي وترقية كومنولث يتمتع بالحكم الذاتي ..." .

كتب كيرزون يقول :

"... تكوين كومنولث يتمتع بالحكم الذاتي" . إنه أخطر شيء بالتأكيد . فهو كناية عن دولة يهودية ، أي نفس الشيء الذي قبلوه ولا نسمح به ... .

"أن الصهيونية يعملون على اقامة دولة يهودية يكون العرب فيها حطابين وسقائين .

"وكذلك الكثيرون من المتعاطفين البريطانيين مع الصهاينة .

"وسواء أستخدمت لفظة "كومنولث" أو "دولة" فسيكون ذلك هو المعنى الذي سيفهم . هذا ليس رأيي . فأنا أريد أن تتاح للعرب فرصة ولا أريد دولة عبرية .

"لست أدرى الى أي مدى تم الاذعان للصهاينة . واذا لم يكن قد حدث ذلك فإنني أفضل عبارة مؤسسات الحكم الذاتي" . إن أحدا لم يستشرني أبدا فيما يتعلق بصك الانتداب هذا في مرحلة سابقة ، ولا أدرى من أي مفاوضات ينبع أو على أي تعهدات يستند .. انني أعتقد أن المفهوم بأكمله خاطئ .

"هنا بلد به ٥٨٠ ٠٠٠ عربي و ٣٠ ٠٠٠ يهودي ، أم أنهم ٦٠ ٠٠٠ (ليسوا جميعا صهاينة أبدا) . وانطلاقا من مبادئ تقرير المصير النبيلة وانتهاء بنداء رائع موجه الى عصبة الأمم ، نشرع الآن في وضع وثيقة تمثل ... دستورا معلنا لدولة يهودية . ولا يسمح حتى للعرب المساكين إلا بأن ينظروا من ثقب المفتاح بوصفهم طائفة غير يهودية"(٥٧) .

وكانت المنظمة الصهيونية تستشار في صياغة صك الانتداب رغم أن كيرزون لم يقر ذلك :

"... لقد أخبرت الدكتور وايزمان أنني لا أستطيع أن أسمح بادراج العبارة (الصلة التاريخية) في الديباجة ... فمن المؤكد أنها ستجعل أساس كل أشكال الادعاءات في المستقبل . ولست اعترف شخصيا بأن صلة اليهود بفلسطين ، التي انتهت منذ ٢٠٠ ١ عام ، تعطيهم أي حق أيا كان ... من رأيي حذف هذه العبارة .

"وأكره الى حد كبيرة اعطاء مشروع الصك الى الصهيونية ، ولكن نظرا لما ارتكب فعلا من حماقات ، فإنني أفترض أن هذا أمر لا فرار منه ..." (٥٨) .

وقد استمر بلفور ، الذي كان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس شورى الملك ، في مساعدة وايزمان . وقد كتب كيرزون يقول في مذكرة للحكومة البريطانية عن صك الانتداب :

"... إن هذا الصك ... قد مر بعمليات تنقيح عديدة . فعندما عرض في بادئ الأمر على الحكومة الفرنسية أشار على الفور انتقادها الشديد على أساس صيغته الصهيونية المحضة تقريبا وتجاهله لمصالح الاغلبية العربية وحقوقها . وقد أعربت الحكومة الايطالية عن مخاوف مماثلة ... ولذلك أعيدت صياغة صك الانتداب الى حد كبير ونال في نهاية الأمر موافقتهما ... .

"وفي معرض هذه المناقشات أبدي اعتراض شديد على نص أدخل في ديباجة المشروع الاول للصك هو كالآتي :

'وإذ يعترف بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبما يمنحهم هذا من حق في أن يعيدوا انشاء فلسطين بوصفها وطنهم القومي' .

"وأشير الى أنه : (١) بينما اعترفت الدول الكبرى ، دون شك ، بالصلة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين بقبولها الرسمي لتصريح بلفور وادماج نصه في معاهدة الصلح التركية التي وضعت في سان ريمو ، فإن هذا لا يشكل بأي حال مطلبا قانونيا ، وإن استخدام هذه الالفاظ قد يستغل ، بل من المؤكد أن يستغل ، كأساس لكافة أشكال الادعاءات السياسية من قبل الصهاينة من أجل السيطرة على ادارة فلسطين في المستقبل ، و (٢) أنه بينما نص تصريح السيد بلفور على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فإن هذا لا يتساوى مع اعادة انشاء فلسطين بوصفها وطنا قوميا يهوديا - إذ أن هذا توسعا في العبارة ليس ثمة ما يبرره ، وسيستخدم قطعا في المستقبل كأساس لادعاءات من النوع الذي أشرت اليه .

"ومن ناحية أخرى ، ناشدنا الصهاينة ادخال عبارة بهذا المعنى في الديباجة ، بدعوى أنها ستمثل الفارق كله من حيث مقدار المال الذي يتطلعون الى جمعه من البلدان الاجنبية من أجل تنمية فلسطين .

"بيد أن السيد بلفور ، الذي اهتم بشدة بقضيتهم ، اعترف بقوة المزاعم المذكورة أعلاه واقترح ، عشية سفره الى جنيف ، صيغة بديلة لديّ استعداد للتوصية بها" (٥٩) .

وعندما نوقشت في البرلمان مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين . بات واضحا أن الرأي السائد في مجلس اللوردات معارض بشدة لسياسة بلفور ، كما يتبدى ذلك من أقوال اللورد سيدنهام ردا على اللورد بلفور :

"... إن الضرر الناجم عن القاء شعب أجنبي على بلد عربي - والعرب في كل مكان بالمنطقة الخلفية - قد لا يعالج أبدا ... فما فعلناه بتنازلاتنا لا للشعب اليهودي وانما لقطاع متطرف صهيوني ، هو أننا بدأنا قرحا نازفا في المشرق ، ولا أحد يدري الى أي مدى سيمتد هذا القرح" (٦٠) .

وقد صوت مجلس اللوردات بالغاء تصريح بلفور ، ولكن اقتراحا مماثلا هزم في مجلس العموم وقبلت الحكومة البريطانية الانتداب رسميا .

بيد أن المنظمة الصهيونية نجحت في العمل على ادراج صيغتها "الصلة التاريخية" و "إعادة انشاء" "الوطن القومي" في النص النهائي لصك الانتداب (المرفق الخامس) الذي أقرته عصبة الامم في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٢٢ ، وبدأ نفاذه رسميا في أيلول/سبتمبر ١٩٢٢ عندما بدأ نفاذ معاهدة لوزان مع تركيا وبذلك أضفى الصك مصادقة دولية - ومعناها آنذاك مصادقة دول الحلفاء المنتصرة - على تصريح بلفور ، وحدد اتجاه التطورات في فلسطين . وفيما يلي نص فقرات الصك الهامة :

"ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وأقرته الدول المذكورة ، لصالح انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر ؛

"ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ؛

"المادة الاولى : يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة باستثناء ما يكون قد قيد بمقتضى أحكام هذا الصك .

"المادة الثانية : تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي . وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

"المادة الرابعة : يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة .

"يعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تنظيمها ودستورها يجعلانها لائقة لهذا الغرض . وتتخذ المنظمة الصهيونية ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

"المادة السادسة : تسهّل ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى ، هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استيطان اليهود بكثافة في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية" .

ولم ينص صك الانتداب على أية هيئة تخدم مصالح الشعب الفلسطيني ، على غرار منح الوكالة اليهودية مركزا رسميا . كما لم يُستشر الفلسطينيون أبدا في اختيار الدولة المنتدبة وفقا لما تتطلبه المادة ٢٢ من العهد . وكانت الخطوة الوحيدة نحو التشاور هي لجنة كنغ - كرين الأمريكية ، التي قوبلت آراؤها بالتجاهل . بيد أن الولايات المتحدة أصبحت مرتبطة بسياسة تصريح بلفور من خلال قرار مشترك للكونغرس اشتمل على نص التصريح (٦١) .

وبعد انقضاء ثلاث سنوات أضفت الاتفاقية الانكليزية - الأمريكية لعام ١٩٢٥ صفة رسمية على موافقة الولايات المتحدة على تنفيذ صك انتداب (٦١) مليء بالالتزامات المتضاربة وبتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الأصلية .

حدود فلسطين

ان المطامح الصهيونية في الوطن القومي عملت على كسب رقعة من الأرض ، تمتد الى داخل لبنان وسوريا وشرق الأردن ، ومصر ، أكبر بكثير مما عهد به الى الدولة المنتدبة ، فقد طلب الاقتراح الأول الذي تقدمت به المنظمة الصهيونية أن يقام الوطن القومي اليهودي في إطار الحدود التالية :

"... شمالا ، الضفتين الشمالية والجنوبية لنهر الليطاني حتى خط عرض ٤٥° ٣٣° شمالا ومن ثم يسير خط الحدود في اتجاه جنوبي شرقي الى نقطة تقع جنوب أراضي دمشق مباشرة على مقربة من خط حديد الحجاز والى الغرب منه .

"وشرقا ، خط قريب من خط حديد الحجاز والى الغرب منه .

"وجنوبا خط من نقطة بجوار مدينة العقبة الى العريش .

"وغربا ، البحر الأبيض المتوسط .

"وينبغي أن تتقرر تفاصيل تخطيط الحدود من قبل لجنة حدود ، يكون أحد أعضائها ممثلا للمجلس اليهودي لفلسطين المذكور فيما بعد .

"وينبغي أن يكفل حق حرية الوصول الى البحر الأحمر ومنه ، عن طريق العقبة ، بترتيب يتم التوصل اليه مع الحكومة العربية ..." .

وترد الخارطة التي تشمل هذه الحدود المقترحة في المرفق السادس .

ولم يقبل بهذه المطالب الصهيونية ، وحصرت حدود فلسطين في منطقة أصغر كثيرا (مبينة أيضا في الخارطة) مارست فيها بريطانيا العظمى انتدابها .

مسألة شرعية الانتداب

من الواضح أن الدول المنتصرة ، بعدم استشارتها للشعب الفلسطيني لدى تقرير مستقبل بلده ، لم تتجاهل فحسب مبدأ تقرير المصير الذي أقرته هي نفسها بل تجاهلت أيضا أحكام المادة ٢٢ من عهد العصبة .

وحتى ابان الانتداب ، احتج الفلسطينيون على هذا الانكار لحقوقهم الاساسية . ويسجل تقرير اللجنة الملكية (لعام ١٩٣٧) هذه الاحتجاجات :

"... رغم أن صك الانتداب يستند ظاهريا الى المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ، فإن نصوصه الايجابية لم تكن موجهة الى "رفاهية وتقدّم" السكان العرب الموجودين بل كانت موجهة الى تعزيز المصالح اليهودية . فقد نيطت بالدولة المنتدبة ، التي تعهدت بأن تضع البلد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي ، سلطة كاملة في التشريع والادارة ... .

"... وقد تناول أحد أعضاء الهيئة العربية العليا الحجة القانونية تناولا أوثق . ولاحظ أن أحكام الانتداب لا تتفق وأحكام المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم . فالفقرة ٤ من تلك المادة تعترف بوجود شخصين قانونيين - احدهما هو الطائفة التي ينبغي أن تحكم حكما مستقلا ، والاخر هو الاجنبي الذي عليه أن يساعد ويسدي المشورة الى أن يتمكن الاول من الوقوف وحده . ولكن في فلسطين يوجد شخص واحد يحكم ويساعد نفسه . فجلالتكم هو المنتدب وحكومة جلالتكم ومن تعينهم هم حكومة فلسطين ، وبينما تتحدث الديباجة عن انتداب ، تنفي المادة الاولى وجود انتداب بالمعنى الصحيح وذلك بتخويل ما يسمى "الدولة المنتدبة" سلطات كاملة في التشريع والادارة . ولا وجود للطائفة الواجب الاعتراف مؤقتا باستقلالها ... " .

ومن بين ثقات القانون الدولي العديدين الذين طعنوا في شرعية الانتداب ، يجدر الاستشهاد بآراء البروفسور هنري كتن :

"الانتداب على فلسطين باطل استنادا الى ثلاثة أسباب مبينة فيما بعد :

"١ - ان السبب الاول لبطلان الانتداب هو أنه بتصديقه على تصريح بلفور وقبوله لمفهوم انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين قد انتهك سيادة شعب فلسطين وحقه الطبيعي في الاستقلال وتقرير المصير . ففلسطين وطن الفلسطينيين القومي منذ زمن سحيق . وانشاء وطن قومي لشعب أجنبي في ذلك البلد يشكل انتهاكا لحقوق السكان المشروعة والاساسية . ولم تكن عصبة الامم ، ولا الحكومة البريطانية ، تملك سلطة التصرف بفلسطين ، أو سلطة منح اليهود أية حقوق سياسية أو اقليمية في ذلك البلد . ومن حيث كون الانتداب يعني الاعتراف بأية حقوق لليهود الاجانب في فلسطين ، فإنه باطل ولاغ .

"٢ - والسبب الثاني لبطلان الانتداب هو أنه انتهك ، روحا ونصا ، المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم التي يفترض أنه وضع استنادا اليها . وقد حدث هذا الانتهاك من ثلاث نواح :

(أ) نص العهد على الانتداب بوصفه أفضل وسيلة لتحقيق هدفه الاساسي المتمثل في ضمان رفاهية وتقدم الشعوب التي تقطن الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب ؛

"فهل وضع الانتداب على فلسطين من أجل رفاهية سكان فلسطين وتقدمهم ؟ ان الاجابة ترد في أحكام الانتداب نفسه . فالانتداب يسعى الى انشاء وطن قومي في فلسطين لشعب آخر ، مما يتعارض مع حقوق الفلسطينيين ورغباتهم ... وقد طالب الدولة المنتدبة بأن تضع البلد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء وطن قومي يهودي . وطالب الدولة المنتدبة بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين . ونص على الاعتراف بهيئة أجنبية معروفة باسم المنظمة الصهيونية كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون التي تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي . ومن الجلي انه رغم وضع نظام الانتداب لصالح الاقليم الموضوع تحت الانتداب ، فإن الانتداب على فلسطين وضع لصالح شعب أجنبي منشأه خارج فلسطين ، وهو يتعارض مع المفهوم الاساسي للانتداب . فكما لاحظ اللورد ايزلنغتون عندما عارض ادراج تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين : "ان الانتداب على فلسطين تشويه حقيقي لنظام الانتداب" . وأضاف سيادة اللورد نفسه قائلا :

"عندما يرى المرء في المادة ٢٢ ... أن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها ينبغي أن تعتبر وديعة مقدسة في عنق المدنية ، وعندما يعتبر المرء ذلك بمثابة فحوى نظام الانتداب ، فإنني أعتقد أن

حضراتكم سترون أننا نتيه في طريق بعيد جدا عندما نؤجل الحكم الذاتي في فلسطين الى أن يتم اغراق السكان بجنس أجنبي" .

"(ب) ان الانتداب على فلسطين يتعارض مع المفهوم المحدد للانتداب الذي نصت عليه المادة ٢٢ فيما يتعلق بالبلدان التي انفصلت عن تركيا في نهاية الحرب العالمية الاولى . وفي حالة هذه البلدان ، كان القصد هو قصر الانتداب على اسداء المشورة والمساعدة بصفة مؤقتة . ومن المشكوك فيه ما اذا كان شعب فلسطين ، وكذلك غيره من الشعوب العربية التي انفصلت عن تركيا ، في حاجة الى مشورة ومساعدة اداريتين من دولة منتدبة . فمستوى ثقافة هذه الشعوب لم يكن أقل من المستوى الموجود آنذاك في كثير من الامم التي كانت أعضاء في عصبة الامم . وقد شاركت هذه المجتمعات العربية مشاركة نشطة مع الاتراك في حكم بلدانها . وكان نضجها السياسي وخبرتها الادارية يقارنان بما يتوافر من نضج سياسي وخبرة ادارية لدى الاتراك ، الذين تركوا يقفون وحدهم .

"ومهما يكن الامر ، فإن القائمين بصياغة صك الانتداب على فلسطين لم يقصروا دور الدولة المنتدبة على اسداء المشورة والمساعدة الادارية ، وانما منحوا الدولة المنتدبة "السلطة التامة في التشريع والادارة" (المادة الأولى) . ومثل هذه "السلطة التامة في التشريع والادارة" لم ينص عليها لصالح السكان ، وانما كان يقصد بها أن تستغل ، وقد استغلت فعلا ، في انشاء الوطن القومي لليهود ، في فلسطين بالقوة . ومن الجلي أن هذا كان اساءة استخدام للفرض من الانتداب بمقتضى العهد وتحريفا لمبرر وجوده .

"ويتعارض مفهوم الانتداب على فلسطين برمته تعارضا ملحوظا مع الانتداب على سوريا ولبنان الذي منح لفرنسا في ٢٤ تموز/يوليه عام ١٩٢٢ . فقد تطابق هذا الانتداب مع المادة ٢٢ من العهد ... .

"... أما السبب الثالث لبطلان الانتداب فهو يكمن في تعارض اقراره وتنفيذه لتصريح بلفور مع التأكيدات والتعهدات التي قطعتها بريطانيا العظمى ودول الحلفاء للعرب ابان الحرب العالمية الاولى . فحرمان عرب فلسطين من استقلالهم واخضاع بلدهم لهجرة شعب أجنبي كان خرقا لتلك التعهدات"(٦٣) .

بيد أنه في وقت فرض الانتداب كان شعب فلسطين لا يستطيع الطعن فيه أو تحديه ، وكانت عملية انشاء "الوطن القومي اليهودي" قد بدأت .

خامسا - فلسطين تحت الانتداب : "الوطن القومي اليهودي"

مسار الانتداب

على الرغم من أن صك الانتداب يستدعي من حيث المبدأ ، تطوير مؤسسات الحكم الذاتي ، لم تترك ديباجته ومواد منطوقه أي شك في أن القوة الدافعة الرئيسية ستكون تنفيذ تصريح بلفور وانشاء "الوطن القومي اليهودي" . وكانت السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين خلال فترة الانتداب موجهة الى تحقيق هذه الغاية ، ولكنها ، في مواجهة تصاعد المقاومة الفلسطينية كانت تكيف من آن لآخر ، وفقا لمقتضيات الظروف . وقد وضعت السياسة الاساسية في عام ١٩٢٢ (في "مذكرة تشرشل") ونشأ نموذج لها تمثل في حدوث انفجار ثوري عنيف للمقاومة الفلسطينية يعقبه تشكيل لجنة تحقيق رسمية توصي بادخال بعض التعديلات غير أن ضغط المنظمة الصهيونية يعيد السياسة الرسمية الى اتجاهها الرئيسي . كان هذا هو النمط السائد في العشرينات إلا أن السياسة البريطانية اضطرت ، نظرا لزيادة قوة المقاومة الفلسطينية ، الى أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الشعب الفلسطيني لن يقبل التصرف في حقوقه . وفي نهاية الثلاثينات أصبحت فلسطين مسرحا لأعمال العنف التي سادت كل أرجائها حيث ثار الفلسطينيون مطالبين باستقلالهم ، ورد الصهيونيون بعنف مماثل للاحتفاظ بما حققوه من مكاسب ، وبذلت الحكومة البريطانية الجهود للسيطرة على حالة خلقها الانتداب وكانت تنزلق بسرعة نحو الحرب .

بداية الانتداب

اكتسب الانتداب البريطاني الولاية القانونية على فلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩٢٣ ، بعد عقد معاهدة لوزان مع تركيا . وقبل ذلك ، كانت الادارة الفعلية في البداية في شكل حكومة عسكرية من كانون الاول/ديسمبر ١٩١٧ الى حزيران/يونيه ١٩٢٠ ثم تولى مندوب سام مدني هو السير هربرت صموئيل مهام منصبة في أول تموز/يوليه ١٩٢٠ . وفي آذار/مارس ١٩٢١ ، انتقلت المسؤولية الوزارية عن فلسطين (والاقاليم الاخرى الخاضعة للانتداب) من وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة المستعمرات التي كان يرأسها السير ونستون تشرشل .

كانت أول مرة أعلن فيها تصريح بلفور رسميا في فلسطين في عام ١٩٢٠ بعد تعيين الادارة المدنية نظرا لأنه احتفظ به في طي الكتمان رسميا الى هذا الوقت من أجل تقليل احتمالات حدوث اضطرابات بسبب الاحتجاجات التي كان يتوقع حدوثها من قبل الفلسطينيين . وبالطبع ، أصبح كل من طبيعة التصريح ، وهدفه ، والسياسة التي كان يسعى الى ادخالها ، بسرعة أمرا معروفا لدى الجميع . وكان اعلانه قد أدى بسرعة الى

نشوب نزاع عنيف في فلسطين . وفي لندن ، حاول وفد بعثت به الجمعية الاسلامية - المسيحية لفلسطين في عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ عرض القضية الفلسطينية بغية مقاومة نفوذ المنظمة الصهيونية المستمر على السلطات البريطانية في لندن والقدس على السواء .

"مذكرة تشرشل"

تحركت الحكومة البريطانية للافصاح عن سياستها على نحو مفصل في بيان (يشار اليه باسم "مذكرة تشرشل") مؤرخ في أول تموز/يوليه ١٩٢٢ .

وقد أنكر البيان وجود أي نية لجعل "فلسطين يهودية برمتها" أو تحقيق "اخضاع السكان العرب ، أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين" . غير أن البيان أوضح في الوقت نفسه لكي يهدئ الطائفة اليهودية أن :

"... تصريح بلفور الذي أكده من جديد مؤتمر دول الحلفاء الكبرى الذي عقد في سان ريمو وأكد من جديد مرة أخرى في معاهدة سيفر ، غير قابل للتغيير ... وحتى يكون لهذه الطائفة أفضل التوقعات للتنمية الحرة وأن تقدم فرصة كاملة للشعب اليهودي لاظهار قدراته ، من الضروري أن تعلم أن وجودها في فلسطين حق وليس منّة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء وطن قومي يهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة ... .

"ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة ولكن هذه الهجرة لا يمكن أن تكون كبيرة الى حد يزيد في أية ظروف كانت على ما تكون عليه قدرة البلاد الاقتصادية آنذاك على استيعاب قادمين جدد" (٦٤) .

وهكذا أكدت "مذكرة تشرشل" من جديد تصريح بلفور و "الصلة التاريخية" لليهود بفلسطين مؤكدة أن وجودهم "حق وليس منّة" . ولم تخضع الهجرة إلا لقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب . وعلى الرغم من التأكيدات المعطاة للفلسطينيين ، لم يكن هناك شك في أن الهدف الرئيسي لسياسة تشرشل هو انشاء "الوطن القومي اليهودي" .

وكرر تشرشل بعد ذلك ببضع سنين أن هذا كان بحق هو الهدف ، عندما قال إن الغرض من الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ هو "توضيح أن انشاء مؤسسات الحكم الذاتي في

فلسطين ستخضع للتعهد والالتزام الاسمى بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[٦٥] . وأمام هذا الجهد المتسم بالاصرار والمتفق عليه بين دولة كبرى ومنظمة يهودية أثبتت قوتها ونفوذها ، رفض الشعب الفلسطيني قبول هذه الخطة . ورفض الانضمام الى خطة تشرشل لتشكيل مجلس تشريعي لتعزيز هذه الخطط ، واحتج على السياسة التي تعزز الجهود الرامية الى انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين على الرغم من المعارضة الشديدة من جانب الفلسطينيين الذين أعلنوا :

"... نود أن نلفت النظر الى أن السكان اليهود في فلسطين الذين عاشوا هناك قبل الحرب لم يتعرضوا لأي مشاكل مع جيرانهم العرب . وقد تمتعوا بنفس الحقوق والامتيازات التي تمتع بها اخوانهم من المواطنين العثمانيين ، ولم يستحثوا اصدار تصريح تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ . وانما الصهاينة الموجودون خارج فلسطين هم الذين عملوا على استصدار تصريح بلفور ... .

"ولذلك نحن نكرر مرة أخرى أنه لن يصون المصالح العربية في فلسطين غير التشكيل الفوري لحكومة وطنية تكون مسؤولة أمام برلمان يقوم بانتخاب جميع أعضائه شعب البلد المكون من المسلمين والمسيحيين واليهود ... .

"... (وإلّا) فسنرى الانقسام والتوتر بين العرب والصهاينة يتزايدان يوما بعد يوم ويؤديان الى تدهور عام . ونظرا لأن المهاجرين الذين يقذف بهم في البلد من مختلف أنحاء العالم يجهلون لغة العرب وعاداتهم وطابعهم ، ويدخلون فلسطين بقوة انكلترا ضد ارادة الشعب الذي هو مقتنع بأن هؤلاء جاءوا لخنقه . فإن الطبيعة لا تسمح بمسألة وجود روح من التعاون بين شعبين متباينين الى هذا الحد ، ولا ينبغي أن يتوقع من العرب الاستكانة لمثل هذا الظلم الفاحش ولا للصهاينة أن ينجحوا بهذه السهولة في تحقيق أحلامهم ..."[٦٦] .

وقد أمنت "سياسة تشرشل" الطريق للمنظمة الصهيونية لتحقيق هدف اقامة دولة يهودية في فلسطين الذي جعله تصريح بلفور أمرا ممكنا .

وكانت اثنتان من الوسائل الرئيسية التي اعتمدتها المنظمة الصهيونية لتحقيق انشاء الوطن القومي هما الهجرة على نطاق واسع وشراء الاراضي . وكانت هناك وسيلة ثالثة هي حرمان العمال الفلسطينيين من العمل .

وكانت لجنة كنغ - كرين قد قالت في تقريرها عن المستوطنين اليهود يعتزمون تغيير فلسطين تغييرا جذريا :

"وقد ظهرت على نحو متكرر في اجتماع اللجنة مع الممثلين اليهود حقيقة أن الصهاينة يتطلعون الى تجريد سكان فلسطين الحاليين من غير اليهود تجريدا "كاملا" تقريبا من أملاكهم عن طريق مختلف أشكال الشراء" (٦٧) .

وكانت الهجرة على نطاق واسع قد بدأت تحت رعاية تصريح بلفور بعد انتهاء الحرب بوقت قليل وأدت بالفعل الى مقاومة عنيفة من جانب الفلسطينيين في ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وزادت سرعة الهجرة بتأييد من سياسة تشرشل ، فبلغت ذروتها في الفترة ١٩٢٤-١٩٢٦ غير أن معدلها انخفض انخفاضا حادا بعد قليل وعند هذه المرحلة سجل وايزمان ما يلي :

"كان تصريح بلفور لعام ١٩١٧ قائما على الهواء ... وفي كل يوم وكل ساعة من هذه السنوات العشر الاخيرة كنت أفكر عندما أفتح الصحف : من أين ستأتي الضربة التالية ؟ كنت أخشى أن تستدعيني الحكومة البريطانية وتسألني : "قل لنا ، ما هي هذه المنظمة الصهيونية ؟ أين هم ، صهاينتك ؟" ... فاليهود ، كما كنان تعرف ، كانوا ضدنا ، وكنا نقف بمفردنا على جزيرة صغيرة - مجموعة صغيرة من اليهود لها ماض أجنبي" .

ويبين الجدول التالي أرقام الهجرة في العشرينات .

الهجرة الى فلسطين ، ١٩٢٠-١٩٢٩ (٦٨)

السنة		الهجرة المسجلة	
		اليهود	غير اليهود
١٩٢٠	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٥ ٥١٤	٣٠٢
١٩٢١	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٩ ١٤٩	١٩٠
١٩٢٢	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٧ ٨٤٤	٢٨٤
١٩٢٣	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٧ ٤٣١	٥٧٠
١٩٢٤	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	١٢ ٨٥٦	٣٩٧
١٩٢٥	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٣٣ ٨٠١	٨٤٠
١٩٢٦	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	١٣ ٠٨١	٨٢٩
١٩٢٧	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٢ ٧١٣	٨٨٢
١٩٢٨	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٣ ١٧٨	٩٠٨
١٩٢٩	(أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر)	٥ ٢٤٩	١ ٣١٧

وهكذا دخل فلسطين خلال هذا العقد حوالي ٠٠٠ ١٠٠ مهاجر يهودي ؛ وهو رقم أقل بكثير من الاعداد التي تصورتها المنظمة الصهيونية ولكنه كبير بدرجة كافية ليؤشر تأثيرا ملحوظا في بلد قدر مجموع عدد سكانه في ١٩٢٢ تقديرا رسميا بحوالي ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة(٦٩) . ومن حيث الارقام المطلقة زاد عدد السكان اليهود الى أكثر من الضعف ؛ أما من حيث النسبة المئوية فقد ارتفع خلال هذه الفترة من نسبة تقل عن ١٠ في المائة الى نسبة تفوق ١٧ في المائة .

وكانت الهجرة خاضعة على نحو فعلي لسيطرة المنظمات الصهيونية كما ورد في تقرير لجنة رسمية :

"... علمنا من كبير ضباط الهجرة أنه ، لدى تخصيص الشهادات للافراد ، وكانت الشهادات تقدم خالية من البيانات الى الاتحاد العام للعمال اليهود ، درج الاتحاد على أن يضع في اعتباره العقيدة السياسية للكثير من المهاجرين المحتملين أكثر من مؤهلاتهم الخاصة لدخول فلسطين . ومن الواضح أن واجب السلطات اليهودية المسؤولة أن تختار للدخول الى فلسطين من بين المهاجرين المحتملين من لهم أفضل المؤهلات على أساس شخصي للمساعدة في انشاء وطن قومي لليهود في هذا البلد : أما أن تكون العقيدة السياسية عاملا مقررا في اختيار مقدمي طلبات الهجرة فذلك مدعاة الى أشد درجات الاعتراض"(٧٠) .

وعلى نحو مماثل ، كان عدد من المنظمات اليهودية مثل ادارة الاستعمار التابعة للمنظمة الصهيونية التي يمولها الكيرين هايسود منهمكة في شراء الارض للاسر المهاجرة منفردة وكذلك للييشوف أو المستوطنات اليهودية على حد سواء . وكان عدد من هذه المنظمات يعمل منذ القرن التاسع عشر . ومن أبرزها جمعية الاستعمار اليهودي لفلسطين* . وقد أوقفت جميع المعاملات التجارية الخاصة بالاراضي عندما وقع الاحتلال البريطاني لفلسطين في عام ١٩١٨ . وأعيد فتح السجلات في عام ١٩٢٠ وقدر في ذلك الوقت أن مساحة ما حصل عليه اليهود من الأرض بلغ حوالي ٠٠٠ ٦٥٠ دونم** (أو ما تبلغ نسبته

---

* جمعية الاستعمار اليهودي لفلسطين هي الفرع الفلسطيني من جمعية الاستعمار اليهودي موريس دي هيرش . وكان هدف الجمعية دعم هجرة اليهود من أوروبا وآسيا الى أنحاء أخرى من العالم ؛ وانشاء مستوطنات زراعية في امريكا الشمالية والجنوبية ؛ والحصول على تفويض واستقلال ذاتي داخلي لهذه المستوطنات .

** الدونم = ٠٠٠ ١ متر مربع أو ربع فدان تقريبا (الميل المربع = ٥٦٠ ٢ دونما تقريبا) .

٢,٥ في المائة من مجموع مساحة الاراضي الذي يبلغ ٢٦ مليون دونم)[٧١] . وفي نهاية العقد تضاعف هذا الرقم تقريبا حتى بلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دونم أي ما يقل قليلا عن ٥ في المائة[٧٢] .

وقد انتهجت المنظمة الصهيونية خلال تقدمها السريع نحو انشاء "الوطن القومي" سياسة صارمة توصف ، في لغة عصرنا هذا ، بالتمييز العنصري . فلم يكن يسمح لغير العمال اليهود بالعمل في المزارع والمستوطنات اليهودية . وكانت محصلة هذا الاتجاه انفجارا هائلا لاعمال العنف في عام ١٩٣٩ مصحوبا بخسائر في الارواح لم يسبق لها مثيل تولت لجنة شو التحقيق فيه . وخلفت هذه اللجنة لجنة أخرى يرأسها السير جون هوب سيمبسون للتحقيق في مسائل الهجرة ونقل ملكية الارض . وأن بعض ملاحظات لجنة هوب سيمبسون مثيرة للاهتمام ولاسيما تلك المبداة بشأن سياسات العمل والاستخدام .

وقد دخلت اللجنة في تفصيلات واسعة في تقريرها وقسمت فلسطين الى مناطق حسب قابليتها للزراعة وقدرت المساحة الكلية للاراضي القابلة للزراعة بحوالي ٦,٥ مليون دونم كان حوالي سدسها في أيد يهودية[٧٣] .

ووصف التقرير بشيء من التفصيل سياسات الاستخدام التي تتبعها الوكالات الصهيونية وتضمن اقتباسا لبعض أحكامها :

"إن أثر الاستعمار اليهودي في فلسطين على السكان الموجودين مرتبط على نحو وثيق جدا بالشروط التي على أساسها تتملك مختلف الهيئات اليهودية الاراضي وتبيعها وتؤجرها .

"دستور الوكالة اليهودية : بنود تملك الاراضي والاستخدام ...

"(د) تشترى الاراضي كملك يهودي ... كما تعتبر هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل للتصرف .

"(هـ) تنشط الوكالة الاستعمار الزراعي القائم على استخدام اليد العاملة اليهودية ... ويعتبر استخدام اليد العاملة اليهودية مسألة مبدأ ..." .

"مشروع عقد ايجار "الكيرين كايمت" : استخدام اليد العاملة اليهودية دون غيرها

"... يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاح الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط . وأن مخالفة المستأجر لهذا الواجب باستخدامه عمالا من غير اليهود يجعله عرضة لدفع تعويض ..." .

"وينص عقد الايجار أيضا على أن الأرض لن يحوزها أحد إلا يهوديا ..." .

اتفاقات الكيرين - هايسود : استخدام اليد العاملة

تتضمن الأحكام التالية :

'المادة ٧ - يتعهد المستوطن بموجب هذه المادة بأن يستخدم عمالا يهودا فقط ... اذا اضطر الى استخدام عمال لمساعدته وكلما دعته الضرورة الى ذلك' .

"ويرد في الاتفاق المماثل بشأن مستعمرات عميق حكم ينص على ما يلي :

'المادة ١١ - يتعهد المستوطن ... بألا يستخدم أي عمال خارجيين فيما عدا عمالا من اليهود'" (٧٤) .

وعلق التقرير على موقف الصهاينة تجاه الفلسطينيين فتضمن ملاحظة بشأن السياسة الصهيونية المتبعة لتخفيف شكوك العرب ؛

"السياسة الصهيونية فيما يتعلق بالعرب في مستعمراتهم : إن الأحكام المقتبسة أعلاه توضح ، بما فيه الكفاية ، السياسة الصهيونية فيما يتعلق بوجود العرب في مستعمراتهم . وأن المحاولات تبذل باستمرار لاثبات الفوائد التي عاد بها الاستيطان اليهودي على العرب . ويتم التعبير عن أنبل المشاعر في الاجتماعات العامة وفي الدعاية الصهيونية . وفي أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني في عام ١٩٣١ اتخذ قرار "أعلن رسميا عن رغبة الشعب اليهودي في العيش مع الشعب العربي وفي تطوير الوطن المشترك بين الشعبين الى مجتمع مزدهر يكفل نمو الشعوب" . ويكشر اقتباس هذا القرار كدليل على المشاعر الممتازة التي تكنها الصهيونية لشعب فلسطين . غير أن الأحكام المقتبسة أعلاه

والواردة في وثائق قانونية ملزمة لكل مستوطن في مستعمرة صهيونية لا تتفق مع المشاعر المعبر عنها علانية"(٧٥) .

وفي الوقت نفسه رفضت اللجنة حجج الصهاينة المقدمة لدعم سياساتهم التمييزية واعتبرت أنهم انتهكوا صك الانتداب حيث قالت :

"سياسة مناقضة للمادة ٦ من صك الانتداب ... ان مبدأ المقاطعة المستمرة والمتعمدة للعمال العرب في المستعمرات الصهيونية لا يناقض فقط أحكام المادة ٦ هذه من صك الانتداب ، ولكنه بالاضافة الى ذلك مصدر مستمر ومتزايد للخطر على البلد"(٧٦) .

وتضمن التقرير ملاحظة معبرا عنها بأشد الالفاظ بشأن أثر السياسات الصهيونية على الاهالي الفلسطينيين .

"أثر الاستعمار الصهيوني على العرب : الواقع ان نتيجة شراء الصندوق القومي اليهودي للأرض في فلسطين هي أن الأرض أخرجت عن الولاية الاقليمية . وبنتهي وضعها كأرض يمكن للعربي أن يحصل منها على أي فائدة سواء الآن أو في أي وقت في المستقبل . ولا يقف الأمر عند حد أنه لا يمكن للعربي أن يأمل في استئجارها أو زراعتها ولكنه أيضا يحرم بصفة دائمة ، بفعل أحكام عقد ايجار الصندوق القومي اليهودي ، من العمل في هذه الأرض . ولا يمكن أيضا أن يساعده أي شخص بشراء الأرض واعادتها الى الاستخدام العادي . فالأرض موقوفة وقفا أبديا وغير قابلة للتصرف . وان العرب ، لهذا السبب ، يسقطون من حسابهم ادعاءات الصداقة والوداد التي يدعيها الصهاينة نظرا للسياسة التي تتبعها عن عمد المنظمة الصهيونية"(٧٥) .

"الأرض المتاحة للاستيطان : لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر نظرا للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب ، أية أرض اضافية يستطاع توطين المزارعين من المهاجرين الجدد فيها ، اذا استثنينا الاراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط"(٧٧) .

إن حدوث هذه التطورات في فلسطين في نهاية العشرينات - الثورة الفلسطينية في عام ١٩٢٩ وتقريرا لجنتي شو وهوب سيمبسون - رفعت درجة الوعي للحالة الخطرة السائدة في فلسطين نظرا لأن الحملة الصهيونية من أجل اقامة دولة يهودية لاقت مقاومة متزايدة من جانب الفلسطينيين . وفي حين قامت بريطانيا العظمى بدعم قواتها العسكرية في فلسطين ، أصدرت بيانا سياسيا جديدا أطلق عيه اسم كتاب باسفيلد الابيض* في محاولة للسيطرة على الضغوط التي كانت متزايدة . وفي حين تضمنت سياسة ١٩٣٠ هذه نقدا للزعماء اليهود لممارستهم ضغطا للحصول على استجابة رسمية للرغبات الصهيونية في مسائل الهجرة ونقل ملكية الأراضي ، ونقدا للفلسطينيين كذلك لمطالبتهم بتقرير المصير الذي "... سيجعل من المستحيل تنفيذ التعهد المزدوج بكل ما في الكلمة من معنى" (٧٨) حاولت هذه السياسة ادخال تغيير هام من حيث التركيز يختلف عن مذكرة تشرشل التي أعطت الأولوية الأولى لاقامة الدولة اليهودية . وعلق كتاب باسفيلد بما يلي :

"... حاول البعض أن يجادل ، تأييدا للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي الى صيانة حقوق الطائفة غير اليهودية إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد ، نوعا ما ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله ..." .

"إنها لمهمة صعبة وحساسة تلك التي تقوم بها حكومة صاحب الجلالة والمتمثلة في استنباط وسائل ، في تنفيذ سياستها في فلسطين ، تعطي بواسطتها أهمية متساوية في جميع الأوقات للالتزامات الموضوعة فيما يتعلق بفريقي السكان وأن توفق بين هذين الالتزامين حيث ينطوي الامر حتما على مصالح متضاربة" (٧٩) .

وأعلن الكتاب عن بذل محاولة مجددة لانشاء مجلس تشريعي وأعلن أيضا عن النية في اعادة تأكيد السلطة على القضيتين الحيويتين : قضية الهجرة وقضية نقل ملكية الاراضي ، اللتين كانت قد سيطرت عليهما الوكالة اليهودية وعملت بشدة ضد مصالح الفلسطينيين (٨٠) . وانعكس في الكتاب وعي للنزاع المتزايد الحدة ، اذ خلص الى ما يستشف منه ادراك أن هناك مبررا للشكاوي الفلسطينية غير أنها تواجه ظرفا معاديا ، فقد جاء فيه :

---

* سمي كذلك باسم اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات آنذاك .

"لذلك فإن حكومة جلالته تدعو العرب الى الاعتراف بحقائق الحالة ، والى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد بأسرها الى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع . كما أن حكومة جلالته تطلب من الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي ..." (٨١) .

وتعرض كتاب باسفيلد الأبيض لنقد شديد من جانب المنظمة الصهيونية ومؤيديها ولم يمض وقت طويل حتى تم انكاره فعلا برسالة كتبها في عام ١٩٣١ رئيس الوزراء البريطاني الى الدكتور وايزمان وأعطى فيها من جديد الاسبقية لاهداف الصهيونية بدلا من أن يعطي أهمية مساوية لحقوق شعب فلسطين . وجاء في الرسالة أن الغرض منها هو "الرد على بعض الانتقادات التي وجهتها الوكالة اليهودية" ، كما أكدت من جديد أن "التعهد الوارد في صك الانتداب هو تعهد للشعب اليهودي وليس لسكان فلسطين من اليهود فقط" (٨٢) .

وأوضحت "رسالة ماكدونالد" أن فلسطين ستحكم وفقا للسياسة التي وضعها تشرشل في عام ١٩٢٢ وأن القيود التي اقترحها اللورد باسفيلد بشأن هجرة اليهود ونقل ملكية الأراضي لن يتم تطبيقها .

وإن كلمات الدكتور وايزمان بشأن هذه التطورات جديرة بالاهتمام ، فقد قال :

"... يمكن اعتبار كتاب باسفيلد الأبيض أكبر ما بذل من جهد متضافر حتى صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ - من جانب حكومة بريطانية لسحب الوعد الذي أعطته للشعب اليهودي في تصريح بلفور . وقد تم صد هذا الهجوم أيضا بنجاح .

"... وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٣١ ، انعكس رسميا مسار السياسة . ولم يتخذ هذا الانعكاس شكل سحب الكتاب الأبيض - والذي كان سيعني اراقة ماء الوجه - ولكن شكل رسالة وجهها الىّ رئيس الوزراء تليت في مجلس العموم وطبعت في "هانسارد" . وقد اعتبرت أن الرسالة صححت الوضع . فالشكل ليس مهما - وأوضحت ذلك لرئيس الوزراء .

"وقد تعرضت لهجوم مرّ في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في ذلك العام بسبب قبولي لرسالة بدلا من كتاب أبيض آخر . ولكن مسألة ما اذا كنت على صواب أم لا في قبولي ذلك يمكن تقديرها بحقيقة بسيطة : وهي أن التغير في موقف الحكومة وفي موقف ادارة فلسطين حدث بموجب رسالة ماكدونالد اليّ ومكننا هذا التغير من تحقيق المكاسب العظيمة التي تمت لنا في السنوات التالية . فبموجب رسالة ماكدونالد أمكن لهجرة اليهود الى فلسطين بلوغ أرقام تقارب أربعين ألفا في عام ١٩٣٤ و ٦٢ ألف في عام ١٩٣٥ وهي أرقام لم يكن أحد يحلم بها في عام ١٩٣٠" (٨٣) .

وإن حدوث هذا الانعكاس المفاجئ للسياسة البريطانية بعد أن قام كتاب باسفيلد الابيض باحياء آمال الفلسطينيين في العدل ، لم يفعل شيئا يذكر لتحسين الحالة المتدهورة في فلسطين .

وقد كان لبدء الاضطهاد النازي السافر لليهود في أوروبا أصداء في فلسطين كان لا بد لها من أن تفاقم التوترات المتزايدة . ففي حين اختار أغلبية اليهود الاوروبيين الهاربين من الارهاب النازي الولايات المتحدة وبريطانيا مقرا لهم ، لجأت أعداد كبيرة منهم الى فلسطين . وهكذا زادت الهجرة زيادة شديدة كما تبين ذلك الارقام التالية :

الهجرة الى فلسطين في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٩ (٨٤)

١٩٣٠	٤ ٩٤٤
١٩٣١	٤ ٠٧٥
١٩٣٢	٩ ٥٥٣
١٩٣٣	٣٠ ٣٢٧
١٩٣٤	٤٢ ٣٥٩
١٩٣٥	٦١ ٨٥٤
١٩٣٦	٢٩ ٧٢٧
١٩٣٧	١٠ ٥٣٦
١٩٣٨	١٢ ٨٦٨
١٩٣٩	١٦ ٤٠٥

استقبلت فلسطين في الثلاثينات حوالي ٢٣٢ ٠٠٠ مهاجر قانوني بالمقارنة بـ ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر في العشرينات . وقد بلغ عدد السكان اليهود في ١٩٣٩ أكثر من ٤٤٥ ٠٠٠ من مجموع قدره حوالي ١ ٥٠٠ ٠٠٠ - أي ما يقرب من ٣٠ في المائة بالمقارنة بنسبة تقل عن ١٠ في المائة قبل ذلك بعشرين عاما . وعلى نحو مماثل ، ارتفع ما كان يملكه اليهود من أراض في نهاية ١٩٣٩ الى ما يقرب من ١,٥ مليون دونم بالمقارنة بمساحة قدرها ٦٥٠ ٠٠٠ دونم كانوا يمتلكونها في بداية الانتداب من مجموع مساحة قدرها ٣٦ مليون دونم .

وقد حاولت الادارة البريطانية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦ البدء في اتخاذ تدابير مثل انشاء مجالس بلدية منتخبة وفيما بعد انشاء مجلس تشريعي (بأغلبية كبيرة من الاعضاء المعينين) في محاولة للتقليل من الاحتكاك السياسي . غير أن هذه التدابير كانت عديمة الفعالية . فقد قوبلت حملة الصهيونية السياسية لانشاء دولة استيطانية في فلسطين بمقاومة عنيفة من جانب الفلسطينيين وظل هذا الوضع في حالة غليان مكتوم حتى بلغ درجة الفوران في عام ١٩٣٦ .

سادسا - فلسطين تحت الانتداب - المقاومة الفلسطينية

بدء المقاومة الفلسطينية

كان الفلسطينيون ، طيلة فترة الانتداب ، يعربون عن سخطهم لإنكار حقهم الاصيل في تقرير مصيرهم الوطني ، ولاستعمار أرضهم من جانب قوم غير فلسطينيين ، في سلسلة من انفجارات العنف التي توطنت بالفعل في الحياة السياسية الفلسطينية وتصاعدت حدتها مع استمرار الانتداب . وكانت الحكومة البريطانية تعين بصورة منتظمة لجنة تحقيق للتحقيق في "الاضطرابات" وتقديم توصيات . ولكن حوادث العنف والمقاومة استمرت باستمرار تنفيذ الاتجاهات المتعارضة أصلا في سياسة الانتداب .

ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ ، تميزت الذكرى السنوية الاولى لتصريح بلفور باحتجاجات سلمية . وفي تاريخ مبكر يعود إلى نيسان/ابريل ١٩٢٠ ، إذ كانت فلسطين لاتزال تخضع للحكم العسكري ، انفجرت اضطرابات معادية لليهود بينما كان مؤتمر سان ريمو يضع اللمسات الاخيرة لانتداب بريطانيا العظمى على فلسطين . ولم ينشر تقرير لجنة التحقيق العسكرية في ذلك الحين ، بل أشير إليه في تقرير اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ . وقد ورد أن الاسباب الكامنة وراء الاضطرابات هي :

"خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يعتقدون بأنها أعطيت لهم أثناء الحرب .

"اعتقاد العرب بأن تصريح بلفور يتضمن إنكارا لحقهم في تقرير المصير وخوفهم من أن إنشاء الوطن القومي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى إخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية"(٨٥) .

وبعد عام واحد من دخول فلسطين تحت الإدارة المدنية ، انفجرت الاضطرابات مرة ثانية في أيار/مايو ١٩٢١ ، وكان منشأها تصادما فيما بين فئات يهودية متنازعة . وأسفرت تلك الحوادث عن ٩٥ قتيلا و ٢٢٠ جريحا . وكانت النتيجة التي توصلت إليها لجنة تحقيق رسمية برئاسة السير توماس هيكرافت ، رئيس قضاة فلسطين ، ما يلي :

"إن السبب الرئيسي لاضطرابات يافا وما تبعها من أعمال العنف هو شعور العرب بالسخط والعداء تجاه اليهود ، وهو يعود إلى أسباب سياسية واقتصادية ويتصل بالهجرة اليهودية وبفهمهم للسياسة الصهيونية استنتاجا من أقوال الدعاة اليهود .

"وكان السبب المباشر لاضطرابات يافا في أول أيار/مايو مظاهرة غير مرخص بها لليهود البلشفيين ، تبعها اصطدام هذه المظاهرة مع مظاهرة مرخص بها لحزب العمال اليهودي .

"وكان العرب هم البادئون بالنزاع العنصري الذي سرعان ما تطور إلى نزاع شديد العنف بين العرب واليهود سببت فيه الأغلبية العربية ، وهي الجهة المعتدية بصفة عامة ، معظم الخسائر .

"ولم يكن هذا الانفجار مخططا ولا كان متوقعا ، ولم يكن أي من الطرفين مستعدا له ، غير أن الشعور الشعبي السائد جعل من المرجح وقوع نزاع لدى أي استفزاز يصدر عن أي يهودي ..."(٨٦) .

شورة عام ١٩٢٩

أكدت مذكرة تشرشل من جديد سياسة "الوطن القومي" وانفجر الاستياء الفلسطيني مرة ثانية في حوادث عنف وقعت في آب/أغسطس ١٩٢٩ وأوقد شرارتها نزاع على حائط

المبكى في القدس . وأسفرت الاشتباكات بين الفلسطينيين واليهود عن ٢٣٠ قتيلا و ٥٣٠ جريحا من الجانبين ، وكان لابد من استدعاء تعزيزات بريطانية ، بما في ذلك الطائرات والسفن الحربية والمصفحات ، من خارج فلسطين قبل أن يصبح بالإمكان السيطرة على الموقف .

وقد حققت في هذه الحوادث لجنة خاصة يرأسها السير والتر شو ، رئيس قضاة متقاعد لمستوطنات المضائق . واسترعت لجنة شو الانتباه إلى ما يلي :

"في أقل من عشر سنوات قام العرب بثلاث هجمات خطيرة على اليهود . ولم يسجل في الثمانين سنة التي سبقت أولى هذه الهجمات وقوع أي حالات مشابهة . فمن الجلي إذن أن العلاقات بين العنصرين خلال العقد الماضي قد اختلفت بالتأكيد من بعض النواحي المادية عن العلاقات التي كانت سائدة من قبل . وهذا أمر وجدنا عليه أدلة كثيرة . فإن كلًا من تقريري المحكمة العسكرية واللجنة المحلية اللتين حققتا ، في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ على التوالي ، في اضطرابات هاتين السنتين ، استرعى الانتباه إلى ما طرأ من تغير على موقف السكان العرب تجاه اليهود في فلسطين . وقد أيدت ذلك الأدلة التي تكشفت خلال تحقيقنا حين ذكر لنا ممثلو كافة الأطراف أن اليهود والعرب كانوا قبل الحرب يعيشون جنبا إلى جنب بروح التسامح على الأقل ، إن لم يكن بروح الصداقة ، وتلك صفة لا تكاد تعرف اليوم في فلسطين" (٨٧) .

وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها اللجنة عن أسباب العنف :

"... لئن كان في فلسطين في آب/أغسطس الماضي شعور بالاستياء واسع الانتشار بين العرب لأن حكومة صاحب الجلالة لم تمنحهم قدرا من الحكم الذاتي ، فإن من المرجح على الأقل أن يتبدى هذا السخط ضد اليهود الذين يرى العرب أن وجودهم في فلسطين هو العائق أمام تحقيق أمانيهم" .

"إن وجود هذا الشعور بين قادة العرب وطبقات الموظفين والمثقفين منهم أمر لا نقاش فيه ...

"... إن الشعب العربي في فلسطين متحد اليوم في مطالبته بحكومة نيابية . إن وحدة المقصد هذه قد تضعف غير أنها قابلة للانتعاش بكل قوتها

بسبب أية قضايا واسعة تنطوي على مصالح عنصرية . ونحن نعتقد أن شعورا بالاستياء لدى الشعب العربي في فلسطين عقب خيبة أمله لاستمرار إخفاقه في الحصول على أي قدر من الحكم الذاتي ... قد كان من الأسباب التي أسهمت في انفجار الحوادث الأخيرة وعاملا لا يمكن تجاهله لدى النظر في التدابير الواجب اتخاذها لتجنب مثل هذه الحوادث في المستقبل"(٨٨) .

وكان تقرير لجنة شو عاملا رئيسيا في إصدار كتاب باسفيلد الأبيض لجبر هذه المظالم ، ولكن شعب فلسطين سرعان ما لجأ إلى العنف ثانية بعد أن تبين له إخفاق ذلك الكتاب .

اضطرابات عام ١٩٣٣

في عام ١٩٣٣ تسلم النازيون زمام السلطة في المانيا ، وكان الشعور المنذر باضطهاد اليهود المشين داعيا إلى هجرة اليهود من المانيا وغيرها من البلدان الأوروبية . ووصلت أعداد كبيرة منهم إلى فلسطين مثيرة بذلك الاستياء المتأجج الذي تحول ثانية إلى عنف . ولم تعين لجنة رسمية للتحقيق في هذا الانفجار الجديد للحوادث الذي وقع عام ١٩٣٣ ، ولكن تناوله بالبحث تقرير بيل عام ١٩٣٧ .

درس التقرير آثار الزيادة المفاجئة في الهجرة ، وأورد التعليق التالي :

"كان رد فعل العرب أمام هذا التطور المذهل المفاجئ طبيعيا تماما . فكل ما شعر به القادة العرب عام ١٩٢٩ شعروا به الآن بمرارة أشد ... إذ كلما ازداد تدفق اليهود تضخم العائق في طريق نيلهم استقلالهم الوطني . والآن ظهر لأول مرة أن ما يتهددهم من مصير هو أسوأ من حجب حريتهم واستمرار حكم الانتداب . لقد كان يبدو من المستحيل حتى الآن ، بالنظر إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع بين العرب ، أن يتمكن اليهود من أن يصبحوا أغلبية في فلسطين خلال زمن معين . ولكن كيف يكون الأمر إذا كان دفق الهجرة الجديد سيزداد حتى أكثر من معدله الحالي ؟ لقد أسبغ هذا السؤال صبغة مختلفة جدا على فكرة الحكم الذاتي في فلسطين كما تصورها القوميون العرب حتى الآن . لقد فتح السؤال المجال أمام إمكانية حدوث ما يستحيل قبوله ، وهو احتمال قيام دولة يهودية ، وخضوع العرب الفلسطينيين لحكم اليهود . فليس من العجيب إذن أن نجد ... الخصومة القديمة تزداد تأججا وسعيرا حتى تنفجر ثانية في نيران لاهبة"(٨٩) .

ونشبت الاشتباكات بصورة رئيسية في القدس ويافا ونتج عنها خسائر فادحة وإن تكن أقل من خسائر عام ١٩٢٩ . ويتابع التقرير قائلا :

"وهكذا كتبت بالدم صفحة أخرى من صفحات تاريخ فلسطين تحت الانتداب . وكانت ثمة سمة تميز هذا الانفجار الاخير للعنف العربي ، هذا الانفجار الذي لم يسبق له مثيل كما أن له دلالته . ففي الاعوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٩ هاجم العرب اليهود . أما في عام ١٩٣٣ فقد هاجموا الحكومة . والفكرة القائلة بأن السلطات البريطانية في لندن أو في القدس كانت تسعى إلى إقامة التوازن حتى بين العرب واليهود هي فكرة أضحت الآن موضع ازدراء سافر . وقيل إن هذه السلطات حليفة اليهود وعدوة العرب . وما الانتداب سوى أداة سخرية لتعزيز "الاستعمار" البريطاني تحت قناع الاعتبارات الإنسانية تجاه اليهود ...

"وهكذا فقد بات واضحا أن جوهر الحالة في فلسطين لم يكن يقل هولا بمرور الزمن بل على نقيض ذلك ، كان استمرار حكم الانتداب يزيد من قوة ومرارة عداء العرب له"(٩٠) .

ومنذ ذلك الحين أخذت تشتد قوة المعارضة والمقاومة الفلسطينية للانتداب . وما حل عام ١٩٣٣ إلاّ وكانت مختلف الاحزاب والتجمعات السياسية الفلسطينية قد اتحدت لتشكل لجنة تنفيذية عربية وأظهرت مزيدا من الميل للتعاون مع السلطات البريطانية . وفي هذه المرحلة ، كان اليهود ، الذين مازالوا أقلية رغم الهجرة الجماعية ، هم الطرف الذي يشعر بالتخوّف من قيام حكومة نيابية . وقد هزمت في البرلمان البريطاني عام ١٩٣٦ محاولة جديدة لإقامة مجلس تشريعي ، وذلك بعد أن أعرب المؤتمر الصهيوني عن :

"... رفضه القاطع لهذا المخطط ... بوصفه منافيا لروح الانتداب"(٩١) .

الثورة الفلسطينية على الاحتلال البريطاني

في عام ١٩٣٦ ، انفجرت المقاومة الفلسطينية للحكم الاجنبي والاستعمار الاجنبي في ثورة كبيرة استمرت في الواقع حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . واستمدت مطالب الفلسطينيين بالاستقلال زخمها من الحركات الوطنية التي زامنتها في مصر وسوريا والتي أرغمت بريطانيا العظمى وفرنسا على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدات مع هذين البلدين العربيين المجاورين لفلسطين .

(٩٠) ٨٣٠ح

وفي نيسان/ابريل ١٩٣٦ ، بدأ الامر باشتباكات صغيرة بين العرب واليهود ولكنه سرعان ما توقد وانقلب إلى ثورة واسعة النطاق . وتشكل اتحاد جديد من الاحزاب السياسية الفلسطينية ، وهو الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس . ودعت الهيئة إل إضراب عام تأييدا للمطالبة بتشكيل حكومة وطنية . وبالرغم من المقاومة الفلسطينية القوية للهجرة اليهودية ، أصدرت الحكومة البريطانية أذونا بالدخول لعدة آلاف من المهاجرين الجدد مما شكل استفزازا آخر للوطنيين الفلسطينيين . وثمة سمة لم يسبق بها عهد كانت تميز هذه الحركة الوطنية ، وهي ما كان من ارتباط علني بها من جانب كبار الموظفين العرب في إدارة فلسطين الذين احتجوا لدى المندوب السامي قائلين إن الفلسطينيين قد أرغموا على العنف لانهم فقدوا الإيمان بالتعهدات البريطانية وشعروا بالذعر من مدى تأثر بريطانيا بالضغط الصهيوني .

وباستمرار الإضراب ازداد العنف ووقعت هجمات على القوات ومراكز الشرطة البريطانية ، وعلى المستعمرات اليهودية ، وخربت الطرق والخطوط الحديدية وأنابيب النفط وما إلى ذلك . وفرضت الإدارة البريطانية نظام حظر التجول ، واستدعت تعزيزات عسكرية من بريطانيا ومصر ومالطة ، ولجأت إلى الاعتقالات بالجملة والغرامات الجماعية والزج بالناس في معسكرات الاعتقال وما إلى ذلك من تدابير حالات الطوارئ . وهدمت السلطات أجزاء واسعة من الحي العربي في مدينة يافا بحجة تطوير المدينة - في شدة الثورة - ولكنها عجزت عن إعادة النظام إلى نصابه .

وأثناء الانتفاضات العربية الفلسطينية السابقة ، كان المستوطنون اليهود كثيرا ما يمتنعون عن العمليات الانتقامية آخذين بمذهب "الهفلقا" أوضبط النفس . ولكن الآن حدثت عمليات انتقامية يهودية ، وهذا غير مستغرب . وكانت الاداة الرئيسية في ذلك الهاغانا ، وهي قوة سرية شبه عسكرية تشكلت في أوائل سني الانتداب (وقدر لها أن تمارس دورا رئيسيا في الاحداث اللاحقة في فلسطين) . واستفاد المستوطنون اليهود كذلك من تجنيد ٨٠٠ ٢ فرد منهم في قوات الشرطة كرجال شرطة إضافيين .

وأدى إخفاق السلطات القائمة في فلسطين في القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية إلى اتخاذ تدابير سياسية . فأعلنت الحكومة البريطانية تعيين لجنة ملكية للتحقيق في أسباب "الاضطرابات" واتجهت إلى حكام الدول العربية الاخرى للتوسط مما أدى في نهاية الامر إلى إنهاء الإضراب في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٦ . وكان الحساب الرسمي للخسائر ٢٧٥ قتيلا و ١١٣ ٢ جريحا ، غير أن تقدير اللجنة الملكية كان ١٠٠٠ قتيل(٩٣) .

وكانت نهاية الإضراب بمثابة فترة هدوء مؤقت في الثورة ؛ فقد أدى نشر تقرير اللجنة الملكية إلى تجدد أعمال العنف على الفور تقريبا ، وبدأ ذلك باغتيال حاكم لواء بريطاني . ورغم أنه لم يثبت أن القتلة كانوا عربا فقد أعلن المندوب السامي حظر الهيئة العربية العليا واعتقل قادتها البارزين ونفاهم إلى جزر سيشيل ، بينما تمكن مفتي القدس من الهرب إلى لبنان حيث واصل إدارة الثورة .

وقد شكلت محاكم عسكرية أصدرت ٥٨ حكما بالإعدام حتى نهاية عام ١٩٣٨ ، علاوة على الاحكام الكثيرة بالسجن مدى الحياة(٩٣) . ومنعا لورود دعم إلى رجال المقاومة ، أقيم على امتداد أجزاء من الحدود السورية وحدود شرق الاردن والحدود اللبنانية حاجز من الاسلاك الشائكة دعي باسم "خط تيغارت" .

"وحتى نهاية عام ١٩٣٧ ، لم تتجاوز القوات المسلحة البريطانية في فلسطين لوائين اثنين من المشاة . وفي تموز/يوليه ١٩٣٨ ، كانت كتيبتان أخريان من المشاة ، وسربان من طائرات سلاح الجو الملكي ، ووحدة مصفحات وخيّالة ، وطراد حربي ، تسعى إلى القضاء على الإرهاب الذي كان قد تحول منذ نيسان/ابريل إلى ثورة علنية ، وفي نهاية تشرين الاول/اكتوبر ، كان في البلد ثماني عشرة كتيبة مشاة ، وكتيبتان من الخيّالة ، وبطارية من مدافع الهاوزر ، ووحدات من المصفحات ، أو ما يتراوح مجموعه من ٠٠٠ ١٨ إلى ٠٠٠ ٢٠ جندي ، وكذلك تم استقدام ٩٣٠ ٢ شرطيا بريطانيا إضافيا خلال تلك السنة . وتبين أن من الضروري القيام فعلا بإعادة احتلال البلد عسكريا للتصدي لانفجار القنابل والالغام الارضية والاغتيالات وعمليات القناصة التي كانت تقع كل يوم تقريبا . وقد تعذر الحفاظ على ما يشبه النظام في الجزأين الشمالي والاوسط من البلد إلاّ بتحشدات عسكرية ثقيلة ، بينما أفلت زمام الامر في القدس والاولوية الجنوبية ... وبلغت الحملة العسكرية الرئيسية أوجها خلال الاسابيع الاولى من تشرين الاول/اكتوبر حين احتلت القوات سلميا البلدة القديمة من مدينة القدس ، أي الحي العربي . وكان يمكن أن تكون هذه العملية خطيرة ، بالنظر إلى ضيق الشوارع ، ولكنها تمت دون خسائر ذات شأن ، وغدت فلسطين بأسرها تحت الإدارة العسكرية في نهاية ذلك الشهر ...

"ويمكن تقدير طبيعة ومدى الثورة العربية عام ١٩٣٨ لا مما ورد آنفا عن أعداد القوات المسلحة البريطانية في البلد فحسب ، بل ومن أن الخسائر البشرية قد بلغت ذلك العام ما مجموعه ٧١٧ ٣ قتيلا بالقياس إلى ٢٤٦ قتيلا عام ١٩٣٧ ..."(٩٤) .

وكما جرى في المرحلة الأولى من الثورة ، قام الجانب اليهودي أيضا بعمليات الانتقامية والثأرية . ونشطت ، بالإضافة إلى الهاغانا ، منظمة أخرى هي "أرغون زفاي ليومي" ، وكذلك "الفرق الليلية الخاصة" التي كان يدربها الميجور اورد وينغيت ، وهو ضابط بريطاني في سلك الخدمة العسكرية . ووفقا لما ذكره كريستوفر سايكس ، "تحولت القوات الليلية الخاصة بالتدريج إلى ما كان وينغيت يرمي إليه سرا ، أي إلى نواة جيش يهودي"(٩٥) .

وفي عام ١٩٣٩ ، بدأت علائم النجاح تظهر على العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي كانت تقوم بها الحكومة البريطانية ضد رجال المقاومة الوطنية الفلسطينية . وفي غضون ذلك ، كانت الشكاوى الفلسطينية قد بدأت تلقى أخيرا أذنا صاغية في لندن في مؤتمر حضرته دول عربية أخرى . ومع اقتراب الحرب ، اتجهت بريطانيا ثانية إلى هذه الدول العربية الصديقة للتوسط في فلسطين ، وانتهت الثورة بعد ثلاث سنوات ونصف .

وكانت الثورة في الأعوام ١٩٣٦-١٩٣٩ تمثل ذروة المقاومة الفلسطينية للانتداب مدة خمسة عشر عاما ، وقدر لها أن تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى في فلسطين . فهي لم تدع مجالا للشك في أن الفلسطينيين لن يرضوا بفقدان بلدهم في إطار تصريح بلفور ، كما أنها دحضت ما أصرت عليه سياسة تشرشل من قوله إنه يمكن التوفيق بين "الالتزامات المزدوجة" التي قطعتها بريطانيا على نفسها ، وإن ذلك لن يعكر السلم في فلسطين . وكان رد الحكومة البريطانية ، بدلا من الاستقلال الذي تعهدت به قبل عقدين من السنوات ، خطة لتقسيم فلسطين .

سابعا - فلسطين تحت الانتداب : مشاريع التقسيم

تقرير لجنة بيل

كان يرأس اللجنة الملكية التي عُيّنت لاستقصاء أسباب "الاضطرابات" وزير شؤون الهند السابق ، اللورد روبرت بيل وقد قدمت اللجنة تقريرا يقع في ٤٠٠ صفحة وهو يعتبر وثيقة ذات أهمية كبرى في أي بحث لمشكلة فلسطين . وفي الوقت الذي دافع فيه التقرير عن سجل الحكومة البريطانية في فلسطين وتمسك بتصريح بلفور اعترف بقوة مطالب الشعب الفلسطيني بالاستقلال وعدالتها . واعترف ، بعكس الموقف الرسمي السابق ، بأن المقاومة الفلسطينية للانتداب قد أظهرت أنه لا يمكن التوفيق بين "الالتزامات المزدوجة" ، وحيث أنها قد ووجهت بهذه المشكلة المحيرة فقد أوصت ، على طريقة سليمان ، بتقسيم فلسطين .

وبسبب أهمية تقرير اللجنة الملكية بوصفه نقطة تحول أساسية في السياسة البريطانية في فلسطين بعد تصريح بلفور فقد أوردنا هنا جزءا مطولا منه .

ففي تعليق اللجنة على الافتراض القائل بأنه يمكن التوفيق بين "الالتزامات المزدوجة" قالت اللجنة في تقريرها :

"لابد وأنه كان من الواضح منذ البداية أن موقفا محرجا للغاية سينشأ إذا ثبت خطأ ذلك الافتراض الاساسي . فمن الواضح أنه سيجعل تنفيذ الانتداب في كل خطوة أكثر صعوبة وأنه سيعقّد مسألة إنهائه الى حد كبير . فإن تشجيع الهجرة اليهودية علي أمل أن يؤدي ذلك في النهاية الى إيجاد أغلبية يهودية وإقامة الدولة اليهودية بموافقة أو على الاقل بقبول العرب مسألة ، ومجرد التفكير ولو عن بعد في تحويل فلسطين بالقوة الى دولة يهودية ضد ارادة العرب مسألة مختلفة كل الاختلاف . لأنه من الواضح ، أن ذلك سوف يشكل انتهاكا لروح نظام الانتداب والغاية منه ، لأنه سوف يعني أن تقرير المصير الوطني قد منع في الوقت الذي كان العرب يمثلون فيه أغلبية في فلسطين ومنح فقط عندما أصبح اليهود أغلبية ، أنه سوف يعني أن العرب قد حرموا من فرصة الوقوف على أقدامهم ؛ وأنه قد تم في الواقع المقايضة عليهم بعد فترة من النزاع فانتقلوا من السيادة التركية الى السيادة اليهودية"(٩٦) .

"... لقد كان جوهر الموضوع واضحا بما فيه الكفاية في نظر العرب . لقد كان تصريح بلفور وادماجه في مشروع صك الانتداب ، ولا شيء غير ذلك ، هو الذي على ما يبدو منع حصولهم على قدر من الاستقلال يماثل ذلك القدر الذي أصبحت المجتمعات العربية الأخرى تتمتع به فعلا . ولقد كان رد فعلهم لهذا منطقيا . فقد رفضوا تصريح بلفور واعترضوا على ادماجه في مشروع صك الانتداب . وقالوا : "إن شعب فلسطين لا يمكن أن يقبل بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" . ورفضوا التعاون مع أي شكل من أشكال الحكومة غير حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام الشعب الفلسطيني"(٩٧) .

"... فلم يحدث في أي مكان أن كانت الروح القومية أكثر قوة بعد الحرب منها في منطقة الشرقين الادنى والاوسط هذه . فقد كانت هناك في جميع الاقاليم التي تتكون منها هذه المنطقة باستثناء شرق الاردن اضطرابات خطيرة . وكان هناك فيها جميعها ، باستثناء فلسطين ، تقدم ملحوظ نحو الحكم الذاتي"(٩٨) .

وعن الثورة قالت :

"... لقد سبق أن ظهر قبل ذلك أحد المعالم الاخرى "الاضطرابات" العام الماضي . لقد سبقت الإشارة الى أن ثورة عام ١٩٣٣ لم تكن فقط ، ولم تكن حتى في معظمها ، هجوما على اليهود بل هجوما على حكومة فلسطين . وفي عام ١٩٣٦ كان هذا أكثر وضوحا . لقد قتل بعض اليهود ودمرت بعض الممتلكات اليهودية ، غير أن الثورة كانت أساسا وبشكل مباشر موجهة ضد الحكومة . وإن كلمة "الاضطرابات" تعطي انطباعا مضللا لما حدث . فقد كانت ثورة سافرة من العرب الفلسطينيين ، يساندها أشقاؤهم العرب من البلدان الاخرى ، ضد حكم الانتداب البريطاني" (٩٩) .

وعن أسبابها قالت :

"... بعد بحث هذه الادلة والادلة الاخرى ودراسة تطور الاحداث في فلسطين منذ الحرب فإنه ليس لدينا أي شك فيما يتعلق "بالاسباب الاساسية" لاضطرابات العام الماضي . فقد كانت كما يلي :

'١' رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

'٢' كرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه .

وإننا نبدي التعليقات التالية على هذين السببين :

'١' إن هذين السببين هما بذاتهما السببان اللذان أديا الى "اضطرابات" أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٩ و ١٩٣٣ .

'٢' ولقد كانا على الدوام متصلين ببعضهما بصورة لا تنفصم عراها . لقد كان تصريح بلفور والانتداب الذي من المقرر أن ينفذ في ظله التصريح ينطويان منذ البداية على الحرمان من الاستقلال الوطني ، وقد شكل نمو الوطن القومي فيما بعد عقبة فعلية ، وهي العقبة الخطيرة الوحيدة التي تقف حائلا دون منح الاستقلال الوطني في المستقبل . لقد كان من المعتقد أن استمراره في النمو قد يعني خضوع العرب السياسي والاقتصادي لليهود بحيث أنهم إذا تم في نهاية الأمر إنهاء الانتداب وأصبحت فلسطين مستقلة ، فإن ذلك لن يكون استقلالا وطنيا بالمفهوم العربي بل حكما ذاتيا من قبل أغلبية يهودية .

'٣' لقد كان هذان هما السببان "الاساسيان" الوحيدان . وكانت جميع العوامل الاخرى إضافية أو ثانوية تزيد من شدة السببين المذكورين أو تساعد على تحديد الوقت الذي تنشب فيه الاضطرابات"(١٠٠) .

وعن العداء العربي الجديد لليهود قالت :

"... إن هذا الاتساع للشقاق بين اليهود والعالم العربي هو فعلا من أسوأ جوانب الموقف الراهن . إننا نعتقد أن العرب ، لا في فلسطين فحسب بل أيضا في كل الشرق الأوسط ، يمكنهم أن يستفيدوا من رأس المال والعمل اللذين يبدي اليهود كل استعداد لتقديمهما ؛ وإننا نعتقد أن الحكومات العربية المختلفة كانت في الظروف العادية ستكون من جانبها على استعداد للسماح بقدر معين من الهجرة اليهودية وفق شروطها الخاصة وتحت سيطرتها . ولكن إنشاء الوطن القومي لم يكن خاضعا لشروط عرب فلسطين أو سيطرتهم . لقد تم إنشاؤه ضد ارادتهم تماما . ولقد كان لهذه الحقيقة المرة رد فعلها الطبيعي في أذهان العرب في كل مكان . لقد كان لليهود الحق المطلق في الدخول من الباب الذي تم فتحه لهم عنوة لدخول فلسطين . لقد فعلوا ذلك بموافقة وتشجيع عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية . ولكنهم بذلك أغلقوا الأبواب الاخرى للعالم العربي في وجههم . وفي بعض الظروف يمكن لهذه العداوة أن تصبح عدوانية بشكل خطير"(١٠١) .

وعن العلاقة بين العرب واليهود قالت :

"لقد نشب صراع لا يمكن قمعه بين طائفتين قوميتين داخل الحدود الضيقة لبلد صغير . إن حوالي مليون عربي يخوضون صراعا سافرا أو مستترا ضد حوالي ٤٠٠ ألف يهودي . وليست هناك أي أرضية مشتركة بينهم . فالطائفة العربية يغلب عليها الطابع الآسيوي ، والطائفة اليهودية يغلب عليها الطابع الأوروبي . وهما مختلفتان دينا ولغة . وحياتهما الثقافية والاجتماعية وأساليب تفكيرهما وسلوكهما متعارضة بنفس القدر الذي تتعارض به آمالهما القومية . وهذه الآمال القومية المتعارضة تمثل أكبر حائل أمام السلام"(١٠٢) .

وعن المطالب الفلسطينية بالاستقلال قالت :

"... وعندما مثلوا أمامنا في النهاية برأسهم مفتي القدس كانت الكلمات الأولى من البيان المعد مسبقا الذي أدلى به أمامنا كما يلي : "إن القضية العربية في فلسطين تهدف الى الاستقلال الوطني . وهي لا تختلف عن

الحركات المماثلة بين العرب في الاقاليم العربية الاخرى" . وفي ختام بيانه ذكر أن السبب الاول "للاضطرابات" هو "حقيقة أن العرب في فلسطين حرموا من حقوقهم الطبيعية والسياسية" . ولخص المطالب العربية كما يلي :

(١) "التخلي عن تجربة الوطن القومي اليهودي" ؛ (٢) "الوقف الفوري والكامل للهجرة اليهودية" ؛ (٣) "الحظر الفوري والكامل لبيع الارض العربية لليهود" ؛ (٤) "حل مشكلة فلسطين على نفس الاساس الذي تم عليه حل المشاكل في العراق وسوريا ولبنان" ؛ أي إنهاء الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا العظمي وفلسطين تشكل بمقتضاها حكومة وطنية مستقلة في شكل دستور .

"وهكذا فإن من الواضح أن موقف الزعماء العرب لم يتزحزح شبرا واحدا عن الموقف الذي اتخذوه بمجرد أن فهموا الآثار التي ينطوي عليها تصريح بلفور . ولم تزد أحداث السبعة عشر عاما مقاومتهم إلا صلابة ومرارة وأكسبت قضيتهم قوة ، كما يقولون . ويجب أن نؤكد مرة ثانية أن جوهر قضيتهم سياسي .

"... وليس النزاع في جوهره نزاعا عنصريا ناشئا عن أي عدواة غريزية قديمة لدى العرب ضد اليهود . فلم يكن هناك احتكاك يذكر أو لم يكن هناك احتكاك على الإطلاق ، كما رأينا بين العرب واليهود في بقية أنحاء العالم العربي حتي أثاره الصراع في فلسطين . ولقد كانت هناك نفس الاضطرابات السياسية بالضبط في العراق وسوريا ومصر - وهياج وثورة وسفك دماء - حيث لا توجد أية "أوطان قومية" . ولذا فإن من الواضح جدا أن مشكلة فلسطين سياسية . إنها كما هي الحال في أي مكان آخر ، مشكلة القومية الشائرة . والاختلاف الوحيد هو أنه في فلسطين تمتزج القومية العربية بشكل لا ينفصل بالعدواة لليهود . ويجدر بنا أن نكرر أن أسباب ذلك واضحة أيضا . ففي المقام الأول انطوى إنشاء الوطن القومي منذ البداية على إنكار ضمني للحقوق التي تترتب على مبدأ الحكم الذاتي الوطني . ثانيا - سرعان ما ثبت أنه ليس مجرد عقبة في طريق تطور الحكم الذاتي الوطني بل على ما يبدو العقبة الفعلية الوحيدة . ثالثا - إنه بنمو الوطن (القومي) نما معه الخوف من أنه إذا منح الحكم الذاتي فإنه عندما يمنح قد لا يكون وطنيا بالمفهوم العربي بل حكم أغلبية يهودية . وهذا هو السبب في أن من الصعب على المرء أن يكون عربيا وطنيا وألا يكره اليهود .

"... إن قصة السبعة عشر عاما الماضية لدليل على أن هذه القومية العربية برأس حربتها المعادية لليهود ليست ظاهرة جديدة أو عابرة . لقد كانت هناك منذ البداية ؛ وقد ازدادت واتسع مداها بإطراد ؛ ويبدو لنا من الواضح مما رأيناه وسمعناه أنها لم تصل بعد الى ذروتها"(١٠٣) .

ولخصت اللجنة الملكية ، قبل وضع توصياتها ، الموقف السياسي في فلسطين في فصل بعنوان "ضغط الظروف" اعترفت فيه بأنه لا يمكن تنفيذ نصوص الانتداب التي تضمنت تصريح بلفور إلا بالقوة ، ونجاحه غير مضمون :

"... إن الاعتراضات الادبية على إبقاء نظام حكم ما باستخدام القمع المستمر لا تحتاج الى برهان . كما أنه ليست هناك أية حاجة لتأكيد ردود الفعل غير المرغوبة التي ستكون لمثل هذا الاسلوب للسياسة على الرأي العام خارج فلسطين .

"وأسوأ ما في الامر هو أن مثل هذه السياسة لن تؤدي الى أي شيء ، فمهما اتبعت بقوة وباستمرار فإنها لن تحل المشكلة . فهي لن تهدىء حدة النزاع بين العرب واليهود بل ستلهبه . وسوف تظل إقامة فلسطين واحدة تتمتع بالحكم الذاتي غير ممكنة تماما كما هي الآن . إنه ليس من السهل مواصلة السير على طريق القمع المظلم دون أن نرى ضوء النهار يلوح في نهايته"(١٠٤) .

وعقب ذلك قدمت اللجنة الملكية توصياتها :

"... من الواضح أن المشكلة لا يمكن أن تحل بمنح أي من العرب أو اليهود كل ما يريدونه . وإذا سأل سائل : من منهما سيحكم فلسطين في النهاية ؟" يجب أن تكون الإجابة بالطبع لا هذا ولا ذاك ...

"... ويبدو أن التقسيم يوفر على الاقل فرصة للتوصل الى السلام في النهاية . ولا يمكننا أن نرى أي أمل في أي مشروع آخر"(١٠٥) .

وقد كان هذا الاعتراف العلني بأن نصوص الانتداب المتضاربة قد جعلته غير ممكن التنفيذ إيذانا بقرب نهايته . وقد قبلت الحكومة البريطانية التوصية الجذرية بالتقسيم في كتاب أبيض صدر في تموز/يوليه ١٩٣٧ :

"على الرغم من التجارب الكثيرة المثبطة للعزيمة في السبعة عشر عاما الماضية فإن حكومة صاحب الجلالة قد بنت سياستها على أساس هذا الامل ، واغتنمت كل فرصة سنحت لتشجيع التعاون بين العرب واليهود . وعلى ضوء الخبرة والحجج التي قدمتها اللجنة رأت نفسها مضطرة الى استنتاج أن هناك تضاربا لا يقبل التوفيق بين أماني العرب وأماني اليهود في فلسطين وأنه لا يمكن تحقيق هذه الأماني بموجب نصوص الانتداب الحالي وأن مشروع تقسيم على أساس الخطوط العامة التي أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجع حل للخروج من هذا المأزق ...

"وإن حكومة صاحب الجلالة ، في تأييدها لحل لمشكلة فلسطين عن طريق التقسيم معجبة أيما اعجاب بالمزايا التي يوفرها لكل من العرب واليهود . فبواسطته ينال العرب استقلالهم الوطني ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلدان المجاورة على قدم المساواة في سبيل وحدة العرب ورقيهم ، ويتخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ... ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم إنشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب في المستقبل . وسيتحول الوطن القومي اليهودي الى دولة يهودية ..."(١٠٦) .

وقد كان التقسيم غير مقبول لدى الفلسطينيين الذين حدا كفاحهم من أجل تقرير المصير بالحكومة البريطانية أن تعترف بعدم إمكان تنفيذ الانتداب . واندلعت الثورة مرة ثانية واستمرت حتى عام ١٩٣٩ . وأعادت الهيئة العربية العليا رسميا تأكيد حق الفلسطينيين في الاستقلال الكامل في فلسطين كلها والاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة بين بريطانيا العظمى وفلسطين المستقلة .

وكان تقرير اللجنة الملكية محل مناقشة حادة في المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في زيورخ في آب/أغسطس ١٩٣٧ . وحث الدكتور وايزمان على قبول مشروع التقسيم (مع إدخال تعديلات أساسية) حيث أن العالم أصبح ينظر في ذلك الوقت الى المشكلة من زاوية دولة يهودية . غير أنه يبدو أن المؤتمر لم يكن يعتبر أن الوقت قد حان لقبول دولة يهودية في جزء فقط من فلسطين . فقد كان الوقت مبكرا جدا - وكان الهدف النهائي هو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين كلها وفي ذلك الوقت كانت أعداد المهاجرين صغيرة جدا وكانت مهمة الانتداب في نظر الصهاينة لم تنفذ بعد . وأعلن المؤتمر أنه :

"... يرفض تأكيد اللجنة الملكية لفلسطين أنه قد ثبت أن الانتداب غير ممكن التنفيذ ويطالب بتنفيذه . ويوعز المؤتمر الى اللجنة التنفيذية بمقاومة أي مساس بحقوق الشعب اليهودي التي ضمنها دوليا تصريح بلفور وصك الانتداب .

"ويعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم الذي قدمته اللجنة الملكية غير مقبول .

"ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية سلطة الدخول في مفاوضات بهدف معرفة الشروط الدقيقة لحكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق باقتراح إنشاء دولة يهودية" (١٠٧) .

وقد خصص مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية (الذي أكدت اللجنة أنه ليس نهائيا أو اقتراحا محددا) بوجه عام الربع الشمالي من فلسطين والجزء الاكبر من السهل الساحلي الغربي للدولة اليهودية ، أي ما يساوي ثلث مساحة البلاد . على أن تبقى القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر الى البحر عند يافا تحت انتداب بريطاني (الخريطة الواردة في المرفق السابع) .

وبعد ذلك أوفدت الحكومة البريطانية بعثة "فنية" أخرى عرفت باسم "لجنة وود هيد" لبحث إمكانية تنفيذ التقسيم عمليا . وخلصت هذه اللجنة الى أن مشروع اللجنة الملكية غير ممكن التنفيذ حيث أن حوالي نصف سكان الدولة اليهودية المقترحة من العرب الفلسطينيين مما يثير خطر نقل السكان بالجملة . واقترحت اللجنة مشروعين آخرين : احداهما يعدل مشروع اللجنة الملكية بوضع الجليل تحت الانتداب بدلا من تخصيصه للدولة اليهودية (المرفق الثامن) ؛ والآخر يقترح أن يبقى كل النصف الجنوبي من فلسطين تقريبا وجيب القدس ومساحة كبيرة في الشمال تحت الانتداب بينما تحتل الدولة اليهودية السهل الساحلي الذي يقع شمال يافا بينما يخصص باقي الإقليم للدولة العربية (المرفق التاسع) .

وأبدت اللجنة ذاتها تحفظات بشأن إمكانية تنفيذ أي مشروع تقسيم . وبإندلاع الثورة الفلسطينية من جديد تخلت الحكومة البريطانية عن فكرة تقسيم فلسطين وأعلنت في بيان سياسي جديد أن :

"هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي"(١٠٨) .

مؤتمرات لندن ١٩٣٩

عقد في لندن مؤتمر مائدة مستديرة لمناقشة حلول بديلة ، دعت اليه الحكومة البريطانية ممثلين للفلسطينيين (مع استبعاد من اعتبرتهم مسؤولين عن أعمال العنف) واليهود (الذين كان بإمكانهم اختيار أي ممثلين يرغبون في اختيارهم) والدول العربية . وأعلنت الحكومة البريطانية أنه إذا لم يتمكن المؤتمر من التوصل الى اتفاق فإنها سوف تقرر سياستها الخاصة وتنفذها .

وفي النهاية تبين أن مؤتمر لندن كان مؤتمرين متوازيين ولكنهما منفصلين أحدهما انكليزي - عربي والآخر انكليزي - يهودي في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٣٩ ، لأن العرب رفضوا الاعتراف رسميا بالوكالة اليهودية . واشتركت في المؤتمر جميع الدول العربية المستقلة : مصر والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، وشرق الاردن ، واليمن . وقد أعلنت الحكومة البريطانية في هذا المؤتمر ، الذي وصل الى جذور قضية فلسطين ، مراسلات الحسين - مكماهون التي بحثتها اللجنة الانكليزية - العربية .

وكان العرب مصممين على ضمان حق الفلسطينيين الأصيل في الاستقلال الذي وُعدوا بنيله قبل ذلك بعشرين عاما والذي من أجله قاموا بثورة مسلحة . وكان اليهود ، مدعومين بتصريح بلفور وادراجه في صك الانتداب ، مصممين على إقامة دولة يهودية خصوصا في ذلك الوقت الذي كان الاضطهاد النازي لليهود في أوروبا يرتكب فيه تجاوزاته الموصومة والذي كان الشعب اليهودي يواجه فيه ما وصفه الدكتور وايزمان بأنه "اسود ساعة في التاريخ اليهودي" . وعلى الرغم من أن اجتماعات بين جميع الأطراف الثلاثة قد عقدت قرب نهاية مؤتمرات لندن رفض الجانب اليهودي أولا المقترحات البريطانية للتوصل الى اتفاق ؛ وبعد تنقيحها استجابة لاعتراضات اليهود جزئيا رفضها الجانبان .

"كتاب مكدونالد الابيض"

ترك انتهاء هذه المحاولة للتوصل الى اتفاق الحكومة البريطانية تواجه الموقف الذي نشأ في فلسطين نتيجة لسياساتها طوال عقدين من الزمان ، وحينئذ قدمت سياستها المنفردة . فقد أصدرت كتابا ابيض جديدا في أيار/مايو ١٩٣٩ ينفي أية نية

لإنشاء دولة يهودية ، ويرفض المطالب العربية بأن تصبح فلسطين مستقلة كدولة عربية ، وينص على إنهاء الانتداب في عام ١٩٤٩ باستقلال فلسطين على أن يشترك في حكمها كل من الفلسطينيين واليهود ؛ وعلى أن تنتهي الهجرة بعد السماح بدخول ٧٥ ٠٠٠ مهاجر جديد خلال الخمس سنوات الأولى ، وعلى أن تنظم الحكومة انتقال الأراضي تنظيما صارما .

وتعتبر المقتطفات الهامة التالية من هذا البيان الهام الاخير للسياسة البريطانية بشأن فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية جديرة بالملاحظة :

"... حكومة جلالته لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضي عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار الى ما لا نهاية . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا سيئا فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان للهجرة أثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسي فإن ذلك عامل يجب ألا يغفل ... لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارا لا نهاية له ، منتشرا انتشارا واسعا بين السكان العرب وأن هذا الخوف هو الذي هيأ السبل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف الى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك الى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط ...

"... إن حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالي فلسطين تحتم تحديد سياستها وأهدافها تحديدا واضحا . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذا الوضوح ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، يكون في استطاعتهما سد نفقاتهما بذاتهما ، ليس من الأمور العملية .

ولذلك كان لزاما على حكومة جلالته أن تستنبط ، بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود ...

"... لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة "وطن قومي للشعب اليهودي" تفسح المجال لصيرورة فلسطين على مر الزمن دولة أو جمهورية يهودية . إن حكومة جلالته لا تود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بلفور أن نمو ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية ضد ارادة سكان البلاد العرب ...

"... ولذا فإن حكومة جلالته تعلن الآن بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى ، أن يُجعل (بضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية رغم ارادتهم ..."(١٠٩) .

"... إن الهدف الذي ترمي اليه حكومة جلالته هو أن تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ... ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة" .

"... إن الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الاساسية لكل من الطائفتين ..."(١٠٩) .

وهكذا ، وبعد عقدين من حكم الانتداب والاستعمار الاجنبي تم في النهاية الاعتراف بالحقوق الاصيلة للفلسطينيين . غير أن الاستقلال الذي يوعد بمنحه الآن إنما يوعد لبلد تغير فيه السكان وأنماط الاراضي الى درجة كبيرة ابان الوقت الذي كان فيه اقليما تحت انتداب عصبة الامم بحيث أصبح الطريق الى الاستقلال مليئا بالحفر والعقبات . وبالنسبة للحركة الصهيونية كان الكتاب الابيض نكسة كبيرة لخططها وكان لا بد من وضع استراتيجية جديدة خارج اطار انتداب عصبة الامم الذي كان على أية حال يقترب من نهايته .

ثامنا - فلسطين وعصبة الامم

إن التصديق الدولي على قيام بريطانيا العظمى بتنفيذ سياسة تصريح بلفور في فلسطين نشأ رسميا عن عصبة الامم ، التي منحت الحق القانوني ، والتي حكمت الدولة المنتدبة باسمها . وإن مسألة أين تكمن السيادة النهائية لاقليم خاضع للانتداب كانت موضوعا لتفسيرات متنوعة لا داعي الى بحثها في هذه الدراسة . وقد قضى عدد من الشقات ، مستندين في رأيهم الى صياغة المادة ٢٢ من العهد ومؤكدين أن عصبة الامم قامت على مبدأ عدم ضم الاراضي وأن صكوك الانتداب تحرم التصرف في الاراضي (المادة ٥ من صك الانتداب على فلسطين) ، بأن السيادة لشعب الاقليم الخاضع للانتداب ولو أنها تكون معلقة نظرا لعدم تمكن الشعب من ممارستها ، ولعل وجهة النظر المقتبسة أدناه تمثل ما قيل في هذا الصدد :

"إن الذين صاغوا معاهدة فرساي ، مسترشدين قبل كل شيء بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، أعلنوا بشكل قاطع أنه لن يكون هناك ضم للاقاليم الخاضعة للانتداب من جانب أي قوة ، وسواء من جانب جماعة الدول التي تحمل اسم عصبة الامم والتي مقرها جنيف أو من جانب هذه أو تلك من الدول منفردة . إن هذه الاراضي ملك فعلي للسكان والطوائف الاهلية التي نصبت عصبة الامم نفسها مدافعا عنها وتقوم بالنسبة لها بدور يقارب دور مجلس العائلة"(١١٠) .

وكان الرأي الذي رأته محكمة العدل الدولية في مسألة مركز جنوب غرب افريقيا هو أن السيادة لم تنتقل الى الدولة المنتدبة :

"إن شروط هذا الانتداب ، وكذلك أحكام المادة ٢٢ من العهد ، والمبادئ الواردة فيها ، تبين أن انشاء هذه المؤسسة الدولية الجديدة [الانتداب] لم ينطو على أي تنازل عن أراض أو على أي نقل للسيادة الى اتحاد جنوب افريقيا . وانما تمارس حكومة الاتحاد مهمة ادارية دولية نيابة عن العصبة بهدف تعزيز رفاه السكان وتنميتهم"(١١١) .

وفي رأي البروفيسور كونيسي رايت :

"إن المجتمعات الخاضعة للانتداب من الفئة "أ" قريبة جدا بلا شك من السيادة"(١١٢) .

ونظرا لأن فلسطين كانت تخضع لانتداب من الفئة "أ" ولم يكن من الممكن نقل سيادتها سواء من قبل الدولة المنتدبة أو من قبل عصبة الامم ، فإن مما يثير الاهتمام أن نلقي نظرة سريعة على المسؤولية الاشرافية لعصبة الامم كما تمت ممارستها بواسطة لجنة الانتدابات الدائمة أثناء فترة الانتداب على فلسطين .

لقد لاحظ المجلس في تقرير قدمه الى جمعية عصبة الامم ما يلي :

"إن المجلس ، فيما يتعلق بمسؤولية عصبة الامم عن ضمان التقيد بشروط صكوك الانتداب ، يفسر واجباته في هذا الشأن أوسع تفسير .

"ومع ذلك ، من الواضح أنه سينبغي لعصبة الامم أن تظهر حصافة متناهية حتى لا تؤدي ممارستها لحقوقها في الرقابة الى أي زيادة في مصاعب المهمة التي تقوم بها الدول المنتدبة"(١١٣) .

ويعني ذلك ، من الناحية العملية ، أن لجنة الانتدابات الدائمة تطلب الى الدولة المنتدبة تقديم تقارير سنوية ، وتعلّق هي على السياسات والتطورات الجارية في الاقليم الخاضع للانتداب . ولا تمارس لجنة الانتدابات الدائمة مهامها بشكل أوسع إلاّ في حالة حدوث انفجار كبير لأعمال العنف كما حدث في عام ١٩٢٩ أو في عام ١٩٣٦ .

وفي أول اجتماع عقدته اللجنة بعد بدء نفاذ الانتداب على فلسطين في ١٩٢٣ ، لاحظت طبيعة هذا الانتداب الفريدة في نوعها وسجلت قلقها بشأن تناقضاته الاصيلة ، فقالت :

"في حين أن جميع صكوك الانتداب الاخرى التي درست اللجنة تطبيقها حتى الآن ، لم يقصد بها إلاّ إعمال المبادئ العامة الواردة في المادة ٢٢ من العهد ، يتسم صك الانتداب على فلسطين بطبيعة أكثر تعقيدا . وكما هو مذكور صراحة في ديباجة صك الانتداب ، وكما تبينه بوضوح بنود عديدة من هذه الوثيقة ، رغب المجلس ، أثناء وضعه لشروط الصك ، في الوقت الذي يعمل فيه أحكام المادة ٢٢ من العهد ، في أن ينفذ أيضا خطة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما هو وارد في التصريح التاريخي المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ الذي يقترن به اسم اللورد بلفور - وهو تصريح أقرته دول الحلفاء الكبرى . وأن الواجب الاعظم للدولة المنتدبة هو ، وفقا للمبدأ

الاساسي الوارد في المادة ٢٢ من العهد ، ضمان تنمية الاقاليم الخاضعة للانتداب بادارتها وفقا لمصالح سكانها . ومن ناحية أخرى ، فإن الدولة المنتدبة لديها ، بمقتضى التصريح المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ ، تعليمات بالمساعدة على "إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" ... على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى .

"ليس بأي حال من شأن اللجنة التي يقتضي واجبها ، وفقا للمادة ٢٢ من العهد "تقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة الانتداب" ، أن تبدي أي ملاحظات كانت فيما يتعلق بالمحتويات الفعلية لصك الانتداب التي يطلب اليها دراستها ، أو مقابلة المبدأين اللذين سعى المجلس الى ادراجهما في شروط صك الانتداب على فلسطين . ولكن نظرا لان صك الانتداب هذا يعكس الطبيعة الثنائية للمصدر الذي استوحي منه ، ونظرا لأن تطبيقه أثار شكاوى قدمها أشخاص أقاموا دعواهم على أساس أحد هذين المبدأين مستبعدين المبدأ الاخر ، فإن اللجنة لن تكون منجزة لمهمتها اذا هي أمسكت عن ايراد أي اشارة الى الوقائع التي لاحظتها في هذا الشأن ..." (١١٤) .

وفي السنوات التالية ، عوملت التقارير المقدمة من الدولة المنتدبة معاملة روتينية . إلاّ أن لجنة الانتدابات الدائمة وجهت في عام ١٩٣٩ نقدا شديدا الى تقرير شو عن "الاضطرابات" في ذلك العام ، وأعربت عن رأي مفاده أن أعمال العنف نشأت من المعارضة المباشرة للسياسة البريطانية التي يعتبرها العرب الفلسطينيون انكارا لحقوقهم الطبيعية الاصيلة .

"إن لجنة الانتدابات الدائمة ترى أنه ليس من العدالة أن تعتبر الاضطرابات التي حدثت في فلسطين ، اضطرابا غير متوقع في وسط هدوء سياسي ، مثل تلك الانفجارات المفاجئة للغضب الشعبي التي كثيرا ما شوهدت في الشرق . وإنما سبقها في الاشهر الاربعة الاخيرة من عام ١٩٣٨ وفي الجزء الأول من عام ١٩٣٩ ، عدد من الاحداث التحذيرية التي كانت في العادة مرتبطة بحائط المبكى ... .

"ويبدو أن استنتاج أن الانفجار لم يكن موجها ضد السلطة البريطانية معبر عنه بشكل قاطع أكثر مما ينبغي .

"لا شك أن هجمات العرب كانت موجهة ضد اليهود فقط ، غير أن شعور الغيظ الذي جعل العرب يرتكبون هذه الأعمال المتطرفة كان راجعا في الاساس الى مشاعر خيبة الامل التي عزوها الى الاطراف المعنية في صك الانتداب وفي المقام الاول الى الحكومة البريطانية . وإن كل التصريحات التي أدلى بها الاشخاص والمنظمات التي تمثل القطاع العربي تتجه الى التاكيد على حقيقة أن الحركة العربية كانت حركة مقاومة موجهة ضد سياسة الدولة المنتدبة بوصفها منتدبة فحسب . ولم يذكر ذلك أبدا بشكل أوضح مما ذكر به في رسالة بعث بها الوفد العربي الفلسطيني وفي برقية من اللجنة التنفيذية العربية تسلمها أعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية . ونص الرسالة كما يلي :

"إننا نعتقد أن السبب الرئيسي للاضطرابات التي أدت الى اراقة الدماء المستمرة في فلسطين خلال الاثنتي عشرة سنة الاخيرة هو اصرار الحكومة البريطانية على حرمان العرب حقوقهم الطبيعية . وإننا نشعر أنه لا يمكن أن يكون هناك ضمان في المستقبل لعدم تكرار اضطرابات مثل تلك التي حدثت أو ربما من نوع أخطر إلاّ اذا غيرت الحكومة البريطانية سياستها بسرعة وعلى نحو جذري ..."(١١٥) .

ومع ذلك ، وعلى نحو متناقض ، لم تؤيد اللجنة مبدأ تقرير المصير . اذ بينما أعربت عن تفهمها لرغبة الفلسطينيين في الحكم الذاتي ، حذرت بأن ذلك يتعارض مع شروط صك الانتداب وقالت إنه بالتالي لا يمكنها أن تؤيد هذه التطلعات :

"إن المطالبة بالحكم الذاتي لا تدعو بأي حال الى الدهشة اذ تصدر عن شعب يمكنه مشاهدة عمل المؤسسات النيابية لدى بعض جيرانه الذين ينتمون الى نفس العرق والحضارة ؛ فهي تعبير عن شعور - الفخر بالعرق - يستحق الاحترام ويمكن تبريره الى حد ما بشروط العهد وبشروط الانتداب نفسه . واذا كان المسؤولون عن الاشارة يأملون بواسطتها تأمين انتصار مقاومتهم لعصبة الامم بوصفها طرفا من أطراف الانتداب ، فلن يلقوا تشجيعا من لجنة الانتدابات ... .

"وينبغي للدولة المنتدبة أن ترد برفض واضح قاطع على جميع قطاعات السكان الذين يثورون على صك الانتداب سواء أكانوا يعارضونه من حيث المبدأ أو يرغبون في الاحتفاظ فقط بالاحكام التي تؤيد قضيتهم هم وحدهم . وما دام

زعماء طائفة ما يصرون على رفض ما هو في الوقت نفسه الميثاق الاساسي للبلد ، وبقدر ما يتعلق الامر بالدولة المنتدبة ، التزام دولي ليست لهذه الدولة الحرية في طرحه جانبا ، فإنه لن يكون من شأن المفاوضات إلّا أن تعزز مكانة هؤلاء الزعماء وأن تحيي آمالا خطرة فيما بين أنصارهم ومخاوف فيما بين معارضيهم ..."(١١٦) .

وقد استمعت لجنة الانتدابات الدائمة خلال هذه الدورة الى بيانات بشأن "الالتزام المزدوج" وأكدت أن :

"... واجب الدولة المنتدبة أن تنشئ الوطن القومي اليهودي ، وأن تستحدث مؤسسات للحكم الذاتي في حدود ما يتفق مع هذا الإنشاء ..."

وكان رئيس اللجنة يرى أنه :

"... من الضروري ، في دراسة شقي صك الانتداب ألّا يغفل المبدأ الاساسي لجميع صكوك الانتداب . إن المقصد من صكوك الانتداب ، كما هو موضح في المادة ٢٢ من العهد ، هو تقدم ورفاهية سكان الاقليم الخاضع للانتداب ... ومن الضروري التأكيد على أنه ينبغي أن يجعل إنشاء الوطن القومي لليهود متفقة مع ادخال المؤسسات المستقلة . هذه هي وجهة النظر العربية ، وهي متفقة مع المقصد الاساسي لصك الانتداب ..."(١١٧) .

غير أن لجنة الانتدابات الدائمة أوضحت في تقريرها أنها ترى أن الالتزامين متساويان في الاهمية وأنهما غير متضاربين .

(وأوفد مجلس عصبة الامم ، بهذه المناسبة وبناء على طلب الحكومة البريطانية لجنة من لدن عصبة الامم للتحقيق في ادعاءات اليهود والمسلمين فيما يتعلق بحائط المبكى . وثبتت توصيات اللجنة في عام ١٩٣١ الوضع الراهن بوجه عام وقامت السلطات الفلسطينية بتنفيذها) .

وصدرت من جديد ، في السنوات الخمس التالية ، تعليقات روتينية على التقارير المعدة عن الانتداب على فلسطين حتى وقت انفجار الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ ، عندما طلب مجلس عصبة الامم الى لجنة الانتدابات الدائمة صياغة "رأي أولي" بشأن اقتراح

اللجنة الملكية انهاء الانتداب على فلسطين بالتقسيم بدلا من الاستقلال ، وهو اقتراح متطرف له آثار هامة على نظام الانتداب . وقد تناولت اللجنة الدائمة بالتفصيل التناقضات الملازمة لصك الانتداب والمشاكل التي أثارها الاقتراح البريطاني :

"كلفت لجنة الانتدابات الدائمة ، بموجب هذه المراسلات ، بمهمة جديدة عليها تماما . ولم يعد الأمر يتعلق بدراسة التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة وتقديم المشورة الى المجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بمراعاة الانتداب ، كما تحددت مهمتها في العهد نفسه ؛ ولم يكن هذا الواجب أيضا مثل الواجب الذي أسنده اليها المجلس في ١٩٣١ ، وهو تحديد ما اذا كان اقليم من الأقاليم الخاضعة للانتداب قد بلغ درجة من النضوج تبرر تحرره .

"إن مهمة اللجنة اليوم هي التعبير عن رأي أولي بشأن نوايا الدولة المنتدبة التي تقترح على المجلس إنهاء الانتداب الذي تولت تنفيذه لمدة خمسة عشر عاما ، والتي تقدم تأييدا لاقتراحها ، حجة ليست بلوغ الاقليم المشمول بالوصاية لدرجة النضوج بقدر ما هي مصاعب الوصاية .

"ومن الصحيح أن كلا من المجلس والدولة المنتدبة قد طلب هذا الرأي صراحة . غير أنه ليس في امكان اللجنة أن تسترشد بصك الانتداب الذي كان موضعا للتحدي ولا بالعهد الذي يلتزم صمتا تاما بشأن هذا الموضوع .

"اذن ، في ضوء أية مبادئ ينبغي للجنة أن تنظر في المسألة المعروضة عليها ؟ وقبل كل شيء ما هي المسألة نفسها بالضبط ؟ ...

"وعلى الرغم من أن المسألة موضع الجدال تتمثل في تنقيح صك الانتداب على فلسطين ، إلاّ أن الصك نفسه ما زال يشكل لب المداولات كلها . فصك الانتداب يحدد الالتزامات التي تتحملها الدولة المنتدبة تجاه عصبة الامم التي تتم ادارة الاقليم نيابة عنها . وهذه الالتزامات نفسها مستمدة من تصريح بلفور المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ ، ومن أحكام المادة ٢٢ من العهد ، التي تعهدت بإعمالها حكومة المملكة المتحدة بقبولها للانتداب .

"ولم يخطر ببال اللجنة أبدا أن الدولة المنتدبة قد ترغب في الاستعفاء من هذه الالتزامات . وأن فكرة تغيير النظام القائم في حد ذاتها

تشكل بالفعل ناتج المصاعب التي لاقتها الدولة المنتدبة في الوفاء بالتزاماتها وناتج رغبتها في تكييف سياستها على نحو أدق لمتطلبات مهمتها ...

"إن السؤال الاول الذي ينبغي للجنة أن تجيب المجلس عليه هو بالتالي السؤال المتعلق بالابقاء على الانتداب القائم . وعلى الرغم من أن التزامات صك الانتداب لم تبد متضاربة ، فإن تطلعات العرب واليهود في فلسطين تضاربت باستمرار منذ وضع هذا الصك . فأي شعب يمكن التوقع منه أن يوافق من كل قلبه على أن يستخدم بلده في إنشاء وطن قومي لشعب آخر حتى ولو كان سيجني من وراء ذلك فوائد مادية كبيرة ؟ ومرة أخرى هل من العجيب أن يسارع شعب تشتت على وجه الارض لما يقرب من ألفي سنة الى الترحيب بعرض يقدم له بإعادة إنشاء وطن قومي له على أرض أجداده تحت حماية امبراطورية قوية ؟ لقد كان من المحتم منذ البداية أنه يحدث نزاع بين تطلعات عرب فلسطين الذين يرغبون في أن يظلوا أو بالاحرى أن يصبحوا سائدين تماما في بيتهم الخاص بهم ، واليهود الذين يرغبون في تكوين أو بالاحرى في إعادة تكوين وطن قومي في فلسطين . إن نفس صياغة تصريح بلفور وصك الانتداب على فلسطين تبين بوضوح أن هذا التعارض المحتوم تحقق على أيدي واضعي هاتين الوثيقتين ...

"إن اضطرابات عام ١٩٣٦ بيّنت مدى انتشار وحدة عداء العرب للهجرة اليهودية ؛ ولم تنجح التدابير القمعية التي اتخذتها الدولة المنتدبة بحكم الظروف إلّا في زيادة شكوكها في امكان تنفيذ صك الانتداب دون الالتجاء الى استخدام القوة باستمرار"(١١٨) .

وقد لاحظت اللجنة أثر تقرير بيل على الانتداب وأبدت تحفظات بشأن اقتراح التقسيم :

- "لقد أصبح الانتداب الحالي غير قابل للتنفيذ تقريبا بمجرد أن أعلنت لجنة ملكية بريطانية ، تتحدث بموجب سلطة مزدوجة مستمدة نزاهتها واجماعها ، وحكومة الدولة المنتدبة نفسها على الملأ أنه غير قابل للتنفيذ ...

"وفي حين أن اللجنة تعلن أنها تؤيد من حيث المبدأ دراسة حل يتعلق بتقسيم فلسطين ، فإنها ، مع ذلك ، تعارض فكرة إقامة دولتين مستقلتين جديدتين على الفور ...

"ولذلك فإن اللجنة ترى أن مد فترة التلمذة السياسية التي يشكلها الانتداب ، أمر ضروري للدولة العربية الجديدة والدولة اليهودية الجديدة على السواء"(١١٩) .

واقترحت لجنة الانتدابات الدائمة أشكالا بديلة من أشكال التلمذة ، وأذن المجلس لبريطانيا العظمى أن تعد مشروع تقسيم لتنظر فيه عصبة الأمم .

وظلت الحالة مائعة مع استمرار الثورة في فلسطين ؛ وعلّقت لجنة الانتدابات الدائمة على ذلك في ١٩٣٨ قائلة :

"لقد رأت اللجنة الملكية أن صك الانتداب الحالي سيظل خلال هذه الفترة هو الوشيقة التي تحكم ادارة فلسطين . غير أن لجنة الانتدابات لا يمكنها في الواقع إلّا أن تعترف بأن تنفيذ صك الانتداب موقوف الآن جزئيا نظرا لأن الأحداث حالت دون السعي الى تحقيق بعض أهدافه الاساسية"(١٢٠) .

كما أن ما تضمنه الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ من عدول تام عن الإنهاء الفوري للانتداب بالتقسيم والاتجاه الى مد فترته مع منح الاستقلال في النهاية لفلسطين متحدة خلق وضعا جديدا للجنة الانتدابات الدائمة التي عجزت أمام تذبذب السياسة البريطانية عن اصدار أي توصيات محددة :

"من البداية ، فرضت واقعة من الوقائع نفسها على انتباه اللجنة وهي أن السياسة المبينة في الكتاب الأبيض لا تتفق مع التفسير الذي كانت اللجنة تعطيه دائما لصك الانتداب على فلسطين ، بالاتفاق مع الدولة المنتدبة والمجلس .

"ويكفي ، لإثبات ذلك ، القول إن حكومة الدولة المنتدبة أعلنت ، منذ سنتين فقط ، في البيان السياسي الذي صاحب التقرير الذي نشرته اللجنة الملكية ، أن الانتداب الحالي غير قابل للتنفيذ ، ونظرا لذلك ، أبلغت لجنة الانتدابات الدائمة المجلس برأيها الذي مفاده أن الانتداب الذي تعلن الدولة المنتدبة أنه غير قابل للتنفيذ يكاد يصبح كذلك بفعل هذه الواقعة نفسها .

"وفي عام ١٩٣٧ ، كان هناك بالفعل تضارب بين تطلعات العرب وتطلعات اليهود وسلّمت حكومة المملكة المتحدة بعدم قدرتها على التوفيق بينهما ؛

وكان هذا التضارب هو العقبة الرئيسية التي تعترض القيام بادارة فلسطين وفقا لصك الانتداب . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت حدة التضارب في التزايد . وفي ١٩٣٧ ، عندما شعرت حكومة المملكة المتحدة أنها غير قادرة على ادارة فلسطين ادارة عادلة بموجب صك الانتداب الحالي ، أعربت عن اعتقادها بأن امكانية القيام بذلك لا بد وأن توجد في تقسيم اقليمي لم ينص عليه في صك الانتداب ، بينما تعتبر اليوم سياستها الجديدة متفقة مع صك الانتداب . أفلا يبين ذلك أن هذه الوثيقة كان لها في ذلك الوقت معنى مختلف في نظر الدولة المنتدبة عما لها من معنى اليوم ؟

"غير أن اللجنة لم تقتصر على اثبات هذه الواقعة المنفردة ، ومضت في بحث ما اذا كان لا يمكن أن يكون صك الانتداب على فلسطين عرضة ربما لتفسير جديد يكون ، مع استمراره في احترام مبادئ الصك الرئيسية ، مرنا الى حد يكفي لأن تبدو سياسة الكتاب الابيض غير متعارضة معه . وكانت اللجنة من باب أولى أقل ترددا في اثارة المسألة نظرا لانه لم يكن هناك في رأي الدولة المنتدبة ، وجود لمثل هذا التناقض . وعلمت اللجنة من وزير المستعمرات أن الدولة المنتدبة ترى ، استنادا الى الرأي الذي أعرب عنه مستشاروها القانونيون ، أن السياسة التي اقترحت اتباعها ، نظرا لتغير الحالة ، تتفق مع صك الانتداب الذي يستند هو نفسه الى المادة ٢٢ من العهد والى تصريح بلفور"(١٢١) .

ولم يكن هناك توافق في الآراء داخل لجنة الانتدابات الدائمة ولكن تعليقها الذي قالت فيه إن الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ لا يتفق مع التفسير المقبول لصك الانتداب - مع إنشاء الوطن القومي اليهودي بوصفه هدفه الرئيسي - زاد الجدال تعقيدا على الرغم من أن نشوب الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ حال دون ابداء أي اهتمام لاحق من جانب عصبة الامم بمشكلة فلسطين ، كما حال دون قيامها بأي نشاط لاحق بشأن هذه المشكلة .

تاسعا - إنهاء الانتداب

فلسطين في عام ١٩٣٩

كانت الحالة في فلسطين ، في عام ١٩٣٩ ، قد بلغت نقطة حرجة . كانت اللجنة الملكية قد أعلنت أن الانتداب غير قابل للتنفيذ . وكان قد ثبت أيضا أن اقتراحات

التقسيم التي قدمتها اللجنة ذاتها غير قابلة للتنفيذ . وكان الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ قد نص على إقامة فلسطين موحّدة مستقلة بأغلبية فلسطينية عربية في خلال عشر سنوات ، إلا أن عصبة الامم كانت قد أبدت اعتراضات على هذا الإعلان السياسي الجديد . ومع ذلك كانت عصبة الامم نفسها ، الى هذا الوقت ، قد أثبتت انها غير قادرة على القيام بدور فعّال في وقف تدهور الحالة في فلسطين . وكان الفلسطينيون قد أدركوا انهم لن يتمكنوا من فرض الاعتراف بحقوقهم الاصيلة إلا بالعنف . وكان المهاينة بدورهم قد أبدوا رد فعل عنيف للاحتفاظ بما حققوه من مكاسب وللضغط من أجل تحقيق أقصى تطلعاتهم لإقامة دولة يهودية في فلسطين . وأدّت الجرائم النازية الوحشية التي ارتكبت ضد اليهود بهؤلاء الى النظر الى "الوطن القومي" في فلسطين بوصفه ملجأ لهم . وكان من شأن الحرب العالمية الثانية أن تقوم بدور العامل الحفّاز في تفاعل هذه القوى مما أدّى الى زيادة سرعة تتابع الاحداث .

وقبل اندلاع الحرب بوقت قليل أعلنت الوكالة اليهودية وكذلك الزعماء الفلسطينيون العرب تأييدهم للحلفاء . وانضم المفتي ، الذي كان لا يزال منفيا ، في آخر الأمر الى دول المحور . وهبطت حدة العنف بتقيّد زعماء كل من الطرفين بهدنة سياسية . وتكوّنت في فلسطين كتائب عربية وأخرى يهودية ، وكوّنت الوحدات اليهودية في النهاية لواء يهوديا .

تنفيذ الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩

على الرغم من متطلبات المجهود الحربي ، شرعت الحكومة البريطانية التي أقلقتها خطورة الحالة في فلسطين الى اتباع السياسة التي نص عليها الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ في محاولة لتخفيض حدة التوتر السياسي . وفي شباط/فبراير ١٩٤٠ أصدرت السلطات الفلسطينية القوانين الخاصة بنقل ملكية الاراضي مقسمة فلسطين الى ثلاثة مناطق . ففي المنطقة الكبرى ، حرم إجراء أي نقل لملكية الارض الى شخص من غير "العرب الفلسطينيين" مع اجازة الاستثناءات فقط في أحوال محددة وبتصريح من المندوب السامي . وفي المنطقة الثانية ، أجيز "للعرب الفلسطينيين" نقل ملكية الاراضي فيما بينهم فقط . وفي المنطقة الثالثة ، لم توضع قيود على نقل ملكية الاراضي .

ونفذت أيضا بنود الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ التي تتعلق بالهجرة . إلا انه في نهاية فترة الخمس سنوات في ١٩٤٤ ، لم يكن قد تم استخدام سوى ٥١ ٠٠٠ شهادة هجرة من بين الـ ٧٥ ٠٠٠ شهادة التي كان قد نص عليها في الكتاب المذكور . أما في الظروف التي كان فيها اللاجئون اليهود القادمون من أوروبا يفرون من العنف والاضطهاد ، فقد خففت القيود التي فرضها الكتاب الابيض وسمح باستمرار الهجرة القانونية الى ما لا نهاية ، بمعدل ١٨ ٠٠٠ شخص في السنة .

استجابة اليهود

كانت الثورة الفلسطينية ، وتقرير اللجنة الملكية وسياسات الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ تشكّل سلسلة من الانعكاسات لهدف الصهيونية السياسية الذي يتمثّل في إقامة دولة استيطانية في فلسطين . وكان قد أصبح من الواضح أن الدولة المنتدبة بصدد إعادة تفسير التزامها السابق تجاه تصريح بلفور . وكانت ثلاثة ، من مظاهر الاستجابة التي أبدتها بعض المجموعات الصهيونية الهجرة غير الشرعية ، والإرهاب ، ومحاولة الحصول على تأييد الولايات المتحدة .

ولم تكن الهجرة غير الشرعية ظاهرة خاصة بزمن الحرب إذ أن تقرير هوب سيمبسون لعام ١٩٣٠ كان قد أشار الى أن "بضعة آلاف" من المهاجرين غير المصرّح لهم بدخول فلسطين يستقرون فيها سنويا سواء عن طريق التهرّب من رقابة الحدود أو بالوصول الى فلسطين بوصفهم "مسافرين مزعومين" ثم يبقون في البلاد(١٢٢) . وكان لا بد لهذا النوع من الهجرة من أن يزداد مع الاحوال السائدة في أوروبا ، ويقدّر عدد المهاجرين غير الشرعيين الذي وصلوا الى فلسطين في الفترة ما بين نيسان/ابريل ١٩٣٩ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٤٣ بما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ مهاجر(١٢٣) وقد استغلت المنظمات اليهودية سياسيا الاحوال التي كانت الهجرة تتضخم في ظلها بغية ممارسة الضغوط على الحكومة البريطانية كما هو وارد في وثيقة رسمية جاء فيها :

"لقد تعقّد تنظيم الهجرة اليهودية الى فلسطين كثيرا منذ ما قبل نشوب الحرب بفعل المحاولات الرامية الى ترتيب أمر دخول مجموعات كبيرة من المهاجرين دون تصريح ، وكان من الضروري جدا ، أثناء الحرب ، أن تقاوم الإدارة هذا الخطر الذي يتهدد سلطتها نظرا لأن حمولات السفن من المهاجرين كانت تأتي من داخل أوروبا الخاضعة لسيطرة دول المحور وكانت تتيح الفرصة لتسلل عملاء العدو . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ تقرر ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الى ملجأ بديل في مستعمرات الامبراطورية . وجمع أول فريق من المرحلين على ظهر الباخرة باتريا في ميناء حيفا . غير أن السفينة أغرقت وهي في مرساها ، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة لعمل تخريبي قام به عدد من المتعاطفين اليهود على الشاطئ وأدّى ذلك الى حدوث خسائر في الارواح بلغت ٢٥٢ شخصا . وفيما بعد ، تم ترحيل أعداد من المهاجرين غير الشرعيين الى موريشيوس ، وسمح لهم بدخول فلسطين في عام ١٩٤٥ وطرح عدد مساو لهم من الحصة التي نص عليها الكتاب الابيض(١٢٤)" .

وادعى المهاجرون اليهود انهم مارسوا في كثير من الاحيان تعاليم الهغلقا اي ضبط النفس وعدم استعمال العنف ، في مواجهة مختلف الانتفاضات التي قام العرب الفلسطينيون والتي بلغت ذروتها في قيام الثورة . ولجأت الطائفة اليهودية أيضا ، خلال سنوات الحرب الى أعمال العنف . وتصف وثيقة رسمية بريطانية الالتجاء الى الإرهاب كما يلي :

"إن فترة الهدوء في أعمال الإرهاب لم تستمر طوال سنوات الحرب . وكانت الطائفة اليهودية تشعر بالغيظ بسبب قوانين نقل ملكية الاراضي والتدابير المتخذة ضد الهجرة غير المصرّح بها . وفي ١٩٤٢ برزت مجموعة صغيرة من الصهاينة المتطرفين بقيادة "ابراهام شتيرن" بما ارتكبته من سلسلة اغتيالات وسرقات ذات دوافع سياسية في منطقة تل أبيب . وفي السنوات التالية اكتشفت مؤامرة واسعة الانتشار ، تتصل بالهاغاناه (وهي تشكيل عسكري غير شرعي تهيمن عليه الوكالة اليهودية) ، لسرقة أسلحة وذخائر من القوات البريطانية في الشرق الأوسط . وفي آب/أغسطس ١٩٤٤ نجا المندوب السامي بأعجوبة من كمين نصب له خارج القدس . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قام عضوان في مجموعة "شتيرن" باغتيال وزير الدولة البريطاني (اللورد موين) في القاهرة . وكانت منظمة "إرغون زفاي ليومي" ، وهي منظمة يهودية غير شرعية ثالثة ، مسؤولة عن تدمير كثير من الممتلكات الحكومية خلال عام ١٩٤٤ . وأدان المتحدثون الرسميون للطائفة اليهودية الفظائع التي ارتكبتها مجموعة "شتيرن" ومنظمة "إرغون زفاي ليومي" .

"وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٤٦ ، بلغت الحملة التي قامت بها المنظمات الإرهابية ذروة جديدة بانفجار حطم جناحا من أجنحة فندق الملك داود في القدس الذي كان يضم مكاتب أمانة الحكومة وكذلك جزءا من القيادة العسكرية ، وتسبب الانفجار في مقتل ٨٦ موظفا حكوميا من العرب واليهود والبريطانيين بالإضافة الى ٥ أفراد من الجمهور . وفيما بعد ، تضمنت الانشطة الإرهابية اختطاف قاض بريطاني وضباط بريطانيين ، وتخريب شبكة الخطوط الحديدية ومنشآت النفط في حيفا ، ونسف ناد للضباط البريطانيين في القدس مع خسائر كبيرة في الارواح . ولكي يمكن الاستمرار في إدارة البلد دون عائق من الأعمال الانتقامية التي يقوم بها الإرهابيون ضد الجالية البريطانية كما هددوا ، تم إجلاء المدنيين البريطانيين الذين ليس من الضروري تواجدهم وعائلات العسكريين من فلسطين وحشد باقي أعضاء الجالية البريطانية في مناطق آمن في بداية شباط/فبراير ١٩٤٧ . وفي الشهر نفسه فرضت "الاحكام العرفية القانونية" لفترة محدودة (في مناطق معينة)" ..." (١٢٥) .

وعلى الرغم من اذاعته الوكالة اليهودية من بيانات رسمية تنكر فيها مسؤوليتها ، إلا انه يبدو أن هناك بعض الادلة على تورطها ، كما يشير الى ذلك تقرير رسمي جاء فيه :

"إن المعلومات التي كانت لدى حكومة صاحب الجلالة عندما قامت باتخاذ تدابيرها الاخيرة في فلسطين قادتها الى استخلاص النتائج التالية :

(١) إن الهاغاناه والقوة المشتركة معها التي تعرف باسم "البالماخ" (وهما كلتاهما تعملا تحت السيطرة السياسية لاعضاء بارزين من الوكالة اليهودية) اشتركتا في حركات للتخريب والعنف خطط لها بعناية تحت ستار "حركة المقاومة اليهودية" ؛

(٢) ان منظمة "إرغون زفاي ليومي" ومجموعة "شتيرن" عملتا منذ الخريف الماضي بالتعاون مع القيادة العليا للهاغاناه في بعض هذه العمليات ؛

(٣) ان محطة الإذاعة المسماة "كول اسرائيل" التي تدعي انها "صوت حركة المقاومة" والتي تعمل تحت الإدارة المباشرة للوكالة اليهودية تؤيد هذه المنظمات"(١٢٦) .

وقد بلغت حملة الإرهاب ضد العرب الفلسطينيين والبريطانيين درجة جعلت تشرتشل ، وهو نصير قوي للاهداف الصهيونية ، وكان رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، يعلن في مجلس العموم :

"إذا كانت أحلامنا للصهيونية ستنتهي بالدخان المتصاعد من مسدسات القتلة ، وإذا كان ما نبذله من جهود سينتج مجموعة جديدة من رجال العصابات الجديرة بالمانيا النازية ، فسيضطر كثيرون مثلي الى إعادة النظر في الموقف الذي حافظنا عليه بهذه الدرجة من الثبات ولمثل هذا الوقت الطويل في الماضي . وإذا كان من المتوقع أن يكون هناك ، مثلا ، أمل في مستقبل سلمي وناجح للصهيونية ، فيجب أن تتوقف هذه الانشطة الشريرة وأن يباد المسؤولون عنها أصلا وفرعا ..." .

وأشار الى النداء الذي وجهته الوكالة اليهودية الى الجالية اليهودية ... والذي يدعو الى ... نبذ أعضاء هذه العصابة المدمرة ، وحرمانهم من الملجأ

والحماية ، ومقاومة تهديداتهم وتقديم كل المساعدة اللازمة للسلطات في مجال منع الأعمال الإرهابية واستئصال شأفة المنظمة الإرهابية ، وقال :

"ان هذه كلمات قوية ولكن يتعيّن علينا أن ننتظر ترجمتها الى أفعال . وينبغي لنا أن ننتظر لنرى كل رجل وكل إمرأة وكل طفل من الجالية اليهودية وليس فقط زعماءها يفعل كل ما في وسعه لوضع نهاية عاجلة لهذا الإرهاب" (١٢٧) .

"برنامج بيلتمور"

سعت المنظمة الصهيونية الى تعزيز موقفها بالحصول على تأييد من الولايات المتحدة بدلا مما فقدته من تأييد بريطانيا العظمى لها . وفي أيار/مايو ١٩٤٢ أعلنت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية رسميا لدى اجتماعها في نيويورك ، في إطار ما يعرف باسم "برنامج بيلتمور" الهدف القائم منذ زمن بعيد الذي يتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق الهجرة غير المحدودة ، وأعلنت ما يلي :

"يؤكد المؤتمر رفضه الراسخ للكتاب الأبيض الصادر في أيار/مايو ١٩٣٩ وينكر صحة هذا الكتاب المعنوية أو القانونية . إن الكتاب الأبيض يسعى الى الحد من حقوق اليهود في الهجرة والاستيطان في فلسطين ، وفي الواقع ، الى إلغاء هذه الحقوق ، وهو ، كما أعلن السيد ونستون تشرتشل في مجلس العموم في أيار/مايو ١٩٣٩ ، يشكّل "نقضا وإنكارا لتصريح بلفور ..."

"ويحث المؤتمر على فتح أبواب فلسطين ؛ وعلى إسناد مسألة مراقبة الهجرة الى فلسطين الى الوكالة اليهودية ، وعلى تخويل هذه الوكالة السلطة اللازمة لبناء البلد بما في ذلك تنمية أراضيه الخالية وغير المزروعة ، كما يحث المؤتمر على جعل فلسطين دولة (كومنولث) يهودية تدمج في هيكل العالم الديمقراطي الجديد ..." (١٢٨) .

وقدمت الوكالة اليهودية طلباتها رسميا الى الحكومة البريطانية في أيار/ مايو ١٩٤٥ كما يلي :

"(١) أن يعلن قرار فوري بجعل فلسطين دولة يهودية ؛

"(٢) أن تخوّل الوكالة اليهودية كل السلطة اللازمة لكي تجلب الى فلسطين عددا من اليهود بالقدر الذي تراه لازما وممكنا للاستيطان ولتنمية جميع موارد البلد تنمية سريعة وكاملة ـ ولا سيما موارد الارض والطاقة ؛

"(٣) أن يقدّم قرض دولي وغيره من المساعدات لنقل أول مليون يهودي الى فلسطين ولتنمية البلد اقتصاديا ؛

"(٤) أن تمنح ألمانيا الشعب اليهودي تعويضات عينية لإعادة بناء فلسطين و ـ كدفعة أولى ـ أن تستخدم جميع الممتلكات الالمانية في فلسطين لإعادة توطين اليهود القادمين من أوروبا ؛

"(٥) أن تقدّم تسهيلات دولية لخروج ونقل جميع اليهود الراغبين في الاستيطان في فلسطين"(١٢٩) .

وقد أيّدت المنظمة الصهيونية البرنامج رسميا بوصفه سياستها المعلنة وركزت جهودها في الولايات المتحدة :

"غير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ ، كان فصل جديد في تاريخ فلسطين على وشك البداية . فقد ظهر من جديد في الولايات المتحدة ، لدى استتباب السلم ، مفعول الضغط الصهيوني الذي كانت حكومة هذا البلد قد قاومته أثناء الحرب ، واتخذ هذا الضغط نصا له تقارير وضعها رجال من الكونغرس الامريكي ... عن حالة اليهود في مخيمات النازحين" .

"ورد الرئيس ترومان على ذلك في رسالة بعث بها الى السيد أتلي ناشد فيها الحكومة البريطانية فتح أبواب فلسطين لعدد إضافي قدره ١٠٠ ٠٠٠ من اليهود المشرّدين في أوروبا"(١٣٠) .

وبانتهاء الحرب ، كانت نتيجته تدخل الولايات المتحدة تعيين لجنة تحقيق انكليزية ـ امريكية لإصدار توصيات الى الحكومتين بشأن فلسطين . وقام وزير خارجية حكومة العمال الجديدة في بريطانيا العظمى ، إذ منعته الظروف من تنفيذ الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، وإذ واجهته حالة أنهت فيها الحرب وجود عصبة الامم التي خلفتها الامم المتحدة ، بتوضيح السياسة المقبلة على الاسس التالية :

"إن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تتخلى عن واجباتها ومسؤولياتها التي أسندت إليها بموجب الانتداب في الوقت الذي يستمر فيه هذا الانتداب أي الى أن يمكن اتخاذ ترتيبات - ترتيبات يؤمل أن يسهّل اتخاذها تقرير لجنة التحقيق - لوضع فلسطين تحت الوصاية . وإن الحكومة البريطانية ... ستعد حلا دائما لعرضه على الامم المتحدة وإذا أمكن ذلك سيكون حلا متفقا عليه"(١٢١) .

لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية

بدأت اللجنة المكونة من اثنى عشر عضوا عملها في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ، وأعطيت مهلة ١٢٠ يوما ، وأنهت تقريرها في شهر نيسان/ابريل . وقد قامت اللجنة ، كما في حالة ما سبقها من اللجان البريطانية ، بإلقاء نظرة عامة على تاريخ فلسطين عبر ما مرّ من سنوات منذ صدور تصريح بلفور ولكنها ختمت عملها بإصدار مجموعة من التوصيات تناقض في الواقع توصيات اللجنة البريطانية .

فقد لاحظ التقرير وهو يصف وجهة نظر اليهود :

"ان اليهود في فلسطين مقتنعون بأن أعمال العنف التي قام بها العرب عادت على هؤلاء بالفائدة . وان اليهود في الوطن القومي ، أطاعوا ، طوال ثورة العرب وعلى الرغم من كل الاستفزازات ، أوامر قادتهم ومارسوا ضبطا رائعا للنفس . كانوا يطلقون النار ولكن للدفاع عن النفس فقط ؛ وقلما قاموا بأعمال انتقامية ضد السكان العرب . وهم يذكرون بمرارة أن جزاء هذا الانضباط كان المؤتمر والكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ...

"كنتيجة مباشرة للإرهاب العربي كانت بداية الإرهاب اليهودي ، بل وأهم من ذلك ، كان ضم الصفوف وتشديد النظام وإضفاء الصبغة العسكرية العامة على حياة اليهود في فلسطين . وأصبحت الوكالة المقر السياسي الرئيسي لجيش من المواطنين كان يشعر انه يمكن أن يضطر في أية لحظة الى القتال من أجل بقائه ذاته . وبدأ اليهود الفلسطينيون الذين هم محرومون ، كما كانوا يعتقدون ، من حقوقهم الطبيعية والشرعية معا ، يفقدون ثقتهم في الدولة المنتدبة ، وانتشر الاعتقاد الخطير الذي يقول إن ما يلزم لتحقيق العدل هو العنف وليس الصبر . وكان موقف المعتدلين الذين كانوا يحثّون على ممارسة ضبط النفس والاعتماد على ما تعهدت به بريطانيا ، يقوّض تدريجيا ؛ وكان موقف المتطرفين الذين كانوا يتوقون الى تقليد العرب يقوى تدريجيا ..."(١٢٢) .

"الدولة داخل الدولة :

"كوّن اليهود برعاية الوكالة اليهودية ومنظمة فاد ليومي ، مجتمعا قويا وشديد التماسك . وهكذا توجد بالفعل دولة يهودية غير إقليمية بهيئتها التنفيذية والتشريعية تماثل في نواح كثيرة إدارة الانتداب وتمثّل رمزا محسوسا للوطن القومي اليهودي . وإن حكومة الظل اليهودية هذه كفّت عن التعاون مع الإدارة في الحفاظ على القانون والنظام وفي القضاء على الإرهاب ..."(١٣٣) .

وهناك مظهر من مظاهر الشؤم اتسمت به السنوات الاخيرة الا وهو تطوير قوات مسلحة ضخمة غير شرعية ، وفيما يلي بيان لهيكل هذه القوات كما ذكرته لنا السلطات العسكرية :

"المنظمة العامة هي 'الهاغاناه' ، وهي تطوّر غير شرعي للتنظيم السابق ، في أيام الحكم التركي ، للحراس المسلحين الذين كانوا يحمون المستوطنات اليهودية . أما اليوم فهي منظمة تنظيما كاملا تحت إشراف مركزي ولها قيادات فرعية إقليمية متفرعة الى ثلاثة فروع يضم كل منها نساء . وهذه الفروع هي :

- قوة ثابتة تتكون من المستوطنين وسكان المدن يقدّر عددها بـ ٤٠ ٠٠٠ فرد ؛

- جيش ميدان قائم على شرطة المستوطنات اليهودية ومدرّب على العمليات الاكثر حركة يقدّر عدده بـ ١٦ ٠٠٠ فرد ؛

- قوة متفرغة (البالماخ) وهي معبّأة على نحو دائم ومزودة بوسائط النقل ؛ ويقدّر عدد أفرادها في وقت السلم بـ ٢ ٠٠٠ فرد وفي وقت الحرب بـ ٦ ٠٠٠ فرد .

"ومن المعلوم أن الهاغاناه تقوم بشراء الاسلحة منذ عدة سنوات . وقد تم الحصول على كميات كبيرة منها من بقايا الحملات التي حدثت في الشرق الأوسط . وتخبأ الاسلحة والذخائر في مخابئ مقامة خصيصا لذلك في المستوطنات والمدن ...

"وبخلاف الهاغاناه ، توجد منظمتان أخريان غير شرعيتين انفصلت كلتاهما عن المنظمة الأم . إحدى هاتين المنظمتين هي "إرغون زفاي ليومي" التي كونها في عام ١٩٣٥ أعضاء منشقون عن الهاغاناه ؛ والمنظمة الأخرى هي مجموعة "شتيرن" التي انفصلت عن منظمة الارغون في بداية الحرب عندما أعلنت هذه قيام "هدنة" . وتعمل الارغون تحت قيادتها السرية الذاتية بشكل رئيسي في أعمال التخريب والإرهاب الموجهة ضد الدولة المنتدبة ؛ وتقدّر قوتها بـ ٣ ٠٠٠ الى ٥ ٠٠٠ فرد . أما مجموعة "شتيرن" فهي تشتغل بالإرهاب ، ويقال إن قوتها تبلغ ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرد ..." .

(وقد علقت الحكومة البريطانية تعليقا مؤداه أن هذه التقديرات تميل الى التحفظ" .)

"جميع هذه المنظمات الثلاث التي أشير إليها غير شرعية ..."(١٢٤)

أما وجهة النظر العربية الفلسطينية فقد تم تلخيصها كما يلي :

"... ان القضية العربية تقوم ، في أساسها الصرف على أن فلسطين بلد احتله العرب أكثر من ألف سنة ، وعلى إنكار مطالب اليهود التاريخية بفلسطين . ويؤكد العرب أن الحكومة البريطانية ، بإصدارها لتصريح بلفور ، أعطت شيئا لم تكن بريطانيا تملكه ، وقدموا على نحو مستمر حججا على أن الانتداب يتعارض مع عهد عصبة الامم الذي يستمد منه الانتداب سلطته . وينكر العرب أن الدور الذي قام به البريطانيون في تحريرهم من حكم الاتراك يعطي بريطانيا الحق في التصرّف في بلدهم . وهم يؤكدون بالفعل أن الحكم التركي كان أفضل من الحكم البريطاني إذا كان هذا الحكم البريطاني سيؤدي في النهاية الى اخضاعهم لليهود . وهم يعتبرون الانتداب انتهاكا لحقهم في تقرير المصير نظرا لأنه يفرض عليهم هجرة لا يرغبون فيها ولن يسمحوا بها - وهي غزو من جانب اليهود لفلسطين ...

"ان الاقتراح الذي يدعو الى حجب الحكم الذاتي عن فلسطين الى أن يصبح اليهود أغلبية يبدو في نظر العرب فظيعا . فهم يريدون أن يكونوا السادة في بيتهم . لقد كان العرب يعارضون فكرة إنشاء وطن قومي لليهود حتى قبل برنامج بيلتمور والمطالبة بإقامة دولة يهودية . بيد انه غني عن القول ان معارضتهم أصبحت أكثر شدة ومرارة منذ اعتماد هذا البرنامج ..."(١٢٥)

رفضت اللجنة الانكليزية ـ الامريكية فكرة الاستقلال المبكّر لفلسطين سواء أكانت مقسّمة أو موحّدة ، باعتبار أن العداء بين العرب واليهود الفلسطينيين "سيؤدي الى حرب أهلية قد تهدد سلم العالم" ... ويبدو أن اللجنة توقعت أن يزول العداء في النهاية (وهي لم تبيّن بالتفصيل كيفية حدوث ذلك) وانه ينبغي ، حتى يحين هذا الوقت ، أن توضع فلسطين تحت وصاية الامم المتحدة والى أن يتم ذلك ، ينبغي للانتداب أن يستمر . وبدا أيضا أن اللجنة توقعت انه يحتفظ بالوحدة بطريقة ما وأوصت بإصدار إعلان مؤداه :

"ان اليهود لن يسيطروا على العرب وأن العرب لن يسيطروا على اليهود في فلسطين ؛ وأن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية"(١٣٦) .

وان الحكومة المقبلة ستكون مضمونة ضمانا دوليا .

ومن بين التدابير الفورية التي أوصت بها اللجنة إلغاء قوانين نقل ملكية الاراضي لعام ١٩٤٠ بغية السماح بحرية نقل ملكية الاراضي ، وبإصدار ١٠٠ ٠٠٠ شهادة هجرة لضحايا الاضطهاد النازي . كما أوصت بإصدار إعلان مفاده انه سيتم القضاء على الإرهاب ؛ وناشدت الوكالة اليهودية التعاون مع السلطات لتحقيق هذه الغاية .

ومعنى ذلك أن اللجنة أوصت باستمرار انتداب كانت الدولة المنتدبة قد وجدته غير قابل للتنفيذ . وقام رئيس الولايات المتحدة ، فور نشر تقرير اللجنة ، بإصدار بيان قال فيه في جملة أمور :

"انني لسعيد لأن لجنة التحقيق الانكليزية ـ الامريكية أيّدت بالإجماع طلبي السماح بدخول ١٠٠ ٠٠٠ يهودي الى فلسطين على الفور . وينبغي أن يتم نقل هؤلاء الاشخاص التعساء بأكبر قدر من السرعة ... وانه ليسرني أيضا أن توصي اللجنة بما معناه إلغاء الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ بما في ذلك القيود الحالية على الهجرة وشراء الاراضي للتمكين من زيادة تنمية الوطن القومي اليهودي . ومما يسرني أيضا أن التقرير ينطوي على تصوّر لتنفيذ مشاريع إنمائية اقتصادية على نطاق واسع في فلسطين من شانها أن تسهّل زيادة الهجرة وأن تعود بالفائدة على جميع السكان . وبالإضافة الى هذه الاهداف المباشرة ، يتناول التقرير كثيرا من المسائل الاخرى المتعلقة بسياسات طويلة المدى في المجال السياسي ومسائل متعلقة بالقانون الدولي تتطلب دراسة دقيقة وسأوليها تفكيرا طويلا"(١٣٧) .

بيد أن الحكومة البريطانية أعلنت انه لا يمكنها قبول توصيات اللجنة على الفور وأنه ستتم دراسة هذه التوصيات فيما بعد . وفي أثناء قيام الموظفين البريطانيين والامريكيين بهذه الدراسة . قدم مشروع بإنشاء إقليمين مستقلين في فلسطين يستمر في حكمهما مندوب سام بريطاني . وقد وافقت الحكومة البريطانية على المشروع ولكن حكومة الولايات المتحدة لم توافق عليه فظلت المسألة دون حل .

واستطلعت كل من الحكومتين آراء الحكومات العربية المستقلة التي كانت في هذه الاثناء قد كوّنت الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٤٥ ، ووضعت في تصورها عضوية فلسطين مستقبلا بعد حصولها في النهاية على الاستقلال . ولما كان العرب الفلسطينيون لا يمكنهم عرض آرائهم ، نشطت الحكومات العربية في الدفاع عن قضيتهم وحصلت من حكومة الولايات المتحدة على تاكيدات بالتشاور معها بشأن اي صيغة توضع لفلسطين . واقترحت الآن عقد مؤتمر لبحث مشكلة فلسطين .

مؤتمر لندن

اجتمع مؤتمر لندن الجديد من أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ الى شباط/فبراير ١٩٤٧ ، وبدأ في غياب ممثلي كل من العرب واليهود الفلسطينيين الذين رفضوا الدعوة لحضور المؤتمر . وعارضت البلدان العربية التي حضرت المؤتمر مشروع الإقليمين وقدمت للحكومة البريطانية اقتراحات من عندها هي ، مظاهرها الرئيسية هي التالية :

(أ) تكون فلسطين دولة وحدوية لها اغلبية عربية دائمة وتحصل على استقلالها بوصفها كذلك بعد انقضاء فترة انتقال قصيرة (سنتان أو ثلاث) تحت الانتداب البريطاني .

(ب) يكون لليهود الحاصلين على الجنسية الفلسطينية ، (التي يكون شرط الحصول عليها هو الإقامة في البلد لمدة عشر سنوات) داخل هذه الدولة الوحدوية ، حقوق مدنية كاملة على أساس المساواة مع جميع مواطني فلسطين الآخرين .

(ج) تقدّم ضمانات خاصة لحماية الحقوق الدينية والثقافية للطائفة اليهودية .

(د) يكون من حق الطائفة اليهودية الحصول على عدد من المقاعد في الجمعية التشريعية يتناسب مع عدد المواطنين اليهود (كما هو محدد) في فلسطين على ألا يتجاوز عدد الممثلين اليهود بأية حال ثلث العدد الكلي للأعضاء .

(هـ) يتطلب أي تشريع خاص بالهجرة أو بنقل ملكية الاراضي موافقة عرب فلسطين كما تعبّر عنها اغلبية الاعضاء العرب في الجمعية التشريعية ، ولا تكون الضمانات المقدمة للطائفة اليهودية قابلة للتغيير إلا بموافقة اغلبية الاعضاء اليهود في الجمعية التشريعية[١٣٨] .

اما المؤتمر الصهيوني الذي اجتمع في بال في عام ١٩٤٧ بعد انقضاء خمسة عقود من الزمن على إعلان بال ، فقد رفض من جانبه مشروع الاستقلال الإقليمي بوصفه "صورة زائفة لالتزام بريطانيا بمقتضى الانتداب" كما رفض أي شكل من اشكال الوصاية وطالب بما يلي :

"(أ) أن تجعل فلسطين دولة (كومنولث) يهودية تدمج في هيكل العالم الديمقراطي الجديد ؛

(ب) أن تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية ؛

(ج) أن تناط بالوكالة اليهودية سلطة التحكم بالهجرة الى فلسطين والسلطة اللازمة لبناء البلد"[١٣٩] .

ثم قدمت الحكومة البريطانية في شباط/فبراير ١٩٤٧ ، اقتراحاتها هي الى الممثلين العرب الذين انضم إليهم في ذلك الوقت ممثلون للهيئة العربية العليا في فلسطين ، والى الوكالة اليهودية التي كانت قد دخلت في مفاوضات غير رسمية مع الحكومة البريطانية . ورفض كل من الجانبين الاقتراحات المقدمة . فالمنظمة الصهيونية التي زاد من قوتها ما كان يتم من هجرة جديدة شرعية وغير شرعية على نطاق واسع ، وما كان لها من قوات مجهزة تجهيزا جيدا يشكّل اللواء اليهودي نواة لها ، وما كانت تتمتع به من تأييد خارجي قوي لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات بشان الهدف الثابت الذي وضعته لنفسها منذ زمن بعيد واصبحت قريبة جدا منه الآن - وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين . وكان العرب الفلسطينيون عاقدين العزم ، بتأييد الشعوب العربية الاخرى ، على حماية بلدهم والاحتفاظ به ومنع هجرة اليهود المتواصلة من السيطرة عليه أكثر من ذلك . وكان الطريق مسدودا تماما كما كانت أعمال العنف وشيكة الحدوث على نطاق واسع في فلسطين .

قررت بريطانيا العظمى ، إزاء هذه الحالة ، التخلّي عن دورها الانتدابي وتسليم مشكلة فلسطين ، التي خلقها على مدى ثلاثة عقود تصريح بلفور والانتداب على

فلسطين ، الى الامم المتحدة ، وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٧ ، أعلن وزير الخارجية في مجلس العموم ما يلي :

"ان حكومة صاحب الجلالة ... تواجه نزاع مبادئ غير قابل للتسوية ... فإنه يوجد في فلسطين حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ ١ عربي و ٠٠٠ ٦٠٠ يهودي . والنقطة المبدئية الاساسية بالنسبة لليهود هي إقامة دولة يهودية ذات سيادة . أما بالنسبة للعرب ، فالنقطة المبدئية الاساسية هي مقاومة إنشاء سيادة يهودية في أي جزء من فلسطين الى النهاية . وقد بيّنت المناقشات التي جرت في الشهر الماضي بوضوح تام انه لا أمل في تسوية هذا النزاع عن طريق إجراء أي تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين . ولكن إذا كان ينبغي تسوية هذا النزاع عن طريق اتخاذ قرار تعسفي ، فإن هذا القرار ليس قرارا تملك حكومة صاحب الجلالة سلطة اتخاذه بوصفها "دولة منتدبة" . إن حكومة صاحب الجلالة لا تملك تلقائيا سلطة بمقتضى شروط صك الانتداب لمنح البلد سواء الى العرب أو الى اليهود أو حتى لتقسيمه بينهم .

"وفي هذه الظروف ، قررنا انه لا يمكننا قبول المشروع الذي قدمه العرب أو الذي قدمه اليهود ، أو فرض حل من جانبنا . وبناء على ذلك ، فقد خلصنا الى نتيجة أن الطريق الوحيد المفتوح أمامنا الآن هو طرح المشكلة على الامم المتحدة . وفي نيتنا أن نقدّم لها عرضا تاريخيا للطريقة التي أدّت بها حكومة صاحب الجلالة واجبها فيما عهد به إليها من أمانة في فلسطين على مدى الخمس والعشرين سنة الاخيرة . وسنبيّن انه قد ثبت أن صك الانتداب غير قابل للتطبيق من الناحية العملية وانه اتضح أن الالتزامات التي التزم بها قبل الطائفتين في فلسطين غير قابلة للتوفيق بينها . وسنورد وصفا لمختلف الاقتراحات التي قدمت لمعالجة الحالة وهي الخطة العربية ، وتطلعات الصهاينة ، بقدر ما أمكننا التحقق منها ، واقتراحات اللجنة الانكليزية - الامريكية ، ومختلف الاقتراحات التي قمنا نحن بتقديمها . وسنطلب بعد ذلك الى الامم المتحدة أن تنظر في تقريرنا وأن توصي بتسوية للمشكلة . وليس في نيتنا نحن أن نوصي بأي حل معين"(١٤٠) .

تحوّل فلسطين تحت الانتداب

بعد ربع قرن من الحكم الانتدابي ، كانت فلسطين قد تحوّلت تحوّلا جذريا من الناحية الديموغرافية . كان سكان فلسطين قد زادوا زيادة هائلة - من ٠٠٠ ٧٥٠ حسب

إحصاء السكان الذي أجري في عام ١٩٢٢ الى قرابة ٠٠٠ ٨٥٠ ١ في نهاية عام ١٩٤٦ – أي بنسبة حوالي ٢٥٠ في المائة . وكان عدد السكان اليهود قد قفز خلال هذه الفترة من ٠٠٠ ٥٦ نسمة بعد الحرب العالمية الاولى الى ٠٠٠ ٨٤ في عام ١٩٢٢ الى ٠٠٠ ٦٠٨ في عام ١٩٤٦ ، بزيادة بلغت نسبتها حوالي ٧٢٥ في المائة(١٤١) . وبعد أن كانت الطائفة اليهودية تشكّل أقل من عُشر عدد سكان فلسطين بعد الحرب العالمية الاولى ، أصبحت تشكل في عام ١٩٤٧ ثُلثهم تقريبا . وكان جزء لا بأس به من هذه الزيادة راجعا الى حدوث ولادات داخل فلسطين ولكن الهجرة الشرعية وحدها كانت مسؤولة عما يزيد عن ٠٠٠ ٣٧٦ نسمة من هذه الزيادة يضاف الى ذلك المهاجرون غير الشرعيين الذين يقدّر عددهم بـ ٠٠٠ ٦٥ نسمة ، أي بمجموع كلي قدره ٠٠٠ ٤٤٠ مهاجر(١٤٢) . وكان هؤلاء السكان اليهود بصفة رئيسية من أهل المدن – كان يعيش حوالي ٧٠ في المائة الى ٧٥ في المائة منهم في مدن القدس ويافا وتل أبيب وحيفا وفي ضواحي هذه المدن(١٤٣) .

وكانت أنماط حيازة الأراضي قد تغيرت أيضا تغيرا كبيرا . فمن ٠٠٠ ٦٥٠ دونم كانت تملكها المنظمات اليهودية في عام ١٩٣٠ من مجموع مساحة الأراضي البالغة ٣٦ مليون دونم ، ارتفع هذا الرقم فبلغ ٠٠٠ ٦٢٥ ١ دونم في عام ١٩٤٦ – وهي زيادة تبلغ نسبتها حوالي ٢٥٠ في المائة(١٤٤) . وكان استيطان اليهود قد تسبب في تشريد أعداد كبيرة من الفلاحين العرب الفلسطينيين . ومع ذلك ، لم تكن هذه المساحة تمثّل سوى ٦,٢ في المائة من مجموع مساحة فلسطين و ١٢ في المائة من مساحة الاراضي القابلة للزراعة(١٤٥) .

وعلى نحو يدعو الى السخرية ، كان على العرب الفلسطينيين أن يقاسوا من تجربة مماثلة لتجربة اليهود – وهي التشتت . فكون اليهود كانوا يستحقون التعاطف معهم ، أمر لا يحتمل الشك . وحتى قبل الإرهاب النازي ، كان هذا التعاطف مع الشعب اليهودي موجودا لدى العرب الفلسطينيين . فكل تقرير تقريبا من التقارير الرسمية كان يشدد على انعدام الحقد العنصري قبل تصريح بلفور . وحتى الى وقت متأخر في عام ١٩٣٧ قالت اللجنة الملكية لفلسطين أثناء الثورة الفلسطينية من أجل الاستقلال ، ما يلي :

"قال لنا أحد المفسرين العرب القديرين للقضية العربية أن العرب لم يكونوا طوال تاريخهم متحررين من أي شعور معاد لليهود فحسب ولكنهم أظهروا أيضا أن روح التساهل متغلغلة تغلغلا عميقا في حياتهم . وقال إنه لا يوجد شخص سليم التفكير لا يريد أن يفعل كل شيء يمكن أن يفعله إنسان لتخفيف محنة هؤلاء الاشخاص شريطة الا يتكلف ذلك إلحاق محنة مماثلة بشعب آخر"(١٤٦) .

وكتب آرنولد توينبي الذي كان قبل أن يصبح مؤرخا عالميا بارزا قد عالج مسألة الانتداب على فلسطين بشكل مباشر في وزارة الخارجية البريطانية ، في عام ١٩٦٨ ، ما يلي :

"إن بريطانيا ، على مدى هذه السنوات الثلاثين (سمحت بالدخول) الى فلسطين ، سنة بسنة ، لحصة من المهاجرين اليهود اختلفت حسب قوة ما كان يمارسه العرب واليهود من ضغوط في ذلك الوقت . وما كان من الممكن لهؤلاء المهاجرين أن يدخلوا لو لم تكن تحميهم 'أسوار شائكة' بريطانية . ولو كانت فلسطين قد بقيت تحت الحكم التركي العثماني أو لو انها أصبحت دولة عربية مستقلة في عام ١٩١٨ لما سمح أبدا للمهاجرين اليهود بالدخول الى فلسطين بأعداد كبيرة تكفي لتمكينهم من قهر العرب الفلسطينيين في بلد هذا الشعب العربي نفسه . ان السبب الذي يرجع إليه وجود دولة اسرائيل اليوم والذي من أجله أصبح ٥٠٠ ٠٠٠ ١ عربي فلسطيني لاجئين هو أن السلطة العسكرية البريطانية فرضت هجرة اليهود لمدة ثلاثين عاما على العرب الفلسطينيين حتى أصبح عدد المهاجرين كافيا وأصبحوا مسلحين تسليحا جيدا على نحو كاف يمكنهم من حماية أنفسهم بما لديهم من دبابات وطائرات . إن المأساة في فلسطين ليست مجرد مأساة محلية ، انها مأساة للعالم أجمع ، لانها ظلم يهدد سلم العالم"(١٤٧) .

الحواشي

(١) Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East ، (الدبلوماسية في الشرق الأدنى والأوسط) (Princeton: Van Nostrand, 1956) Vol. II ، p. xvi .

(٢) British Government, Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, ، (المراسلات بين السير هنري مكماهون والشريف حسين ، شريف مكة) ، Parliamentary Papers - Cmd. 5957 (1939) .

(٣) المرجع نفسه Report of a Committee on Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif of Mecca, ، (تقرير لجنة معنية بالمراسلات بين السير هنري مكماهون وشريف مكة) ، Parliamentary Papers - Cmd. 5974 (1939) p.48 .

الحواشي (تابع)

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٩ .

(٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٥٠ - ٥١ .

(٦) المرجع نفسه ، الصفحة ١١ .

(٧) المرجع نفسه ، الصفحة ١١ . ظهرت حاشية تاريخية لما تم التفاهم عليه بين الانكليز والعرب في "وثائق فيصل" ، التي هي عبارة عن مراسلات متبادلة في عام ١٩١٩ بين ابن الشريف حسين ووايزمان . وقد اكد أن هذه المراسلات (بالانكليزية ، وهي لغة لا يعرفها فيصل) تبطل ما سبق التفاهم عليه . بيد أن من الجلي أن هذه المراسلات الاخيرة لم تكن رسمية ، ورأي لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين قاطع في هذا الشأن :

"لم يكتسب الاتفاق بين فيصل ووايزمان صحة قانونية ، نظرا لان الشرط المعلق عليه الاتفاق (أي استقلال العرب) لم ينفذ في ذلك الوقت" (وثيقة الامم المتحدة A/364 ، تقرير لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين الى الجمعية العامة ، ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٤٧ ، الصفحة ٣٥) .

وقد قام شخص ، يعتبر حجة في هذا الموضوع ولديه أصل الوثيقة ببحث مسالة صحة هذه الوثائق . انظر ج . م . ن . جفريز : فلسطين : الحقيقة : Jeffries, J. M. N. Palestine: The Reality (London, Longmans Green, 1939 pp. 248-257 .

(٨) Robert John and Sami Hadawi, The Palestine Dairy, Vol. I (1914-1945), (New World Press, New York, 1970), p. xiv .

(٩) Laqueur, Walter, The Isreal Arab Reader ، (مطالعات اسرائيلية عربية) ، (New York, Bantam Books, 1976) pp. 6-11 .

(١٠) Herzl, Theodor, The Complete Diaries of Theodor Herzl ، (يوميات تيودور هرتزل الكاملة) ، (New york, Herzl Press and Thomas Yosecoff, 1960) Vol. I, p. 343 .

الحواشي (تابع)

(١١) Sykes, Christopher, Crossroads to Isreal ، (مفترق الطرق الى اسرائيل) ، (London, Collins, 1965) p. 24 .

(١٢) Esco Foundation for Palestine, Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies ، (فلسطين : دراسة للسياسات اليهودية والعربية والبريطانية) ، (New Haven, Yale Uneversity Press, 1947) Vol. I, p. 41 .

(١٣) Stein, Leonard, The Balfour Declaration ، (تصريح بلفور) ، (New york, Simon + Schuster, 1961) p.64 .

(١٤) Sokolow, Nahum, History of Zionism, 1600-1918 ، (تاريخ الصهيونية ، ١٦٠٠ - ١٩١٨) ، (London, Loggmans, Green, 1919) Vol. I p. xxio .

(١٥) Kohn, Hans, "Ahad Ha'am: Nationalist with a Difference" ، (آحاد هاعام : وطني مع فارق) in Smith, Gary (ed): Zionism: The Dream and the Reality ، (New York, Harper and Row, 1974) pp. 31-32 .

(١٦) Weisgal, Meyer (ed), Chaim Weizmann ، (حاييم وايزمان) ، (New York, Dial Press, 1944) p. 131 .

(١٧) Chaim, Weizmann, Trial and Error ، (التجربة والخطأ) ، (New York, Harper, 1949 p. 149 .

(١٨) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٧٧ - ١٧٨ .

(١٩) المرجع نفسه ، الصفحة ١٨١ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٤ .

(٢١) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٥ .

الحواشي (تابع)

(٢٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٨٦ .

(٢٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٤١٦ .

(٢٤) المرجع نفسه ، الصفحة ١٨٦ .

(٢٥) Stein, Zionism ، (الصهيونية) ، (London, Ernest Benn, 1925) pp. 113-115 .

(٢٦) Stein ، المرجع المذكور آنفا ، الفصول ٣١ و ٣٤ و ٣٥ ؛ (فلسطين : الحقيقة) Jeffries, J. M. N. Palestine: The Reality (London, Longman, 1939) pp. 163-171 ؛ John, Robert and Hadawi, Sami ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحات ٧٥ - ٩١ .

(٢٧) Jeffries ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ١٧٣ .

(٢٨) Stein المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٥٥٢ .

(٢٩) Weizmann ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحتان ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٣٠) Stein ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٤٧٠ .

(٣١) Weizmann ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٢٠٧ .

(٣٢) Jeffries ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ١٧٨ .

(٣٣) Mallison, W. T., "The Balfour Declaration: An Appraisal in International Law" ، (تصريح بلفور : تقييم في القانون الدولي) in Abu Lughod, Ibrahim: The Transformation of Palestine (تحول فلسطين) Evanston, (Northwestern Unversity Press, 1971 p.6 .

الحواشي (تابع)

(٣٤) المرجع نفسه ، الصفحات ٦٧ - ٦٩ .

(٣٥) Temperley, Harold (ed), A History of the Peace Conference at Paris, (تاريخ مؤتمر باريس للصلح) ، Vol. VI (London, Hodder and Stoughton, 1924) p. 173 .

(٣٦) British Government, British Public Record Office Cabinet No. 24/24 (August 1917) .

(٣٧) Weizmann ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٢١٢ .

(٣٨) Linowitz, Sol M., "The Legal Basis for the State of Isreal" ، "الاساس القانوني لدولة اسرائيل" ، American Bar Association Journal Vol. 43, 1957 p.522 .

(٣٩) Cattan, Henry, Palestine and International Law ، (فلسطين والقانون الدولي) ، (London, Longman, 1973) ، Mallison ، المرجع المذكور آنفا .

(٤٠) Hurewitz ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحات xvi-xvii .

(٤١) Weisgal ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٢٩٨ .

(٤٢) British Government, Public Record Office Cabinet No. 27/23 (1918) ، كما ورد في كتاب Ingrams, Doreen, The Palestinian Papers (London, John Murray, 1972) .

(٤٣) المرجع نفسه (1918) Foreign Office No. 370/3398 ، المرجع المذكور آنفا .

(٤٤) المرجع نفسه Public Record Office Foreign Office No. 800/215 (1919) .

الحواشي (تابع)

(٤٥) Antonius, George, The Arab Awakening ، (يقظة العرب) ، (New York, Putnam, 1946) p. 283 .

(٤٦) Hurewitz ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ٣٩ .

(٤٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٥ .

(٤٨) United States Government, Foreign Relations of the United States: the Paris Peace Conference ، (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة : مؤتمر باريس للصلح) ، (Washington, 1944) Vol. I, pp. 1-14 .

(٤٩) Nutting, Anthony, The Arabs ، (العـــرب) ، (London, Hollis and Carter, 1964) p. 68 .

(٥٠) U. S. Government ، المرجع المذكور آنفا ، المجلد الثاني عشـــر ، الصفحتان ٧٨٠ - ٧٨١ .

(٥١) المرجع نفسه ، المجلد الثاني عشر ، الصفحة ٧٩٣ وما بعدها .

(٥٢) British Government, Public Record Office Foreign Office No. 800/217 (1919) .

(٥٣) المرجع نفسه Foreign Office No. 371/4183 (1919) .

(٥٤) Royal Institute of International Affairs, (Great Britain and Palestine) ، (بريطانيا العظمى وفلسطين) ، (London, Chatham House, 1946) p. 13 .

(٥٥) British Government, Public Record Office Foreign Office No. 371/5114 .

(٥٦) Weizmann ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحتان ٢٧٩ - ٢٨٠ .

الحواشي (تابع)

(٥٧) British Government, Public Record Office Foreign Office No. 371/5199 .

(٥٨) المرجع نفسه ، Foreign Office No. 371/5245 .

(٥٩) المرجع نفسه ، Foreign Office No. 371/5248 .

(٦٠) British Government, Hansard's Reports, House of Lords, 21 June 1922, p. 1025 .

(٦١) Esco Foundation ، المرجع المذكور آنفا ، المجلد الاول ، الصفحة ٢٥٢ .

(٦٢) British Government, Palestine Royal Commission: Report ، (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين) ، Cmd. 5479 (1937) p.108 .

(٦٣) Cattan ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحات من ٣٠ الى ٣٣ .

(٦٤) British Government, Palestine: Statement of Policy ، (فلسطين : بيان سياسي) ، Cmd. 1700 (1922) pp. 19-20 .

(٦٥) تقرير لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين (A/648) ، الصفحة ٢١ .

(٦٦) Moore, John Norton, The Arab-Isreali Conflictc ، (النزاع العربي الاسرائيلي) ، (Princeton, University Press, 1974) - pp. 22 ff .

(٦٧) British Government, The Political History of Palestine under the British Administration ، (تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية) ، (Memorandum to the United Nations Special Committee on Palestine) Jerusalem, 1947, p. 3 .

الحواشي (تابع)

(٦٨) المرجع نفسه ، Palestine Royal Commission: Report ، (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين) ، Cmd. 5479 (1937) p.279 .

(٦٩) المرجع نفسه ، Report and General Statement of the Census of 1922 ، (التقرير والبيان العام لتعداد السكان عام ١٩٢٢) ، Jerusalem, 1922 p. 3 .

(٧٠) المرجع نفسه ، Report of the Commission on the Palestine Disturbances ، (تقرير اللجنة المعنية بالاضطرابات في فلسطين) ، Cmd. 3530 (1930) pp. 104-105 .

(٧١) Palestine, Government of, A Survey of Palestine ، (دراسة استقصائية لفلسطين) ، Jerusalem, 1946, Vol. I, p. 244 .

(٧٢) British Government, Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development ، (فلسطين : تقرير عن الهجرة واستيطان الاراضي والتنمية) ، Cmd. 3686, p. 39 .

(٧٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٣ .

(٧٤) المرجع نفسه ، الصفحتان ٥٢ - ٥٣ .

(٧٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٤ .

(٧٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٥ .

(٧٧) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٤١ - ١٤٢ .

(٧٨) المرجع نفسه ، (فلسطين : بيان سياسي) Plaestine: Statement of Policy Parliamentary Papers Cmd. 3692 (1930) pp. 4-5 .

(٧٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٠ - ١١ .

الحواشي (تابع)

(٨٠) المرجع نفسه ، الصفحات من ١٨ إلى ٢١ .

(٨١) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٢ - ٢٣ .

(٨٢) Moore ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحات من ١٤٣ - ١٤٩ (نص الرسالة) .

(٨٣) (التجربة والخطأ) Weizmann, Trial and Error p. 335 .

(٨٤) (بريطانيا العظمى وفلسطين) RIIA, Great Britain and Palestime p. 61 .

(٨٥) (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين) British Government, Palestine Royal Commission: Report, Cmd. 5479 (1937) p. 50 .

(٨٦) المرجع نفسه ، (فلسطين : اضطرابات أيار/مايو ١٩٢١ ، تقرير لجنة التحقيق) Palestine: Disturbances in May 1921 Report of the Commission of inquiry Cmd. 1540 (1921) p. 59 .

(٨٧) المرجع نفسه ، (تقرير اللجنة المعنية باضطرابات آب/أغسطس ١٩٢٩ في فلسطين) Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August 1929- Cmd. 3530 (1930) p. 15 .

(٨٨) المرجع نفسه ، الصفحات من ١٢٤ إلى ١٣١ .

(٨٩) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين British Government, Palestine Royal Commission: Report, Cmd. 5479 (1937) p. 82 .

(٩٠) المرجع نفسه ، الصفحات من ٨٤ - ٨٧ .

(٩١) المرجع نفسه ، الصفحتان ٩١ - ٩٢ .

٨٣٠ح(٩٠)

الحواشي (تابع)

(٩٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١٠٥ ، ويمكن الاطلاع على تقرير عن الثورة في الصفحات من ٩٦ - ١٠٦ من هذا التقرير . انظر أيضا : RIIA Great Britain and Palestine pp. 88-97 .

(٩٣) RIIA ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحة ١١٥ .

(٩٤) المرجع نفسه ، الصفحات من ١١٦ إلى ١١٨ .

(٩٥) صحيفة الصنداي تايمز (لندن) ، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٥٩ .

(٩٦) (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين) British Government, Palestine Royal Commission: Report, Cmd. 5479 (1937) pp. 41-42 .

(٩٧) المرجع نفسه ، الصفحتان ٥٥ - ٥٦ .

(٩٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٨ .

(٩٩) المرجع نفسه ، الصفحة ١٠٤ .

(١٠٠) المرجع نفسه ، الصفحتان ١١٠ - ١١١ .

(١٠١) المرجع نفسه ، الصفحة ١٢٤ .

(١٠٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٠ .

(١٠٣) المرجع نفسه ، الصفحات ١٣٠ - ١٣٢ .

(١٠٤) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٣ .

(١٠٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

الحواشي (تابع)

(١٠٦) (تقرير لجنة تقسيم فلسطين) British Government, Palestine Partition Commission: Report, Cmd. 5854 (1938).

(١٠٧) Esco Foundation ، المرجع المذكور آنفا ، المجلد الثاني ، الصفحتان ٨٥٥ - ٨٥٦ .

(١٠٨) (بيان سياسي) British Government, Statement of Policy Cmd. 5893 (1938).

(١٠٩) المرجع نفسه، (بيان سياسي) Statement of Policy Cmd. 6019 (1939).

(١١٠) مترجم عن مقال بقلم Pic, Pierre بعنوان "Le Régime du Mandat d'après le Traité de Versailles" ("نظام الانتداب وفقا لمعاهدة فرساي") : Revue générale de Droit International Public, Vol. XXX, p. 334.

(١١١) International Court of Justice, "Advisory Opinion regarding the 'Status of South-West Africa'" ("فتوى فيما يتعلق بمركز جنوب غرب افريقيا") ICJ Reports. (1950) p. 132.

(١١٢) Wright, Quincy, "Sovereignty of the Mandates" ("سيادة الانتدابات") American Journal of International Law, Vol. 17 (1923), p. 696.

(١١٣) League of Nations, Responsibilities of the League arising out of Article 22 (Mandates) ((مسؤولية العصبة الناشئة عن المادة ٢٢ (الانتدابات)) Doc. No. 20/48/161 - Geneva, 1920, p. 3.

(١١٤) Report to Council on the 5th Extraordinary Session of the PMC (التقرير المقدم إلى المجلس عن الدورة الاستثنائية الخامسة للجنة الانتدابات الدائمة) Doc. No. C.661. 1924 VI, Geneva, 1924, p. 4.

الحواشي (تابع)

(١١٥) Report to Council on the 17th Extraordinary Session of the PMC (التقرير المقدم إلى المجلس عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجنة الانتدابات الدائمة) Doc. No. C.355 (1) M.147 (1), 1930 VI, Geneva, 1930, pp. 139-140.

(١١٦) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤٣ .

(١١٧) Minutes of the 17th Extraordinary Session of the PMC (وقائع الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجنة الانتدابات الدائمة) - Doc. No. C.355 M.147 - 1930 (VI) p. 49.

(١١٨) Report to the Council on the 32nd Extraordinary Session of the PMC (التقرير المقدم إلى المجلس عن الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجنة الانتدابات الدائمة) Doc. No. C.330 M.222, 1937 VI Geneva, 1937, pp. 226-228.

(١١٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(١٢٠) Report to the Council on the 34th Session of the PMC (التقرير المقدم إلى المجلس عن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الانتدابات الدائمة) Doc. No. C.216 M.219, 1938, VI, Geneva, 1938, p. 228.

(١٢١) Report to the Council on the 36th Session of the PMC (التقرير المقدم إلى المجلس عن الدورة السادسة والثلاثين للجنة الانتدابات الدائمة) Doc. No. C.170 M.100, 1939, VI, Geneva, 1939, p. 275.

(١٢٢) British Government, Report on Immigration, Land Settlement and Development (تقرير عن الهجرة واستيطان الاراضي والتنمية) ، Cmd. 3686 (1930), pp. 120, 125-126.

(١٢٣) RIIA, Great Britain and Palestine (بريطانيا العظمى وفلسطين) - P. 132, fn.

الحواشي (تابع)

(١٢٤) British Government, The Political History of Palestine (تاريخ فلسطين السياسي) Memorandum to the United Nations special committee on Palestine) (Jerusalem, 1947), P. 30 .

(١٢٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٣١ - ٣٢ .

(١٢٦) British Government, Palestine: Statement Relating to Acts of Violence (فلسطين : بيان متعلق بأعمال العنف) Cmd. 6873 (1946), p. 3 .

(١٢٧) British Government, Survey of Palestine (دراسة استقصائية لفلسطين) Vol. I, p. 73 .

(١٢٨) Laqueur ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحتان ٧٨ - ٧٩ .

(١٢٩) RIIA ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحتان ١٣٩ - ١٤٠ .

(١٣٠) المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٩ .

(١٣١) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤٢ .

(١٣٢) British Government, Report of the Anglo-American Committee of Enquiry (تقرير لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية) Cmd. 6808 (1946), pp. 26-28 .

(١٣٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٤ .

(١٣٤) المرجع نفسه ، الصفحات ٣٩ - ٤١ .

(١٣٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٩ - ٣٠ .

(١٣٦) المرجع نفسه ، الصفحات ١ - ١٠ .

الحواشي (تابع)

(١٣٧) British Government, The Political History of Palestine (تاريخ فلسطين السياسي) p. 35 .

(١٣٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٨ .

(١٣٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٩ .

(١٤٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٠ .

(١٤١) Government of Palestine, A Survey of Palestine-Supplement (دراسة استقصائية لفلسطين - ملحق) Jerusalem (1947), p. 10 .

(١٤٢) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٧ و ٢٢ .

(١٤٣) Abu Lughod, Janet, "The Demographic Transformation of Palestine" ("التحول الديموغرافي لفلسطين") in Abu Lughod, op. cit., p. 153 .

(١٤٤) Government of Palestine, A Survey of Palestine-Supplement (دراسة استقصائية لفلسطين - ملحق) p. 30 .

(١٤٥) Ruedy, John, "Dynamics of Land Alienation" ("ديناميات نزع الاراضي") in Abu Lughod, op. cit., p. 134 .

(١٤٦) British Government, Palestine Royal Commission - Report (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين) Cmd. 5479 (1937), p. 395 .

(١٤٧) John, Robert and Hadawi, Sami ، المرجع المذكور آنفا ، الصفحتان ١٤ - ١٥ من المقدمة .

المرفقات

المرفق		الصفحة
الاول	- اتفاقية سايكس - بيكو - المؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦	١١١
الثاني	- "المناطق المستثناة" بموجب مراسلات الحسين - مكماهون	١١٣
الثالث	- فلسطين وسوريا في عام ١٩١٥	١١٤
الرابع	- نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم المتحدة ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩١٩ ..	١١٥
الخامس	- صك الانتداب على فلسطين ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٢٢	١١٧
السادس	- (فلسطين) كما ادعتها المنظمة الصهيونية	١٢٦
السابع	- المشروع (أ) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ (مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ كما فصلته لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨)	١٢٧
الثامن	- المشروع (ب) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ (اقترحته لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨)	١٢٨
التاسع	- المشروع (ج) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ (اقترحته لجنة تقسيم فلسطين)	١٢٩

المرفق الاول

اتفاقية سايكس ـ بيكو المؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦

(مقتطفات)

"من المتفاهم عليه ، بناء على ذلك ، بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ـ

١ - إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان لأن تعترفا وأن تحميا دولة عربية مستقلة أو اتحادا كونفدراليا من الدول العربية في المنطقتين (أ) و (ب) المبينتين في الخريطة المرفقة تحت رئاسة زعيم عربي . وأن يكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) حق الأولوية في المشاريع والقروض المحلية . وأن تنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وبريطانيا في المنطقة (ب) بتقديم المستشارين أو الموظفين الاجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية .

٢ - أن يسمح لفرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء أن تنشئ ما ترغب فيه من الإدارة أو المراقبة المباشرة أو غير المباشرة وكما ترى من المناسب ترتيبه مع الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية .

٣ - أنه سينشأ في المنطقة السمراء إدارة دولية يبت في شكلها بعد التشاور مع روسيا ، ثم فيما بعد التشاور مع الحلفاء الاخرين ومع ممثلي شريف مكة" .

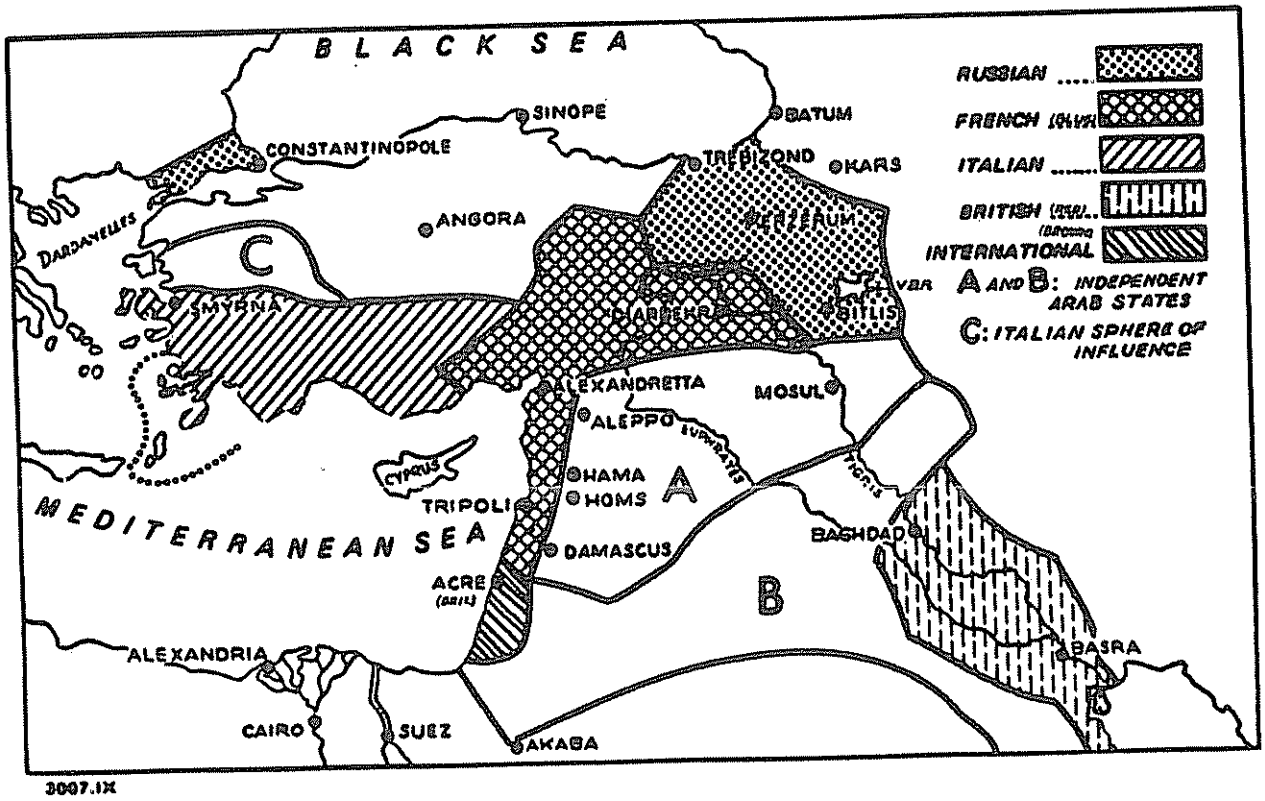

اتفاقية سايكس - بيكو لعام ١٩١٦

المرفق الثاني

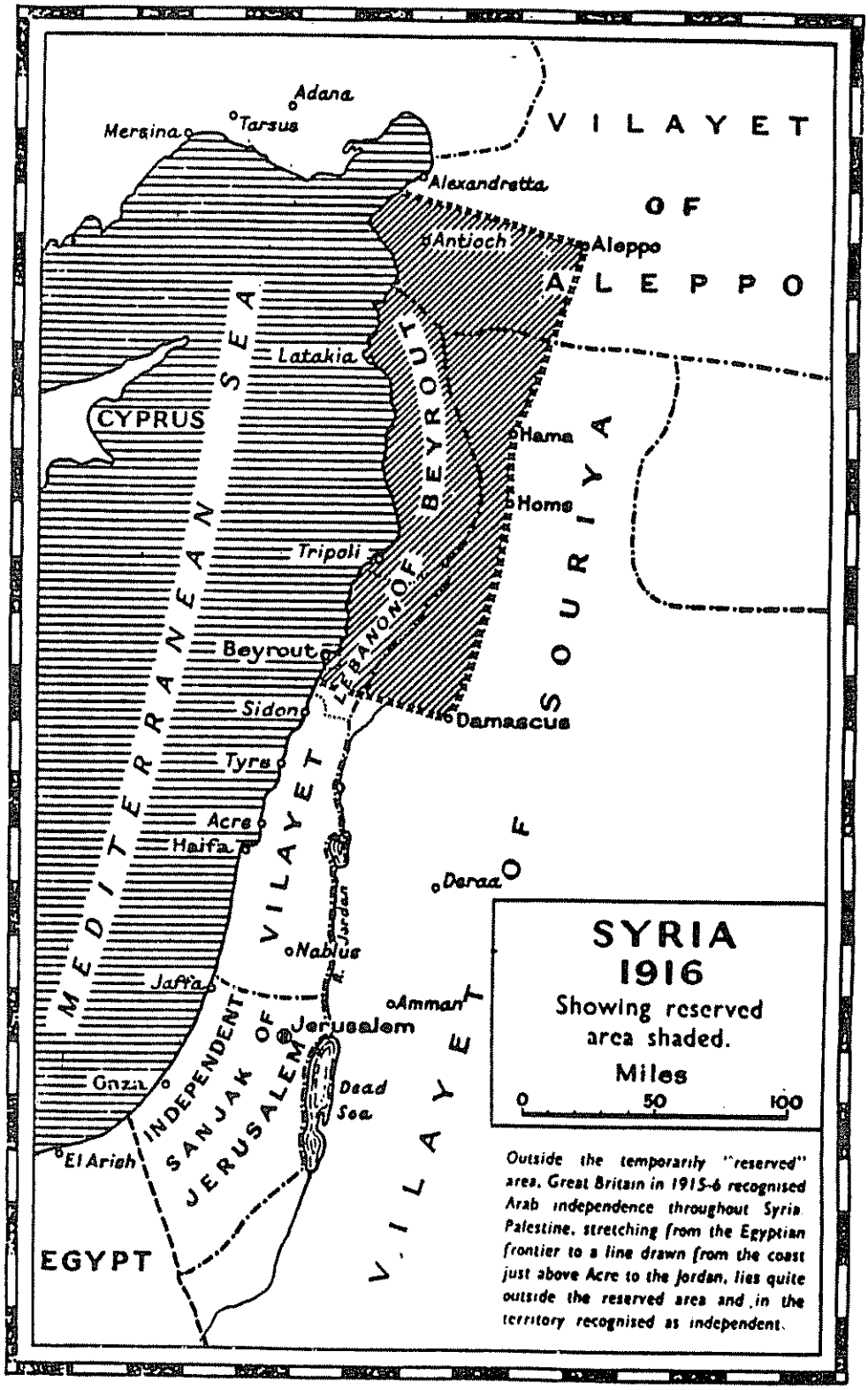

المناطق "المحتفظ بها" بموجب مراسلات الحسين ـ مكماهون

المصدر : جفريز : فلسطين ـ الحقيقة : Jeffries : Palestine - The Reality

١٥٩٩د(٩٠)

المرفق الثالث

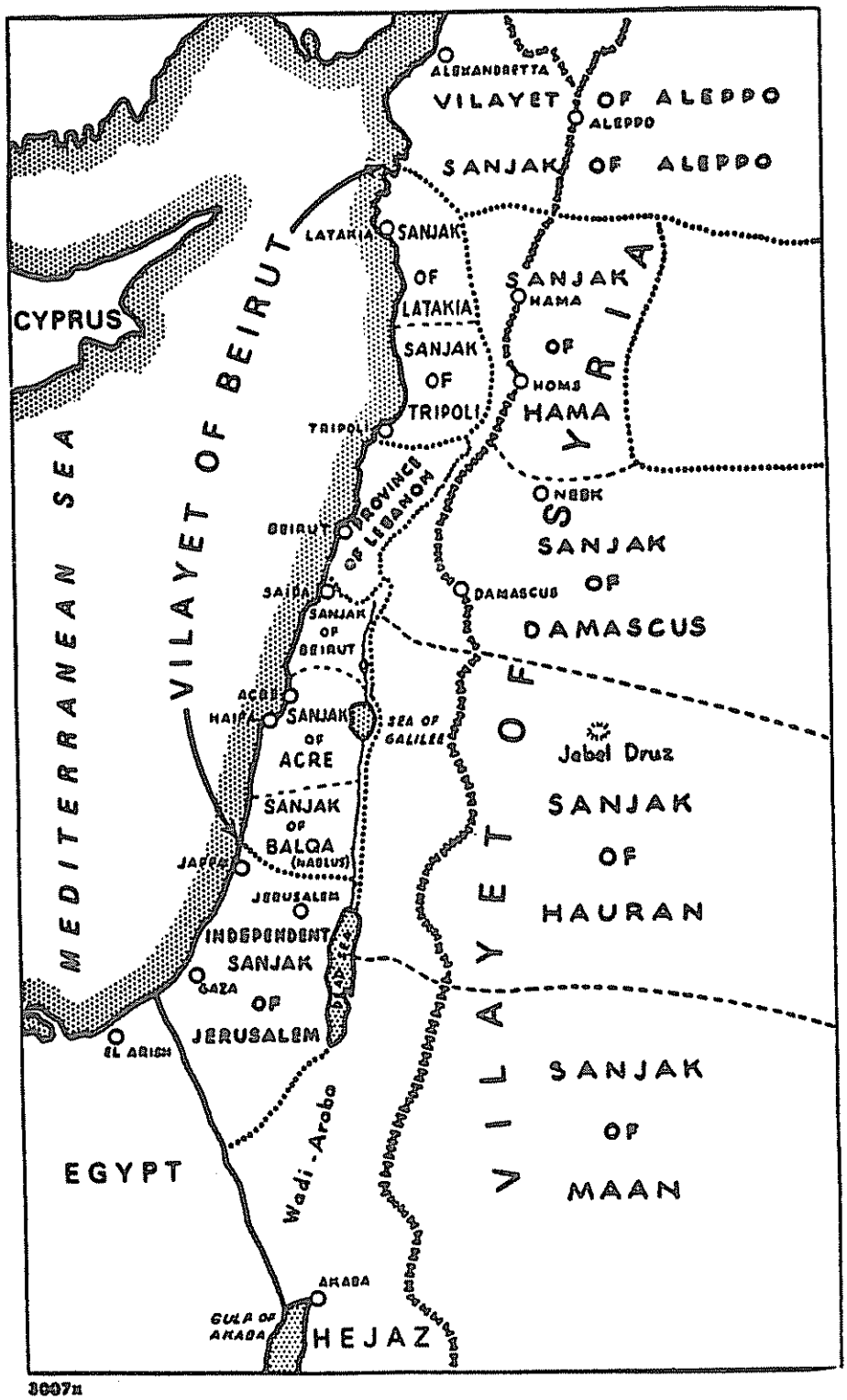

فلسطين وسوريا في عام ١٩١٥

(تبين الوحدات الادارية العثمانية)

(منقولة عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية

رقم CMD.5957 لعام ١٩٣٩)

١٥٩٩د(٩٠)

المرفق الرابع

نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم المتحدة ،
٢٨ حزيران/يونيه ١٩١٩

المادة ٢٢ - إن المستعمرات والاقاليم التي لم تعد ، نتيجة للحرب الاخيرة ، خاضعة لسيادة الدول التي كانت تحكمها سابقا والتي تقطنها شعوب لا تستطيع النهوض وحدها في ظروف العالم الحديث الشديدة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها يعتبر أمانة مقدسة في عنق المدنية ويجب أن يتضمن هذا العهد ضمانات لحمل هذه الامانة .

وإن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هي أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب الى أمم متقدمة تستطيع ، بسبب مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي ، أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه ، ويكون لديها استعداد لقبولها ، ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولا منتدبة بالنيابة عن عصبة الامم .

يجب أن يختلف طابع الانتداب تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقع الاقليم الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المماثلة .

إن بعض الاقوام التي كانت من قبل تنتمي الى الامبراطورية التركية قد وصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة رهنا بتقديم المشورة الادارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها . ويجب أن يكون لرغبات هذه الاقوام اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة .

أما الشعوب الاخرى ، وخصوصا شعوب وسط افريقيا ، فهي في مرحلة يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسؤولة عن إدارة الاقليم تحت ظروف تضمن حرية العقيدة والدين ، رهنا فقط بحفظ النظام العام ومبادئ الاخلاق وتحريم التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق وتهريب السلاح والخمور ومنع إنشاء الحصون والقواعد العسكرية والبحرية ومنع تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد استخدامهم في الشرطة وفي الدفاع عن الاقليم ، وأن تضمن أيضا فرصا متساوية في التجارة للاعضاء الآخرين في عصبة الامم .

وهناك أقاليم ، مثل جنوب غربي افريقيا ، وبعض جزر جنوب المحيط الهادئ ، نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بُعدهم عن مراكز المدنية ، أو نظرا لاتصالها الجغرافي بإقليم الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف ، يمكن إدارتها على أحسن وجه بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من اقليمها رهنا بالضمانات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

في كل حالة انتداب تقدم الدولة المنتدبة الى المجلس تقريرا سنويا عن الاقليم الذي وضع في عهدتها .

يحدد المجلس بصراحة درجة السلطة أو الرقابة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة في كل حالة ، إن لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الامم .

تؤلف لجنة دائمة لتسلم ودراسة التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة ، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة الانتداب .

المرفق الخامس

صك الانتداب على فلسطين ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٢٢

"مجلس عصبة الامم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت ، تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية ، بالحدود التي تعينها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة ؛

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى ؛

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالاسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ؛

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين ؛

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الامم لإقراره ؛

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الامم طبقا للنصوص والشروط التالية ؛

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن يحدد مجلس عصبة الأمم بصراحة درجة السلطة أو الرقابة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة إن لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الامم ؛

وإذ يؤكد الانتداب المذكور ، يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

المادة الاولى

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيّد بمقتضى أحكام هذا الصك .

المادة الثانية

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

المادة الثالثة

تشجع الدولة المنتدبة الاستقلال الذاتي المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

المادة الرابعة

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة الى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تنظيمها ودستورها يجعلانها لائقة لهذا الغرض . وتتخذ المنظمة الصهيونية ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، للحصول على تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة الخامسة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أو تأجير أي جزء من أراضي فلسطين الى حكومة دولة أجنبية أو وضعه تحت سيطرتها بأية صورة أخرى .

المادة السادسة

تسهل إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى ، هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، استيطان اليهود بكثافة في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

المادة السابعة

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذي يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

المادة الثامنة

إن امتيازات وحصانات الاجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي كان يتمتع بها الرعايا الاجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في الامبراطورية العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا اذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات والحصانات المذكورة في أول آب/أغسطس سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاعها أو وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

المادة التاسعة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي الذي يقام في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الاجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون رقابة الاوقاف وإدارتها خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

المادة العاشرة

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين الى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

المادة الحادية عشرة

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الاحكام لاستملاك الدولة أو سيطرتها على أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الاشغال والمصالح والمنافع العامة الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . وتوجد نظاما للاراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الامور الاخرى ، الرغبة في تشجيع الاستيطان الكثيف للاراضي والزراعة الكثيفة .

ويمكن للادارة أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العامة وتنمية أي من موارد البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها . غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الارباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة على رأس المال ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

المادة الثانية عشرة

يعهد الى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل مواطني فلسطين وهم خارج حدودها الإقليمية بحماية سفرائها وقناصلها .

المادة الثالثة عشرة

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤولية المتعلقة بالاماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين ، بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون دخول الدولة المنتدبة فيما تراه معقولا من الترتيبات مع الإدارة لتنفيذ نصوص هذه المادة ؛ وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك بأنه يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات المقدسة الإسلامية الصرفة ، المضمونة حصانتها .

المادة الرابعة عشرة

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الامم لإقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

المادة الخامسة عشرة

تضمن الدولة المنتدبة جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام

والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق أن تكون لها مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة .

المادة السادسة عشرة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام وحسن الحكم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته .

المادة السابعة عشرة

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام وكذلك للدفاع عن البلاد بشرط أن يكون ذلك خاضعا لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة . وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من المساهمة في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة الثامنة عشرة

تضمن الدولة المنتدبة عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الأعضاء في عصبة الامم (بما في ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية . وكذلك يجب أن لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من أي من الدول المذكورة أو تكون مرسلة اليها . وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر المنطقة المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بناء على مشورة الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير للعمل على تنمية الموارد الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بناء على مشورة الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب .

المادة التاسعة عشرة

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين الى أي من الاتفاقيات الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بشأن الاتجار بالرقيق ، أو الاتجار بالسلاح والذخيرة ، أو الاتجار بالمخدرات ، أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة ، أو الطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية ، أو بالممتلكات الادبية أو الفنية أو الصناعية .

المادة العشرون

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الامم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الاحوال .

المادة الحادية والعشرون

تؤمن الدولة المنتدبة خلال اثني عشر شهرا من هذا التاريخ ، وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي ، ويضمن هذا القانون لرعايا جميع الدول الاعضاء في عصبة الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات وأعمال التنقيب الاثرية ...

المادة الثانية والعشرون

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية ترد على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية .

المادة الثالثة والعشرون

تعترف إدارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة .

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الدولة المنتدبة الى مجلس عصبة الامم تقريرا سنويا بصورة تقنع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسنّ أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

المادة الخامسة والعشرون

في المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في النهاية ، يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الامم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما ترى من هذه النصوص أنه غير قابل للتطبيق على الاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقا لاحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ .

المادة السادسة والعشرون

توافق الدولة المنتدبة على أنه اذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الامم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم .

المادة السابعة والعشرون

ينبغي الحصول على موافقة مجلس عصبة الامم لإدخال تعديل على شروط هذا الانتداب .

المادة الثامنة والعشرون

في حالة إنهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الامم ما يراه ضروريا من الترتيبات لصون استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لان يكفل بضمان العصبة احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما ، بما في ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت .

تودع الصورة الاصلية من هذا الصك في محفوظات عصبة الامم ويرسل الامين العام نسخا مصدقة عنها الى جميع أعضاء العصبة .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز/يوليه سنة ألف وتسعمائة واثنتين وعشرين[(١)] " .

---

(١) دخل الانتداب على فلسطين حيّز النفاذ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٢٣ .

المرفق السادس

تشير المنطقة المظللة إلى "فلسطين" كما ادعتها المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٩

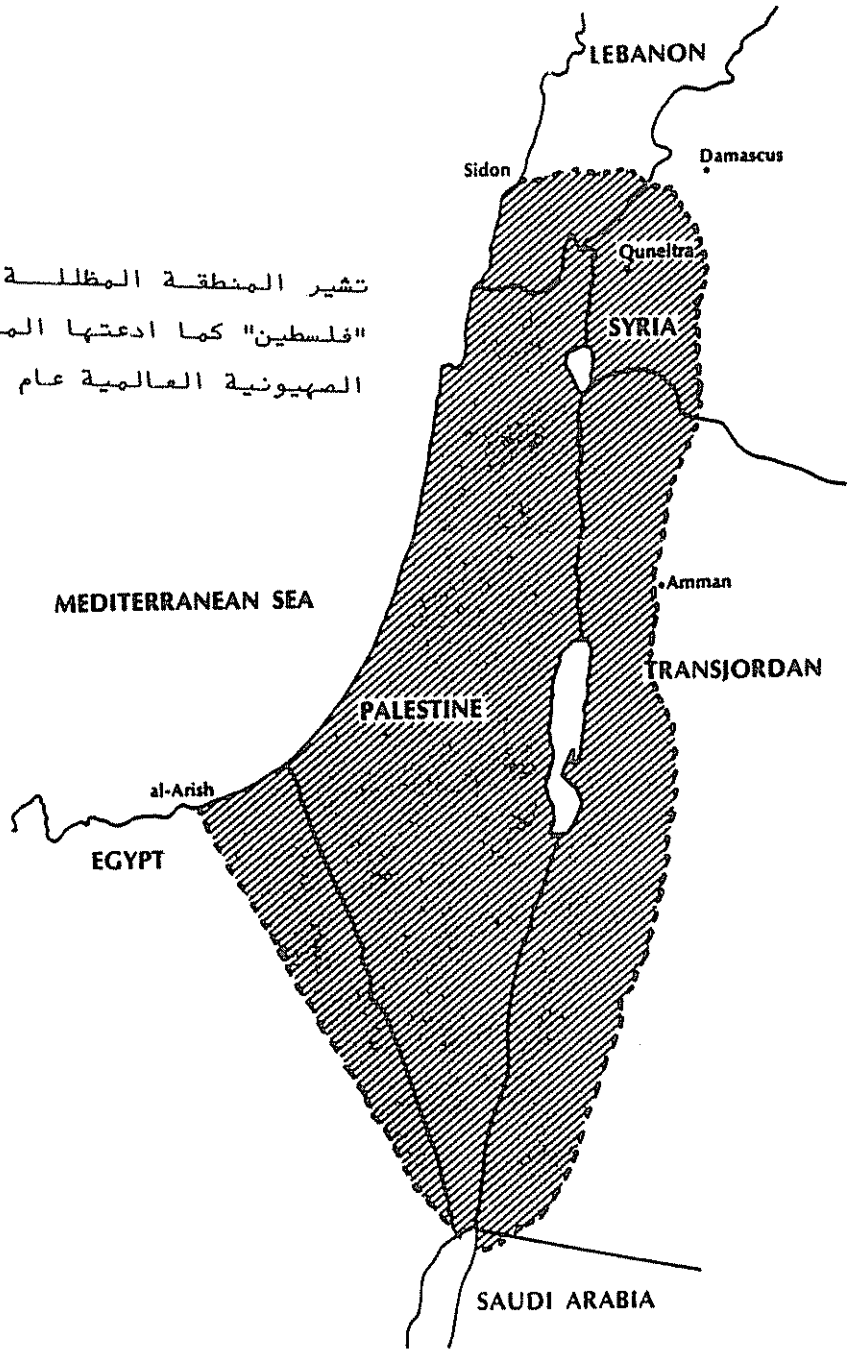

"فلسطين" كما ادعتها المنظمة الصهيونية عام ١٩١٩

المصدر : Alan R. Taylor في كتاب "أبو لغد" : (تحوّل فلسطين) The Transformation of Palestine

المرفق السابع

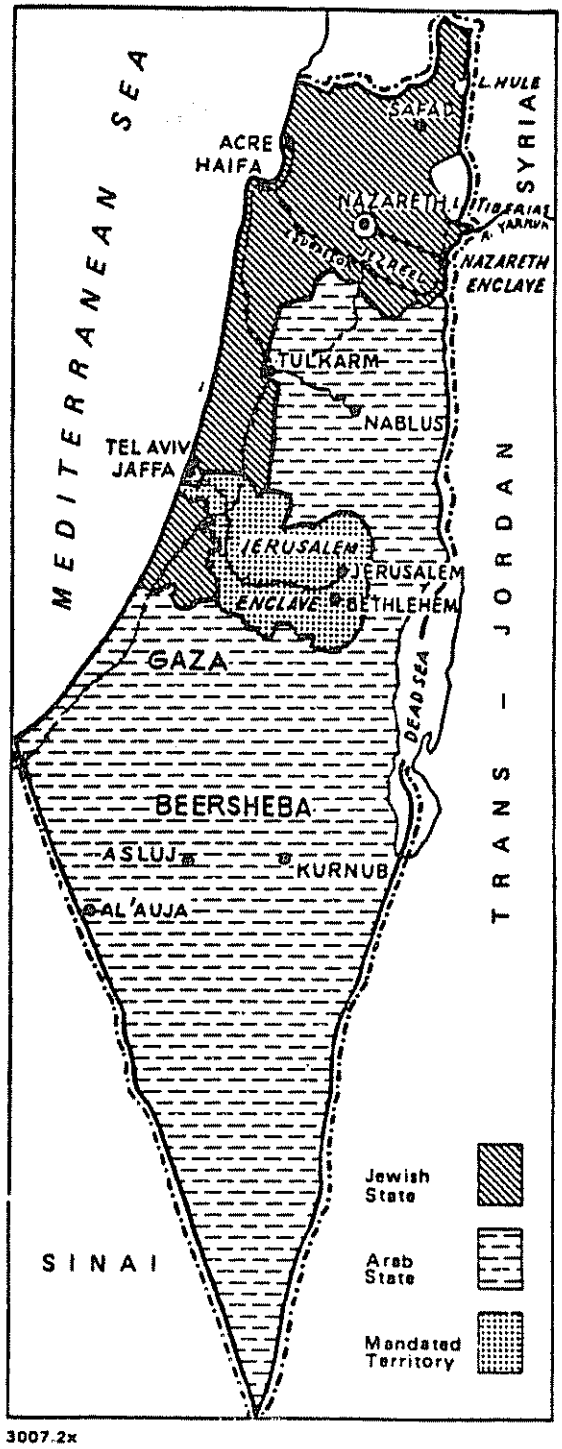

المشروع (أ) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨

(مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ كما فصلته لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨)

(المصدر : نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854 لعـــام ١٩٣٨)

(٩٠)د١٥٩٩

المرفق الثامن

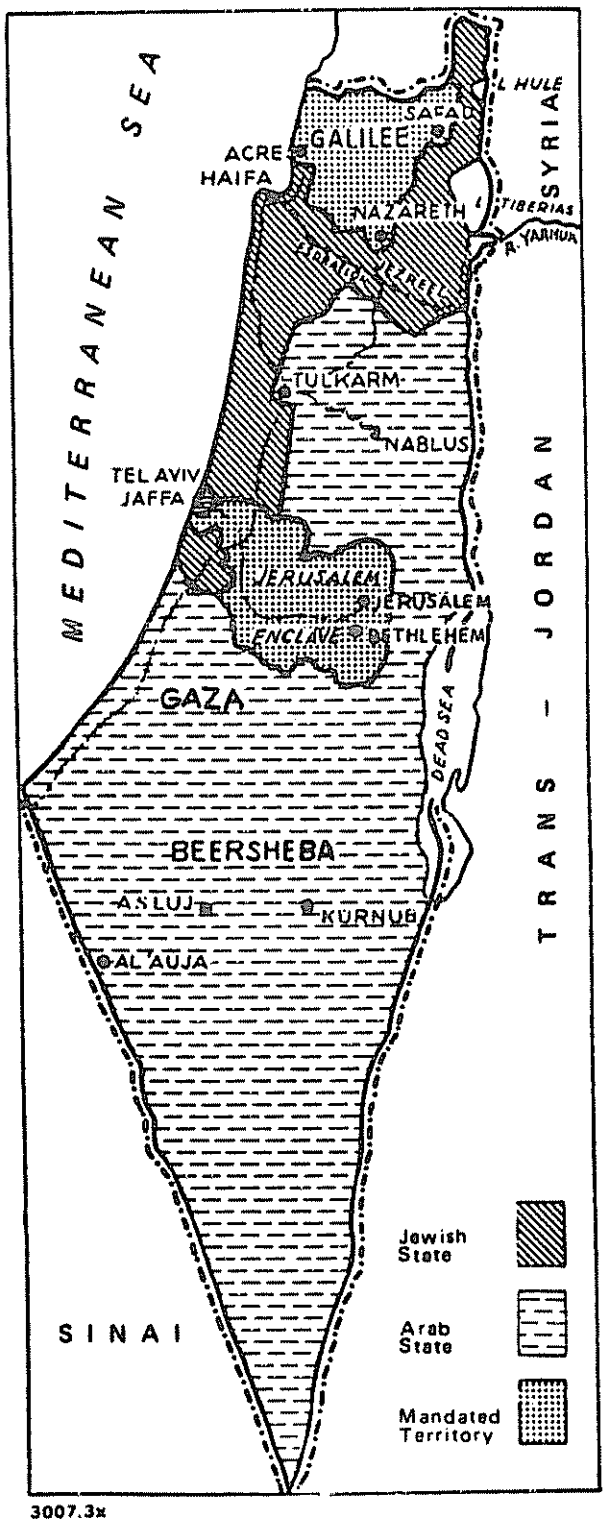

المشروع (ب) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨

(اقترحته لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨)

(المصدر : نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854 لعـــام ١٩٣٨)

١٥٩٩د(٩٠)

المرفق التاسع

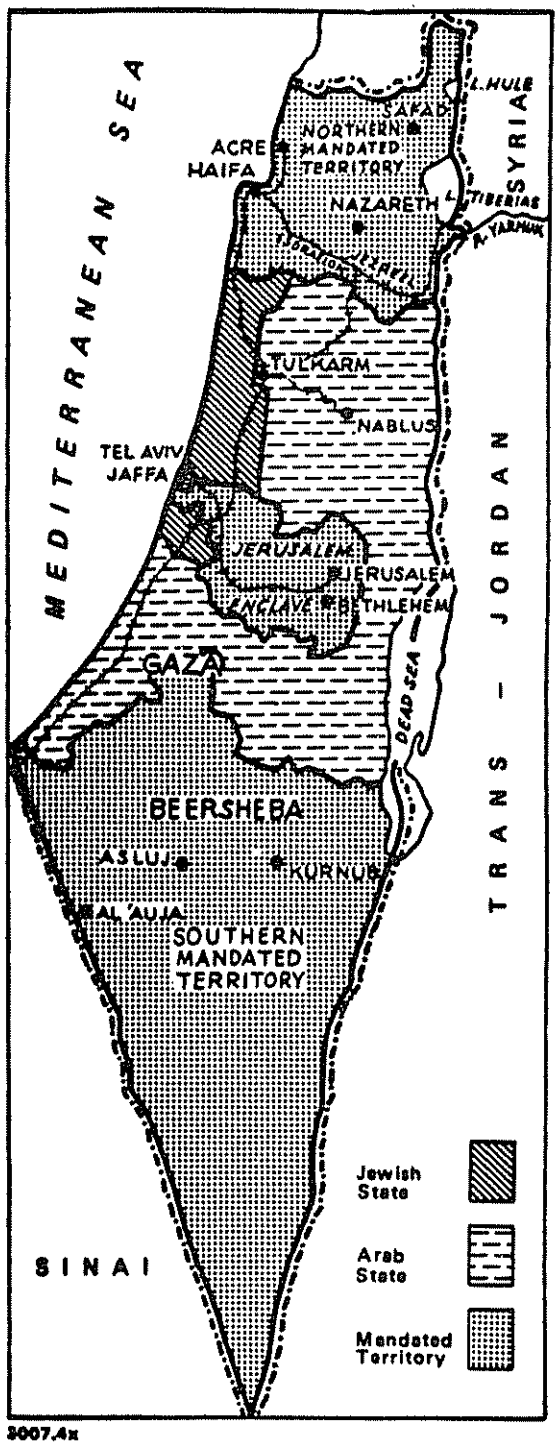

المشروع (ج) لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٨

(اقترحته لجنة تقسيم فلسطين)

(المصدر : نقلا عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم Cmd.5854 لعـــام ١٩٣٨)

الجزء الثانـــي

١٩٤٧ - ١٩٧٧

مقدمة

في نهاية الحرب العالمية الاولى كانت فلسطين من بين عدد من الاقاليم العربية كانت تابعة في الماضي للدولة العثمانية وجعلتها عصبة الامم أقاليم تحت الانتداب . وقد أشارت الاحكام ذات الصلة من ميثاق عصبة الامم (المادة ٢٢) الى هذه الاقاليم على أنها "مجتمعات معينة كانت من قبل تنتمي الى الامبراطورية التركية ، ووصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة رهنا بقيام دولة منتدبة بتقديم المساعدة والمشورة إليها في مجال الادارة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها . ويجب أن يكون لرغبات هذه المجتمعات اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة" .

وقد أصبحت هذه الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب (والتي صُنِّفت على أنها دول تحت الانتداب من الفئة "ألف") ، واعترف مبدئيا باستقلالها ، جميعها باستثناء اقليم واحد تامة الاستقلال حسبما كان منتظرا . وكان الاستثناء المذكور هو فلسطين التي بدلا من أن يكون الانتداب عليها قاصرا على "تقديم المساعدة والمشورة في مجال الادارة" كان له هدف أساسي هو تنفيذ تصريح بلفور "الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ١٩١٧ والذي يتضمن تأييد تلك الحكومة لـ "إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي" وقد أُدرج هذا الالتزام في صك الانتداب على فلسطين الذي منحته عصبة الامم رسميا لبريطانيا العظمى في ١٩٢٢ دون التحقق من رغبات الشعب الفلسطيني ، حسبما يقتضي عهد عصبة الامم .

وخلال الاعوام الخمسة والعشرين من الانتداب على فلسطين ، من عام ١٩٢٢ الى عام ١٩٤٧ ، جرت هجرة يهودية واسعة النطاق من الخارج ، من شرق أوروبا أساسا ، وارتفعت أعداد المهاجرين بشكل كبير في الثلاثينيات مع الاضطهاد النازي الكريه لليهود . وخلال هذه الفترة ارتفعت نسبة سكان فلسطين من اليهود ، الذين كانوا أساسا من المهاجرين ، من أقل من ١٠ في المائة في ١٩١٧ الى أكثر من ٣٠ في المائة في ١٩٤٧ . وأدت المطالبات الفلسطينية بالاستقلال ومقاومة الهجرة اليهودية الى اندلاع ثورة في ١٩٣٧ ، أعقبتها أعمال ارهاب وعنف مستمرة من كلا الجانبين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة . وحاولت بريطانيا العظمى بوصفها الدولة المنتدبة تنفيذ صيغ مختلفة للوصول ببلد تمزقه أعمال العنف الى الاستقلال . فجرى النظر في مشروع للتقسيم وفي صيغة للحكم الذاتي الاقليمي ، وفي مشروع مؤداه قيام فلسطين مستقلة موحدة ، ثم أهملت جميعها . وفي عام ١٩٤٧ أحالت بريطانيا العظمى ، بدافع الاحباط ، المشكلة الى الامم المتحدة .

أولا - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين

بدأت الأمم المتحدة النظر في قضية فلسطين في شباط/فبراير ١٩٤٧ ، بناء على طلب بريطانيا العظمى ، وهي الدولة المنتدبة التي كانت تحكم فلسطين منذ ١٩١٧ ، أولا ، بوصفها دولة محتلة ، ثم بموجب انتداب من عصبة الأمم في ١٩٢٢ . وفي ذلك الوقت ، كانت جميع بلدان الشرق الأوسط ، التي كانت فيما مضى تحت الانتداب ، قد أصبحت مستقلة . وكانت فلسطين هي الاستثناء الوحيد ، فقد كانت تمثل حالة فريدة في نوعها ، أعاق فيها العنف الناشئ عن الأحكام المتعارضة للانتداب الانتقال الى الاستقلال . ففي الوقت الذي كان من المفروض في الانتداب أن يحقق الانتقال الى الاستقلال ، أدى التزام الانتداب بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين الى إيجاد حالة أفضى فيها النزاع بين العرب واليهود في المنطقة حول طبيعة الدولة الفلسطينية المقبلة الى تعقيد العملية . وقد باءت المحاولات البريطانية لحل المشكلة بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين ، أو التخلي عن الانتداب مع ما يستتبع ذلك من ظهور فلسطين مستقلة موحدة ، بالفشل في مواجهة معارضة العرب الفلسطينيين للمشروع الأول ومعارضة الحركة الصهيونية للمشروع الثاني . وعندما وجدت الحكومة البريطانية أنها تواجه حالة أصبحت تفقد السيطرة عليها ، أحالت المشكلة الى الأمم المتحدة على أساس أنه لا يمكن التوفيق بين الالتزامات المتعارضة التي تحملتها بموجب الانتداب .

قضية فلسطين في الأمم المتحدة

عقب قرار الحكومة البريطانية في شباط/فبراير ١٩٤٧ عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة انقضت عدة أسابيع في بحث البدائل المختلفة والصعوبات التي تنطوي عليها . فقد كان هناك مجلس الأمن ولكن قيامه بالنظر في المشكلة كان ينطوي على إمكانية استخدام حق النقض . وكان هناك منبر آخر مناسب هو مجلس الوصاية ، ولكنه كان يتطلب عقد اتفاقية وصاية تقوم بموجبها بريطانيا العظمى بدور مماثل لذلك الدور الذي كانت تحاول التحلل منه . وكان القرار النهائي هو إحالة القضية الى الجمعية العامة .

وفي أثناء ذلك استمر العنف في الانتشار في فلسطين حيث معدّت الجماعات الصهيونية الارهابية ، التي اتخذت آنذاك موقف الهجوم ، هجماتها وأعمالها التخريبية ، وازدادت الهجرة غير المشروعة الى فلسطين بشكل حاد . وحيث أنه كانت لا تزال هناك عدة أشهر على انعقاد الدورة العادية ، طلبت الحكومة البريطانية تحت

وطأة أعمال العنف الجارية في فلسطين ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في تعيين لجنة خاصة "لوضع توصيات ... بشأن الحكومة المقبلة لفلسطين"(١) .

مسألة استقلال فلسطين

انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٧ للنظر في قضية فلسطين ، وانتخبت السيد أزوالدو أرانها ، ممثل البرازيل ، رئيسا لها . وكانت سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر قد بدأت جهدا منسقا يستهدف عقد مناقشة موضوعية لمسألة استقلال فلسطين بتوجيه طلبات متماثلة بأن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمالها بندا اضافيا بعنوان : "إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها"(٢) . وتلقت الامانة العامة أيضا طلبات من الوكالة اليهودية في فلسطين ومن منظمات صهيونية ويهودية أخرى تطلب فيها إلقاء بيانات أمام الجمعية العامة . وقد نظرت اللجنة العامة في كلا الموضوعين .

ودافعت البلدان العربية بقوة عن طلبها قائلة إنه حيث أن عصبة الامم قد اعترفت بالاستقلال المؤقت للدول الموضوعة تحت الانتداب من الفئة "أ" ، فلا يمكن للأمم المتحدة تجنب مسألة استقلال فلسطين . وأُعيد سرد التاريخ الكامل لفلسطين تحت الانتداب ، وجرى تحليل تصريح بلفور وعهد عصبة الأمم ، والاستشهاد بتقارير اللجان المختلفة . وأعلن الوفد اللبناني ما يلي :

"وعلاوة على ذلك فإن كنتم لا تتصورون إمكانية الاستقلال الآن ، ألستم تصدرون عليه في الحقيقة حكما مسبقا ؟ ألا تقولون في الواقع إن الأمم المتحدة نفسها ـ لا دولة ما ، بل الأمم المتحدة ـ تخشى تصور إمكانية استقلال فلسطين في نهاية الأمر لدرجة أنها لا ترغب حتى في مناقشتها في جلسة عامة لهذه الجمعية ؟ إني أرى أن إصدار حكم مسبق على النتيجة النهائية لهذه القضية هو أكثر مدعاة للأسف مما لو قلنا ببساطة في الوقت الحاضر إننا سنناقش هذه القضية وأمام أعيننا هذه الغاية النهائية ، وإننا سوف نقدم جميع الحجج المتعلقة بها .

"ومن المؤكد أن الأمم المتحدة فوق أية حكومة أو دولة ، ولذا فإنها لا تستطيع الاستجابة لرغبات حكومة واحدة أو حكومتين أو حتى مجموعة من الحكومات فقط . ومن المؤكد أنها تتسم بالتجرد وأنها فوق أية حكومة بدرجة تمكنها ، بفضل ما تتسم به من تجرُّد ، من أن تتصور كل إمكانية وأن تناقشها ، بما في ذلك إمكانية الاستقلال"(٣) .

وحيث أن غالبية الاعضاء الدائمين كانت معارضة ، فقد أصبح من الواضح أن البند الذي اقترحته البلدان العربية لن يلقى قبولا . وأعلنت مصر أنها لن تضغط من أجل طرحه للتصويت ، غير أن الرئيس رأى أن طرحه للتصويت إلزامي . ورفض الاقتراح في مكتب الجمعية العامة(٤) ثم رفض بعد ذلك بأيام قليلة في جلسة عامة للجمعية العامة(٥) . وأُدرج الطلب البريطاني في جدول أعمال الدورة الاستثنائية .

التمثيل الفلسطيني والصهيوني

كان طلب الاستماع الذي قدمته الوكالة اليهودية مبنيا على أساس أنه في حين أن الدول العربية كانت تتبنى القضية الفلسطينية ، لم يكن للقضية اليهودية ممثلون . وقد شددت على هذا الطلب بولندا ، مدافعة عنه بقوة ، ومدعية أن لها فيه مصلحة خاصة ، حيث أن حوالي نصف المهاجرين اليهود في فلسطين كانوا من بولندا ومن دول أخرى في أوروبا الشرقية . وواجه الموضوع تعقيدات لعدم وجود نص يتعلق بمثول المنظمات غير الحكومية أمام الجمعية العامة ولعدم وجود سوابق . وأوضح الامين العام الموقف كما يلي :

"إن هذه ليست أول مرة نتلقى فيها طلبات مماثلة من أجل إلقاء بيانات أمام الجمعية العامة فيما يتعلق ببنود مدرجة في جدول الاعمال . وقد كان الرئيس السابق يرفضها دائما ... دون التشاور مع مكتب الجمعية لانه كان يعتبر أن ادارة الجمعية العامة في يده . ولم يحدث ضغط لمتابعة هذا الموضوع ... ولم يحدث أبدا أن استمعت الجمعية العامة الى ممثلين لمنظمات غير حكومية فيما يتعلق ببنود مدرجة في جدول الاعمال .

"وأود أن أوضح ذلك ، لانه إذا أوصى مكتب الجمعية العامة بأن تسمح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بمثول منظمات غير حكومية أمام الجمعية ، فإن ذلك سيكون تحولا عن الاسلوب الذي اتبعناه حتى الآن ..."(٦) .

وعلى الرغم من ذلك ، طلبت الجمعية العامة من اللجنة الاولى قبول طلب الوكالة اليهودية عرض قضيتها . وأبلغت الوكالة اليهودية بالقرار ببرقية من رئيس الجمعية العامة . كما طلب من اللجنة الاولى النظر "في الرسائل الاخرى ذات الطبيعة المماثلة" التي تلقتها الامم المتحدة أو قد تتلقاها .

إن هذا الإجراء من جانب الجمعية العامة قد أدى مباشرة الى مسألة طلب عرب فلسطين إلقاء بيانات أمام الجمعية العامة . ووفقا لقرار الجمعية العامة أحيل الطلب الفلسطيني الى اللجنة الأولى وأشار احتجاجا فوريا من فلسطين جاء في برقية :

"نتشرف بالاشارة الى رسالتنا المؤرخة في ٥ أيار/مايو التي تضمنت طلب استماع لنا فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ، ونبلغكم ما يلي . إن طلبنا الذي قدمناه بالنيابة عن عرب فلسطين ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلاد ، قد أرسل مع طلبات أخرى الى اللجنة الاولى للنظر في اتخاذ قرار بشأنه ، بينما قبلت الجمعية العامة مباشرة طلب الوكالة اليهودية ، التي تمثل أقلية أجنبية مغروضة . وهذا لا يتفق مع مركز عرب فلسطين وحقوقهم كما لا يتفق مع مبدأي العدالة والديمقراطية . وعلى الرغم من أن وفد فلسطين العربي لا يستطيع أن يصدق أن ذلك كان قصد أعضاء الجمعية العامة المحترمين إلاّ أن حقيقة القرار وما ينطوي عليه من معانٍ تجعل وفد فلسطين العربي ، في الوقت الذي يحتفظ فيه بموقفه في المستقبل ، لا يجد بديلا عن سحب طلب الاستماع الذي قدمه . وإننا نود في الوقت نفسه أن نسجل أمام الجمعية العامة أن العرب لم يعترفوا ولن يعترفوا أبدا بالانتداب على فلسطين أو بأي إجراء أو أية هيئة ناشئة تنه . ونغدو ممتنين لسعادتكم لو تفضلتم بإبلاغ هذه الرسالة الى الجمعية العامة .

"وفد فلسطين العربي ..."(٧)

وكان هذا الاحتجاج الفلسطيني على الاعتراف الدولي الذي منحته الجمعية العامة للوكالة اليهودية ، وهو اعتراف مماثل لذلك الذي منحته إياها عصبة الامم ، مع إنزال عرب فلسطين الى مرتبة أدنى في كل حالة . واحتجت الدول العربية أيضا ، وسوِّيت المسألة بتوصية من اللجنة الأولى الى الجمعية العامة باعتماد قرار ينص على ما يلي :

"... إن قرار اللجنة الاولى الموافقة على طلب الاستماع الذي قدمته الهيئة العربية العليا يعطي تفسيرا صحيحا لنوايا الجمعية"(٨) .

وعندئذ قرِّرت الهيئة العربية العليا المثول أمام اللجنة الأولى .

المناقشة في اللجنة الخاصة

وكانت المسألتان المعقدتان اللتان واجهتا اللجنة الاولى ، التي كان يرأسها السيد ليستر بيرسون ممثل كندا ، هما تكوين لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، واختصاصاتها مع وجود اختلافات بارزة في أساليب المعالجة وجدت انعكاسا لها في مشروعي القرارين الرئيسيين اللذين كان مقررا مناقشتهما .

أما الأول ، وكان مقدما من الارجنتين ، فقد اقترح إنشاء لجنة خاصة من أحد عشر عضوا تضم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ودولة عربية وخمس دول أخرى تختار بطريق القرعة لضمان تمثيل جميع المناطق ، وأن تستمع اللجنة الى الممثلين البريطانيين والعرب واليهود وأن تكون لها "أوسع السلطات سواء لتسجيل الحقائق أو لوضع التوصيات"(٩) . وأما الثاني ، وكان مقدما من الولايات المتحدة الامريكية ، فقد اقترح إنشاء لجنة خاصة من سبع دول "محايدة" ، مع استبعاد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول العربية . وتكون مهمة اللجنة ، التي تكون من سلطتها "عقد جلساتها في أي مكان حسب ما تراه ضروريا أو مناسبا لانجاز مهامها" ما يلي :

"جمع جميع البيانات المتصلة بالقضية وتحليلها ومقارنتها ؛ وتلقي الشهادات من الحكومات المعنية ومن المنظمات غير الحكومية والأفراد حسب ما تراه اللجنة مناسبا ؛ ودراسة المسائل المختلفة المتعلقة بذلك وتقديم المقترحات التي تراها مفيدة لحل مشكلة فلسطين الى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة لكي تنظر الجمعية في المشكلة بشكل فعّال"(١٠) .

وكانت إحدى المسائل الاساسية أثناء مناقشة لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين هي ما إذا كان من الواجب ربط مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا بقضية فلسطين . وأكد أحد الممثلين الاوروبيين على أهمية فصل المشكلتين :

"... إن صعوبة إيجاد حل عادل ومرضٍ لقضية فلسطين تزداد بربط هاتين المشكلتين اللتين ليس بينهما بالضرورة ترابط .

"فالمشكلة الاولى هي مسألة مركز فلسطين في المستقبل ؛ أما المشكلة الثانية فهي مسألة اليهود المشردين في أوروبا . ويجري في العادة الربط بين هاتين المشكلتين في كل مناقشة لقضية فلسطين . ويعتبر من المسلّم به أن الحل الوحيد للمشكلة الانسانية الخاصة بتشرد اليهود هو الهجرة الى فلسطين وهكذا فإن حلها يتوقف على حل القضية السياسية المتعلقة بمركز فلسطين في المستقبل .

"ويجب أن يكون من الواضح للجميع أن الاثر الوحيد الذي يمكن أن يترتب على ربط هاتين المشكلتين هو جعل حل كل منهما أكثر صعوبة . ومن الواضح أن المأساة المروعة لليهود المشردين في أوروبا تجعل ضرورة ايجاد حل لقضية فلسطين أكثر إلحاحا ، طالما اعتبرت فلسطين المكان الوحيد الذي يمكن للاجئين اليهود أن يجدوا فيه مأوى لهم .

"ولا يمكن حل مشكلة تشرد اليهود هذه إلاّ إذا منحت الدول الاعضاء اللاجئين اليهود مأوى مؤقتا أو دائما" (١١) .

وأكد الممثل السوري على وجهة النظر العربية بشأن هذه القضية في اليوم التالي عندما غيّر الوفد الذي أدلى بالبيان الوارد أعلاه موقفه :

"إن ممثل ... يودّ أن يربط مسألة الاشخاص النازحين واللاجئين في أوروبا بقضية فلسطين . وإننا نرى أنه لا سبيل الى ربط القضيتين ... .

"إن أحد القرارات المتعلقة باللاجئين والمشردين في أوروبا ... يعلن بوضوح أن إعادة توطين المشردين ينبغي ألاّ تتم في أي اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي دون موافقة سكان ذلك الاقليم ، وإنه ينبغي عدم التفكير في إعادة توطينهم في أي مكان تتسبب فيه إعادة التوطين في اضطراب علاقات الصداقة بين الدول .

"وإن المنظمة المنشأة لرعاية اللاجئين قد أُنشئت فعلا وهي تباشر عملها . وينبغي أن تنظر تلك المنظمة في إعادة توطين اللاجئين والمشردين في أوروبا أو إعادتهم الى أوطانهم لا أن تنظر فيها اللجنة الخاصة التي سيجري إنشاؤها هنا .

"إن قضية فلسطين مستقلة ومنفصلة تماما عن قضية الاشخاص المضطهدين في أوروبا . وعرب فلسطين ليسوا مسؤولين بأي شكل من الاشكال عن اضطهاد اليهود في أوروبا . وقد أدان العالم المتمدين كله ذلك الاضطهاد ، والعرب بين أولئك الذين يتعاطفون مع اليهود المضطهدين . بيد أنه لا يمكن القول بأن مسؤولية حل تلك المشكلة تقع على عاتق فلسطين ، وهي بلد صغير جدا وقد تلقت عددا كافيا من هؤلاء اللاجئين وغيرهم من الاشخاص منذ عام ١٩٢٠ ... وإن أي وفد

يود أن يعرب عن تعاطفه لديه في بلاده متّسع أكبر مما في فلسطين ولديه وسائل أفضل لاستيعاب هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم"(١٣) .

ومن ناحية أخرى أمرَّ ممثل الوكالة اليهودية ، الذي كان قد أصبح يشارك في أعمال الامم المتحدة ، على ربط القضيتين وعلى أن تقوم لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين بزيارة أوروبا :

"وإني على ثقة من أن أعضاء اللجنة سيتساءلون عن السبب في قيام حكومة منتدبة بإبعاد حمولات سفن من اللاجئين اليهود البائسين من الرجال والنساء والاطفال الذين عانوا من جحيم أوروبا النازية عن شواطئ الوطن القومي اليهودي ، على الرغم من أن الالتزام الاساسي لهذه الحكومة يتمثل في تسهيل الهجرة اليهودية الى ذلك البلد .

"وإذا سلّمنا بأن لليهود حقا في الوجود في فلسطين ، فإنه يجب حينئذ قبول جميع الآثار والنتائج المترتبة على ذلك الافتراض . إن أهم شيء هو وجوب السماح بإعادة توطين اليهود في فلسطين بأعداد غير محدودة شريطة ألاّ يتسبب ذلك في تشريد السكان الموجودين هناك أيضا على أساس أن لهم حقا في هذا الوجود ، أو في الاضرار بمصالحهم . أما إذا لم نسلم بذلك الفرض الاساسي فلن يكون هناك حينئذ ما نناقشه غير القليل جدا ..."(١٣) .

واعتمد المشروع الامريكي (مع إدخال بعض التعديلات عليه) بعد سحب المشروع الارجنتيني ووفق بصورة عامة على مهمة لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين :

"سوف تعدُّ اللجنة الخاصة تقريرا لتقديمه الى الجمعية العامة وسوف تقدم المقترحات التي تراها مناسبة لحل مشكلة فلسطين"(١٤) .

وفي الوقت الذي تم فيه تجنب الاشارة على وجه التحديد الى وضع اللاجئين في أوروبا خوّلت لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين سلطة إجراء استقصاءات في أي مكان حسب ما تراه ضروريا وبذلك تم تأمين ربط قضية اللاجئين اليهود بمستقبل فلسطين بشكل غير مباشر .

وخلال المناقشة التي دارت في اللجنة ، اقترح الممثلان السوفياتي والبولندي إدخال تعديلات على اختصاصات لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين تتطلب منها تقديم مقترحات بشأن مسالة إنشاء "دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة" ، ولكن لم يوافق على أي من التعديلين(١٥) غير أن الممثل السوفياتي أشار في جلسة عامة للجمعية العامة الى إمكانية تقسيم فلسطين :

"إن عدم استطاعة أي دولة في غرب أوروبا تأمين الدفاع عن الحقوق الاساسية لليهود أو حمايتها ضد أعمال العنف التي مارسها الجلادون الفاشيون إنما تعلّل تطلع اليهود الى إقامة دولة خاصة بهم . وإنه لمن الظلم ألاّ يؤخذ هذا في الاعتبار وأن ينكر حق الشعب اليهودي في تحقيق هذا التطلع ... .

"وهكذا يمكن النظر في حل مشكلة فلسطين بإنشاء دولة عربية ـ يهودية واحدة يتمتع فيها اليهود والعرب بحقوق متساوية ، باعتبار ذلك إحدى الإمكانيات ، وأحد الاساليب الجديرة بالاعتبار لحل هذه المشكلة المعقدة ... .

"وإذا ثبت أن من المستحيل تنفيذ هذا المشروع بسبب تدهور العلاقات بين اليهود والعرب ... فسيكون من الضروري حينئذ النظر في المشروع الثاني الذي له ، مثل المشروع الاول ، مؤيدوه في فلسطين ، والذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين استقلالا ذاتيا ، إحداهما يهودية والاخرى عربية . وإني أكرّر أن مثل هذا الحل لمشكلة فلسطين ليس له ما يبرره إلاّ إذا ثبت أن العلاقات بين السكان اليهود والعرب في فلسطين سيئة لدرجة يصبح معها من المستحيل التوفيق بينهما وكفالة التعايش السلمي بين العرب واليهود .."(١٦) .

واحتجت الوفود العربية بشدة على حذف الإشارة الى دولة فلسطينية مستقلة من نصوص تفويض لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين فقالت :

"... وبجرة قلم حذفت فعلا الإشارة الى استقلال فلسطين ، وفشلت اللجنة حتى في العمل وفقا لروح الطلب المقدم من الحكومة البريطانية والوارد في الرسالة التي بعثت بها الى الامم المتحدة والتي تضمنت نداء من أجل تسوية هذه المشكلة ، وإننا لنشعر أن اللجنة الاولى قد تجاوزت سلطاتها وأنه لم يكن من حقها أن تقرّر حذف العبارة التي كانت تشير الى "الحكومة المقبلة لفلسطين" والاستعاضة عنها باشارة غامضة مطاطة الى "قضية فلسطين ..."(١٧) .

ولم يحالف قضية الاعتراف بحقوق عرب فلسطين التوفيق في الدورة الاستثنائيـــة . ولم يتضمن ميثاق لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين أية اشارة الى إنهـــاء الانتداب أو الى استقلال فلسطين . فقد تم ربط قضية اللاجئين اليهود الاوروبييـــن بفلسطين .

ثانيا - لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين

عقدت لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين جلسات تحضيرية في نيويورك وانتخبت القاضي اميل ساندستروم (السويد) رئيسا ووصلت إلى فلسطين في منتصف شهر حزيران/يونيه ١٩٤٧ . وكان الامين العام للجامعة العربية قد أوضح أن الجامعة ستتعاون مع اللجنة ، غير أن القيادة الفلسطينية في الهيئة العربية العليا عارضت الاشتراك ، وأبلغت لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين برقيا بما يلي :

"... تود الهيئة العربية العليا في فلسطين أن تبلغ الامم المتحدة انها بعد أن درست بعناية المداولات والظروف التي شكلت خلالها لجنة تقصي الحقائق في فلسطين ، والمناقشات التي أدت إلى تحديد اختصاصاتها قررت أن يمتنع عرب فلسطين عن التعاون مع اللجنة المذكورة والكف عن المثول أمامها للأسباب الرئيسية التالية . أولا ، رفض الامم المتحدة اتباع السبيل الطبيعي ، ألا وهو إدراج موضوع إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للامم المتحدة وفي نصوص تفويض اللجنة ، وثانيا ، عدم فصل لاجئي العالم من اليهود عن مشكلة فلسطين . وثالثا ، التضحية بمصالح أهالي فلسطين بالنص على المصالح الدينية للعالم ، على الرغم من أن هذه المصالح ليست محلا للجدل . هذا فضلا عن أن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة بذاتها ، ولا يمكن أن تظل محل بحث بل هي جديرة بالاعتراف بها على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة"(١٨) .

وقام رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين بمناشدة الهيئة العربية العليا ، عن طريق الإذاعة ثم في رسالة ، التعاون مع اللجنة ، ولكن الهيئة تمسكت بقرارها بعدم التعاون .

القضية اليهودية أمام لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين

ومن ناحية أخرى ، تعاونت المنظمات اليهودية تعاونا كاملا مع لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، وقدمت اليها ما يزيد على مائة وثيقة ، بعضها مطول وتفصيلي ، بالمقارنة بورقتين موجزتين قدمتهما الدول العربية . وعينت الوكالة اليهودية ضابطي اتصال بلجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين بناء على طلب اللجنة . وأكدت الجماعات الصهيونية الإرهابية للجنة أنها ستكفل لها السلامة .

وقام عدد كبير من الممثلين بعرض القضية اليهودية في عدة جلسات استماع . وقام السيد دافيد بن غوريون ، وهو أحد كبار دعاة الصهيونية ، باتهام بريطانيا العظمى ، التي أنشأت في ظل "سياسة تشرتشل" "الوطن القومي" ، بإحباط الآمال اليهودية ، فقد قال :

"إننا شعب صغير ضعيف يفتقد وسائل الدفاع عن نفسه ، وإننا نعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن لنا ، لا كأفراد ولا كشعب ، سواء في الشتات أو في وطننا حتى بعد أن نصبح أمة مستقلة في دولتنا الخاصة ، طالما بقيت الأسرة الإنسانية كلها غير متحدة في ظل السلم وحسن النية ...

"لقد اعترف شعب عظيم والعالم المتمدين كله بحقنا في إعادة إنشاء وطننا القومي هنا . والآن وضعتنا نفس الحكومة التي حملت الأمانة المقدسة للعمل على إنشاء الوطن القومي اليهودي في غيتو إقليمي ...

"ولكن هذا كله لا يغير من الحقيقة الأساسية وهي أن الانتداب على فلسطين لم ينفذ ولم يحقق القصد الأساسي منه ، بل أنه كثيرا ما كانت توضع أمامه العوائق حتى قبل صدور الكتاب الأبيض . وقد فشلت الدولة المنتدبة في فلسطين لا لعدم تعاون اليهود والعرب معها ، بل لرفض الدولة المنتدبة التعاون مع الانتداب ..."(١٩)

وعندما سئل بن غوريون عن موقف الوكالة اليهودية من تقسيم فلسطين لم يشأ أن يلتزم بشيء ، فقد قال :

"... إننا ما زلنا على الموقف الذي اتخذناه في العام الماضي ، ومؤداه اننا على استعداد للنظر في مسألة إنشاء دولة يهودية في مساحة كافية من فلسطين ، وأن لنا الحق في فلسطين كلها"(٢٠) .

وقال أيضا إنه إذا أدى قرار للأمم المتحدة في صالح الأهداف الصهيونية إلى إثارة احتجاج عنيف من جانب عرب فلسطين "... فإننا سندبر أمورنا"(٢١) .

أما الدكتور وايزمان ، الذي مثّل أمام اللجنة بصفته الشخصية ، فكان أكثر استعدادا لقبول التقسيم ، فقد قال :

"... إذا كنت أنا شخصيا قد انتهيت إلى أن التقسيم هو الأفضل .. فقد فعلت ذلك بعملية استبعاد . إنني أعرف أن هناك حديثا عن دولة ثنائية القومية ؛ أي نوع من الحل الاتحادي ؛ ... وإني لا اعتقد أن له مزايا أكبر من التقسيم فالتقسيم نهائي ومحدد ومبلور . فإن أي شيء يمكن أن يترك أي شك سوف يترك مجالا للجذب من جانب تلك القوتين . فاليهود سيرغبون في الحصول على ما هو أفضل . وسوف يريد العرب طردنا مما نملك . ولذا فإني أعتقد أنه على الرغم من أن التقسيم يعني نوعا من حكم سليمان ، فإنه قد يكون أفضل في الظروف الراهنة ..." (٣٢) .

وكما كان متوقعا ، فندّت الحكومة البريطانية بقوة الإدعاءات الصهيونية الموجهة ضدها ، فقالت :

"... إن الموضوع العام لبيانات السيد بن غوريون هو الهجوم على بريطانيا واتهامها بالفشل في تنفيذ تعهدات دولية . وهو يقول إن الحكومتين في فلسطين ولندن كانتا ضد الانتداب منذ البداية وانهما قد فعلتا كل ما في وسعهما لعرقلته . ويبدو أن هناك حاجة لأن نكرر ، بلغة صريحة بسيطة ، أن الوطن القومي لم يكن لينشأ أبدا لولا المساعدة والدعم المباشرين له من بريطانيا ، بما أنفقته من موارد وأرواح بريطانية . إن إنكار هذه الحقيقة ، وإخفاء الحق وعدم الاعتراف بأنه لا يوجد أي سبب لتلبية أكثر المطالب اليهودية تطرفا في وجه المعارضة المريرة من جانب سكان البلاد ، لا بد أن يبدو لجميع المراقبين المحايدين أنه على الاقل مغالطة كبيرة للنفس ..." (٣٣) .

<u>قضية عرب فلسطين</u>

بعد أن استمعت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين إلى الموقف الصهيوني وكذلك إلى آراء الحكومة البريطانية ، حثت اللجنة المتحدثين باسم الفلسطينيين والعرب مرة ثانية على عرض قضيتهم . وكررت الهيئة العربية العليا لفلسطين رفضها المثول أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين بحجة أنها ستعرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة . ووافقت دول الجامعة العربية على الاجتماع بلجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين في لبنان ، بيد أن شرق الاردن كان الدولة الوحيدة التي لم توافق على الاجتماع باللجنة إلا في عمان .

وتلخص العبارات التالية النقاط الرئيسية لعرض القضية العربية :

"... لا يمكن النظر في مسألة إنشاء دولة يهودية دون النظر في مشكلتين أخريين متصلتين بها ؛ وهما مسألة الهجرة ومسألة الإعانات الاجنبية . إن الدولة اليهودية ستكون بالطبع هي المتحكمة في الهجرة إلى فلسطين . وقد تقرر أن تكون الهجرة دون حدود ، والحجة الاقتصادية القائلة بأن من المستحيل لعدد كبير جدا من الناس أن يعيشوا في إقليم صغير جدا ستصبح غير ذات موضوع إذا استطاعت الدولة اليهودية أن تستمر في الاعتماد على الدعم المالي الأجنبي . لذا فإنه بفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الهجرة والمعونة المالية من الخارج ، ستصبح الدولة اليهودية ذات كثافة سكانية كبيرة . ولهذا السبب فإن تعداد سكانها قد لا يصل إلى مليون فقط بل إلى مليونين أو ثلاثة أو أربعة ملايين حيث أنها لن تعتمد على اقتصادها أو إنتاجها الخاص . وبمجرد تجاوزها حدا عدديا معينا فإنها لن تكون مجرد دولة يستطيع اليهود أن يأتوا إليها طلبا للأمن ، بل سوف تصبح رأس حربة موجهة ضد العالم العربي . وهذا هو ما نريد تفاديه تماما .

"... إن مصير فلسطين لا يمكن أن يقرره غرباء . إن هذا يتعارض مع الميثاق . إن مصير فلسطين سيقرره شعبها نفسه . إن شعب فلسطين سيقرر مصير فلسطين ...

وليس للصهاينة أي حق شرعي في فلسطين . لقد اعتمدوا في تنفيذ برنامجهم اعتمادا مطلقا على دعم دولة أجنبية تتصرف على نحو تعسفي وجائر . ولقد كانت قواتهم قوات قمع"(٢٤) .

وأعرب المندوب المصري عن قلق بالغ ، فقال :

"... إن الحكومة المصرية تنظر بكل تأكيد ببالغ القلق إلى إقامة مستوطنات يهودية بالقرب من الحدود المصرية . فذلك ليس إلا إشارة البدء في الخطوة الاولى نحو تنفيذ الاطماع اليهودية في سيناء التي ذكرت فعلا في الإعلانات المختلفة ، ولقد اتخذت الحكومة المصرية بكل تأكيد تدابير مضادة إزاء هذا الخطر الذي يقترب أكثر فأكثر من الاراضي المصرية ..."(٢٥)

وزار وفد من لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين عمان وتأكد من أن شرق الاردن يؤيد تماما الموقف العربي بشأن قضية فلسطين .

زيارة لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين لأوروبا

سافرت اللجنة من فلسطين إلى جنيف التي أرسلت منها لجنة فرعية لتقصي الحقائق في مخيمات اللاجئين في المانيا والنمسا . وأفادت اللجنة بما يلي :

"جرت دراسة للبديلين عن إعادة التوطين ، وهما الإعادة إلى الوطن أو الاستيعاب في المجتمعين الالماني والنمساوي . وكان رد الفعل السائد بين الاشخاص الذين سئلوا عن رأيهم ، والذين عاد الكثيرون منهم إلى محل إقامتهم السابق للبحث عن أقاربهم وممتلكاتهم ، هو رفض العودة إلى أوطانهم . وكانت الاسباب التي قدموها لذلك تقوم على أساس الخوف من الشعور المتزايد بالعداء للسامية ... خصوصا نحو اليهود الذين يعيشون الآن في مراكز التجمع .

"ويثور سؤال عما إذا كان الإصرار على الذهاب إلى فلسطين سوف يتغير بشكل كبير إذا عرضت فرص حقيقية لإعادة توطينهم في بلدان أخرى . وقد أكدت الغالبية الساحقة من الاشخاص الذين استجوبوا أنهم لن يفكروا في إعادة التوطن في أي بلد آخر غير فلسطين ، معلنين أنهم يفضلون الانتظار إلى ما لا نهاية إلى حين أن تلوح الفرصة للذهاب إلى فلسطين ، أو محاولة السفر إليها بطريق غير مشروع .

"والواقع أنه من المحتمل أن الحالة الذهنية السائدة في المراكز ناشئة عن مجموعة من العوامل التي تؤثر على بعضها البعض . فلا شك أن هناك عنصر دعاية ، وأن هناك أيضا عنصر اقناع ذاتي ... وفيما يتعلق بالدعاية فقد شوهد دليل مادي في شكل ملصقات ومطبوعات في بعض المراكز . وقد لوحظ على وجه التحديد في أحد المراكز ملصق مكتوب عليه 'فلسطين - دولة يهودية للشعب اليهودي' كما لوحظت صورة كبيرة يظهر فيها بعض اليهود من شرق أوروبا وهم يسيرون نحو فلسطين التي ظهرت أكبر مساحة بكثير من حدودها الجغرافية الحالية ..."(٢٦) .

وفي مذكرة منفصلة سجل أحد أعضاء لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ما يلي :

"... لقد اعترف لنا السيد سومر فلت عضو اللجنة التحضيرية للمنظمة الدولية للاجئين أنه يجرى القيام بدعاية كبيرة من جانب الوكالة اليهودية أو بالنيابة عنها في مخيمات النازحين بهدف حض اليهود على الهجرة إلى فلسطين ، على الرغم من أنه وجد أن هؤلاء الذين يقيمون في هذه المخيمات يوافقون بوجه عام ، إذا أُتيحت لهم الفرص ، على الذهاب إلى أماكن أخرى غير فلسطين ..." (٢٧)

واختتمت اللجنة تحقيقاتها التي استغرقت ثلاثة أشهر في شهر آب/أغسطس ١٩٤٧ ، ولخص تقريرها القضيتين اليهودية والعربية كما يلي :

"القضية اليهودية

"إن القضية اليهودية ، حسبما يجرى بحثها هنا ، هي أساسا القضية التي تدافع عنها الوكالة اليهودية التي لها ، حسب أحكام الانتداب ، مركز خاص فيما يتعلق بالمصالح اليهودية في فلسطين .

"وتسعى القضية اليهودية إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين . وفي القضية اليهودية نجد أن مسألة الدولة اليهودية ومسألة الهجرة غير المحدودة متشابكتان بشكل لا يمكن فصمه . فالدولة اليهودية ، من ناحية ، لازمة لتأمين مأوى للمهاجرين اليهود الذين يثيرون ضجة كبرى للقدوم إلى فلسطين من مخيمات النازحين ومن أماكن أخرى . والدولة اليهودية ، من ناحية أخرى ، ستكون في حاجة ماسة إلى مهاجرين يهود للتأثير على الرجحان العددي الحالي الكبير للعرب على اليهود في فلسطين . وتعترف القضية اليهودية صراحة بالصعوبة التي ينطوي عليها إنشاء دولة يهودية في فلسطين كلها ، في الوقت الحاضر ، فسيكون اليهود فيها ، في الواقع ، مجرد أقلية ، أو الصعوبة التي ينطوي عليها إنشاء الدولة في جزء من فلسطين يمكنهم أن يتمتعوا فيه ، على أفضل الفروض بأغلبية عددية ضئيلة . وهكذا فإن القضية اليهودية تركز تركيزا كبيرا على حق اليهود في الهجرة لأسباب سياسية وإنسانية . ولذا فإنهم يشددون على حق اليهود في "العودة" إلى فلسطين ..." (٢٨)

وكان ملخص القضية العربية كما يلي :

"القضية العربية

"تسعى القضية العربية إلى الإنشاء الفوري لفلسطين مستقلة في غـــرب نهر الاردن كدولة عربية ...

"وهم يستندون إلى الحق "الطبيعي" للاغلبية العربية في الاحتفـــاظ بالملكية التي لا جدال فيها للبلاد حيث انهم كانوا ومازالوا يمتلكـــون الارض منذ قرون طويلة . وهذا الإدعاء بوجود حق "طبيعي" إنما يقوم على أساس دعـــوى أن ارتباط العرب بفلسطين قد استمر دون انقطاع منذ عهود تاريخية قديمة .

"ويدعي العرب أيضا حقوقا "مكتسبة" تقوم على أساس الوعود والتعهـدات العامة التي أُعطيت رسميا للشعب العربي خلال الحرب العالمية الاولى ...

"وتبعا لوجهة النظر العربية ، فإن هذه التعهدات التي أُعطيت بشكـــل جماعي ، تشكل اعترافا قاطعا بالحقوق السياسية العربية في فلسطين التـــي يدّعون أن بريطانيا العظمى ملزمة التزاما تعاقديا بقبولها ودعمها ، وهـــو التزام لم تف به حتى الآن ...

"ويتمسك العرب بصفة مستمرة بموقفهم القائم على عدم شرعية الانتـــداب على فلسطين ، الذي تضمن وعد بلفور . وقد رفضت الدول العربية الاعتراف بـــأن له أية صحة ..." (٣٩) .

بيد أن اللجنة لم تستطع الاتفاق على توصيات . فقد أوصت غالبية الاعضـــاء (أوروغواي ، وبيرو ، وتشيكوسلوفاكيا ، والسويد ، وغواتيمالا ، وكندا ، وهولنـــدا) بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين سياسيا ولكن موحدتان اقتصاديا ، على أن تكون القدس مدينة دولية . بينما اقترحت الاقلية (إيران ، والهند ، ويوغوسلافيـــا) قيام فلسطين مستقلة تكون دولة اتحادية ، على أن تكون القدس عاصمتها . (ولم تؤيـــد استراليا أيا من الاقتراحين) .

وكانت الموافقة الجماعية الوحيدة هي على إنهاء الانتداب وعلى مبدأ الاستقـــلال وعلى قيام الأمم المتحدة بدور :

"ينهى الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن ...

"وتمنح فلسطين الاستقلال في أقرب وقت ممكن ...

"تكون السلطة المعهود إليها بمهمة إدارة فلسطين وإعدادها للاستقلال مسؤولة في أثناء الفترة الانتقالية أمام الامم المتحدة ...

"(ينبغي أن) تضطلع الجمعية العامة بوضع وتنفيذ ترتيب دولي تتم بموجبه معالجة مشكلة اليهود الأوروبيين المشتتين ، الذين يوجد منهم حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ في مراكز للتجمع ، باعتبارها مسألة ذا أولية قصوى للتخفيف من محنتهم ومشكلة فلسطين ..."(٣٠)

وعرض ، على النحو التالي ، تبرير مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي أوصت به الاغلبية :

"إن الفرض الاساسي الذي يقوم عليه اقتراح التقسيم هو أنه لا يمكن التوفيق بين مطالبة العرب من ناحية ، ومطالبة اليهود من ناحية أخرى بفلسطين وإن كان لدى كل من الجانبين ما يبرر مطالبته ، وإن التقسيم ، دون جميع الحلول التي قدمت هو أكثر التسويات اتصافا بالواقعية وإمكانية التنفيذ ، وهو الحل الذي يرجح أن يوفر أكثر من غيره أساسا عمليا لتحقيق المطالب والاماني الوطنية لكلا الطرفين ...

"إن الصراع الاساسي في فلسطين هو صدام بين قوميتين قويتين . فبغض النظر عن الجذور التاريخية للصراع وصحة أو خطأ الوعود والوعود المضادة والتدخل الدولي المترتب على الانتداب ، فإن في فلسطين الآن حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ يهودي وحوالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ عربي يختلفون في أساليب معيشتهم ، وتفرق بينهم مصالح سياسية تجعل من الصعب قيام تعاون سياسي كامل وفعال بينهم سواء أكان طوعيا أم كان نتيجة لترتيبات دستورية .

"ويوفر حل التقسيم صفة الحسم التي تعتبر أكثر صفة مطلوبة في الحل . ويميل أي حل آخر مقترح إلى إغراء كلا الطرفين بالسعي إلى تحقيق تعديل في صالحهم عن طريق الضغط المستمر . غير أن منح الاستقلال لكلا الدولتين سوف يزيل الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود .

"ويقوم التقسيم على أساس تقييم واقعي للعلاقات العربية اليهودية في فلسطين ، ولا غنى عن التعاون السياسي الكامل من أجل التنفيذ الفعال لأي مشروع لقيام دولة واحدة ، مثل اقتراح إقامة دولة اتحادية ، باستثناء الحالات التي تنطوي صراحة على إقامة دولة يسيطر عليها العرب أو اليهود .

"إن التقسيم هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة التي يمكن بها تحميل كل من العرب واليهود المسؤولية السياسية والاقتصادية بشكل عادل ، على أمل إدخال عنصر جديد وهام من عناصر التحسن السياسي في مواجهة تحملهم المسؤولية كاملة عن نتائج أعمالهم الخاصة . وهذا العامل مفتقد في الحل الذي يقترح إقامة دولة اتحادية .

"إن الهجرة اليهودية هي القضية الاساسية في فلسطين اليوم وهي العامل الذي يستبعد ، أكثر من جميع العوامل الاخرى ، قيام التعاون اللازم بين الطائفتين العربية واليهودية في دولة واحدة . وإنشاء دولة يهودية في إطار مشروع التقسيم هو الامل الوحيد في إخراج هذه القضية من ميدان الصراع .

"ومن المسلم به أن العرب قد عارضوا التقسيم بشدة ولكن هناك شعورا بأنه من الممكن أن يقلل من تلك المعارضة حل يحدد بشكل نهائي مساحة الارض التي تخصص لليهود مع ما ينطوي عليه ذلك من تحديد للهجرة . ولما كان الحل يحمل موافقة الامم المتحدة فإنه ينطوي على عنصر حسم من شأنه التخفيف من مخاوف العرب من توسع الدولة اليهودية بشكل أكبر ..."(٣١)

وكانت تبريرات توصية الاقلية بإقامة دولة اتحادية مستقلة كما يلي :

"لا جدال في أن أي حل لفلسطين لا يمكن أن يعتبر حلا للمشكلة اليهودية بشكل عام .

"ومن المسلم به أن فلسطين هي بلد مشترك لكل من السكان الاصليين العرب واليهود وأن لكلا هذين الشعبين ارتباطا تاريخيا بها ، وأن كلا منهما يقوم بدور حيوي في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد .

"ولما كان ذلك هو الحال ، فإن الهدف هو إيجاد حل ديناميكي يكفل حقوقا متساوية لكل من العرب واليهود في دولتهم المشتركة التي ستحتفظ بتلك الوحدة الاقتصادية التي لا غنى عنها لحياة البلد وتنميته .

"وأن الافتراض الاساسي الذي تقوم عليه الآراء المعرب عنها هنا هو أن اقتراح الاعضاء الآخرين في اللجنة بإقامة اتحاد بموجب ترتيبات اصطناعية تستهدف تحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية أساسية بعد تحقيق انفصال سياسي وجغرافي عن طريق التقسيم ، يعتبر اقتراحا غير عملي وغير ممكن التنفيذ ومن المستحيل أن يؤدي إلى قيام دولتين لهما القدرة على الاستمرار بشكل معقول ...

"إن المجتمع الدولي ليخطئ خطأ جسيما إن لم يوجه كل جهد في هذا الاتجاه . وإن تأييد الأمم المتحدة للحفاظ على وحدة فلسطين سيكون في حد ذاته عاملا هاما لتشجيع التعاون بين الشعبين ، وسيساهم بشكل هام في تهيئة المناخ الذي يمكن فيه غرس الرغبة في التعاون . وفي هذا الصدد فإنه من المسلم به أن هذا الأمر يتطلب إلى حد كبير المكانة الادبية والسياسية للأمم المتحدة ...

"وفي الوقت الذي تعتبر فيه مشكلة الهجرة اليهودية ... مرتبطة ارتباطا وثيقا بحل قضية فلسطين ، فإنه لا يمكن تصور أن تعتبر فلسطين بأي شكل من الاشكال وسيلة لحل مشكلة يهود العالم . فعاملا المساحة والموارد المحدودة والمعارضة القوية والمستمرة من الشعب العربي ، الذي يشكل غالبية سكان البلاد ، يتعارضان تعارضا مباشرا وقويا مع أي اقتراح كهذا .

"لهذه الأسباب لا يمكن التمتع ، بصرف النظر عن عنصر الوقت ، بالحق في الهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين . ولذا فإنه ينبني على ذلك أنه لا يوجد أي أساس لأي توقع لأن يزيد اليهود الموجودون الآن في فلسطين أعدادهم عن طريق الهجرة الجماعية غير المقيدة إلى الحد الذي يصبحون معه غالبية السكان في فلسطين ..."(٣٢) .

وعرض المشروعان على الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ .

<u>اللجنة الخاصة والاحداث التي وقعت في فلسطين</u>

انشغلت اللجنة الخاصة خلال الاسابيع الخمسة التي أمضتها في فلسطين بأكثر من مجرد جلسات الاستماع الرسمية . فعقب وصولها إلى القدس ورّطت اللجنة في قضية كان ينتظر فيها تصديق المندوب السامي على حكم بالإعدام على ثلاثة أعضاء في منظمة الارغون بسبب قيامهم بأنشطة إرهابية . وكان السيد مناحم بيغن أحد زعماء منظمة الارغون قد حذّر من أن جنديين بريطانيين برتبة رقيب كانت منظمة الارغون قد اختطفتهما سيقتلان

كرد انتقامي إذا نفذت أحكام الإعدام . وتلقت اللجنة التماسا من أسر المحكوم عليهم تناشدها التدخل . وجرت مناقشة المسألة ، التي كانت تمثل لغزا محيرا للجنة فيما يتعلق بولايتها ، في جلسات مغلقة أسفرت عن قيام اللجنة باتخاذ قرار أعربت فيه عن "قلقها إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن تكون لتنفيذ أحكام الإعدام الثلاثة ... على تأدية المهمة (مهمة اللجنة) ..." وأحالت الرسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وأبلغت أسر المحكوم عليهم بأنها ستحيلها أيضا إلى الدولة المنتدبة(٣٣) .

وردت الحكومة البريطانية بقولها إن القضية :

"... ما تزال أمام القضاء . وانه إذا صدّق القائد العام عليها فإنه سيكون للمندوب السامي لفلسطين أن يمارس ، إذا ارتأى ذلك ، حق العفو الملكي المخوّل له من قبل صاحب الجلالة . وأن الممارسة التي دأبت حكومة صاحب الجلالة على اتباعها تتمثل في عدم التدخل في حرية المندوب السامي في الاختيار بين استعمال هذا الحق أو عدم استعماله ..."(٣٤) .

وعقب مغادرة اللجنة لفلسطين بفترة وجيزة نفذت أحكام الإعدام في المتهمين الثلاثة الذين ثبتت إدانتهم وقتل الرقيبان البريطانيان انتقاما لذلك وسط موجة أكبر من أعمال العنف .

وقد وقعت حوادث أخرى تتعلق بالهجرة غير المشروعة التي وصلت في ذلك الوقت إلى ذروتها . وتعرضت اللجنة لضغط كبير من جانب الوكالة اليهودية لزيارة معسكرات الاعتقال في قبرص التي كان يسجن فيها الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم بتهمة الهجرة بطريق غير مشروع ، ولكنها قررت عدم القيام بهذه الزيارة(٣٣) . ومن الحوادث المشار إليها حادثة السفينة "اكزودس ١٩٤٧" التي كانت تحمل ٥٠٠٠ لاجئ من المهاجرين بطريق غير مشروع والتي اعترضتها السفن البريطانية واقتادتها إلى ميناء حيفا لإعادة نقل الركاب . واندلعت أعمال العنف وشهدها أعضاء اللجنة التي لاحظت في تقريرها ما يلي :

"... ليس هناك شك في أن تنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ مع السماح بدخول ١٥٠٠ مهاجر يهودي شهريا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ قد أثار في نفوس الطائفة اليهودية شعورا عميقا بعدم الثقة والسخط تجاه الدولة المنتدبة . ويعبّر عن هذا الشعور بشدة إزاء محاولات الحكومة منع نزول

المهاجرين بطريق غير مشروع إلى البر . واستمعت اللجنة خلال الفترة التي أمضتها في فلسطين من بعض أعضائها الى رواية شاهد عيان في الاحداث المتصلة باقتياد السفينة "اكزودس ١٩٤٧" وهي السفينة التي كانت تقل عددا من المهاجرين بطريق غير مشروع إلى ميناء حيفا تحت الحراسة البحرية البريطانية . ولاحظت اللجنة في هذا الحادث ، مثله في ذلك مثل غيره من الحوادث المشابهة ، استمرارا لمحاولات جلب المهاجرين اليهود إلى فلسطين بغض النظر عن التدابير الحازمة التي تتخذها الحكومة لمنع ذلك ، وكذلك تأييد بعيد المدى تلقاه مثل هذه المحاولات من الطائفة اليهودية في فلسطين والخارج . ويعتبر الصراع غير المنقطع من أجل ادخال أعداد أخرى من اليهود إلى فلسطين ، بغض النظر عن الحصة التي تسمح بها الحكومة مثالا للشقاق الذي نشب بين الوكالة اليهودية والطائفة اليهودية من ناحية والحكومة من ناحية أخرى . وفي الحالة الراهنة من التوتر لا يوجد أساس عملي لقيام الوكالة اليهودية بتأدية مهامها في ظل الانتداب ، وهي المهام المتمثلة في تقديم المشورة إلى الحكومة والتعاون معها في الشؤون التي تمس مصالح الطائفة اليهودية ..."(٣٥) .

الحالة في فلسطين في ١٩٤٧

وصف تقرير اللجنة الحالة السائدة في فلسطين خلال اقامتها كما يلي :

"الحالة الراهنة

"إن الجو في فلسطين اليوم هو جو من التوتر العميق . فالبلاد تعيش من نواح كثيرة في ظل نظام شبه عسكري . إن تحصينات الأسلاك الشائكة ومتاريس الطرق ومواقع الرشاشات والدوريات المستمرة بالعربات المدرعة في شوارع القدس وغيرها من المناطق الرئيسية أصبحت تدابير روتينية . وفي المناطق التي لا يستتب فيها الأمن يعيش المسؤولون الحكوميون والقوات المسلحة داخل مناطق أمن تنتشر الشرطة في جميع أنحائها ، ويعملون داخل مبان محصنة تحت حراسة مشددة . وتخضع حرية الحركة الشخصية لقيود شديدة ، وأصبح حظر التجول وقانون الاحكام العرفية شيئا مألوفا . والهدف الاساسي لحكومة فلسطين في ظروف الهجمات الإرهابية المتكررة هو المحافظة على ما تعتبره أحوالا ضرورية للأمن العام . ويجري اللجوء بشكل متزايد إلى تدابير أمن خاصة تنص عليها لوائح الطوارئ الدفاعية . ويمكن بمقتضى هذه اللوائح اعتقال أي شخص لفترة غير محددة أو وضعه تحت رقابة الشرطة لمدة عام بأمر من القائد العسكري

للمنطقة ؛ كما يمكن نفيه أو طرده من فلسطين بأمر من المندوب السامي . وفي الحالات التي توجد فيها دواع للاعتقاد بأن هناك أسبابا تبرر ... الاعتقال ... أو النفي يمكن لأي فرد من قوات صاحب الجلالة أو أي شرطي إلقاء القبض على أي شخص دون الحصول على أمر بالقبض عليه أو اعتقاله لفترة لا تتجاوز سبعة أيام إلى حين أن يصدر القائد العسكري قراره . وتحظر اللوائح المتعلقة بالمحاكم العسكرية أسلوب الاستئناف القضائي لحكم أو قرار صادر عن محكمة عسكرية أو الطعن فيه . ولقد كثرت حالات الاعتقال في ظل هذه اللوائح ، واعتبارا من ١٢ تموز/يوليه ١٩٤٧ اعتقل ٨٣٠ شخصا لأسباب تتعلق بالأمن ؛ منهم ٢٩١ شخصا اعتقلوا في كينيا بمقتضى قانون كينيا المحلي لعام ١٩٤٧ المتعلق بالرقابة على المعتقلين . وكان جميع المعتقلين من اليهود باستثناء أربعة من العرب . وبالإضافة إلى هؤلاء فإن هناك ١٧ ٨٧٣ شخصا معتقلا من المهاجرين بطريق غير مشروع .

"وقد أبلغت اللجنة على النحو التالي بموقف الحكومة فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن العام في الظروف الراهنة :

"لا يعترف في الكمنولث البريطاني بحق أي طائفة في استعمال القوة كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية . ومنذ بداية عام ١٩٤٥ ادعى اليهود بشكل ضمني هذا الحق ودعموا بحملة من الأعمال غير المشروعة والقتل والتخريب إدعاءهم بأنه أيا كانت المصالح الأخرى المعنية فإنه يجب عدم السماح لأي شيء بأن يعوق قيام دولة يهودية وهجرة يهودية حرة إلى فلسطين . حقا إن أعدادا كبيرة من اليهود لا تحاول اليوم الدفاع عن الجرائم التي ارتكبت باسم هذه الأماني السياسية . وهم يعترفون بما الحقته هذه الأساليب بسمعتهم من ضرر في محكمة الرأي العام العالمي . بيد أن الطائفة اليهودية في فلسطين لا تزال ترفض علانية مساعدة الحكومة في قمع الإرهاب ، على أساس أن سياسة الحكومة تتعارض مع المصالح اليهودية . وعكس هذا الموقف واضح ، ولقد كانت نتيجته ، مهما كان الزعماء اليهود لا يرغبون فيها ، هي منح المنشقين تشجيعا فعالا ونطاقا أكبر حرية لانشطتهم ..."(٣٥) .

وتضمن تقرير اللجنة كذلك وصفا للمدى الذي وصلت إليه الحركة الصهيونية في تحقيق هدفها المتعلق بإقامة دولة يهودية في فلسطين :

"تطور الوطن القومي

"في عام ١٩٣٧ لخص أعضاء اللجنة الملكية لفلسطين انطباعاتهم كما يلي : "قبل اثني عشر عاما كان الوطن القومي تجربة وهو اليوم مؤسسة عاملة" . وخلال العقد الذي انقضى على إصدار تقريرهم زاد عدد السكان اليهود في فلسطين من ٤٠٠ ٠٠٠ إلى حوال ٦٣٥ ٠٠٠ نسمة . ومحل الـ ٢٠٢ مستوطنة زراعية التي كانت تضم حوالي ٩٧ ألف شخص يوجد الآن أكثر من ٣٠٠ مستوطنة من هذا النوع ومدينة صغيرة يبلغ عدد سكانها حوالي ١٤٠ ٠٠٠ نسمة . ولقد اتسعت مدن اليشوف (الطائفة اليهودية في فلسطين) الاكبر حجما بنفس الطريقة اتساعا كبيرا سواء من ناحية الحجم أو المرافق ...

"والعضوية في الطائفة اليهودية تكاد تكون آلية لجميع اليهود الذين يبلغون من العمر ثمانية عشر عاما أو أكثر والذين يعيشون في فلسطين لمدة ثلاثة أشهر على الاقل . ويشترك جميع الاشخاص البالغين في الطائفة الذين يبلغون من العمر عشرين عاما فأكثر في انتخاب الجمعية المنتخبة التي يشكل منها فاد ليومي (المجلس القومي) . وينفق الفاد ليومي تقريبا بالكامل من إيراداته من الضرائب وموارده الخاصة بالتعاون مع المنظمات الاخرى في الطائفة على شبكة المدارس اليهودية وشبكة لخدمات الصحة العامة والخدمات الاجتماعية ...

"وتحتل الوكالة اليهودية في حياة الطائفة اليهودية مكانة خاصة بفضل مركزها بموجب المادة ٤ من الانتداب وبوصفها منظمة ممثلة ليهود العالم . والمنظمة اليهودية التي تتكون من حوالي ٣٠ إدارة في فلسطين تشبه بشكل عام الإدارات الحكومية في بلد يتمتع بالحكم الذاتي وهي تهتم بكل ناحية من نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليهودية في فلسطين وتمارس نفوذا حاسما في المسائل الرئيسية في مجالي السياسة والإدارة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالهجرة والتنمية الزراعية .

"وهكذا فإن اليشوف (الطائفة اليهودية في فلسطين) مجتمع على درجة عالية من التنظيم ومرتبط ارتباطا وثيقا ببعضه البعض أقام ، جزئيا على أساس جهد جماعي ، حياة قومية متميزة لدرجة يستحق معها ما وصفته به اللجنة الملكية بانه دولة داخل دولة ..." (٣٦) .

ثالثا - اللجنة المخصصة المعنية بفلسطين

عندما انعقدت دورة الجمعية العامة الثانية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ ، شكلت من نفسها لجنة مخصصة لمعالجة قضية فلسطين بينما استمرت في النظر في البنود الاخرى المدرجة في جدول أعمالها في دورتها العادية .

وقد كانت النقاط الاساسية في مشروعي الاغلبية والاقلية في لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين كما يلي :

"اقتراح الاغلبية : التقسيم مع وحدة اقتصادية

"التقسيم والاستقلال - تشكل من فلسطين ، في اطار حدودها الحالية ، وفي أعقاب فترة انتقالية تستغرق عامين اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ ، دولة عربية مستقلة ، ودولة يهودية مستقلة ، ومدينة القدس ...

"لا يمنح الاستقلال لكل دولة بناء على طلبها إلا بعد أن تعتمد دستورا ... وبعد أن تقدم إلى الامم المحدة اعلانا يتضمن ضمانات معينة ، وبعد أن توقع معاهدة بانشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين ، وتضع نظاما للتعاون بين الدولتين ومدينة القدس .

المواطنة - يصبح المواطنون الفلسطينيون ، وكذلك العرب واليهود ، الذين يقيمون في فلسطين ولكنهم لا يحملون المواطنة الفلسطينية ، مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ، بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة ...

الوحدة الاقتصادية - تبرم معاهدة بين الدولتين ... . وتكون المعاهدة ملزمة في الحالة دون التصديق عليها . وتتضمن أحكاما تقضي بانشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين ...

السكان - إن الارقام المقدمة لتوزيع السكان المستقرين في الدولتين المقترحتين ... هي كالتالي تقريبا :

	اليهود	العرب وغيرهم	المجموع
الدولة اليهودية	٤٩٨ ٠٠٠	٤٠٧ ٠٠٠	٩٠٥ ٠٠٠
الدولة العربية	١٠ ٠٠٠	٧٢٥ ٠٠٠	٧٣٥ ٠٠٠
مدينة القدس	١٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠	٢٠٥ ٠٠٠

"وبالاضافة الى ذلك يكون في الدولة اليهودية حوالي ٩٠ ٠٠٠ من البدو (العرب) ...

"(القدس) - توضع مدينة القدس تحت نظام وصاية دولي ، بناء على اتفاق وصاية يسمّي الامم المتحدة السلطة القائمة بالادارة ..."(٢٧)

"اقتراح الاقلية : دولة فلسطينية اتحادية

"دولة فلسطين المستقلة - تتمتع شعوب فلسطيني بحق الاعتراف بحقها في الاستقلال ، ويجب أن تنشأ دولة فلسطينية اتحادية مستقلة في أعقاب فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام ...

"تتألف الدولة الفلسطينية الاتحادية المستقلة من دولة عربية ودولة يهودية ...

"ينتخب سكان فلسطين ، أثناء الفترة الانتقالية ، جمعية تأسيسية تضع دستور دولة فلسطيني الاتحادية المستقلة ...

"تعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة نيل دولة فلسطين الاتحادية المستقلة الاستقلال حالما تشهد السلطة القائمة بادارة الاقليم للجمعية العامة أن الجمعية التأسيسية المشار اليها في الفقرة السابقة قد اعتمدت دستورا ...

"تكون هناك جنسية ومواطنة فلسطينية واحدة ، تمنح للعرب واليهود وغيرهم .

"القدس - تتألف القدس ، التي ستكون عاصمة دولة فلسطين الاتحادية المستقلة ، لأغراض الادارة المحلية ، من بلديتين مستقلتين ، تشمل احداهما الأجزاء العربية من المدينة ، بما فيها ذلك الجزء من المدينة الواقع ضمن السور ، بينما تشمل الأخرى المناطق التي يغلب عليها الطابع اليهودي .

"الهجرة اليهودية الى فلسطين

"ينبغي معالجة مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين على النحو التالي :

(أ) لمدة ثلاثة أعوام تبدأ من تاريخ بدء سريان الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الحل الواجب تطبيقه على فلسطين ، حتى ولو كانت الفترة الانتقالية أقل ، يسمح بالهجرة اليهودية داخل حدود الدولة اليهودية في دولة فلسطين الاتحادية المستقلة المقترحة ، وذلك بأعداد لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لتلك الدولة اليهودية ، ومع ايلاء المراعاة الواجبة لحقوق السكان الموجودين آنذاك داخل تلك الدولة ولمعدل تزايدهم الطبيعي المتوقع . وتتخذ السلطة المسؤولة عن تنفيذ الترتيبات الانتقالية نيابة عن الامم المتحدة جميع الاجراءات الضرورية لصيانة هذه المبادئ .

(ب) لغرض اجراء تقييم موضوعي للطاقة الاستيعابية للدولة اليهودية في دولة فلسطين المستقلة ، تنشأ لجنة دولية . وتتألف عضوية هذه اللجنة من ثلاثة ممثلين يسميهم عرب فلسطين ، وثلاثة ممثلين يسميهم يهود فلسطين ، وثلاثة ممثلين تسميهم الهيئة المختصة التابعة للامم المتحدة" (٣٨) .

وقد ظهرت ردود فعل التوصيات المتباينة تباينا جوهريا التي قدمتها لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، على نحو ما هو متوقع ، حتى قبل اجتماع الجمعية العامة . فقد أعلنت اللجنة السياسية للجامعة العربية أنها ستقاوم بشدة مشروع التقسيم . وأدانت الهيئة العربية العليا لفلسطين الخطة واعتبرتها :

"ظلما شديدا لفلسطين ... وانتهاكا صارخا لحقوق العرب الطبيعية في بلدهم ... وصدى لنفوذ الصهيونية ..." (٣٩) .

وقررت الهيئة العربية العليا ، التي رفضت التعاون مع لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، أن تخوض معركة القضية الفلسطينية في الجمعية العامة .

أما المنظمة الصهيونية فقد وافقت على قرار التقسيم ، بالرغم من اعتراضها على عدم تخصيص رقعة كافية من الأرض للدولة اليهودية ، ووصفت اقتراحات الاقلية بأنها "غير مقبولة" (٤٠) . واستعد الصهاينة أيضا للجمعية العامة .

وواجهت فلسطين مرة أخرى قرارا تاريخيا بشأن مستقبلها ، يعيد الى الاذهان قرار عصبة الأمم الذي جعلها اقليما مشمولا بالانتداب . بيد أن المسألة غدت الآن حتى أكثر اتساما بطابع أساسي - وهي مسألة ما اذا كانت فلسطين ستنال الاستقلال بوصفها كيانا موحدا أو عن طريق التقسيم فقط . وقد كانت المناقشة في الأمم المتحدة طويلة ومتوترة ، ولا حاجة هنا لتلخيص سوى حجج الأطراف الرئيسيين . وكما هو الحال في جميع المفاوضات ، كانت الاتفاقات السياسية غير الرسمية التي تم التوصل اليها خارج غرف الاجتماع حاسمة في النتيجة النهائية .

ورغم أن بريطانيا العظمى قد أوضحت عزمها على التخلص من الانتداب ، فقد أعطى وضعها بوصفها الدولة المنتدبة ، أهمية خاصة لموقفها من توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين . فقد ذكر الممثل البريطاني أن حكومته توافق ، بوجه عام ، على المبادئ التي أقرتها ، بالاجماع ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، وأنها ستقبل أي قرار تصدره الأمم المحدة ، ولكنها لا تستطيع أن تتولى أية مسؤولية عن تنفيذه ، وأنها ، على أي حال ، ستسحب قواتها عما قريب :

"أما فيما يتعلق ... بالأشخاص اليهود المشردين ، فقد كان من رأي المملكة المتحدة أن مشكلة الأشخاص المشردين في أوروبا ، اليهود وغير اليهود على السواء ، هي برمتها مسؤولية دولية وتتطلب اهتماما عاجلا ...

"وكانت حكومة المملكة المتحدة على استعداد لتولي المسؤولية عن تنفيذ أي مشروع يتوصل العرب واليهود الى اتفاق عليه . أما اذا أوصت الجمعية العامة بسياسة غير مقبولة بالنسبة لليهود والعرب ، فلن تشعر حكومة المملكة المتحدة بأنها قادرة على تنفيذها . وسيكون من الضروري عندئذ ايجاد سلطة بديلة لتنفيذها"(٤١) .

وقد علق ممثل الهيئة العربية العليا على اقتراحات اللجنة الخاصة بهذه العبارات :

"إن قضية عرب فلسطين تستند الى مبادئ العدل الدولي ؛ فهي قضية شعب يريد أن يعيش بصفاء في البلد الذي يمتلكه والذي وضعته فيه العناية الالهية والتاريخ . ولا يستطع عرب فلسطين أن يفهموا لماذا يطعن في حقهم في العيش في حرية وسلم وفي تنمية بلدهم وفقا لعاداتهم ، ولماذا يخضع هذا الحق باستمرار للتحقيق ...

"ويقوم الصهاينة بشن حملة عدوانية تهدف الى الحصول بالقوة على بلد لا يملكونه بحق المولد . ولذلك يوجد هناك دفاع عن النفس من جانب ، وعدوان من الجانب الآخر . وعلة وجود الامم المتحدة هي مساعدة الدفاع عن النفس ضد العدوان ...

"ولا يوجد ثمة أي ارتباط بين كفاح عرب فلسطين ضد الصهيونية وبين معاداة السامية . فقد كان العالم العربي أحد الملاذات النادرة التي لاذ بها اليهود إلى أن تسمم جو حسن الجوار باعلان بلفور بالروح العدوانية التي ولّدها هذا الوعد في الطائفة اليهودية ...

"ويكمن الحل في ميثاق الامم المتحدة ، الذي يحق وفقا لاحكامه ، لعرب فلسطين ، الذين يشكلون الاغلبية ، أن تكون لهم دولة حرة مستقلة ...

"أما فيما يتعلق بطريقة وشكل استقلال فلسطين ، فمن رأي الهيئة العربية العليا أن تلك مسألة ينبغي أن يبت فيها أصحاب فلسطين الشرعيون . وعندما يتقرر أن من حق فلسطين أن تحظى بالاستقلال ، فلا تعود للامم المتحدة أية صلاحية قانونية تخول لها أن تقرر أو تفرض التنظيم الدستوري لفلسطين ، نظرا لأن مثل هذا التصرف سيكون بمثابة تدخل في أمر داخلي يتعلق بأمة مستقلة"(٤٢) .

وأعلنت الوكالة اليهودية موقفها على النحو التالي :

"بينما تأمل الوكالة اليهودية في أن ترحب الامم بالاشخاص المشردين الذين يرغبون في الهجرة الى بلدان أخرى غير فلسطين ، فهي ترى أن من الظلم حرمان الذين يرغبون في الذهاب الى الوطن القومي اليهودي من الحق في أن يفعلوا ذلك .

"أما التوصية ... التي مؤداها أنه لا يمكن اعتبار أي حل لفلسطين حلا للمشكلة اليهودية عموما ، فهي توصية يتعذر فهمها ... ذلك أن المشكلة اليهودية ليست ، بوجه عام ، سوى المشكلة القديمة قدم الدهر ، مشكلة عدم وجود وطن لليهود ، التي لا يوجد لها سوى حل واحد - وهو ما نص عليه اعلان بلفور وصك الانتداب - أي اعادة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

"... أما المشروع الذي اقترحته أقلية اللجنة الخاصة ... فلا يمكن قبوله ؛ فرغم أنه أسماها دولا ، فإنه لا يقيم في واقع الأمر سوى كنتونات أو ولايات شبه مستقلة ذاتيا . اذ ستكون فلسطين دولة عربية فيها جيبان يهوديان . فاليهود الذين سيتجمدون في وضع أقلية دائمة في الدولة الاتحادية ، لن تكون لهم السيطرة حتى على سياساتهم المالية الخاصة بهم أو على الهجرة ؛ ذلك أن المسألة الأخيرة ، بالاضافة إلى مسائل أخرى كثيرة ذات أهمية أساسية ، ستترك في أيدي الأغلبية العربية ..."(٤٣) .

وقد أعقبت ذلك مناقشة عامة مطولة أعيد فيها مرة أخرى سرد تاريخ فلسطين بأكمله ، وجرى فيها تشريح اعلان بلفور ، ودراسة صك الانتداب ، وتحليل مشروعي لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين تحليلا مستفيضا . ويرد فيما يلي تلخيص لبعض الآراء التمثيلية :

بريطانيا العظمى

"... بالرغم من الثورات والارهاب ، فقد أنشئ وطن قومي وتم بناء مجتمع يهودي يضم ما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ، وتضاعف عدد السكان العرب وارتقت المستويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع ...

"وقد اقترح أن تتحمل المملكة المتحدة المسؤولية الكاملة عن ادارة فلسطين وتنفيذ التفييرات التي اقترحتها الأمم المتحدة خلال فترة انتقالية غير محددة لحين بلوغ الاستقلال ... ولكن المملكة المتحدة لا تقبل بأي حال هذه المسؤولية ، سواء لوحدها أو بوصفها تضطلع بالدور الرئيسي .

"... لقد كانت الهجرة غير الشرعية الى فلسطين التي جرت بتواطؤ ومساعدة بعض الحكومات ... مسألة أثارت مشاعر مريرة في فلسطين ؛ ولا ينبغي لأولئك الذين لا يتحملون أية مسؤولية عن النتائج أن يقدموا باستخفاف مقترحات تدعو الى اجراء تغيير في الوضع القائم ..."(٤٤) .

الولايات المتحدة الامريكية

"لقد أيد وفد الولايات المتحدة المبادئ الأساسية للتوصيات التي تم التوصل اليها بالاجماع ... ومشروع الاغلبية الذي نص على التقسيم والهجرة .

ومع ذلك لابد من اجراء تعديلات وتغييرات معينة في مشروع الاغلبية لوضع المبادئ التي استند اليها هذا المشروع موضع تنفيذ أدق .

"... وبقبول الجمعية العامة ادراج البند المتعلق بالحكومة المقبلة في فلسطين في جدول أعمالها ، فإنها لم تتعهد بتولي مسؤولية ادارة فلسطين أثناء فترة انتقالها إلى الاستقلال . ومازالت مسؤولية الادارة تقع على عاتق الدولة المنتدبة . بيد أن الجمعية العامة لن تفي بالتزامها وفاء تاما إن هي لم تأخذ بعين الاعتبار الدقيق مشكلة التنفيذ ..." (٤٥) .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

"... يكمن جوهر القضية في حق مئات الالوف من اليهود والعرب الذين يعيشون في فلسطين في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وحق عرب فلسطين ، وكذلك يهود فلسطين ، في أن يعيشوا في حرية وسلم في دولة خاصة بهم . ومن الضرورة بمكان أن تؤخذ بعين الاعتبار جميع آلام واحتياجات اليهود ، الذين لم تتمكن أية دولة من دول أوروبا الغربية من مساعدتهم أثناء كفاحهم ضد الهتلريين وحلفاء الهتلريين دفاعا عن حقوقهم ووجودهم .

"ولذلك فإن اليهود يجاهدون من أجل انشاء دولة خاصة بهم ، ومن الظلم حرمانهم من هذا الحق . وأن المشكلة ملحة ولا يمكن تجنبها بالغوص مرة أخرى في غياهب العصور .

"فلكل شعب - بما في ذلك اليهود - الحق الكامل في المطالبة بألا يتوقف مصيرهم على رحمة دولة معينة أو حسن نيتها . وبإمكان أعضاء الأمم المتحدة مساعدة اليهود بالتصرف وفقا لمبادئ الميثاق ، التي تطلب أن يضمن لكل شعب حقه في الاستقلال وتقرير المصير ..." (٤٦) .

ومَثُل الدكتور وايزمان ، مثلما فعل أمام لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، بصفته الشخصية ، وقال :

"... لقد تصور صك الانتداب اقليما أوسع بكثير جدا للدولة اليهودية ، يعادل ثمانية أمثال ذلك الاقليم الذي لم يقترح ، وليس من السهل بالنسبة لليهود ، كما سبق أن ذكرت أمام اللجنة الخاصة ، أن يقبلوا مثل هذا التنازل ...

"وقد رفضت جميع اللجان وجميع الهيئات النزيهة فكرة اعطاء اليهود مركز الاقلية في دولة عربية ... فاليهود لم يقوموا ، استنادا الى قوة الوعود الدولية ، ببناء وطنهم في فلسطين لكي يصبحوا مواطنين في دولة عربية ...

"وهكذا فلم يبق ثمة سوى حل واحد ، وهو تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية ، مثلما اقترح في مشروع الاغلبية ..."(٤٧) .

وقُدم عرض قوي للقضية الفلسطينية كما يلي :

"إن واجب الامم المتحدة الاول هو أن تمنع العدوان . ومع ذلك فقد عانت فلسطين من هذا الظلم طيلة السنوات الثلاثين الماضية : فقد سيطرت المملكة المتحدة على فلسطين بقوة السلاح وأرغمت السكان على الرضوخ لهجرة يهودية على نطاق هدد في النهاية بتحويل عرب فلسطين الى أقلية سياسية .

"... وفي نهاية الحرب العالمية الاولى كان ٩٣ في المائة من سكان فلسطين من العرب و ٧ في المائة من اليهود ، ولكن شكل العدوان الفادر ... قد رفع عدد السكان اليهود الى ٣٣ في المائة .

"لقد قيل إن اضطهاد اليهود الاوروبيين قد منحهم الحق في الهجرة الى فلسطين هجرة غير محدودة . وقيل أيضا إن اليهود أنفسهم يرغبون بشدة في الذهاب الى فلسطين ولا يرغبون في استيعابهم في أي بلد آخر ... ويتساءل المرء إن كان يجب أن تكون رغبة اليهود المضطهدين هي العامل الحاسم في الحالة ، وإن كان ينبغي أن تفسح قوانين الهجرة في مختلف الدول السبيل أمام رغبة الاشخاص المشردين لدخول أية بلدان أو مناطق بعينها . إن ثمة شكا فيما اذا كان ثمة أي بلد آخر مستعدا للسماح بهجرة غير مقيدة لمثل هذه الاسباب ...

"ولقد قيل إن اليهود مصممون على عدم قبول وضع يكونون معه أقلية سياسية في فلسطين ، ولكن عدم رغبة أقلية في أي بلد في الاستمرار في الوضع لا يشكل سببا شرعيا لتحويل أقلية الى أغلبية وتحويل أغلبية الى أقلية . قد يقال ردا على ذلك إن التقسيم طرح كحل لهذا السبب نفسه ؛ ولكن اذا تفحص المرء حل الاغلبية يجد أنه ينبغي تحويل العرب الى أقلية في أكثر من نصف

مساحة البلد ، حتى يتمكن السكان اليهود من أن يصبحوا دولة يهودية مسيطرة سياسيا ...

"... (في) رسالة نشرها في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ الدكتور ماغنيس (Magnes) ، رئيس جامعة القدس العبرية ... ينتقد فيها مشروع الأغلبية ، ذكر الدكتور ماغنيس أن التقسيم لن يوقف الأنشطة الارهابية التي تقوم بها المجموعات اليهودية ، وأن هذه المجموعات ستحاول ، بعد أن تحصل على التقسيم عن طريق الارهاب ، أن تحصل على بقية البلد لليهود بالطريقة نفسها ..."(٤٨) .

وفي نهاية المناقشة العامة اقترح الرئيس تعيين لجنتين فرعيتين لتقديم تقريرين عن الاقتراحين المعروضين أمام اللجنة المخصصة ، وتعيين لجنة فرعية ثالثة لمحاولة العمل على التوفيق بين الموقفين العربي والصهيوني ، على أن تكون اللجنة الفرعية الأخيرة غير رسمية . واقترح الممثل السوري لجنة فرعية أخرى :

"... تشكل من فقهاء القانون وتتناول مسألة اختصاص الجمعية العامة لأن تتخذ قرارا وتنفذه ، كما تتناول الجانب القانوني للانتداب . واذا كان تقرير تلك اللجنة الفرعية ليس مرضيا ، فيمكن عندها بحث مسألة إحالة الموضوع برمته الى محكمة العدل الدولية ..."(٤٩) .

ولم يشجع الرئيس على الاخذ بهذا الاقتراح لأن من شأنه اطالة أعمال اللجنة ، وتقرر تكوين اللجنتين الفرعيتين على النحو التالي :

<u>اللجنة الفرعية رقم ١</u> :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جنوب افريقيا ، غواتيمالا ، فنزويلا ، كندا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة .

<u>اللجنة الفرعية رقم ٢</u> :

أفغانستان ، باكستان ، سوريا ، العراق ، كولومبيا ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن .

وقد اجتمعت اللجنتان الفرعيتان لمدة أربعة أسابيع في أواخر عام ١٩٤٧ . وأجرت اللجنة الفرعية ١ ، بعد مناقشات مستفيضة حول موعد الاستقلال وشكل ومدى سيطرة الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية ، التغييرات الهامة التالية في مشروع أغلبية لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين حتى يتطابق مع مقررات معينة أصرت عليها بريطانيا العظمى :

(أ) أجرى تخفيض شديد في الفترة الانتقالية المقترحة التي تبلغ عامين . وتقرر أن تنسحب بريطانيا في ١ آب/أغسطس ١٩٤٨ ، وأن تواصل الحكومة البريطانية ، حكم فلسطين حتى ذلك التاريخ ، على ألا تكون مسؤولة عن تنفيذ أية مقررات للأمم المتحدة وأن تحتفظ بحقها الكامل في أن تقدر مدى تعاونها مع الأمم المتحدة . وتلي ذلك فترة انتقالية تستغرق عامين تحكم فيها فلسطين بواسطة لجنة تابعة للأمم المتحدة (مكونة من خمسة أعضاء) تختارها الجمعية العامة وتكون مسؤولة أمام مجلس الأمن . وتنال الدولتان الاستقلال في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ .

(ب) أما مدينة يافا العربية ، التي خصصتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين للدولة اليهودية ، فستشكل جيبا عربيا في الاقليم اليهودي ، وترتبط بالدولة العربية .

وأعيد النظر أيضا في مسألة النصف الجنوبي من فلسطين ، النقب ، الذي خصص برمته للدولة اليهودية بموجب مشروع أغلبية لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين . وقدم اقتراح بتقسيمه بين الدولتين العربية واليهودية . وكان الزعماء المهاينة يتطلعون ، على وجه الخصوص ، الى وضع منطقة النقب بأكملها ، التي يمكن الوصول منها الى خليج العقبة ، في نطاق سيطرتهم . ويصف وايزمان اسلوب معالجة المشكلة فيقول :

"لقد كانت هناك لحظات توتر كثيرة سابقة لاتخاذ قرار نهائي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولم تكن هذه اللحظات تتعلق بأصوات المندوبين المحتملة فحسب ، فقد كان هناك ، مثلا ، التقسيم الاقليمي الفعلي . وعندما نوقش ذلك ، رأى بعض المندوبين الامريكيين أن اليهود يحصلون على قطعة كبيرة جدا من فلسطين ، وأن العرب قد يثيرون اعتراضات مشروعة . واقترح أن يقتطع من الدولة اليهودية المقترحة جزء كبير من النقب ، بحيث تؤخذ العقبة منا . وقد كنت أعلق قيمة كبيرة على العقبة منذ وقت اعلان بلفور ... فالعقبة هي

المدخل المؤدي الى المحيط الهندي ، وتشكل طريقا من فلسطين الى الشرق الاقصى أقصر بكثير من الطريق الذي يمر ببورسعيد وقناة السويس .

"وقد شعرت بانزعاج بعض الشيء عندما علمت ، في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أن الوفد الامريكي دعا ، رغبة منه في ايجاد حل وسط يكون مقبولا بدرجة أكبر لدى العرب ، الى اقتطاع الجزء الجنوبي من النقب ، بما في ذلك العقبة . وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية ، قررت أن أتوجه الى واشنطن لمقابلة الرئيس ترومان ولعرض القضية برمتها عليه .

"... وقلت مرة أخرى للرئيس أنه اذا اختار المصريون معاداة الدولة اليهودية ، وهو ما آمل ألا يحدث ، ففي وسعهم اغلاق الملاحة أمامنا عن طريق قناة السويس عندما تصبح القناة ملكا لهم ، كما سيحدث في خلال بضع سنوات . وفي وسع العراقيين أيضا أن يجعلوا من العسير علينا المرور عن طريق الخليج الفارسي . وهكذا قد تنقطع تماما سبل وصولنا الى الشرق ... وقد غمرتني سعادة بالغة عندما وجدت أن الرئيس تفحص الخارطة بسرعة شديدة وبوضوح شديد . وقد وعدني بأن يتصل في الحال بالوفد الامريكي في ليك ساكسيس"(٥٠) .

وقد قدم تقريرا اللجنتين الفرعيتين الى اللجنة المخصصة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ في جو مشحون للغاية بالتوتر . وتضمن تقرير اللجنة الفرعية ٢ (الذي تم الاقتراع عليه قبل تقرير اللجنة الفرعية ١) سردا تفصيليا للحجج المؤيدة لاقامة دولة فلسطينية موحدة ، وعالج المسألة القانونية المتعلقة باختصاص الامم المتحدة لتقسيم البلد :

"إن دراسة الفصل الثاني عشر من ميثاق الامم المتحدة لا تدع مجالا للشك في أنه ... لا الجمعية العامة ولا أية هيئة أخرى من هيئات الامم المتحدة لديها اختصاص يخول لها التفكير في أي حل يتعلق باقليم واقع تحت الانتداب ، ناهيك عن التوصية بأي حل أو تنفيذه ...

"... إن الجمعية العامة لا تتمتع باختصاص التوصية بأي حل ، ناهيك عن إعمال أي حل آخر غير الاعتراف باستقلال فلسطين وبأن اقامة حكومة فلسطين في المستقبل هي أمر من اختصاص شعب فلسطين وحده ...

"وخلاصة القول إن حل عصبة الامم ، وما ترتب عليه من انهاء الاساس القانوني للانتداب ، والاعلانات الاحدث عهدا الصادرة عن الدولة المنتدبة بشأن عزمها على الانسحاب من فلسطين هي أمور تفتح الطريق أمام انشاء حكومة مستقلة في فلسطين من قبل سكان البلد ، دون تدخل الامم المتحدة أو أي طرق آخر .

"وهذا الاستنتاج المذكور أعلاه لا تبطله بأي حال الاحكام التي تنص على انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . فلم يكن ، ولا يمكن أن يكون ، ما قصده واضعو صك الانتداب هو أن تؤدي الهجرة اليهودية الى فلسطين الى تحطيم الاقتصاد السياسي والجغرافي والاداري للبلد . وأي تفسير آخر سيكون بمثابة انتهاك لمبادئ العهد وسيكون من شأنه أن يبطل أحد الاهداف الرئيسية للانتداب ...

"وعلاوة على ذلك ينطوي التقسيم على نقل ملكية اقليم دولة فلسطين وتدمير سلامة تلك الدولة . وليس في إمكان الامم المتحدة أن تتصرف بالاقليم أو أن تنقل ملكيته ، ولا يمكنها أيضا أن تحرم أغلبية سكان فلسطين من اقليمهم وأن تحوله الى اقليم تنفرد في استخدامه أقلية في البلد ..."(٥١) .

وقد رفض القرار الأول الذي يتضمنه التقرير ، وهو القرار الذي يشكك في تمتع الجمعية العامة بالسلطة القانونية التي تخول لها تقسيم فلسطين . ورفض القرار الثاني أيضا ، الذي يوصي بالتعاون الدولي لمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود ، ولكن اللجنة قررت أن تدرج التوصية في تقريرها الى الجمعية العامة . كذلك رفض القرار الثالث الذي يدعو الى انشاء دولة فلسطينية موحدة مستقلة .

وجرى بعدئذ التصويت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ على تقرير اللجنة الفرعية ١ ، الذي يمثل في جوهره التوصيات المعدلة التي وضعتها أغلبية لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين من أجل تقسيم فلسطين . وقد كانت نتيجة التصويت ٢٥

صوتا مؤيدا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت* . ونظرا لان اغلبية الثلثين لم تكن لازمة في الجمعية العامة لدى اجتماعها كلجنة مخصصة ، فقد ووفق على الاقتراح القاضي بتقسيم فلسطين ورفعت توصية بذلك الى الجمعية العامة .

---

* المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد جنوب افريقيا ، استراليا ، اكوادور ، أوروغواي ، ايسلندا ، البرازيل ، بنما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تشيكوسوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، السويد ، شيلي ، غواتيمالا ، فنزويلا ، كندا ، كوستاريكا ، النرويج ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : افغانستان ، ايران ، باكستان ، تركيا ، سوريا ، سيام ، العراق ، كوبا ، لبنان ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، اليمن .

الممتنعون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، بلجيكا ، السلفادور ، الصين ، فرنسا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، يوغوسلافيا ، اليونان .

الغائبون : باراغواي ، الفلبين ،

رابعا - تقسيم فلسطين

كان المفروض أن يكون تصويت الجمعية العامة اجراء نهائيا للتصديق رسميا على ما سبق أن قررته بوصفها اللجنة المخصصة وهو : تقسيم فلسطين . بيد أنه كان من الضروري ، من أجل اضفاء الصفة الشرعية على هذا القرار في الجلسة العامة ، الحصول على أغلبية الثلثين . ومع اقتراب القرار الحاسم ، اغتنم المتكلمون من الطرفين المتنازعين ، الفرصة الاخيرة للالحاح على حججهم ، حيث كان كل صوت حاسما ، خاصة بالنظر الى العدد الكبير نسبيا من الدول التي امتنعت عن التصويت النهائي داخل اللجنة المخصصة .

ولدى تقديم تقرير اللجنة الذي يوصي بالتقسيم ، أشار المقرر الى أن فريق التوفيق غير الرسمي لم يحقق أية نتائج نظرا لأن ،

"... الطرفين كليهما كانا واثقين من نجاح قضيتهما أمام الجمعية العامة ولذلك ... لم يتسن التوصل الى توفيق واتفاق بين الطرفين"(٥٢) .

موقف الدولة المنتدبة

أعلنت الحكومة البريطانية ، التي كان انتدابها على فلسطين قد أوشك على الانتهاء في غضون شهور ، موقفها مجددا :

"إن حكومتي تعترف ، بعميق الاسف ، بأنه لم يتم حتى الآن ايجاد تسوية مقبولة . ولا أقول ذلك بدافع من أي روح للنقد . فحكومتي ستكون آخر من يقلل من شأن صعوبة المهمة ، كما هي أول من يقدّر الجهود التي بذلت . ولكن تبقى الحقيقة القائمة وهي أننا نواجه بوضوح فشلا في التوصل الى تسوية قائمة على التراضي . وقد كان يمكن لوفدي أن يكون مقصرا في واجبه لو لم يشدد منذ بداية الدورة على الحاجة الى قيام الجمعية العامة ، بناء على ذلك ، بالنظر في الحالة التي يرجح أن تنشأ لدى جلاء القوات التي تؤمن المحافظة على القانون والنظام في فلسطين حاليا . فسوف يترك جلاء هذه القوات فراغا ، وقد كان أصعب جزء من مهمة الجمعية العامة هو ايجاد وسيلة لملء هذا الفراغ ...

"... إن لديّ تعليمات بأن أكرر علنا أن حكومة المملكة المتحدة لا تستطيع السماح باستخدام قواتها وادارتها لتنفيذ قرارات لا يقبلها كلا الطرفين في فلسطين ..."(٥٣) .

المناقشة حول التقسيم

ذكرت الدول المؤيدة لمشروع التقسيم ، أثناء المناقشة العامة ، أن التقسيم أفضل صيغة متاحة لمعالجة الحقائق السياسية في فلسطين ، ولمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا ، مؤكدة على أنها لا تستطيع أن ترى بديلا له . أما الدول المعارضة لتقسيم فلسطين فقد شككت في اختصاص الأمم المتحدة القانوني لاتخاذ هذا الاجراء الخطير ، مشددة على أن الأمم المتحدة انتهكت مبدأ تقرير المصير بحرمان الشعب الفلسطيني منه ، كما خالفت المادة ٦ من صك الانتداب التي تنص على "ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى (غير اليهودية)" . كذلك اتهمت هذه الدول دولا كبرى ذات مصالح بممارسة الضغط السياسي لكسب الأصوات من أجل تأمين أغلبية الثلثين المطلوبة . وترد أدناه بعض المقتطفات من البيانات التي تمثل مختلف وجهات النظر لاعطاء انطباع عن الحالة التي كانت سائدة في هذه الدورة الهامة للجمعية العامة .

الدول المؤيدة لمشروع التقسيم

بولندا :

"... ما هو الحل الذي نريده ؟ إن الاجابة سهلة . فعرب فلسطين ، وكذلك يهود فلسطين ، يريدون الاستقلال الوطني . وهم يريدون وقف الانتداب ووضع حد للحالة الراهنة وانشاء دولتيهما القوميتين .

"إن وفدي وحكومتي كانا يعتقدان لتفرة ، ويأملان ، أن هذه الأماني قد تجد تعبيرا عنها في دولة فلسطينية واحدة يكون العرب واليهود فيها على السواء شريكين متساويين ، يتمتعان بحرية تطوير حياتهما القومية . بيد أن الحالة هي في وضع لا يمكن في ظله تحقيق هذا الهدف ، ليس على الاقل في المرحلة الحالية . ولذلك فإن علينا أن ننشئ دولتين ، دولة عربية ودولة يهودية ، لكي نحقق الأماني القومية للطائفتين اللتين تعيشان في فلسطين . وليس ثمة سبيل آخر للخروج من هذا المأزق ، ولابد لأي شخص حريص على تحقيق الأماني القومية لليهود وللعرب على السواء واقامة العدل فيها ، من أن يؤيد هذا الاقتراح ..." (٥٤) .

البرازيل :

"... إن الأمر ينطوي على تغييرات كبيرة في الوضع القائم السياسي لمنطقة هامة ، تغييرات من شأنها أن تؤثر تأثيرا جذريا على المبادئ القضائية والمصالح الثابتة .

"بيد أن الامر يطرح علينا اليوم بوصفه أمرا واقعا ، نظرا لان الوعد الوارد فيما يسمى باعلان بلفور وما تلاه من خلق انتداب عصبة الامم لغرض واضح صريح هو انشاء "وطن قومي يهودي" قد أديا الى هجرة أعداد كبيرة من أبناء الجنس اليهودي الى فلسطين حيث استقر بهم المقام هناك بصفة دائمة وحيث أوجدوا مصالح كبيرة وأسسوا وطنا تطور بسرعة الى حد أصبح معه الآن له خصائص الدولة ..."(٥٥) .

الولايات المتحدة الامريكية :

"... إن اقتراح التقسيم مع الوحدة الاقتصادية الذي ننظر فيه هو في حقيقة الامر مشروع للامم المتحدة . نشأ كنتيجة لدورة استثنائية للامم المتحدة ولاعمال لجنة خاصة للامم المتحدة ، بالاضافة الى أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ...

"وقد قيل الكثير في معرض هذه المناقشات عن استصواب وضرورة تقديم مشروع الى الجمعية العامة يحظى بموافقة كلا الطرفين الرئيسيين في هذه الحالة . وأعتقد أنه ما من وفد هنا لا يعرف انه لم يقدم قط أي مشروع ، سواء الى هذه الجمعية العامة أو الى الحكومة المنتدبة خلال سنوات ولايتها الطويلة ، أو في أي مكان آخر ، يحظى بقبول العرب واليهود على السواء . فلم يقدم أبدا أي مشروع من هذا القبيل ، ولا أعتقد أنه سيقدم أي مشروع من هذا القبيل أبدا . واذا كان المراد أن نحقق عن طريق الامم المتحدة حلا لهذه المشكلة فان ذلك لا يمكن أن يتم بدون استعمال السكين . فلا اليهود ولا العرب سيرضون رضا تاما بأي شيء نفعله ، ويحسن بنا أيضا أن نضع ذلك نصب عيوننا .

"... إن وفد الولايات المتحدة يؤمن ايمانا صادقا بأن مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة المخصصة المعنية بالقضية الفلسطينية ، بكل عيوبه المعترف بها ، يتيح لشعب فلسطين في تلك الارض أفضل الوسائل العملية في الوقت الحاضر التي يمكن بها بلوغ هذه الاهداف الكبيرة ..." (٥٦) .

اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية :

"... قد نتساءل عن السبب الذي جعل الاغلبية الساحقة من الوفود الممثلة في الجمعية العامة تعتمد هذا الحل دون غيره . والتفسير الوحيد ... الذي يمكن تقديمه هو أن جميع الحلول البديلة للمشكلة الفلسطينية وجد أنها غير ممكنة التطبيق وغير عملية . وعندما أقول ذلك ، فإن الذي يدور في خلدي هو مشروع انشاء دولة عربية - يهودية مستقلة واحدة يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة في الحقوق . فقد أظهرت الخبرة المكتسبة من دراسة القضية الفلسطينية ، بما في ذلك خبرة اللجنة الخاصة ، أن اليهود والعرب في فلسطين لا يرغبون في العيش معا ، ولا يمكنهم ذلك . والنتيجة المنطقية التي تنجم عن ذلك هي أنه اذا كان هذان الشعبان اللذان يقطنان فلسطين ، واللذان تربطهما روابط تاريخية عميقة الجذور بهذه الارض ، لا يستطيعان العيش معا داخل حدود دولة واحدة ، فليس ثمة بديل عن انشاء دولتين - احداهما عربية والاخرى يهودية - مكان بلد واحد . وهذا ، في رأي وفدي ، هو الحل العملي الوحيد ..." (٥٧) .

الدول المعارضة لمشروع التقسيم

الفلبيـــن :

"... لقد انتهت الحكومة الفلبينية الى نتيجة مفادها انها لا تستطيع أن تقدم تأييدها لأي اقتراح يدعو الى تفتيت وحدة فلسطين سياسيا وتمزيقها اقليميا .

وقد أجرينا تقييما للحجج القانونية ووجدنا أنها ليست العوامل الحاسمة في تشكيل حل عادل وعملي . وأيا كان الوزن الذي قد نرى اعطاءه لحجج جانب أو آخر ، فمن الجلي للحكومة الفلبينية أن الحقوق الممنوحة للدولة المنتدبة ، حتى ولو أكدها اتفاق دولي بعد ذلك ، لا تبطل الحق الأصلي لشعب في أن يقرر المستقبل السياسي لموطنه الأصلي وأن يحافظ على سلامة هذا الموطن الاقليمية .

اننا نرى أن القضية أخلاقية في المقام الأول . انها قضية ما اذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تقبل مسؤولية تنفيذ سياسة ليست إلزامية بموجب أي حكم بعينه من أحكام الميثاق ولا وفقا لمبادئه الاساسية ، وتتعارض تعارضا واضحا مع الاماني القومية المشروعة لشعب فلسطين . وتعتقد الحكومة الفلبينية أنه من واجب الامم المتحدة ألا تقبل تحمّل أية مسؤولية من هذا القبيل ..." (٥٨) .

لبنـــان :

" ... اذا حكمت على الامور من خلال التقارير الصحفية التي تصلنا كل يومين أو ثلاثة أيام ، ففي استطاعتي بكل تأكيد أن أتخيل مدى الضغط ومدى المناورات التي تعرض لها احساسكم بالعدالة والانصاف والديمقراطية أثناء الساعات الست والثلاثين الأخيرة . كما يمكنني أن أتخيل مدى مقاومتكم لكل هذه المحاولات بغية الحفاظ على أكثر ما نعتز به ونقدسه في الأمم المتحدة ، وعلى المساس بمبادئ الميثاق ، وصيانة الديمقراطية وأساليب منظمتنا الديمقراطية . أصدقائي ، فكروا في هذه الاساليب الديمقراطية ، وفي حرية التصويت المقدسة بالنسبة لكل وفد من وفودنا . واذا كان لنا أن نتخلى عن هذا من أجل النظام الاستبدادي المتمثل في التسلط على كل وفد في غرف الفنادق وفي الفراش وفي الاروقة وفي غرف الانتظار ، أو تهديد الوفود بعقوبات اقتصادية أو رشوتها بالوعود بغية ارغامها على التصويت على نحو أو آخر ، فتصوروا ما سيؤول اليه حال منظمتنا في المستقبل . هل سنكون منظمة ديمقراطية ؟ هل سنكون منظمة جديرة بالاحترام في نظر العالم ؟ انني أتوسل

اليكم ، في هذه المرحلة الحاسمة ، أن تفكروا لحظة في العواقب البعيدة المدى التي قد تترتب على هذه المناورات ، لاسيما اذا استسلمنا لها ..." (٥٩) .

كولومبيا :

"... لقد اعتمدت اللجنة المخصصة مشروع التقسيم بأغلبية خمسة وعشرين صوتا مقابل ثلاثة عشر صوتا وامتناع سبعة عشر عضوا عن التصويت . إننا نسمع ونقرأ أن هذا التصويت يكون ناقصا في الجمعية العامة بمقدار صوت واحد عن أغلبية الثلاثين المطلوبة بموجب قواعدنا . بيد أنه ليس ، في رأينا ، أي شك في أن المشروع لم يحظ بتأييد اثنين وثلاثين وفدا . وبعبارة أخرى ، فانه ، في وضعه الحالي ، اقتراح أقلية حقا . وسيظل اقتراح أقلية في أذهاننا . ولن يفقد هذا الطابع المميز حتى ولو نجح في الحصول على أصوات ثلاثة أو أربعة وفود أخرى ؛ وتزداد ضالة قوة الاقتراح جلاء اذا أخذنا في الاعتبار الاهمية الدولية الكبيرة التي تتسم بها هذه القضية . والامتياز الذي يتمتع به هذا الحل الذي يلقى مساندة مشتركة من قبل الولايات المتحدة واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية . ويبدو لجميع المراقبين غير المتحيزين أنه لولا هذه المساندة القوية لما استطاع الاقتراح أبدا أن يشق طريقه الى الجمعية العامة . وقد يعتمد هنا في نهاية الامر ، ولكننا نؤكد أن الاصوات التي تعطى على مضض ، والتي يتم تدبيرها عن طريق نداءات في غير محلها ، توجه في آخر لحظة ، لن تؤدي الى تحسين مركز هذا الاقتراح في رأي العالم الخارجي ...

"ونرى في هذه الظروف أنه يحسن بالجمعية العامة أن تؤجل اتخاذ قرار بهذا الشأن ..." (٦٠) .

باكستان :

"... كيف تصبح فلسطين مستقلة ؟ وأي نوع من الاستقلال ؟ وما هو الحل الذي نحن مدعوون الى اقراره والى محاولة تنفيذه ؟ ان الاقتراح المعروض على الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول ، في الحقيقة ، اننا نحن الذين سنقرر - وليس شعب فلسطين ، ولا يوجد أي نص يقضي بتقرير المصير ، ولا نص يقضي بموافقة المحكومين - نوع الاستقلال الذي ستناله فلسطين . وسوف نسمي فلسطين مستقلة وذات سيادة ولكن فلسطين ستكون ملكا لنا ، ولن تكون قرة لعيوننا الكثيرة التي تنظر في اتجاهات شتى ، بل ستكون بؤرة الشقاق بين الشرق والغرب ، مخافة أن تتاح ، بالصدفة ، للوحدة التي يعلنها اسمنا باكتئاب شديد ، أن تتحقق .

"اننا سنقطع أولا جسد فلسطين الى ثلاثة أجزاء تشكل دولة يهودية والى ثلاثة أجزاء تشكل دولة عربية . ثم سيكون لدينا جيب يافا ، وسيظل قلب فلسطين ، وهو القدس ، مدينة دولية الى الابد . هذه هي بداية الشكل الذي ستتخذه فلسطين .

"وبعد تقطيع فلسطين على هذا النحو ، سنضع جسدها الدامي فوق الصليب الى الابد . ولن يكون هذا مؤقتا ، بل دائما . ففلسطين لن يملكها شعبها أبدا ؛ بل ستكون دائما ممدّدة على الصليب .

"ما هي السلطة التي تخوّل للامم المتحدة القيام بذلك ؟ ما هي سلطتها القانونية ، وما هي سلطتها الشرعية التي تسمح لها بالقيام بذلك ، والتي تسمح لها بجعل دولة مستقلة خاضعة لادارة الامم المتحدة الى الابد ؟ ...

"إن اقتراعنا اليوم ، اذا كان لا يقر التقسيم ، لن يستبعد الحلول الاخرى . واقتراعنا ، اذا أقر التقسيم ، سيمنع جميع الحلول السلمية . فليعلن عن نفسه ذلك الذي يكون مستعدا لتحمل تلك المسؤولية . إن ندائي اليكم هو : ان لا توصدوا الباب أمام تلك الامكانية . انه ينبغي للامم المتحدة أن تسعى وتجاهد من أجل التوحيد ولم الشتات وليس من أجل التفريق والتشتيت ..." (٦١) .

لقد أعلن أحد عشر وفدا تأييدهم لمشروع التقسيم :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أوروغواي ، البرازيل ، بلجيكا ، بولندا ، السويد ، غواتيمالا ، كندا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، هولندا .

وتكلم ثلاثة عشر وفدا في معارضة الاقتراح :

ايران ، باكستان ، سوريا ، العراق ، الفلبين ، كوبا ، كولومبيا ، لبنان ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، هايتي ، اليمن ، اليونان .

واتخذت فرنسا موقفا غير ملتزم . أما بريطانيا ، بوصفها الدولة المنتدبة ، فقد أعلنت عزمها على الامتناع عن التصويت ، مثلما فعلت اثيوبيا والصين .

وبعد أن بذلت الدول التي تعارض المشروع جهودا في اللحظة الاخيرة لتأجيل الجمعية العامة أو احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية ، تم الاقتراع على مشروع التقسيم في نهاية الامر يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . وقد نال ٣٣ صوتا مؤيدا و١٣ صوتا معارضا ، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد جنوب افريقيا ، استراليا ، اكوادور ، اوروغواي ، ايسلندا ، باراغواي ، البرازيل ، بلجيكا ، بنما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، السويد ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، النرويج ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : أفغانستان ، ايران ، باكستان ، تركيا ، سوريا ، العراق ، كوبا ، لبنان ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، اليمن ، اليونان .

الممتنعون : اثيوبيا ، الارجنتين ، السلفادور ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، هندوراس ، يوغوسلافيا (٦٢) .

وأعلنت الدول العربية ، وكذلك عدة دول أخرى ، انها لن تعتبر نفسها ملزمة بتوصية الجمعية العامة نظرا لانها تعتبر هذه التوصية متناقضة مع ميثاق الامم المتحدة . وأعربت دول أخرى عن مخاوفها من الآثار التي تترتب مستقبلا على الاقتراع بتقسيم فلسطين . وفيما يلي نُبذة من بيان يعبر عن الحالة النفسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت :

"لقد اتخذ قرار مصيري . لقد سبق السيف العذل . وعلى حد قول الامريكي الاعظم 'لقد حاولنا جهدنا أن نفعل الصواب بقدر ما منحنا الله القدرة على رؤية الصواب' . لقد نجحنا في اقناع عدد كاف من زملائنا الممثلين بأن يروا الصواب كما نراه ، ولكن لم يسمح لهم بأن يقفوا في جانب الصواب كما يرونه . إن قلوبنا حزينة ولكن ضمائرنا مستريحة . ولا نحب أن يكون العكس هو الصحيح ...

" ما من امرئ يستطيع اليوم أن يتنبأ بمستقبل الاقتراح الذي قدمه هذان البلدان العظيمان وأيداه . هل سيثبت أنه مفيد أو العكس لدى تنفيذه بالفعل .

"اننا نخشى كثيرا أن تكون الفائدة ، إن كانت ثمة أية فائدة ، التي قد يؤدي اليها التقسيم ، ضئيلة اذا هي قورنت بالاذي الذي قد يفتتحه . فهو يفتقر تماما الى الشرعية القانونية . ولا نضمر أي شعور بالشكوى ضد ذلك الرهط من أصدقائنا وزملائنا الممثلين الذين ارغموا ، تحت ضغط شديد ، على تغيير مواقفهم والتصويت تأييدا لاقتراح لا تزكيه لديهم عدالته وانصافه . إن شعورنا نحوهم هو شعور بالعطف لانهم وضعوا في مثل هذا الموقف الحرج الذي يتنازعهم فيه حسن تقديرهم وضميرهم ، من ناحية ، والضغط الذي تعرضوا له هم وحكوماتهم ، من ناحية أخرى" (٦٣) .

أحكام قرار التقسيم

إن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ، الذي يعرف باسم القرار ١٨١ (د - ٢) ، يشكل في واقع الامر توصية موجهة "للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المنتدبة ولجميع الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة بالقيام ، فيما يتصل بنظام الحكم المقبل في فلسطين ، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية" ، مع مطالبة مجلس الامن بأن "يتخذ الاجراءات اللازمة المنصوص عليها في المشروع من أجل تنفيذه ..."

وقد تقرر تقسيم فلسطين الى "دولة يهودية" غير مسماة و"دولة عربية" غير مسماة . كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها بحلول ١ آب/أغسطس ١٩٤٨ ، تاركة للدولة اليهودية ، بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٤٨ ، منطقة تتضمن ميناء بحريا لتيسير قدوم "هجرة كبيرة" . وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، تتولى الامم المتحدة تدريجيا دفة الادارة في الاقليم كله ، على أن تمارس هذه الادارة عن طريق لجنة ، وأن يتم تسليم السلطة الى الدولتين يوم الاستقلال الذي ينبغي ألا يتجاوز ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ . وتقرر أن ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية .

وقد تم تقسيم فلسطين الى ثمانية أجزاء ، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية ، وتقرر أن تشكل الجزء السابع ، وهو يافا ، جيبا عربيا في الاقليم اليهودي (المرفق الاول) .

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص . وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة ادارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات . يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع ، و"يصبح سكان المدينة عندئذ أحرارا في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بامكانية تعديل نظام حكم المدينة" .

ووردت ضمانات مركز القدس بالعبارات التالية :

"لا يجوز انكار أو الاخلال بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية .

"ففيما يتعلق بالاماكن المقدسة ، تضمن حرية الوصول والزيارة والعبور طبقا للحقوق القائمة ، لجميع سكان ومواطني الدولة الاخرى ومدينة القدس ، وكذلك للاجانب ، دون تمييز بسبب الجنسية ، شريطة المحافظة على النظام العام واللياقة العامة .

"تصان الاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية . ولا يسمح بأي فعل قد يخل على أي نحو بطابعها المقدس ..."

وكان التعليل العقلي لهذا التقسيم الاقليمي الترقيعي ، هو ضمان اشتمال الدولة اليهودية على أقصى عدد من اليهود وتخفيض عدد أولئك الذين سيستبقون في الدولة العربية الى أدنى حد ممكن (يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٠ شخص) . ولكن سيبقى داخل حدود الدولة اليهودية عدد كبير جدا من عرب فلسطين : ٠٠٠ ٤٩٧ نسمة (منهم ٠٠٠ ٩٠ بدوي) مقابل ٠٠٠ ٤٩٨ يهودي (٦٤) . وقد تضمن مشروع التقسيم ضمانات مفصلة لكفالة حقوق الاقليات ، منها ما يلي :

"تكفل للجميع حرية الضمير وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، على أن يخضع ذلك فقط لحفظ النظام العام والاخلاق العامة .

"لا يجوز ممارسة أي نوع من أنواع التمييز بين السكان بسبب العنصر أو الدين أو اللغة أو الجنس .

"الجميع الاشخاص الداخلين في نطاق اختصاص الدولة الحق في التمتع بحماية القوانين على قدم المساواة .

"تحترم قوانين الاسرة والاحوال الشخصية لمختلف الاقليات ومصالحها الدينية ، بما فيها الاوقاف ...

"تؤمن الدولة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيا للاقلية العربية والاقلية اليهودية بلغتهما وعاداتهما الثقافية على التوالي ...

"لا يجوز حرمان أية طائفة من حقها في المحافظة على مدارسها الخاصة من أجل تعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، شريطة امتثالها للمتطلبات التعليمية ذات الطابع العام التي قد تفرضها الدولة ، ولا يجوز المساس بهذا الحق ...

"لا يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية (أو يهوديا في الدولة العربية) إلا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات ، يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه ..."

وينبغي كذلك أن تضمن كلتا الدولتين حرية الحركة والعبور .

أما الضمانات المتعلقة بمركز القدس وحق الاقليات فقد تقرر أن يكون لها مركز الاحكام الدستورية في كل دولة :

"تُصدر الحكومة المؤقتة لكل دولة مقترحة اعلانا موجها الى الامم المتحدة ، قبل الاستقلال ؛ ...

"يعترف بالاحكام الواردة في الاعلان بوصفها قوانين أساسية للدولة ولا يجوز أن يتعارض أي قانون أو نظام أو اجراء رسمي مع هذه الاحكام ، كما لا يجوز أن يكون لأي قانون أو نظام أو اجراء رسمي سيادة عليها" .

خامسا - نهاية الانتداب وانشاء اسرائيل

الحالة في فلسطين

لم يقدم قرار الامم المتحدة الخاص بالتقسيم حلا لمشكلة فلسطين ، فازداد العنف . ودعت الهيئة العربية العليا لفلسطين الى اضراب عام احتجاجا على تقسيم وطنها . وتكاثرت الاشتباكات بين الفلسطينيين واليهود بعد أن أخذت القوات اليهودية شبه العسكرية تعمل بمزيد من الحرية فيما بدأت القوات البريطانية انسحابها . وصار التخريب والهجمات على المنشآت العسكرية والاستيلاء على الاسلحة البريطانية من جانب هذه الجماعات من المعالم الرئيسية للساحة الفلسطينية ، بالاضافة الى تكاثر الاشتباكات اليهودية - العربية . وعندما بدأت الاحداث تتحول الى مواجهة مسلحة كبرى ، أعلنت بريطانيا العظمى أنها سوف تنهي الانتداب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ، أي قبل عدة شهور من الموعد المقرر في مشروع الامم المتحدة .

ولم يستطع مجلس الامن أن يتخذ أي قرار فعال بعد مناقشة القرار ١٨١ (د - ٢) (قرار التقسيم) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٧ . وفي آذار/مارس ١٩٤٨ فشل مشروع اقتراح قدمته الولايات المتحدة لتمكين المجلس من اتخاذ اجراء بشأن قرار التقسيم ، فاكتفى المجلس بالدعوة الى انهاء العنف في فلسطين . وتحت وطأة سرعة التطورات لم يبلغ قرار التقسيم حتى مرحلة الإحالة الروتينية الى اللجنة السادسة لدراسة ما يترتب عليه من آثار ومدلولات قانونية . ولم تستطع لجنة الامم المتحدة لفلسطين التي انشئت بموجب القرار ١٨١ (د - ٢) الانتقال الى القدس ، بل بالكاد تمكنت من اجراء مشاورات في نيويورك . وأصبح تشكيل الحرس الشعبي المسلح (الميليشيا) بهدف مساعدة اللجنة في أداء وظائفها في فلسطين متعذرا عمليا ازاء تسارع الانسحاب البريطاني وسط حالة متدهورة بلغت فيها حصيلة الاصابات خلال الاشهر الثلاثة الأولى التي تلت اقرار مشروع التقسيم ٨٦٩ قتيلا و ١٩٠٩ من الجرحى[٦٥] .

سياسات التوسع الاقليمي الصهيونية

ومع اطراد انسحاب الحكومة البريطانية من فلسطين وعجز الامم المتحدة عن أن تحل مكانها كسلطة حاكمة فعالة ، بادرت الحركة الصهيونية الى العمل على فرض سيطرتها على اقليم الدولة اليهودية الناشئة . وفي الوقت ذاته أوضحت الدول العربية المتاخمة أنها سوف تتدخل .

ويتضح من كتابات الزعماء الصهيونيين أن السياسة الصهيونية تمثلت في العمل ، خلال فترة الانسحاب البريطاني ، على احتلال أكبر قدر ممكن من الأراضي (بما في ذلك "الضفة الغربية") الواقعة خارج الحدود المرسومة للدولة اليهودية بقرار

التقسيم . وقد وصف مسؤول اسرائيلي خطة عسكرية شاملة سميت الخطة دال (أو دالت بالعبرية) فقال :

"في آذار/مارس ١٩٤٨ ، أعدت القيادة العليا للهاغاناه خطة شاملة للعمليات هي الخطة (دال) عوضا عن الخطط "ألف" و "باء" و "جيم" التي كانت تحكم استراتيجية الهاغاناه في السنوات السابقة . وكان من المقرر أن تبدأ ساعة الصفر للخطة (دال) عندما يصل الجلاء البريطاني الى نقطة تكون فيها الهاغاناه بمأمن من التدخل البريطاني الى حد معقول ، وعندما تكون التعبئة قد تقدمت الى درجة يصبح فيها التنفيذ خطة واسعة النطاق ممكنا عمليا . وكانت مهمة الهاغاناه بسيطة بقدر ما كانت ثورية : "كسب السيطرة على المنطقة المخصصة للدولة اليهودية والدفاع عن حدودها ، وعلى ما يقع خارج تلك الحدود من مناطق تجمعات المستوطنات اليهودية والسكان اليهود ، ضد أي عدو نظامي أو شبه نظامي يعمل من قواعد خارج أو داخل منطقة الدولة اليهودية"(٦٦) .

وكتب بيفين :

"في الشهور التي سبقت الغزو العربي ، وبينما كانت الدول العربية الخمس (سوريا ، شرق الاردن ، العراق ، لبنان ، مصر) تجري استعدادات لعدوان منسق واصلنا شن الهجمات داخل المنطقة العربية . ومع ذلك كنا نقول لضباطنا وجنودنا ، في الايام الاولى من عام ١٩٤٨ ، أن هذا ليس كافيا . والحق انه كان لما تشنه أية قوات يهودية من هجمات من هذا النوع أهمية نفسية كبيرة وأن تأثيرها العسكرية كان ذا قيمة لانها وسعت الجبهة العربية وأرغمت الأعداء على التزام جانب الدفاع . إلا إنه كان واضحا لدينا أنه لن يكون بمقدور حتى أجرأ ما يشنه جنودنا غير النظاميين من هجمات أن تحسم الأمر أبدا . فقد كان أملنا يكمن في كسب السيطرة على الأرض .

"وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وضعنا ، خلال اجتماع لقيادة الارغون شاركت فيه شعبة التخطيط ، أربعة أهداف استراتيجية هي : (١) القدس ؛ (٢) ويافا ؛ (٣) وسهل اللد - الرملة ؛ (٤) ومنطقة المثلث .

"وكنا نعلم ونحن نحدد هذه الاهداف لانفسنا أن تحقيقها سيتوقف على عوامل كثيرة ، ولكنه سيعتمد بالدرجة الاولى على ما لدينا من قوة في الرجال

والسلاح . لذلك قررنا أن نعامل الخطط على أساس أنها "بدائل" : بمعنى أن ننفذ ما نقدر عليه . والذي حدث فعلا هو أننا لم ننفذ بالكامل سوى الجزء الثاني من الأجزاء الأربعة للخطة الاستراتيجية .

"وفيما يتعلق بالجزئين الأول والثالث استطعنا أن نسجل انجازات هامة في ميدان المعركة - غير أننا لم نحقق انتصارات حاسمة .

"أما الجزء الرابع فلم تتح لنا حتى فرصة البدء في وضع الخطة موضع التطبيق . على أن فتح يافا يمثل حدثا بالغ الاهمية في النضال من أجل الاستقلال العبري" .

(تفسّر "منطقة المثلث" على أنها "الاسم الشائع لمنطقة يسكنها العرب في الوسط من "أرض اسرائيل" الغربية . وهي تحتل بالتقريب مثلثا رؤوسه مدن نابلس وجنين وطولكرم ، وتضم معظم المنطقة غير الصحراوية غربي نهر الاردن التي تقع الآن خارج دولة اسرائيل") (٦٧) .

وكتب بن غوريون :

"... وهكذا وزعت قوات الميدان والبالماخ بالذات وأظهرت بسرعة ذلك المعدن الذي سرعان ما أفعم جيشنا بالحيوية وجلب لنا النصر ... وتم احتلال القدس الجديدة وطرد المناضلون من حيفا ويافا وطبرية وصفد والانتداب ما زال قائما . لقد احتاج الأمر حكمة وضبطا للنفس كيلا نتعرض لورطة مع الجيش البريطاني . ولقد أدت الهاغاناه عملها ؛ فقبل يوم أو اثنين من الغزو العربي لم تكن هناك مستوطنة واحدة قد فقدت ولم ينقطع طريق واحد ، ولو أن حركة الانتقال قد وقعت في اضطراب جسيم رغم التأكيدات الصريحة من البريطانيين بابقاء الطرق مأمونة طوال فترة بقائهم . وما أن بدأت الاضطرابات في الأيام الأولى من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حتى راح العرب يفرون من المدن . وعندما انتشر القتال ، انضم البدو والفلاحون الى النازحين ، بينما لم يهجر أبعد بيت يهودي ، ولم يستطع أي عمل فظ قامت به حكومة متداعية (المقصود هنا الانتداب البريطاني) أن يمنعنا من بلوغ هدفنا في يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ في دولة وسعت الهاغانا رقعتها وجعلتها يهودية ..." (٦٨) .

النزوح الفلسطيني الأول

أسفر هذا التوسع الاقليمي باستخدام القوة عن نزوح اللاجئين على نطاق واسع من مناطق الاشتباكات . ويدعي الفلسطينيون أن ذلك كان جزءا من سياسة متعمدة لتشريد عرب فلسطين ولافساح المجال للمهاجرين ، ويستشهدون بمصادر صهيونية منها هرتزل الذي قال :

"سنحاول اجلاء السكان المعدمين الى خارج الحدود بتوفير العمل لهم في البلدان التي يعبرون اليها ، مع حرمانهم من العمل في بلدنا نحن .

"ويجب أن تتم عملية نزع الملكية وإبعاد الفقراء بتكتم واحترام"(٦٩) .

وتورد خطط هرتزل فيما يتعلق بحجم الدولة اليهودية كشاهد آخر على هذه السياسة . فقد كتب وايزمان يصف اجتماعه بتشرشل عام ١٩٣٩ :

"... وشكرته على اهتمامه الدائم بالامور الصهيونية وقلت : "لقد وقفت بجانب المشروع وهو في المهد . وآمل في أن تظل تؤيده حتى النهاية . ثم أضفت قائلا إننا نود بعد الحرب أن نقيم دولة من ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي في فلسطين . وكان جوابه : نعم انني متفق مع ذلك تماما"(٧٠) .

ويدفع الفلسطينيون أيضا بأن ارهاب السكان المدنيين بوسائل عسكرية ونفسية كان جزءا لا يتجزأ من سياسة طرد الفلسطينيين هذه ، ويوردون ، مرة أخرى ، الدليل على ذلك في كتابات صهيونية :

"... يجب أن يكون واضحا فيما بيننا أنه لا مجال لكلا الشعبين معا في هذا البلد ... فنحن لن نحقق هدفنا في أن نكون شعبا مستقلا ومعنا عرب في هذا البلد الصغير . والحل الوحيد هو أن تكون هناك فلسطين بدون عرب ، على الاقل في غربي فلسطين (غرب نهر الاردن) ... وليست هناك طريقة سوى نقل العرب من هنا الى البلدان المجاورة - ونقلهم جميعا ؛ ويجب ألا تترك قرية واحدة ولا قبيلة واحدة ... وبعد هذا النقل فقط سيكون بمقدور البلاد أن تستوعب الملايين من اخوتنا . ليس هناك حل آخر ..."(٧١) .

ومن أخس حالات ارهاب السكان المدنيين ، طبقا للمصادر الفلسطينية والمصادر الاخرى ، ما حدث في نيسان/ابريل ١٩٤٨ في دير ياسين ، وهي قرية قرب القدس كانت تقع في الأرض المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم . وقد كتب حاكم عسكري اسرائيلي سابق للقدس ما يلي :

"لقد عانينا من نكسة ذات طبيعة مختلفة يوم ٩ نيسان/ابريل عندما شنت وحدات مشتركة من اتسيل وعصابة شتيرن هجوما متعمدا وبدون سابق استفزاز على قرية دير ياسين العربية في الطرف الغربي من القدس . ولم يكن هناك سبب للهجوم . لقد كانت قرية هادئة منعت وحدات المتطوعين العرب القادمين من عبر الحدود من الدخول اليها ولم تشترك في أية هجمات على المناطق اليهودية . وقد اختارتها الجماعات المنشقة لأسباب سياسية محضة . وكان هذا عملا ارهابيا متعمدا ...

"... لم تعط النساء والاطفال وقتا كافيا للجلاء عن القرية ، بالرغم من أنه جرى انذارهم بذلك بمكبرات الصوت ، ولقد كان كثير من هؤلاء من بين ٢٥٤ شخصا ذكرت الهيئة العربية العليا أنهم قد قتلوا .

"لقد كان الحدث كارثة من كل ناحية . فقد احتل المنشقون القرية مدة يومين ثم تركوها . وقد استحقوا احتقار معظم اليهود في القدس وتبّرؤا علنيا تاما من جانب الوكالة اليهودية . ولكنهم أعطوا العرب تهمة قوية ضدنا ، واستخدمت كلمة دير ياسين مرارا وتكرارا لتبرير ما ارتكبوه من فظائع ولاقناع الفلاحين العرب بالانضمام الى الهروب الجماعي الذي كان يجري حين ذاك في كل انحاء فلسطين"(٧٢) .

وأنكر زعماء صهيونيون آخرون هذه الاتهامات ، جاعلين منها قضية خلافية . فقد كتب بيغين :

"كانت دعاية العدو تستهدف تلطيخ اسمنا ، ولكنها في النهاية ساعدتنا . فقد اكتسح الذعر عرب أرض اسرائيل ... وبدأ العرب يهربون في ذعر حتى قبل أن يصطدموا بالقوات اليهودية . ولم يكن ما حدث في دير ياسين ، وإنما ما لفق عن دير ياسين هو الذي ساعدنا على أن نشق طريقنا الى انتصاراتنا الحاسمة في ميدان المعركة . لقد ساعدتنا خرافة دير ياسين بوجه خاص في فتح حيفا ... فقد شقت القوات اليهودية طريقها في حيفا مثل السكين في قالب من الزبد . وبدأ العرب يهربون في رعب صارخين : "دير ياسين !"(٧٣) .

ومهما كانت الروايات عن هذه القضية المختلف عليها ، فقد كان الاثر السيكولوجي لحوادث من هذا النوع هو النزوح الجماعي للسكان المدنيين .

ويصف إيغال آلون التكتيكات السيكولوجية التي استخدمت حين ذاك كما يلي :

"لقد جمعت المخاتير اليهود الذين لهم اتصال بالعرب في القرى المختلفة ، وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب بأن تعزيزات يهودية ضخمة قد وصلت الى منطقة الجليل وأنها سوف تحرق كل قرى منطقة الحولة . وقلت لهم إن عليهم أن يشيروا على هؤلاء العرب ، كأصدقاء لهم ، بالهروب قبل فوات الاوان . وانتشرت الاشاعة في كل مناطق الحولة بأن وقت الهروب قد حان . ولقد بلغ عدد الهاربين آلافا مؤلفة . وحققت الخطة هدفها تماما ، وسقط مبنى مركز الشرطة في الخالصة في ايدينا دون طلقة واحدة . وتم تنظيف المناطق الشاسعة ، وزال الخطر عن طرق المواصلات ، واستطعنا أن ننظم أنفسنا لمواجهة الغزاة على طول الحدود دون أن نخشى أمر المؤخرة"(٧٤) .

كان الذعر الذي انتشر بين السكان الفلسطينيين عاملا حاسما أثر في مجرى التطورات في فلسطين . فقد أدى الى نزوح جماعي للاجئين الى البلدان المجاورة ، وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من جراء هذه الاعمال العدائية بنحو ٧٣٦ ٠٠٠ شخص(٧٥) بنهاية عام ١٩٤٩ ، أي نصف عدد أهالي فلسطين الاصليين . أما الاتهامات القائلة بأن الزعماء العرب هم الذين حرضوهم على الهرب فقد فندها تقرير الامم المتحدة يشير الى أن اللاجئين قد هربوا من الحرب أو طردوا :

"كان من جراء الصراع في فلسطين أن كل السكان العرب تقريبا قد هربوا أو طردوا من المنطقة الواقعة تحت الاحتلال اليهودي" .

"... لقد شرد عدد مخيف من الاشخاص من ديارهم . والعرب يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين في فلسطين والبلدان المجاورة . ويعتبر مستقبل هؤلاء اللاجئين العرب احدى المسائل موضع النزاع وينطوي حلها على مصاعب جد عظيمة ...

"لقد جاء معظم هؤلاء اللاجئين من منطقة نص قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر على أن تكون ضمن الدولة اليهودية . وقد كان نزوح عرب فلسطين ناجما عن الذعر الذي نشأ عن القتال في مناطق تجمعاتهم ، وعن اشاعات تتعلق بأعمال حقيقية أو مزعومة من الارهاب أو الطرد ..."(٧٦) .

انتهاء الانتداب ومولد اسرائيل

بينما تصاعدت الاعمال العدائية في فلسطين ، تكشفت الجهود المبذولة في الامم المتحدة لايجاد سبل لوقف العنف . وقد لقي اقتراح من الولايات المتحدة بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة للامم المتحدة معارضة قوية من الزعماء الصهيونيين الذين رأوا فيه احتمالا لنقض قرار التقسيم . كما كان هناك اعتراض مماثل على اقتراح بالتفاوض للتوصل الى الهدنة . ويصف وايزمان هذه المرحلة كما يلي :

"... كان من المسلم به في واشنطن بالفعل ، مراعاة لما حدث من "حقائق" أنه إذا لم ينقض قرار تشرين الثاني/نوفمبر فعلا فيجب تأجيله ـ ربما الى أجل غير مسمى ...

"إزاء هذه الظروف ، حصلت على مقابلة مع رئيس الولايات المتحدة .. كان الرئيس متعاطفا شخصيا وظل يشير الى عزم راسخ على الإصرار على تنفيذ التقسيم . بيد أنني أشك فيما إذا كان واعيا لمدى ما تعرضت له سياسته ذاتها من عرقلة على يد مرؤوسيه في وزارة الخارجية ... فقد أعلن ممثل الولايات المتحدة في مجلس الامن الرجوع عن السياسة الامريكية . واقترح إيقاف تنفيذ التقسيم ، وترتيب هدنة في فلسطين ، والدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل إقرار الوصاية على فلسطين بحيث يبدأ العمل بها مع انتهاء الانتداب ، أي يوم ١٥ أيار/مايو . ورغم كل النذر ، كانت الضربة مفاجئة ومريرة وقاتلة سطحيا لآمال طالما راودتنا ...

"لقد كان من المتوقع إقرار مشروع الوصاية دونما صعوبة ، ولكن من خلال الشهرين اللذين اعقبا اقترحها كان الموقف قد تحول جذريا من جديد ...

"... وعندما بات جليا في الجمعية العامة إن من المتعذر إقرار مشروع الوصاية ، استنبطت صيغة أخرى للتأجيل ، ألا وهي "هدنة مؤقتة" : كان على الطرفين التوقف عن إطلاق النار ، على أن يتقرر عدم اتخاذ أي قرار سياسي ، والسماح بهجرة يهودية محدودة لشهور قلائل ، وفي مقابل هذا الامن المؤقت المجهول العاقبة ، كان على اليهود أن يمتنعوا عن إعلان دولتهم حسب قرار تشرين الثاني/نوفمبر ...

"وفيما يتعلق بقضية هذه الهدنة ، شأنها شأن قضية الوصاية ، لم تخالجني لحظة شك أبدا . لقد كان جليا عندي أن التقهقر سيكون قاتلا ، وإن فرصتنا الوحيدة الآن ، كما كان عليه الحال فيما مضى ، هي خلق الوقائع ومواجهة العالم بها ، والبناء على أساسها ..."(٧٧)

أعلنت اسرائيل استقلالها يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ . وكان رحيل المندوب السامي البريطاني في اليوم التالي ايذانا رسميا بانتهاء الانتداب .

وقد استقصى إعلان انشاء دولة اسرائيل مسار التاريخ الحديث الذي جاء بها الى الوجود :

"... في عام ٥٦٥٧ (١٨٩٧) ، وبدعوة من تيودور هيرتزل ، الأب الروحي للدولة اليهودية ، اجتمع المؤتمر الصهيوني وأعلن حق الشعب اليهودي في بعثه قوميا في بلده .

"وجرى الاعتراف بهذا الحق في وعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ ، وتأكد من جديد في انتداب عصبة الأمم الذي قدم ، على وجه الخصوص ، إقرارا دوليا بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي في أرض اسرائيل وحق الشعب اليهودي في إعادة انشاء وطنه القومي .

"ولقد كانت النكبة التي حاقت مؤخرا بالشعب اليهودي - ألا وهي ذبح ملايين اليهود في أوروبا - مثلا آخر واضحا على مسيس الحاجة الى حل مشكلة تشرده بإعادة إنشاء الدولة اليهودية في أرض اسرائيل الأمر الذي من شأنه أن يفتح أبواب الوطن على مصاريعها لكل يهودي ، وأن يمنح الشعب اليهودي مركز العضو المتمتع بكامل الامتيازات في المجالات الدولية ...

"وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يدعو الى انشاء دولة يهودية في أرض اسرائيل ؛ وطلبت الجمعية العامة من سكان أرض اسرائيل اتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ هذا القرار . وهذا الاعتراف من جانب الامم المتحدة بحق الشعب اليهودي في انشاء دولته أمر لا رجوع عنه .

"إن هذا الحق هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيد قدره ، شأنه شأن كل الأمم الأخرى ، في دولة له ذات سيادة ..."(٧٨) .

وخلال الشهور التي سبقت انتهاء الانتداب ، بادرت القوات اليهودية الى احتلال المدن والمناطق الرئيسية في الأرض المخصصة للدولة العربية ، وهذا ما كتبه بن غوريون قبل أن ينتهي الانتداب :

"... لم يدخل العرب أية مستوطنة يهودية أو يستولوا عليها ، مهما كانت نائية ، بينما استولت الهاغاناه ... على مواقع عربية كثيرة ، وحررت طبرية وحيفا ويافا وصفد ... وهكذا عندما جاء اليوم المشهود ، كان ذلك الجزء من فلسطين الذي أمكن للهاغاناه أن تقوم بعملياتها فيه ، شبه خال من العرب"(٧٩) .

واحتلت القوات اليهودية أيضا الجزء الأكبر من القدس التي تقرر تدويلها حسب مشروع التقسيم .

ومع انتهاء الانتداب ، شرعت القوات اليهودية في احتلال أراض أخرى خارج الحدود التي نص عليها قرار التقسيم . وكانت وحدات غير نظامية من الدول العربية المجاورة قد دخلت فلسطين بالفعل في الأسابيع الأخيرة من الانتداب ، وما أن انتهى الانتداب حتى عبرت قوات نظامية من هذه البلدان الى فلسطين . وقد أبلغت الجامعة العربية الأمين العام للأمم المتحدة برقيا بأسباب الإجراء العربي . وبعد أن استعرضت البرقية تاريخ القضية الفلسطينية وجهود الدول العربية لمساعدة عرب فلسطين على تأمين استقلالهم المشروع ، جاء فيها :

"والآن وقد انتهى الانتداب على فلسطين دون أن يترك وراءه سلطة مشكّلة قانونيا لكي تتولى مقاليد الأمن والنظام في البلاد وتوفر الحماية اللازمة للأحياء والممتلكات ، تعلن الدول العربية ما يلي :

"(أ) إن الحق في انشاء حكومة في فلسطين أمر يخص سكانها بموجب مبادئ تقرير المصير التي اعترف بها عهد عصبة الأمم وكذلك ميثاق الأمم المتحدة ؛

"(ب) لقد اضطرب السلم والنظام تماما في فلسطين . ونتيجة للعدوان اليهودي ، أرغم أكثر من ربع مليون من السكان العرب تقريبا على مغادرة ديارهم والهجرة الى البلدان العربية المجاورة . وقد فضحت الاحداث السائدة في فلسطين نوايا الصهيونيين العدوانية المبيتة ودوافعهم الامبريالية ...

"(ج) لقد أعلنت دولة الانتداب بالفعل أنها لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في فلسطين عند انتهاء الانتداب ... وهذا يترك فلسطين تماما بدون أية سلطة ادارية ...

..."

"(هـ) ... إن الاضطرابات الاخيرة في فلسطين تمثل أيضا تهديدا خطيرا ومباشرا للسلم والامن داخل أراضي الدول العربية ذاتها . ولهذه الاسباب ، ولأن أمن فلسطين أمانة مقدسة في عنقها ، وحرصا على الحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الاوضاع السائدة ومنعا لانتشار الفوضى والاستهتار بالقانون إلى داخل الاراضي العربية المجاورة ، ومن أجل ملء الفراغ الذي أحدثه انتهاء الانتداب والعجز عن إحلال أي سلطة شرعية محله ، ترى الحكومات العربية نفسها مضطرة الى التدخل بهدف واحد هو استعادة السلم والامن وإرساء القانون والنظام في فلسطين .

"إن الدول العربية تعترف بأن استقلال وسيادة فلسطين ، التي ظلت حتى الآن خاضعة للانتداب البريطاني ، قد صارا الآن حقيقة واقعة مع انتهاء الانتداب ، وهي ترى أن أهل فلسطين الشرعيين هم وحدهم أصحاب الاهلية والاختصاص في إقامة حكومة في فلسطين للقيام بكل صلاحيات الحكومة دون أي تدخل خارجي . وبمجرد بلوغ هذه المرحلة سينتهي تدخل الدول العربية الذي يقتصر على استعادة السلم وتثبيت القانون والنظام ، وستكون دولة فلسطين ذات السيادة مؤهلة ، بالتعاون مع الدول الاخرى الأعضاء في الجامعة العربية ، لاتخاذ أية خطوة للنهوض برفاه وأمن أهلها وأرضها ..." (٨٠) .

واحتدم القتال بين القوات العربية من ناحية وبين ما صارت تسمى حينذاك بالقوات الاسرائيلية من ناحية أخرى حتى تحوّل الى أول حرب في الشرق الاوسط . وكانت القوات الاسرائيلية جيدة التعبئة ، حسنة التدريب ، وقد استعانت بالفيلق اليهودي

الذي تشكل خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالجماعات المسلحة المختلفة مثل الهاغاناه والبالماخ والارغون ، وأحسن تجهيزها بأسلحة حصلت عليها داخل فلسطين وخارجها خلال فترة الانتداب . أما تدخل الدول العربية لنصرة "الدولة العربية" في فلسطين فقد أثبت عقمه الى حد كبير في مواجهة التفوق الاسرائيلي العسكري الحاسم . وفي غضون أسابيع كانت اسرائيل قد احتلت معظم أرض فلسطين باستثناء "الضفة الغربية" لنهر الاردن التي احتفظ بها الجيش العربي القادم من الاردن ، وقطاع غزة الذي احتفظت به القوات المصرية . (الخريطة في المرفق الثاني) . وفيما عدا هذين الاستثناءين ، أصبحت اسرائيل تسيطر عمليا على كل الارض التي كانت تطالب بها الحركة الصهيونية في مؤتمر السلام عام ١٩١٩ بوصفها "الوطن القومي اليهودي" .

سادسا - فلسطين والامم المتحدة ، ١٩٤٨ - ١٩٦٧

بحلول عام ١٩٤٨ كانت الامم المتحدة منهمكة بقضية فلسطين بصورة لا فكاك منها ، فقد أصبحت تتحمل مسؤولية الالتزامات الدولية بتأمين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التي لم تكن مضمونة خلال الانتداب والتي ضيق عليها الآن قرار التقسيم . وفي مواجهة تهديد للسلم لم يسبق له مثيل خلال العامين اللذين مرا من عمر الامم المتحدة وبعد أن عجزت أول دورتين استثنائيتين للجمعية العامة عن أن تسويا أمره ، طلب مجلس الامن وقف إطلاق النار يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨ في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل قد عززت احتلالها لارض فلسطينية تقع خارج الارض المخصصة لها بموجب مشروع التقسيم .

وأوفد الكونت برنادوت ، الذي كانت الجمعية العامة قد عينته وسيطا للامم المتحدة في يوم انتهاء الانتداب ، الى فلسطين للإشراف على وقف إطلاق النار "وللعمل على ايجاد تسوية سلمية لمستقبل الحالة في فلسطين" . وقد نجح في تنفيذ هدنة مؤقتة وطرح اقتراحاته الاولى بشأن فلسطين ، الرامية الى إقامة "اتحاد يضم طرفين ، أحدهما عربي والآخر يهودي" . وقد اقترح المشروع بعض التعديلات في الحدود ، وعودة جميع اللاجئين ، وبعض القيود على الهجرة اليهودية (٨١) . ورفض الطرفان المشروع ، واعترضت اسرائيل بوجه خاص على المقترحات المتعلقة بالهجرة .

مقترحات برنادوت

عندما انقضت الهدنة الاولى ، حث الوسيط على قيام هدنة الى أجل غير مسمى ، وقد أمر بها مجلس الامن في يوم ١٥ تموز/يوليه . وفيما يلي موجز لنتائج مهمة الوسيط من واقع تقريره :

"لقد ازداد قلق واستياء الزعماء العرب إزديادا كبيرا إزاء تعاظم الشقاء بين العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين ، واعتبروا حل هذه المشكلة أمرا أساسيا لتسوية قضية فلسطين . وأدركت أنا أن الرأي العام في الدول العربية في هياج بالغ بشأن قضية فلسطين ...

"... إن (المحادثات) ... أوضحت الى حد كبير أن الموقف اليهودي قد تصلب خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين ، وإن المطالب اليهودية ، في التسوية ، ستكون على الارجح أكثر طموحا ، وإن الرأي اليهودي أقل استعدادا لقبول الوساطة . وقد نشأ شعور بمزيد من الثقة والاستقلال من جراء المجهودات العسكرية اليهودية خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين . فقل الاعتماد على الامم المتحدة وإزداد الاتجاه الى انتقاد نقائصها فيما يتعلق بفلسطين ..." (٨٢) .

ورفضت الدول العربية عرضا اسرائيليا للتفاوض المباشر كان قد أحيل اليها عن طريق الوسيط . وانتهى برنادوت الى أن توصيته السابقة بإقامة اتحاد لا جدوى منها . فتقدم بتوصيات جديدة تقوم على أساس أنه يجب على الفلسطينيين والعرب أن يقبلوا بوجود اسرائيل .

واقترح المشروع الجديد دولة عربية تشمل شرق الاردن وتضم معظم الاراضي المخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم ، ولكن مع إجراء تعديلات اقليمية بعيدة المدى من شأنها أن تعزز الارض العربية بضم النقب اليها ، بينما تستحوذ اسرائيل على منطقة الجليل . أما القدس فتوضع تحت ادارة الامم المتحدة (٨٢) .

وقد رفضت كل من الدول العربية (باستثناء الاردن) واسرائيل هذا المشروع أيضا . واقترح برنادوت تدابير أخرى ، ولكن قبل أن تتمكن الامم المتحدة من العمل بأي من توصياته ، اغتالته عصابة شتيرن حسب الرأي الاسرائيلي الرسمي ، وهي واحدة من عدة منظمات إرهابية أصبح نشاطها علنيا منذ انتهاء الانتداب .

وقد أشار تقرير الامم المتحدة عن الاغتيال الى أن الحكومة الاسرائيلية المؤقتة بما اتخذته من موقف لم تفعل شيئا يذكر لوقف الحملة الصحفية ضد الوسيط وضد الامم المتحدة "التي مفادها أن الوسيط كان متعسفا في معارضته للمطالب الهيودية ، وإن عملية الإشراف على الهدنة كانت متحيزة عمدا ضد مصلحة اسرائيل" . ولم يلق تهديد جماعة شتيرن بأن "المهمة الراهنة هي طرد برنادوت ... وبوركت اليد التي تفعل ذلك"

أي "اهتمام خاص" من السلطات الاسرائيلية رغم صدور هذا التهديد من جماعة مشهورة بعنفها . وقد أوضح وزير الخارجية الاسرائيلي أن جماعة شتيرن ... توجد داخل اسرائيل كتنظيم سياسي فقط ، بعد أن حلت نفسها كتنظيم عسكري وإن أعضاءها قد جرى استيعابهم في الجيش كأفراد" . ولقد كان قتلة الكونت برنادوت يرتدون الزي العسكري الاسرائيلي . وأشار التقرير الى "أن الحكومة المؤقتة لاسرائيلي لابد أن تتحمل المسؤولية الكاملة ... عن هذه الاغتيالات ..." (٨٤) .

وطلب مجلس الامن من الحكومة الاسرائيلية أن تحقق في حادث الاغتيال وأن تقدم تقريرا الى المجلس ، ولكن المجلس لم يتلق أي تقرير .

اتفاقات الهدنة والقرار ١٩٤ (د - ٣)

تضاءل العداء العربي ، الناجم عن قرار التقسيم ، إزاء دور الامم المتحدة في قضية فلسطين ، عندما زادت اسرائيل قوتها العسكرية وعززت احتلالها للارض الفلسطينية . وقد تمكن الدكتور رالف بانش ، الوسيط بالنيابة ، من ترتيب اتفاقات للهدنة بين اسرائيل من ناحية ، ومصر والاردن ولبنان وسورية من ناحية أخرى . وقد جرى التوقيع عليها بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٤٩ . (الخريطة في المرفق الثاني) .

وقد نصت هذه الاتفاقات ، في جملة أمور ، على "إن الهدنة بين القوات المسلحة (كانت) خطوة لا غنى عنها لتصفية النزاع المسلح واستعادة السلم في فلسطين" ، معترفة "بمبدأ عدم جواز الحصول على فائدة عسكرية وسياسية" . ولما كانت "اعتبارات عسكرية بحتة وليست اعتبارات سياسية قد أملت" هذه الاتفاقات فانها لا تؤثر على المواقف السياسية لأي طرف من الاطراف فيما يتعلق بالتسوية النهائية لقضية فلسطين . وهكذا فإنها لم تعط اسرائيل أي حق قانوني في الاراضي التي احتلتها خلال الاعمال العدائية عام ١٩٤٨ فيما وراء الخطوط التي حددها مشروع التقسيم .

وبينما كانت اسرائيل تحتل أراضي تتجاوز ما خصصه لها القرار ، تقدمت بطلب للانضمام الى الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ . وقد تعرضت للانتقاد في مجلس الامن بسبب عدم امتثالها لقرارات الامم المتحدة ، واسقط طلبها في يوم ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، ولقي تأييد ٥ أصوات مقابل صوت واحد وامتناع ٥ عن التصويت (٨٥) .

وقبل ذلك بأسبوع ، كانت الجمعية العامة قد أجازت قرارا آخر أصبح وثيقة هامة في قضية فلسطين . وكان القرار ١٩٤ (د - ٣) (النص في المرفق الثالث) القائم على توصيات برنادوت يتضمن الاحكام الرئيسية التالية :

(أ) انشاء لجنة للتوفيق يكون مقرها القدس لمواصلة وظائف الوسيط ولجنة الهدنة .

(ب) دعوة مجلس الامن الى اتخاذ إجراء بشأن اعتبار القدس منطقة منزوعة السلاح وطلب مقترحات من لجنة التوفيق بشأن نظام دولي دائم للقدس نظرا لمكانتها المتميزة لدى الديانات العالمية الثلاث .

(ج) المطالبة بمعالجة مشكلة اللاجئين بالشروط التالية :

"... وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب موعد ممكن ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة وعن أي فقدان أو ضرر يلحق بالممتلكات ويتعين ، بمقتضى مبادئ القانون الدولي وعملا بروح الإنصاف ، على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه ..."

وأهمية هذا القرار مستمدة أساسا من إرسائه بالتحديد لحق الفلسطينيين في العودة السلمية الى ديارهم (وهو حق ظلت الجمعية العامة تؤكده من جديد كل عام حتى وقتنا هذا) .

<u>لجنة التوفيق وبروتوكولات لوزان</u>

تأسست لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ ، وتألفت عضويتها من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية . ومع أن الدول العربية كانت قد صوتت ضد القرار وظلت ترفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل فقد تعاونت مع لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين حيث أنها كانت تمثل الامل الوحيد في تناول مسألة عودة اللاجئين وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الى خطوط التقسيم بما في ذلك الانسحاب من القدس . على أن اسرائيل تحدت قرارات الامم المتحدة فنقلت عاصمتها من تل أبيب الى الجزء الغربي من القدس عام ١٩٥٠ .

واستطاعت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين الترتيب لعقد مؤتمر في لوزان في نيسان/ابريل ١٩٤٩ ، قوامه محادثات منفصلة بين الجانبين ، إذ أن الدول العربية ظلت ترفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل . وقد حثت الدول العربية على تسوية مسألة اللاجئين أولا بوصفها أكثر القضايا إلحاحا ، ولكن اسرائيل أصرت على ربط ذلك بتسوية اقليمية في إطار معاهدة سلام . ولم تفلح جهود لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في الربط بين المسألتين . وفي يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩ وقّعت الدول العربية واسرائيل بروتوكولين منفصلين وافقت فيهما على استخدام حدود قرار التقسيم كأساس للمناقشات مع اللجنة" . وقد أكد هذا الإجراء من جديد الالتزام الدولي بانشاء دولة عربية فلسطينية على أساس قرار التقسيم ، ولكن اسرائيل اخضعت هذا الموقف ، حسب ما ورد في تقرير لجنة التوفيق ، لتحفظات معينة ، وفق المذكور أدناه :

"مسألة اللاجئين :

"... مازالت الوفود العربية على رأيها في أنه لابد أن تكون الخطوة الأولى قبول حكومة اسرائيل بالمبدأ المنصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ فيما يتعلق بعودة اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم . ولم تنجح اللجنة في أن تحمل حكومة اسرائيل على قبول هذا المبدأ ... وتورد الوفود العربية رفض اسرائيل قبول مبدأ العودة بأنه السبب في موقفها المتحفظ والمتكتم إزاء المسائل الاقليمية ...

"المسائل الاقليمية :

"اقترح الوفد الاسرائيلي ... أن تكون الحدود السياسية بين اسرائيل ومصر ولبنان على التوالي هي ذات الحدود التي كانت تفصل الدولتين الاخيرتين عن فلسطين أثناء الانتداب البريطاني ...

"وفيما يتعلق بالحدود السياسية بين اسرائيل والمملكة الاردنية الهاشمية ، اقترح الوفد الاسرائيلي أن تبقى على ما كانت عليه بين شرق الاردن وفلسطين أثناء الانتداب البريطاني ...

وفيما يتعلق بالمنطقة الوسطى من فلسطين الخاضعة حاليا للسلطة العسكرية الاردنية ، اقترح الوفد الاسرائيلي ، دون الخوض في مسألة مستقبل وضع المنطقة ، أن تتبع الحدود الفاصلة بينها وبين اسرائيل الخط الفاصل بين القوات العسكرية الاردنية والاسرائيلية ...

"وأعلن الوفد الاسرائيلي أنه ليست لاسرائيل مطامح فيما يتعلق بالمنطقة الوسطى من فلسطين المذكورة أعلاه ، وإنها لا ترغب في الوقت الحاضر في تقديم اقتراحات تتعلق بحسم وضعها . ورأى الوفد الاسرائيلي أن حسم وضع هذه المنطقة مسألة يجب أن تشكل موضوع اقتراح تتفق عليه وتقدمه وفود الدول العربية والسكان العرب في تلك الاراضي واللاجئون . والى أن تتم تسوية موضوع المنطقة في المستقبل ، ستواصل اسرائيل الاعتراف بالمملكة الاردنية الهاشمية على أنها سلطة الاحتلال العسكري بحكم الواقع .

"وفيما يتعلق بمنطقة القدس ، يرى الوفد الاسرائيلي أن حسم وضعها مسألة مستقلة لا تدخل في نطاق الاقتراح الحالي .

"... وتقدمت الوفود العربية من جانبها باقتراح يدعو الى تمكين اللاجئين القادمين من مناطق معينة (بما في ذلك "الضفة الغربية") من العودة الى ديارهم فورا ... وبيّنت الوفود العربية الى أن لهذا جانبا يتعلق بمسألة الاراضي ، إذ أنه يرمي الى عودة اللاجئين الى المناطق المخصصة للاقليم العربي التي ينبغي الاعتراف بها من حيث المبدأ كأرض عربية .

"أما بشأن اقتراح الوفد الاسرائيلي المتعلق بحدود اسرائيل مع كل من مصر ولبنان ، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بمنطقة غزة ، فقد أبلغت الوفود العربية اللجنة أنها ترى أن هذا الاقتراح يمثل انتهاكا صارخا لشروط البروتوكول المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩ فيما يتعلق بالمسائل الاقليمية ، إذ أنها تعتبر أن هذا الاقتراح ينطوي على ضم للاراضي ولا ينطوي على التعديلات الاقليمية التي يرمي اليها البروتوكول .

"أما من حيث كون الاقتراح السابق الذكر للوفود العربية ذا طابع اقليمي ، فإن موقف وفد اسرائيل هو أنه لا يمكن أن يقبل بما جرى الاتفاق عليه عام ١٩٤٧ من توزيع متناسب محدد للارض كمعيار لتسوية اقليمية في ظل الظروف الراهنة ..." (٨٦) .

ويبدو من تقرير لجنة التوفيق* أن اسرائيل صارت ترتأي الآن دولة عربية فلسطينية مقصورة على الاراضي التي تحتلها مصر والاردن ، ولكن هذا لم يكن مقبولا في ذلك الحين سواء لدى عرب فلسطين أو لدى الدول العربية .

انضمام اسرائيل الى الامم المتحدة

في يوم ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ ، أي قبل يوم واحد من توقيع بروتوكولات لوزان ، انضمت اسرائيل الى عضوية الامم المتحدة . وأعلن الممثل الاسرائيلي في بيان ألقاه في اللجنة السياسية بأن اسرائيل سوف تراعي مبادئ ميثاق الامم المتحدة وتعمل على تنفيذ قراراتها . ولقد كانت اسرائيل الدولة الوحيدة التي نالت مركز الدولة ونالت معه الارض أيضا عن طريق إجراء اتخذته الامم المتحدة . وقد أشارت ديباجة قرار قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة بشكل محدد الى تعهدات اسرائيل بتنفيذ القرارين ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) ، وهما القراران اللذان شكّلا صلب قضية فلسطين في الامم المتحدة :

"بعد تلقي تقرير مجلس الامن عن طلب اسرائيل الانضمام الى عضوية الامم المتحدة ،

"وبملاحظة إن اسرائيل ، في تقدير مجلس الامن ، دولة محبة للسلم وقادرة وعازمة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق ،

"وبملاحظة إن مجلس الامن قد أوصى الجمعية العامة بقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة ،

"وبالملاحظة كذلك إن الإعلان الصادر عن دولة اسرائيل يقول بأنها "تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الامم المتحدة وتتعهد باحترامها من اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة" ،

---

* كانت جهود لجنة التوفيق الخاضعة بفلسطين بعد ذلك لضمان حق عرب فلسطين في العودة بسلام ، وللتفاوض على نظام حكم دولي للقدس ، غير حاسمة . فقد دعت الى عقد مؤتمر آخر في باريس عام ١٩٥١ ، ولم يصل هو الآخر الى نتيجة . ومع أنها واصلت بذل جهودها الرسمية لبضع سنوات ، بما في ذلك محاولات وضع نظام حكم للقدس ، إلا أن وظائفها قصرت في النهاية على التدوين الرتيب لقوائم ممتلكات اللاجئين ، وأسماء الملاكين ، والحسابات المجمدة في المصارف ، الخ ... ولم تمارس أية صلاحيات فعالة في قضية فلسطين .

"وبالاشارة الى قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وفي ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، ومع الإحاطة علما بالتصريحات والايضاحات المقدمة من ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية المخصصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المذكورة ،

"فإن الجمعية العامة ،

"عملا منها باختصاصاتها بموجب المادة ٤ من الميثاق والمادة ١٢٥ من نظامها الداخلي ،

"١ - تقرر أن اسرائيل دولة محبة للسلم ، متقبلة للالتزامات الواردة في الميثاق ، وقادرة عازمة على تنفيذ هذه الالتزامات ؛

"٢ - تقرر قبول اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة"(٨٧) .

وحملت الاشارات الواردة في فقرات الديباجة الى القرارين ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) ، وأولهما هو الذي خلق دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية العربية التي لم توجد بعد ، وثانيهما هو الذي صان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم ، مدلولات على اعتراف اسرائيل باستمرار وجود كيان عربي فلسطيني . بيد أن الكيان العربي الفلسطيني ذاته لم يظهر الى حيز الوجود . فقد استوعبت اسرائيل بحكم الأمر الواقع ذلك الجزء من الاقليم الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وذلك بتوسيع نطاق قوانينها بحيث تطبق على كل هذه المناطق بوصفها جزءا لا يتجزأ من اسرائيل . فقد جاء في "مرسوم نطاق الولاية والصلاحيات" الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ ما يلي :

يرسم مجلس الدولة المؤقت بما هو آت :

"١ - يعتبر أي قانون يسري على كامل دولة اسرائيل منطبقا على كامل المنطقة التي تضم منطقة دولة اسرائيل وأي جزء من فلسطين يحدد إعلان من وزير الدفاع بأنه تحت سيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي .

"٣ - يعتبر أي شخص أو مجموعة من الاشخاص المؤهلين بحكم قانون من القوانين السابق ذكرها للقيام بوظيفة أو بإجراء في كامل دولة اسرائيل ، أهلا للقيام بوظيفة أو بإجراء في كامل المنطقة التي تضم كلا من منطقة دولة اسرائيل وأي جزء من فلسطين يحدد إعلان من وزير الدفاع بأنه تحت سيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي .

"٣ - يعمل بهذا المرسوم بأثر رجعي اعتبارا من السادس من إيار عام ٥٧٠٨ (١٥ أيار/مايو ١٩٤٨) ، وتصبح بهذا كل الاجراءات المتخذة التي لولا أحكام هذا المرسوم ، لكانت غير نافذة ، سارية بأثر رجعي"(٨٨) .

وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٥٠ وضعت الضفة الغربية رسميا تحت السيطرة الاردنية وذكر القانون الاردني :

"... تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة ، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية"(٨٩) .

وكما خشي الكثيرون الذين توقعوا عواقب إقامة اسرائيل في فلسطين رغم معارضة الاغلبية العربية الفلسطينية ، فقد اتسع نطاق قضية فلسطين وتحول الى نزاع عربي - اسرائيلي أشمل .

وكانت حرب السويس عام ١٩٥٦ إحدى نتائج هذا النزاع ولو أنها لم تمس مباشرة قضية فلسطين أو أرضها . على أن الحرب العربية الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ قد جرّت عواقب فورية ومباشرة على قضية فلسطين . فقد احتلت اسرائيل "الضفة الغربية" وقطاع غزة والقدس الشرقية وكذلك أراضي تتعداها بحيث أصبحت تسيطر على مساحة أكبر بكثير من تلك التي طالبت بها المنظمات الصهيونية العالمية عام ١٩١٩ ، باستثناء الضفة الغربية من الاردن (الخريطة في المرفق الرابع) .

لقد أحيلت الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الى لاجئين - كثيرون منهم للمرة الثانية ، بعد أن كانوا قد التمسوا الملجأ في هاتين المنطقتين خلال النزوح الاول عام ١٩٤٨ . أما الذين بقوا في الارض التي احتلتها

اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ فقد راحوا يشكلون فئة جديدة متميزة عن أولئك الموجودين في حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ والذين لهم حق الحصول على الجنسية الاسرائيلية . وكانت هذه الطبقة الجديدة طبقة شعب خاضع للاحتلال العسكري الاجنبي وتحت الحكم العسكري ولما يجره من مضاعفات وعواقب يترتب عليها قمع الحريات والحقوق المدنية .

لكن كلا من الفلسطينيين المقيمين داخل حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وأولئك المقيمين في الأراضي المحتلة يمثلون أقلية من شعب فلسطين . فقد أصبحت الاغلبية منهم الآن في منفى كامل ، وفي حزيران/يونيه ١٩٦٧ كان من بين ٢,٧ مليون نسمة من أصل فلسطيني يعيش حوالي ١,٧ مليون نسمة في اسرائيل أو في الأراضي المحتلة - منهم مليون شخص في الضفة الغربية ، و ٠٠٠ ٤٠٠ في قطاع غزة و ٠٠٠ ٣٠٠ في المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل (٩٠) . وكان من جراء حرب ١٩٦٧ أن هرب نصف مليون نسمة تقريبا من ديارهم ، تاركين حوال ٠٠٠ ٩٠٠ فلسطيني في المناطق التي احتلتها اسرائيل حديثا أي أن مجموع الخاضعين للسيطرة الاسرائيلية يبلغ عددهم ١,٢ مليون نسمة (٩١) . وصار ١,٥ مليون نسمة لاجئين في المنفى - أي في بلدان غير بلدانهم ، وأصبحت ديارهم تحت سيطرة الدولة اليهودية .

سابعا - فلسطين والأمم المتحدة - ١٩٦٧-١٩٧٧

ما زالت قضية فلسطين تعتبر في هذه المرحلة ، على الصعيد الدولي ، "مشكلة لاجئين" بصورة رئيسية ، ولا يولى سوى قدر ضئيل من الاهتمام للهوية العربية الفلسطينية ، وظل التوتر العربي الاسرائيلي الأوسع نطاقا مشكلة متفاقمة غير محسومة ، إذ أن الدول العربية تنظر إلى إسرائيل على أنها دولة غير شرعية . وقد تم الحفاظ على سلم غير ثابت منذ عام ١٩٥٦ بمساعدة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وبعد عام ١٩٦٧ تولت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين مسؤوليات صيانة السلم .

قرارا مجلس الأمن ٢٢٧ (١٩٦٧) و ٢٤٢ (١٩٦٧)

عقب وقف إطلاق النار في حزيران/يونيه ١٩٦٧ مباشرة ، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٧ (١٩٦٧) وفيما يلي نصه :

(٩٠) ث٠٨٢٩

"إن مجلس الأمن ،

..."

"إذ يرى أن حقوق الإنسان الاساسية غير القابلة للتصرف ، واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب ،

"وإذ يرى وجوب مراعاة أطراف النزاع لجميع الالتزامات الواردة في اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ،

"١ - يطلب إلى حكومة إسرائيل ضمان سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية ورفاههم وأمنهم ، وتسهيل عودة السكان الذين فرّوا من هذه المناطق منذ بدء الاعمال العدائية ؛

"٢ - ويوصي الحكومات المعنية بالاحترام الدقيق للمبادئ الإنسانية المنظمة لمعاملة أسرى الحرب وحماية المدنيين في زمن الحرب ، والواردة في اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛

وما زالت الجهود تبذل سعيا إلى حل مسألة الشرق الأوسط . وبعد مفاوضات ومناقشات موسّعة بشأن الصيغ المختلفة ، اتخذ مجلس الامن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ . وفيما يلي الاحكام الرئيسية للقرار ٢٤٢ ، الذي أصبح الصك الاساسي في جميع المناقشات اللاحقة المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط :

"إن مجلس الامن ،

"إذ يؤكد عدم جواز اكتساب أي اقليم بالحرب وضرورة العمل لإقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة في المنطقة أن تحيا حياة آمنة ،

"وإذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الاعضاء ، بقبولها ميثاق الامم المتحدة ، قد رتبت على نفسها التزاما بالتصرف وفقا للمادة ٢ من الميثاق ،

"١ - يؤكد أن إعمال مبادئ الميثاق يستلزم إقامة سلم عادل دائم في الشرق الأوسط يشمل وجوبا ، المبدأين التاليين كليهما :

'١' سحب القوات المسلحة الاسرائيلية في الاقاليم المحتلة في النزاع الأخير ؛

'٢' ترك كل ادعاء بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب ، وإيلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة ، ولسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في أن تحيا ، داخل حدود آمنة معترف بها ، خالية من التهديدات وأعمال القوة ؛

"٢ - ويؤكد كذلك ضرورة ما يلي :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

(ج) ضمان الحرمة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، باتخاذ التدابير اللازمة ، بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح ؛

"..." .

وكان القصد من القرار ٢٤٢ ، من وجهة نظر الامم المتحدة ، وضع إطار للسلم في الشرق الاوسط . بيد أنه لا يذكر فلسطين صراحة ؛ والاعتراف الوحيد بقضية فلسطين الكامنة وراء النزاع هو الإشارة إلى "مشكلة اللاجئين" .

وفضلا عن ذلك ، وفيما يتعلق بموضوع الاراضي ، فإن القرار ٢٤٢ ، بطلبه من إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ ، يقرّ ضمنا ولاية إسرائيل على الاراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٤٨ فيما وراء الخطوط الموضوعة بموجب قرار التقسيم .

ورفضت سوريا والعراق القرار ، في حين طالبت مصر والاردن بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ كشرط مسبق لاي مفاوضات . ورفضت إسرائيل ذلك ، على أساس أن موقفها هو أن مسألتي الانسحاب واللاجئين والمسائل الاخرى لا يمكن أن تسوّى إلا عن طريق المفاوضات المباشرة مع الدول العربية وعقد معاهدة سلم شاملة .

بعثة يارينغ

قام الامين العام ، بموجب قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، بتعيين السفير يارينغ ، من السويد ، ممثلا خاصا في جهد جديد للامم المتحدة لمحاولة التفاوض بشأن تحقيق تسوية في الشرق الاوسط . ولم تنجح محاولات السفير يارينغ ، في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ ، في العمل على عقد اتفاقات على أساس القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وفي عام ١٩٧١ ، اقترح ، في مذكرتين متطابقتين (المرفق الخامس) إلى مصر وإسرائيل ، أن تصدرا تعهدين متزامنين ومتبادلين رهنا بالتحديد النهائي المرضي لجميع الجوانب الاخرى للتسوية السلمية . على أن تتعهد إسرائيل بسحب قواتها من الاراضي المصرية المحتلة إلى الحدود السابقة الموجودة بين مصر وفلسطين أثناء الانتداب ، وأن تتعهد مصر بالدخول في معاهدة سلم مع إسرائيل على أساس مفاهيم واضحة معينة فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ووافقت مصر على إصدار التعهد المطلوب إذا أصدرت إسرائيل بالمثل تعهدا بما عليها من التزامات .

وجاء في الرد الاسرائيلي ، دون إشارة محددة إلى التعهد المطلوب منها ، انها تنظر بعين الرضى لما أبدته مصر من استعداد للدخول في اتفاق سلم مع إسرائيل ، وكررت القول إنها على استعداد لإجراء مفاوضات مجدية بشأن جميع المواضيع المتصلة باتفاق السلم بين البلدين . وذكرت إسرائيل أنها ستتعهد بسحب قواتها إلى حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها يتم تحديدها في اتفاق السلم ؛ ورفضت إسرائيل الانسحاب إلى خطوط ما قبل ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . ولم تتمكن بعثة يارينغ من التوصل إلى أساس متفق عليه للمناقشات ، وأوقفت البعثة في عام ١٩٧٢ .

منظمة التحرير الفلسطينية

أجريت مفاوضات يارينغ على أساس القرار ٢٤٢ ، ولهذا لم تتناول المسألة الاساسية وهي الهوية القومية الفلسطينية التي تكمن وراء النزاع في الشرق الاوسط . بيد أن أحد الآثار المباشرة المترتبة على حرب ١٩٦٧ وعلى توسع إسرائيل في احتلال فلسطين بكاملها كان أن تزايدت نضالية الفلسطينيين في كفاحهم لاستعادة حقوقهم الوطنية الاساسية . ووضعت منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تكونت أول ما تكونت في

عام ١٩٦٤ ، ميثاقا جديدا في عام ١٩٦٨ يلزم جميع الفلسطينيين بمواصلة الكفاح في سبيل حقوقهم ، ويدّعي أن المجتمع الدولي أثبت حتى ذلك الحين أنه غير قادر على الاضطلاع بالمسؤولية التي حملها لما يزيد على نصف قرن . ووصف الميثاق إسرائيل بأنها دولة غير شرعية ، مما أدى إلى رفض إسرائيل التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وركّز تكثيف الكفاح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل إعادة تأكيد الهوية القومية الفلسطينية ودعواها بالحق الأصيل في تقرير المصير ، انتباه العالم بصورة متزايدة على تصميم الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية . ومنذ عام ١٩٤٨ جرى من جديد كل عام تقريبا تأكيد أحكام القرار ١٩٤ (د - ٣) الصادر عام ١٩٤٨ ، الذي يثبت المركز الخاص للقدس وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم إن أرادوا وكانوا على استعداد للعيش في سلم مع جيرانهم ، أو الحصول على تعويض ، وإسرائيل ترفض باستمرار الامتثال لهذا القرار إلا في إطار تسوية شاملة . بيد أن الإشارة إلى الحقوق الوطنية للفلسطينيين لم تظهر في الأمم المتحدة إلا بعد مرور ما يزيد عن عقدين على تقسيم فلسطين .

اعتراف الأمم المتحدة بالهوية القومية الفلسطينية

في عام ١٩٦٩ ، اعترفت الجمعية العامة بالتحديد وبصورة رسمية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، معلنة أن الجمعية العامة :

"إذ تدرك أن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم ، غير القابلة للتصرف ، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإذ يساورها القلق الشديد لتفاقم هذا الإنكار لحقوقهم من جراء أعمال العقاب الجماعي والاعتقال التعسفي وحظر التجول ، وتدمير المنازل والممتلكات والترحيل وغير ذلك من الأعمال القمعية المبلّغ عن ارتكابها ضد اللاجئين وسكان الأراضي المحتلة الآخرين ،

"١ - تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين ، غير القابلة للتصرف ؛

"٢ - وتلفت نظر مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة الناشئة عن سياسة إسرائيل وممارساتها في الأقاليم المحتلة وعن رفض إسرائيل تنفيذ قرارات (الأمم المتحدة) المذكورة أعلاه ؛

"٣ - وتلتمس من مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفعّالة اللازمة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة المختصة لتأمين تنفيذ هذه القرارات" (٩٢) .

غير أن مجلس الامن كان يعالج مشكلة الشرق الاوسط الاوسع نطاقا في إطار قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولم يطرق المسألة المحددة الخاصة بحقوق الفلسطينيين .

وفي عام ١٩٧٠ أقدمت الجمعية العامة ، تأكيدا منها من جديد لمطالبها السابقة بانسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وبمراعاة حق العودة للاجئين ، وبوقف انتهاكات حقوق الإنسان ، على الاعتراف بالمركز الحيوي لقضية فلسطين في الحالة في الشرق الأوسط ، بالصيغة التالية :

"١ - تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير مصيره بنفسه ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

"٢ - وتعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط" (٩٣) .

واتخذت الجمعية العامة قرارات بأحكام مماثلة في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٣ ، سلمت الجمعية العامة ، في قرار يعالج الحالة في افريقيا وإن كان من الممكن اعتبار أنه ينطبق بصورة ضمنية على الشرق الاوسط أيضا ، بأن الكفاح المسلح جزء شرعي في أي حركة تحرير ، معلنة أن الجمعية العامة :

"١ - تؤكد من جديد حق جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ... ؛

"٢ - تؤكد كذلك من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي بكل ما في متناول يدها من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلّح ،

..."

"٦ - تدين جميع الحكومات التي لا تعترف بالحق في تقرير المصير والاستقلال للشعوب ، لا سيما شعوب افريقيا التي لا تزال ترزح تحت السيطرة الاستعمارية ، والشعب الفلسطيني*" .

وتلا حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الأوسط تقدم في مركز منظمة التحرير الفلسطينية عندما اتخذ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية المعقود في الرباط قرارا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي وطنه ، ويعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني . وكان قبول الأردن لهذا القرار أمرا ذا أهمية خاصة حيث أن الأردن كانت تتولى إدارة الضفة الغربية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ . وجاء في القرار أن المؤتمر :

"يؤكد حق الشعب الفلسطيني العربي في عودة وطنه وحقه في تقرير المصير .

"ويؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على أي أرض فلسطينية محررة . والبلاد العربية عازمة على دعم هذه السلطة فور إنشائها .

"ويعلن تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها الوطنية والدولية في إطار الالتزامات العربية" .

قضية فلسطين في الأمم المتحدة

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، اشترك عدد كبير من الدول في إدراج البند "قضية فلسطين" كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة . وبناء على توصية مكتب الجمعية العامة ، ظهرت قضية فلسطين مرة أخرى في جدول أعمال الجمعية للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٢ . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ ، دعيت منظمة التحرير الفلسطينية ، بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٤ (وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت) ، إلى الاشتراك في أعمال الجمعية العامة .

---

* أبدى عدد من الوفود تحفظات على صيغة الإشارة إلى الكفاح المسلح . وكانت نتيجة التصويت على هذه الفقرة (الفقرة ٢) في اللجنة الثالثة : ٨٢ صوتا مؤيدا ، و ١٢ صوتا معارضا ، وامتناع ٣٣ عضوا عن التصويت . وفي الجمعية العامة ، حصل القرار على ٩٧ صوتا مقابل ٥ أصوات ، وامتناع ٢٨ عضوا عن التصويت .

"إن الجمعية العامة ،

"إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ،

"تدعو منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة حول قضية فلسطين في جلساتها العامة" (٩٥) .

وبعد ذلك بشهر ، نالت حقوق الفلسطينيين اعترافا تاما في الامم المتحدة عندما اتخذت الجمعية العامة القرار التالي بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٨ ، وامتناع ٣٧ عضوا عن التصويت :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ يقلقها عميق القلق انه لم يتم حتى الآن التوصّل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين ، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرّض السلم والامن الدوليين للخطر ،

"واعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة ،

"وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، لا سيما حقه في تقرير مصيره ،

"وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه ،

"وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ،

"١ - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة للتصرف ، وخاصة :

"(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ؛

"(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين ؛

"٢ - وتؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف ، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شرّدوا عنها واقتلعوا منها ، وتطالب بإعادتهم ؛

"٣ - وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه ، غير القابلة للتصرف ، وإحقاق هذه الحقوق ، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين ؛

"٤ - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ؛

"٥ - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

"٦ - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمدّ بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقا للميثاق ؛

"٧ - وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين ؛"(٩٦) .

ومنحت الجمعية العامة في الوقت نفسه منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية العامة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى التي تعقد برعاية الأمم المتحدة(٩٧) . وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ألقى السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، خطابا في الجمعية العامة . وتناول مباشرة في خطابه ، الذي ترد مقتطفات منه فيما يلي ، مسألة الصورة الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

"إن الذين يسمونني إرهابيين يريدون أن يحولوا دون اكتشاف الرأي العام العالمي لحقيقتنا ، ودون رؤيته للعدالة في وجوهنا . وهم يسعون إلى إخفاء ما تتسم به أعمالهم من إرهاب وطغيان ، وموقفنا في الدفاع عن النفس .

"والفرق بين الثوري والإرهابي يكمن في السبب الذي يقاتل كل منهما من أجله . إذ أن كل من يناصر قضية عادلة ويقاتل في سبيل الحرية وتحرير أرضه من الغزاة والمستوطنين والمستعمرين ، لا يمكن بأي حال أن يسمى إرهابيا ، وإلا كان الامريكيون في كفاحهم في سبيل التحرر من المستعمرين البريطانيين إرهابيين ؛ وكانت المقاومة الاوروبية ضد النازيين إرهابا ، وكان كفاح شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية إرهابا أيضا ، وكان كثير منكم ممن هم هنا في قاعة الجمعية العامة هذه يعتبرون إرهابيين ...

"هل ثمة حاجة للمرء لتذكير هذه الجمعية العامة بالقرارات المتعددة التي اتخذتها والتي تدين العدوان الاسرائيلي المرتكب ضد البلدان العربية ، وانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ومواد اتفاقيات جنيف ، وكذلك القرارات المتصلة بضم مدينة القدس واستعادة وضعها السابق ؟

"إنني ثائر والحرية قضيتي . وأنا أعلم جيدا أن كثيرا منكم ، الحاضرين هنا اليوم ، وقفوا تماما في موقف المقاومة نفسه الذي أشغله اليوم والذي يجب أن أقاتل منه . لقد كان عليكم ذات يوم أن تحوّلوا الاحلام إلى واقع بكفاحكم . ولهذا السبب عليكم الآن أن تشاركوني حلمي . وأعتقد أن هذا هو بالذات السبب الذي يمكنني من أن أطلب منكم الآن المساعدة ، إذ أنه يمكننا سويا أن نحوّل حلمنا إلى واقع مشرق ، حلمنا المشترك في مستقبل يسوده السلم في أرض فلسطين المقدسة ...

"وبصفتي الرسمية كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية ، أعلن أمامكم أننا حينما نتكلم عن آمالنا المشتركة لفلسطين الغد فإننا ندخل في اعتبارنا جميع اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين والذين يختارون العيش معنا في سلم ودون تمييز .

"لقد حلم الفلسطيني طوال الوقت بالعودة . فلا ولاء الفلسطيني لفلسطين تضاءل ولا عزمه على العودة خبا ؛ ولم يقنعه شيء بالتخلي عن هويته

الفلسطينية أو بهجر وطنه . ولم يجعله مرور الوقت ينسى ، كما كان البعض يأمل . وحينما فقد شعبنا الثقة في المجتمع الدولي الذي استمر في تجاهل حقوقه ، وحينما أصبح من الواضح أن الفلسطينيين لن يستردوا شبرا واحدا من فلسطين بالوسائل السياسية وحدها ، لم يكن أمام شعبنا إلا أن يلجأ إلى الكفاح المسلح . فصبّ في هذا الكفاح موارده المادية والبشرية . وواجهنا ببسالة أفظع أعمال الإرهاب الاسرائيلي التي تهدف إلى تشتيت كفاحنا وكبح جماحه ...

"إننا نعرض عليهم أكرم حل ، كيما نعيش معا في إطار من السلم العادل في فلسطيننا الديمقراطية ...

"إنني أناشدكم أن تمكنوا شعبنا من إقامة سيادة وطنية مستقلة على أرضه .

"لقد جئت اليوم حاملا غصن زيتون وسلاح المناضل من أجل الحرية . لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي . إنني أكرر : لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي .

"إن الحرب مندلعة في فلسطين ، غير أنه في فلسطين أيضا سيولد السلم"(٧) .

وقال ممثل إسرائيل ما يلي في سياق رده :

"... من الواضح أن المبادرين بمناقشة ما يسمى بقضية فلسطيني لا يعنيهم بصورة رئيسية إعمال حقوق الفلسطينيين وإنما يعنيهم إبطال حقوق الشعب اليهودي . إن تدمير إسرائيل وحرمان شعب إسرائيل من حقوقه في تقرير المصير والاستقلال هما الهدفان المعلنان رسميا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي طلبت الحكومات العربية إجراء هذه المناقشة بأمرها . وقد أكدت الحكومات العربية من جديد ، بقيامها بذلك وبالمبادرة إلى طلب توجيه الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وبالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الرباط الاخير ، ارتباطها بالمنظمة الرئيسية التي تنضم تحت لوائها أفرقة القتل العربية . وهذا ليس بغريب . فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تنشأ من داخل

المجتمع الفلسطيني . وهي لا تمثل المجتمع الفلسطيني . بل هي من خلق الحكومات العربية نفسها . فقد أنشئت في اجتماع القمة الاول لرؤساء الدول العربية المعقود في القاهرة في عام ١٩٦٤ كأداة لشن الحرب الإرهابية ضد إسرائيل . وينص ميثاقها على ما يلي :

'إن إنشاء إسرائيل باطل ولاغ أساسا . فادّعاء الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا يطابق الواقع التاريخي . فاليهود ليسوا شعبا واحدا ذا شخصية مستقلة ...' .

"ويتم التعبير في الامم المتحدة عن التأييد لايديولوجية القتل والاهداف الشريرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بأشكال مختلفة . فكثيرا ما ترد إشارات إلى 'المشكلة الجذرية' لقضية فلسطين ، وهو تعبير مخفف يقصد به وجود دولة إسرائيل . وفي بعض الاحيان تنطلق ألسنة المتكلمين بلا حياء للتهجم على استقلال إسرائيل ، ويصفونه افتراء بأنه استعمار ويطالبون بإحلال دولة عربية فلسطينية ثانية محلها ، بالإضافة إلى الاردن . وأحيانا تكون التعابير المستخدمة أكثر عمومية ، مثل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وتقرير المصير ، وما شابه ذلك . ومنذ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ومنذ اجتماع منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة ، ومؤتمر القمة في الرباط ، والحديث يجري عن إنشاء سلطة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاراضي المنتزعة من إسرائيل ، مما يوضح أن ذلك ليس إلا خطوة أولى نحو إزالة إسرائيل ..." (٩٩) .

انتهاك حقوق الإنسان

تناولت الامم المتحدة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للأراضي المتبقية من فلسطين وأجزاء من البلدان العربية المجاورة . وفي آب/أغسطس ١٩٦٧ أيدت الجمعية العامة قرار مجلس الامن ٢٢٧ (١٩٦٧) الذي يطلب من إسرائيل السماح بعودة اللاجئين ومراعاة الاتفاقيات الدولية المنظمة لمعاملة المدنيين في وقت الحرب (١٠٠) . وأكدت الجمعية العامة من جديد في عام ١٩٦٨ حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، وأنشأت "لجنة خاصة معنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة" (١٠١) . وقد رفضت إسرائيل السماح للجنة بدخول المناطق المحتلة ، غير أن اللجنة قامت ، على أساس شهادات موثوق بها من مصادر مختلفة ، برصد التطورات الحاصلة في هذه المناطق وقدمت تقارير

بصورة منتظمة إلى الجمعية العامة عمّا يدعى من انتهاكات إسرائيلية لحقوق الإنسان . واتخذت الجمعية العامة مرارا وتكرارا قرارات تنتقد فيها أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة . ونص القرار المتخذ في عام ١٩٧٧ ، بعبارات تعكس ما جاء في القرارات التي اتخذت في سنوات سابقة ، على أن الجمعية العامة :

"تدين السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

"(أ) ضم أجزاء من الاراضي المحتلة ؛

"(ب) إقامة مستوطنات إسرائيلية على تلك الاراضي ونقل سكان أغراب إليها ؛

"(ج) إجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضي المحتلة العرب وإنكار حقهم ف العودة ؛

"(د) مصادرة الممتلكات العربية في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الصفقات الاخرى الرامية إلى الاستحواذ على الاراضي والمعقودة بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية أو الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان أو مؤسسات الأراضي المحتلة من جانب آخر ؛

"(هـ) تدمير المنازل العربية وهدمها ؛

"(و) الاعتقالات الجماعية للسكان العرب وإخضاعهم للحجز الإداري وإساءة معاملتهم ؛

"(ز) إساءة معاملة الاشخاص المعتقلين وتعذيبهم ؛

"(ح) نهب الممتلكات الاثرية والثقافية ؛

"(ط) التعرّض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والاعراف المتصلة بالأسرة ؛

"(ي) الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها ؛[١٠٢] .

وشجبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضا الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . وفيما يلي مقتطفات من قرارها الصادر في عام ١٩٧٧ :

"إن لجنة حقوق الإنسان ،

"إذ تأخذ في اعتبارها أن الجمعية العامة قد أشارت في قرارها ٣٠/٣١ إلى قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم نحو :

"(أ) ممارسة شعب فلسطين لحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في فلسطين ، بما فيها حق تقرير المصير بدون تدخل أجنبي ، والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية ،

"(ب) ممارسة الفلسطينيين لحقهم ، غير القابل للتصرف ، في العودة إلى دورهم وممتلكاتهم التي أُجلوا عنها واقتُلعوا منها ...

"وقد جزعت جزعا شديدا لاستمرار إسرائيل في انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الاساسية في الأراضي العربية المحتلة وبصفة خاصة التدابير الرامية إلى الضم ، وكذلك استمرار إنشاء مستعمرات المستوطنين ، والتدمير الشامل للمنازل ، وتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم ومصادرة الممتلكات ، وفرض تشريعات اقتصادية تمييزية ،

"١ - تعرب عن انزعاجها وقلقها الشديدين للحالة الخطيرة المتدهورة في الأراضي العربية المحتلة نتيجة لاستمرار الاحتلال والعدوان الاسرائيليين ؛

"٢ - تطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لعودة الفلسطينيين وغيرهم من السكان المشردين من الأراضي العربية المحتلة إلى ديارهم ؛

"٣ - تشجب مرة أخرى استمرار انتهاك إسرائيل ، في الأراضي العربية المحتلة ، للقواعد الاساسية للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع ، وبصفة خاصة انتهاكات إسرائيل الجسيمة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والتي تعتبر جرائم حرب وإهانة للبشرية ، وكذلك لإصرار إسرائيل على تحدي قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، واستمرارها في اتباع سياسة انتهاك حقوق الإنسان الاساسية لسكان الأراضي العربية المحتلة ؛

..."

"٦ - تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو مركز الأراضي العربية المحتلة أو أي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، كلها تدابير لاغية وباطلة ، وتطلب من إسرائيل إلغاء جميع هذه التدابير التي سبق أن اتخذت ، والكف على الفور عن اتخاذ أي تدابير أخرى من شأنها تغيير مركز الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ...

..."

"٨ - تطلب من إسرائيل أن تفرج عن جميع العرب المحتجزين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم في سبيل تقرير المصير وتحرير أراضيهم وأن تمنحهم ، ريثما يتم الإفراج عنهم ، الحماية المنصوص عليها في الاحكام ذات الصلة بالموضوع والمتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، وفي هذا الصدد ، ترجو من الامين العام أن يجمع كافة المعلومات ذات الصلة بالموضوع عن المحتجزين ، مثل عددهم وهويتهم ومكان ومدة احتجازهم ، وأن يجعل هذه المعلومات متاحة للجنة في دورتها القادمة ؛

"٩ - تطلب أيضا من إسرائيل مرة أخرى أن تراعي التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأن تعترف وتتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ؛

"١٠ - تكرر طلبها إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأي تغييرات تحدثها إسرائيل في الأراضي المحتلة ، وتفادي أي أعمال قد تستخدمها إسرائيل في اتباعها للسياسات والممارسات المشار إليها في هذا القرار" .

وهكذا فإن العقد ١٩٦٧-١٩٧٧ ، الذي حدث فيه نزاعان رئيسيان في الشرق الأوسط ، شهد تحولا جذريا في معالجة قضية فلسطين . فبعد أن كان ينظر إليها على أنها مشكلة لاجئين ، تم التسليم بأنها مسألة مهمة تمس الحقين الأساسيين لشعب فلسطين في العودة إلى ديارهم وفي تقرير المصير الوطني .

ثامنا - لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

رجت الجمعية العامة من مجلس الأمن ، في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٥ ، أن يعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه . كما دعت الجمعية العامة إلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، في جميع المفاوضات المتعلقة بالشرق الأوسط والمعقودة برعاية الأمم المتحدة ، بأن رجت من الأمين العام أن يبذل الجهود لضمان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (الذي عقد أول ما عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ (١٠٤) .

أعربت الجمعية العامة ، في قرار آخر ، عن قلقها لأنه :

"... لم يتم حتى الآن التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين ،

"... ولا تزال مشكلة فلسطين تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر ،

"... ولم يتم إحراز تقدم نحو :

(أ) ممارسة شعب فلسطين لحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في فلسطين ، بما فيها حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية ؛

(ب) ممارسة الفلسطينيين لحقهم ، غير القابل للتصرف ، في العودة إلى دورهم وممتلكاتهم التي أجلوا عنها واقتلعوا منها[١٠٥] ؛

وفي القرار نفسه أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأعضاء اللجنة هم :

أفغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وتركيا ، وتونس ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، والسنغال ، وسيراليون ، وغيانا ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

واشتركت الدول التالية بصفة مراقب في أعمال اللجنة : الأردن ، والجمهورية العربية السورية ، والجماهيرية العربية الليبية ، والعراق ، ومصر ، وموريتانيا . وبالإضافة إلى ذلك اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية بصفة مراقب أيضا .

وكان السفير ميدون فول (السنغال) أول رئيس للجنة . وكانت ولاية اللجنة تتمثل في وضع توصيات لبرنامج تنفيذ يهدف إلى تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها :

(أ) حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي ؛

(ب) الحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ؛

(ج) حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف ، في العودة الى دورهم وممتلكاتهم التي أجلوا عنها واقتلعوا منها .

وبعد أن عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال عام ١٩٧٦ ، أصدرت تقريرها الاول[١٠٦] مع التوصيات الرئيسية التالية (يرد النص في المرفق السادس) :

"حق العودة"

"المرحلة الاولى* :

"تشمل المرحلة الاولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ الى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن يطلب مجلس الامن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

"المرحلة الثانية* :

"تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، الى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن تشرع الامم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الاولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمثيل الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، وفقا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

'٢' أما الفلسطينيون الذين لا يختارون العودة الى ديارهم فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

"الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين

"... الجلاء عن الاراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر هو شرط لا معدى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين ...

---

* في عام ١٩٧٦ انضمت مالي ونيجيريا الى اللجنة .

"(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ ...

"(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه الى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب ؛

"(ج) أن يطلب مجلس الأمن الى اسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة ...

"(د) أن يطلب الى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لأحكام اتفاقية جنيف ...

"(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها ، ... فتقوم بعد ذلك بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛ ...

..."

"(ز) أن تتخذ الأمم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ... ترتيبات أخرى من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة ، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك ..." .

وفي جملة ما قاله رئيس اللجنة ، لدى تقديم التوصيات الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ ، ما يلي :

"لم يحدث قط في تاريخ الأمم أن كان لأعمال منظمة دولية أثر حاسم على مصير شعب ما مثلما كان لأعمال الأمم المتحدة من أثر على الشعب الفلسطيني ...

"إن قضية فلسطين ، التي أدخلتها المملكة المتحدة في الامم المتحدة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٤٧ ، قد اتسمت وما زالت تتسم بكونها مشكلة تقرير مصير ، ولم تتمكن الامم المتحدة حتى الآن من حلها بطريقة عادلة ومن ثم دائمة .

"ونتيجة لذلك ، ظلت المشكلة معروضة على الامم المتحدة بصورة غير محددة منذ الايام الاولى للمنظمة ، التي كرست لحلها وقتا ومناقشة وجهدا أكبر مما كرسته لأي بند آخر دون النجاح في تحقيق حل عادل ودائم ... ولا تعني هذه الحالة أن الامم المتحدة غير قادرة على المساعدة في ايجاد حل سلمي لهذه القضية ...

"ويجب التسليم بأن هذه المهمة هامة وشاقة في آن معا . فهي هامة لأن الامم المتحدة تعالج بطريقة محددة ، للمرة الاولى ، المسألة التي تشكل صلب النزاع في الشرق الأوسط . وشاقة لأن إعمال حقوق شعب فلسطين هو موضع تفسيرات متباينة ، إن لم تكن متعارضة تماما ...

"وكما ستلاحظون ، فإن لجنتنا أقامت أعمالها على أساس المقررات والقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الامن فقط ، سواء فيما يخص اللاجئين أو الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة أو إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ...

"... إن ولاية اللجنة [ليست هي] أن تحل مسألة الشرق الاوسط ولا أن تؤكد من جديد حقوق اسرائيل ، بل هي تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ..." (١٠٧) .

وقبل ذلك نظر مجلس الامن في توصيات اللجنة ، حيث قال رئيس اللجنة :

"تقتضي الحالة العالمية الراهنة أن يدرس مجلس الامن بعناية التوصيات المقدمة اليه كيما يتسنى التوصل الى تسوية للمسألة ، اذ أن مثل هذه التسوية ، كما يعلم الجميع ، لازمة لإقامة سلم في الشرق الاوسط . ونحن نعتقد أن مثل هذا العمل مناسب بصورة أكبر من حيث أنه يجب على الامم المتحدة أن تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن المأساة التي يعانيها الآن شعب فلسطين العربي .

"إن من مصلحة دولة اسرائيل أيضا أن يقوم سلم حقيقي ودائم في الشرق الاوسط .

"إن القوة الغاشمة العمياء الظالمة لا يمكن أن تبني شيئا لا يمكن تدميره بقوة أعظم منها تقوم على العدل والقانون .

"إن القادة الاسرائيليين يتمتعون بقدر هائل من الخيال وقدر هائل من الشعوب بالمسؤولية السياسية بحيث لا يمكن أن يفوتهم أن يفهموا أن الوقت ليس في صالحهم . ولسوء الحظ يجب علينا أن نسلّم بأنهم بدأوا الآن في احصاء الكثير من الفرص الضائعة (ثم استشهد الرئيس بما قاله السيد منديس - فرانس) :

"عندما يريد شعب أن يحرر نفسه من محتل ما ، مهما كان المحتل أقوى منه عسكريا ، فإنه سينجح دائما . وهذا ما حدث في فييت نام وفي الجزائر وفي مدغشقر وفي أنغولا . وينسحب الشيء نفسه على فلسطين"(١٠٨) .

وناقش مجلس الأمن قضية فلسطين في اطار تقارير اللجنة ، ونظر في مشروع قرار يعلن أن المجلس :

"يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير ، بما فيها حق العودة والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية في فلسطين ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة"(١٠٩) .

وحصل القرار على أغلبية ١٠ أصوات مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الامريكية) وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت* . ولم يعتمد القرار بسبب حق النقض (الفيتو)(١١٠) .

وناقش المجلس مرة أخرى تقرير اللجنة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . وأكد رئيس اللجنة مرة أخرى أن :

"... ولاية [اللجنة] ليست معالجة مسالة الشرق الاوسط بكاملها ، بل البحث عن طرق ووسائل لتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وبعبارة أخرى فإن مهمة لجنتنا تنحصر ، أولا وقبل كل شيء ، في تصحيح عدم التوازن الاساسي الذي اتسمت به دائما النهج المختلفة التي طرقت بها الامم المتحدة قضية فلسطين . لقد حاولت اللجنة ، وهي بعيدة كل البعد عن اتخاذ موقف منحاز ، أن تصحح عدم التوازن المؤسف هذا وأن تعطي قضية فلسطين مكانها الصحيح وبعدها الحقيقي ..." (١١١) .

وأكد الرئيس أن حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف تعترف بها معظم البلدان ، وأضاف قائلا :

"إن حق اسرائيل في الوجود لم يعد يهدده أحد . بيد أن اسرائيل بدورها يجب أن تعترف بالحقوق المشروعة لجيرانها . فالعالم الآن متعطش للسلم والامن . وليس لاسرائيل الحق في مواصلة تعريض بقاء كوكبنا ذاته للتهديدات ..." (١١٢) .

ومع ذلك ، أجّل مجلس الامن المناقشة دون اتخاذ أي تدابير ، على الرغم من أن البند ظل مدرجا في جدول أعماله .

---

* المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باكستان ، بنما ، بنن ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية الليبية ، رومانيا ، الصين ، غيانا ، اليابان .

الممتنعون : ايطاليا ، السويد ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

تاسعا - مركز الكيان الفلسطيني

بلغت قضية فلسطين الآن مرحلة يحظى فيها الحق الاصيل غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في تقرير المصير وفي إقامة كيان فلسطيني باهتمام يتسع نطاقه باطراد ، مثلما تحظى العوامل الاصلية التي افضت الى خلق المشكلة الفلسطينية والمسائل التي تكمن وراءها . وقد أجملت هذه العوامل في هذه الدراسة ، ويجدر تلخيصها هنا لوضع هذه المشكلة المعقدة في منظورها الصحيح .

كان هناك في عام ١٩١٧ كيان فلسطيني يتسم بصفتين رئيسيتين من الصفات المميزة للأمة وهما وجود شعب راسخ لقرون في اقليم محدد . وكان هذا الكيان ، هو وكيانات أخرى ، جزءا من امبراطورية تفككت في الحرب العالمية الاولى . وكانت فلسطين من بين الكيانات التي اعترفت بها عصبة الامم بوصفها مجتمعا من المجتمعات "التي يمكن مؤقتا الاعتراف بوجودها كأمم مستقلة" . وكان ينبغي للانتداب ، وفقا لميثاق عصبة الامم ، أن يوفر الارشاد الاداري المقصود به تسهيل الانتقال الى الاستقلال التام ، ولكنه اقتضى أيضا من الدولة القائمة بالانتداب تأمين إقامة وطن قومي يهودي . ولم يستشر شعب فلسطين الاصلي لدى وضع هذه السياسة .

وغيّر تنفيذ هذه السياسة الانماط الجغرافية وأنماط امتلاك الارض في فلسطين . ففي حين أن الطائفة اليهودية كانت تشكل حوالي ٩ في المائة من السكان في فلسطين في عام ١٩١٧ ، فإن الهجرة الشاملة رفعت هذه النسبة الى حوالي ٣٢ في المائة بحلول عام ١٩٤٧ . وفي عام ١٩١٧ ، كانت الاراضي المملوكة لليهود تشكل ٢,٥ في المائة من مجموع مساحة الاراضي في فلسطين . وفي عام ١٩٤٧ ، ازدادت الى ٦,٢ في المائة .

وأدت هذه التغييرات ، بالاضافة الى عوامل وسياسات أخرى ، الى حالة قسمت فيها فلسطين بقرار للامم المتحدة ، بدلا من أن تحصل على استقلالها كدولة واحدة كما حدث لاقاليم أخرى واقعة تحت الانتداب ، وذلك لأن الدولة القائمة بالانتداب أعلنت عدم مقدرتها على معالجة النزاع الذي خلقته التزامات الانتداب التي لا يمكن التوفيق بينها . ومنح القرار ، الذي رفضه العرب الفلسطينيون والدول العربية ، ٥٦ في المائة من أراضي فلسطين لـ ٣٢ في المائة من سكانها .

وفي حرب عام ١٩٤٨ توسعت دولة اسرائيل الجديدة لتحتل ٧٧ في المائة من أراضي فلسطين ، كما احتلت اسرائيل الجزء الاكبر من القدس ، التي كان من المقصود تدويلها

بموجب قرار التقسيم . واحتلت الاردن ومصر الاجزاء الاخرى من الاراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية التي لم تخرج الى حيّز الوجود . وفر أو طرد ما يزيد على نصف الفلسطينيين الاصليين ، فبلغ عدد اللاجئين ٧٣٦ ٠٠٠ قبل نهاية عام ١٩٤٩ .

وفي حرب عام ١٩٦٧ ، احتلت اسرائيل الاراضي المتبقية من فلسطين ، التي كانت حتى ذلك الحين تحت السيطرة الاردنية والمصرية . وشمل ذلك الاحتلال الجزء المتبقي من القدس ، وجعلت المدينة عاصمة لاسرائيل . وسبّبت الحرب خروجا ثانيا للفلسطينيين قدر بنصف مليون شخص ، وبحلول عام ١٩٧٠ كان هناك ما يزيد على نصف السكان الفلسطينيين الذين قدروا بثلاثة ملايين ، أي ١,٦ من المليون ، يعيشون في المنفى ، ويعيش منهم مليون في الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، و ٤٠٠ ٠٠٠ في داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ في اسرائيل . ورفضت اسرائيل الامتثال لنداء الامم المتحدة ، الذي ظل يكرر كل عام تقريبا منذ عام ١٩٤٨ ، بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون العودة الى دورهم والعيش في سلام مع جيرانهم ومنح التعويض لاولئك الذين يختارون ألا يعودوا .

كما لم تمتثل اسرائيل لذلك الجزء من قرار مجلس الامن ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي طلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، بحجة أن الانسحاب لا يمكن أن يتم إلاّ في اطار تسوية شاملة ، تتضمن ما ورد في الفقرة الاخرى من منطوق القرار أي :

"... ايلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة ، ولسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في أن تحيا ، داخل حدود آمنة معترف بها ، خالية من التهديدات وأعمال القوة" .

وجرى بذل الجهود لما يزيد على عقد في داخل الامم المتحدة وخارجها لتحقيق مثل هذه التسوية للنزاع في الشرق الاوسط ، وما زالت لم تحقق النجاح . وخرج نزاع الشرق الاوسط ، الذي أدى الى نشوب أربع حروب رئيسية والى تهديد مستمر لسلم العالم ، عن نطاق المسالة الفلسطينية . وقد أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا منذ عام ١٩٦٩ هذه الحقيقة ، وأكدت أن المسالة الفلسطينية لا يمكن أن تحل إلاّ عندما يضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الاصيلة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير الوطني .

وتدلل الكلمات التالية على اعتراف الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الامم المتحدة بأنه اذا كان للسلم أن يعود الى الشرق الاوسط فلا بد من حل مسألة الشعب الفلسطيني :

ففي آب/أغسطس ١٩٧٦ أصدر مؤتمر رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، المنعقد في كولومبو ، الاعلان التالي :

"ورأى المؤتمر أن الحفاظ على سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن أن يتم إلّا بحل قضية فلسطين ، باعتبارها جوهر الصراع الدائر في تلك المنطقة ، وذلك طبقا لقرارات الامم المتحدة التي اعترفت بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني"(١) .

وفصّل المؤتمر هذه الحقوق بأنها الحق في تقرير المصير ، والحق في العودة ، والحق في الاستقلال الوطني ، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

وأعلن مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في ليبرفيل في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، ما يلي :

"... أنه لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم إلّا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحق الوطني المشروع للشعب الفلسطيني في أرضه ، وبسيادته واستقلاله الوطني ، وبحقه في تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة على أرض وطنه"(١١٤) .

وقال المتكلم باسم المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، في كلمته في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، ما يلي :

"وفيما يتعلق بالحالة السائدة في الشرق الادنى ، وهي حالة لا زالت موضع قلق البلاد الاوروبية التسعة ، فإننا لا زلنا مقتنعين من حيث المبدأ ، بأن أية تسوية يجب أن تقوم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن ، كما أكدنا ذلك من جديد في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وكذلك على المبادئ الاساسية الآتية : أولا ، أن اكتساب الاراضي بالقوة غير

مقبول ؛ وثانيا ، يجب على اسرائيل أن تنهي احتلالها للاراضي التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ ؛ وثالثا ، يجب احترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال لكل دولة من دول المنطقة وكذلك احترام حق كل من هذه الدول في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ ورابعا ، يجب أن تراعى ، في اقامة سلام عادل ودائم ، المراعاة الواجبة ، حقوق الفلسطينيين .

"إن البلاد التسعة ما زالت تعتقد ، أيضا ، أن ايجاد حل للصراع لن يكون ممكنا إلّا اذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في أن يعبر بصورة فعالة عن كيانه وشخصيته القومية الى واقع حقيقي . إن ذلك سيأخذ في الاعتبار ، بالطبع ، ضرورة قيام وطن للشعب الفلسطيني .

"إن البلاد التسعة لا زالت تؤمن ايمانا راسخا بأن جميع جوانب المشكلة يجب أن ينظر اليها ككل .

"وهي ترى أن ممثلي الأطراف في الصراع ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، يجب أن يشاركوا في المفاوضات بصورة مناسبة تحدد بالتشاور فيما بين جميع الأطراف المعنية . وفي اطار التسوية الشاملة يجب على اسرائيل أن تكون مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وكذلك يجب على الجانب العربي أن يكون مستعدا للاعتراف بحق اسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها"(١١٥) .

وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، جاء ما يلي في بيان مشترك صادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي :

"إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعتقدان بأنه ينبغي ، في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، حل جميع المسائل المحددة للتسوية ، بما في ذلك المسائل الرئيسية مثل انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في نزاع عام ١٩٦٧ ؛ وحل المشكلة الفلسطينية ، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ؛ وإنهاء حالة الحرب ، وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي" .

واشترك الامين العام للامم المتحدة في الجهود المبذولة لاستحثاث التقدم نحو تحقيق سلم في الشرق الاوسط ، كما شدّد على المكانة التي تحتلها المسالة الفلسطينية في النزاع .

وفي تقرير في عام ١٩٧٦ عن قضية فلسطين ، أشار الامين العام الى أن مناقشات مجلس الامن في ذلك العام :

"... قد أكدت على البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الاوسط ، وأكدت من جديد حق كل دولة من دول المنطقة في أن تحيا في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ..."

وحدد الامين العام هذه الجوانب في رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ موجهة الى رئيس مؤتمر جنيف(١١٦) .

وقال الامين العام في تقريره في آب/اغسطس ١٩٧٦ عن أعمال الامم المتحدة :

"إن البعد الفلسطيني في مشكلة الشرق الاوسط قد نال اهتماما متزايدا في الجهود الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم في هذه المنطقة ... وأود أن أؤكد مرة أخرى ، ... ، الاهمية الاساسية لمعالجة القضية الفلسطينية بوصفها عنصرا أساسيا في حل النزاع في الشرق الاوسط"(١١٧) .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الاولى ، الجلسة العامة ، المجموعة العامة ، الوثيقة A/286 .

(٢) المرجع نفسه ، الوثائق من A/287 إلى A/291 .

(٣) المرجع نفسه ، المكتب ، المجلد الثاني ، الجلسة ٢٩ ، الصفحة ٣٢ .

(٤) المرجع نفسه ، الجلسة ٣١ ، الصفحتان ٨١ و ٨٢ .

(٥) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، المجلد الاول ، الجلسة ٧١ ، الصفحة ٦٠ .

(٦) المرجع نفسه ، المكتب ، المجلد الثاني ، الجلسة ٣٣ ، الصفحتان ٩٢ و ٩٣ .

(٧) المرجع نفسه ، اللجنة الاولى ، المجلد الثالث ، الجلسة ٤٦ ، الصفحة ٨ ، الوثيقة A/C.1/145 .

(٨) المرجع نفسه ، الجلسة ٥٠ ، الصفحة ١٠٤ ، الوثيقة A/C.1/155 .

(٩) المرجع نفسه ، المرفقات ، الصفحة ٣٦٥ ، الوثيقة A/C.1/149 .

(١٠) المرجع نفسه ، المرفقات ، الصفحة ٣٦٦ ، الوثيقة A/C.1/150 .

(١١) المرجع نفسه ، اللجنة الاولى ، المجلد الثالث ، الجلسة ٤٨ ، الصفحات ٨٨ إلى ٩١ .

(١٢) المرجع نفسه ، الجلسة ٥٢ ، الصفحتان ١٨٤ و ١٨٥ .

(١٣) المرجع نفسه ، الجلسة ٥٤ ، الصفحة ٢٥٢ ؛ والجلسة ٥٠ ، الصفحة ١١٤ .

الحواشي (تابع)

(١٤) المرجع نفسه ، الجلسة ٥٦ ، الصفحة ٣١٤ .

(١٥) المرجع نفسه ، الجلسة ٥٦ ، الصفحتان ٣١٢ و ٣١٣ .

(١٦) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، المجلد الأول ، الجلسة ٧٧ ، الصفحات ١٣٣ إلى ١٣٤ .

(١٧) المرجع نفسه ، الجلسة ٧٨ ، الصفحة ١٤٥ .

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، الملحق رقم ١١ ، الوثيقة A/364 (تقرير لجنة الأمم المتحدة لفلسطين) ، المجلد الثاني ، الصفحة ٥ .

(١٩) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الصفحات ٩ و ١٦ و ١٩ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٦٢ .

(٢١) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٦ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٨٣ .

(٢٣) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الصفحة ٣٠ .

(٢٤) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الصفحات ٣٩ و ٤١ و ٥٦ .

(٢٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٤٥ و ٤٦ .

(٢٦) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الصفحتان ١٥ و ١٦ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٣ .

الحواشي (تابع)

(٢٨) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الصفحتان ٢٩ و ٣٠ .

(٢٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ .

(٣٠) المرجع نفسه ، الصفحات ٤٣ إلى ٤٤ .

(٣١) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٧ .

(٣٢) المرجع نفسه ، الصفحتان ٥٩ و ٦٤ .

(٣٣) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الصفحة ٦ .

(٣٤) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الصفحة ١٤ .

(٣٥) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الصفحة ٢٨ .

(٣٦) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢١ و ٢٢ .

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، الملحق رقم ١١ ، الوثيقة A/364 (تقرير لجنة الامم المتحدة لفلسطين) ، المجلد الاول ، الصفحات ٤٨ إلى ٥٧ .

(٣٨) المرجع نفسه ، الصفحات ٦٠ إلى ٦٤ .

(٣٩) صحيفة نيويورك تايمز ، ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٤٧ ، الصفحة ١ .

(٤٠) صحيفة باليستاين بوست ، ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٤٧ ، الصفحة ١ .

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، اللجنة المخصصة لمسالة فلسطين ، الجلسة ٢ ، الصفحة ٣ .

الحواشي (تابع)

(٤٢) المرجع نفسه ، الجلسة ٣ ، الصفحات ٦ إلى ١١ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الجلسة ٤ ، الصفحات ١٥ إلى ١٩ .

(٤٤) المرجع نفسه ، الجلسة ١٥ ، الصفحات ٩٦ إلى ٩٨ .

(٤٥) المرجع نفسه ، الجلسة ١١ ، الصفحتان ٦٣ و ٦٤ .

(٤٦) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢ ، الصفحتان ٦٩ و ٧٠ .

(٤٧) المرجع نفسه ، الجلسة ١٨ ، الصفحتان ١٢٣ و ١٢٤ .

(٤٨) المرجع نفسه ، الجلسة ٧ ، الصفحات ٢٧ إلى ٢٩ .

(٤٩) المرجع نفسه ، الجلسة ١٩ ، الصفحة ١٢٩ .

(٥٠) حاييم وايزمان ، Trial and Error (New York, Harper and Bros.1949) ، pp. 457-459 .

(٥١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، اللجنة المختصة لمسألة فلسطين ، الصفحات ٢٧٦ إلى ٢٧٩ .

(٥٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، الجلسات العامة ، المجلد الثاني ، الجلسة ١٢٤ ، الصفحة ١٣١٠ .

(٥٣) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٤ ، الصفحتان ١٣٣٣ و ١٣٣٤ .

(٥٤) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٥ ، الصفحة ١٣٣٤ .

(٥٥) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٤ ، الصفحتان ١٣٣١ و ١٣٣٢ .

الحواشي (تابع)

(٥٦) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٤ ، الصفحات ١٣٢٥ الى ١٣٢٨ .

(٥٧) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٥ ، الصفحة ١٣٥٩ .

(٥٨) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٤ ، الصفحتان ١٣١٣ و ١٣١٤ .

(٥٩) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٥ ، الصفحة ١٣٤١ .

(٦٠) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٧ ، الصفحات ١٣٩٦ إلى ١٣٩٩ .

(٦١) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٦ ، الصفحتان ١٣٧٠ و ١٣٧٨ .

(٦٢) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٨ ، الصفحتان ١٤٢٤ و ١٤٢٥ .

(٦٣) المرجع نفسه ، الجلسة ١٢٨ ، الصفحة ١٤٢٦ .

(٦٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية ، اللجنة المخصصة لمسألة فلسطين ، المجلد الاول ، الصفحة ٥٤ .

(٦٥) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة ، الملحق الخاص رقم ٢ ، الصفحة ١٢ .

(٦٦) Lorch, Nathaniel, The Edge of the Swod: Israel's War of Independence, 1947-1949) (New York, Putnam, 1961) p.87 .

(٦٧) Degin, Menachem, The Revolt (Los Angeles, Nash, 1972) p.38 .

(٦٨) Den-Gurion, David Rebirth and Destiny of Israel (New York, The Philosophical Library, 1954) p.419 .

الحواشي (تابع)

(٦٩) Heizel, Theodor, The Complete Diaries (N.Y. Herzel Press 1969) - Vol.I, p.88

(٧٠) - Weiznann, Trial and Error, p. 419

(٧١) Weitz, Joseph Diary, Cited in Hirst: The Gun and the Olive - Branch, p.130

(٧٢) Joseph, Dov The Faithful City (N.Y., Simon and Schuster, 1960) - pp.71-72

(٧٣) - Begin Op. cit., pp. 164-165

(٧٤) Allon, Yigal Ha Sepher Ha Palmach. Cited in Hirst: Op cited., - p.30

(٧٥) لجنة التوفيق الخاصة لفلسطين : تقرير بعثة الامم المتحدة للدراسة الاقتصادية ، الوثيقة A/AC.25/6 ، الصفحة ١٩ .

(٧٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة ، الملحق رقم ١١ ، الوثيقة A/648 ، (التقرير المرحلي لوسيط الامم المتحدة لفلسطين) ، الجزء الاول ، الفرع ٥ ، الفقرتان ٢ و ٦ ، الجزء الثالث ، الفرع الاول ، الفقرة ١ .

(٧٧) - Weizmann, Op. cit. pp. 472-476

(٧٨) Moore, John Norton, The Arab Israeli Conflict (Princeton - University Press, 1974 Vol.III, pp.349-350

(٧٩) - Ben-Gurion Op. cit., p.292

الحواشي (تابع)

(٨٠) Moore, Op. cit., pp.356-357 .

(٨١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة ، الملحق رقم ١١ ، الوثيقة A/648 (التقرير المرحلي لوسيط الامم المتحدة لفلسطين) الجزء الاول ، الفصل الثالث ، الفقرتان ٥ و ٦ .

(٨٢) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٤ و ١٥ .

(٨٣) المرجع نفسه ، الفصل الثامن ، الفقرة ٤ .

(٨٤) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة ، ملحق شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ ، الصفحات ٤ إلى ٩ ، الوثيقة S/1016 .

(٨٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة ، الملحق رقم ٢ ، الصفحات ٨٧ إلى ٨٩ ، الوثيقة A/945 ، الجزء الثالث .

(٨٦) المرجع نفسه ، اللجنة السياسية الخاصة ، المرفقات ، المجلد الثاني ، الصفحات ٥ إلى ٨ ، الوثيقة A/927 .

(٨٧) قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د-٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

(٨٨) Badi, Joseph, Fundamental Laws of the state of Israel (New York, Twayne, 1961) p.2 .

(٨٩) صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٥٠ ، الصفحة ٤ .

(٩٠) Abu Lughod, Janet, "The Demographic Transformation of Palestine", in Abu Lughod, Ibrahim: The transformation of Palestine, Evanston, Ill. Northwestern University Press, 1971. p. 162 .

الحواشي (تابع)

(٩١) المرجع نفسه ، الصفحة ١٦٣ .

(٩٢) قرار الجمعية العامة ٢٥٣٥ باء (د-٢٤) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، نتيجة التصويت : المؤيدون ٤٧ ، المعارضون ٢٢ ، الممتنعون ٤٧ .

(٩٣) قرار الجمعية العامة ٢٦٧٢ جيم (د-٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، نتيجة التصويت : المؤيدون ٤٧ ، المعارضون ٢٢ ، الممتنعون ٥٠ .

(٩٤) قرار الجمعية العامة ٣٠٧٠ (د-٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، نتيجة التصويت : المؤيدون ٩٧ ، المعارضون ٥ ، الممتنعون ٢٨ .

(٩٥) قرار الجمعية العامة ٣٢١٠ (د-٢٩) المؤرخ في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ .

(٩٦) قرار الجمعية العامة ٣٢٢٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

(٩٧) قرار الجمعية العامة ٣٢٢٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٩٥ ، المعارضون ١٧ ، الممتنعون ١٩ .

(٩٨) الوثيقة A/PV.2282 ، الصفحة ٢١ وما يليها .

(٩٩) الوثيقة A/PV.2283 ، الصفحتان ٢٦ و ٢٧ .

(١٠٠) قرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (دإط - ٥) المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ . نتيجة التصويت : المؤيدون ١١٦ ، المعارضون لا أحد ، الممتنعون ٢ .

(١٠١) قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د-٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٦٠ ، المعارضون ٢٢ ، الممتنعون ٣٠ .

الحواشي (تابع)

(١٠٢) قرارات الجمعية العامة ٩١/٣٢ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٩٨ ، المعارضون ٢ ، الممتنعون ٣٢ ؛ و ٣٢٤٠ الف (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٩٥ ، المعارضون ٤ ، الممتنعون ٣١ ؛ و ٣٥٢٥ الف (د-٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٨٧ ، المعارضون ٧ ، الممتنعون ٢٦ و ١٠٦/٣١ جيم المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . نتيجة التصويت : المؤيدون ١٠٠ ، المعارضون ٥ ، الممتنعون ٣٠ .

(١٠٣) قرار لجنة حقوق الانسان ١ (د-٣٣) المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ . نتيجة التصويت : المؤيدون ٢٣ ، المعارضون ٣ ، الممتنعون ٦ . وكان تكوين اللجنة في عام ١٩٧٧ كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، اكوادور ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، بلغاريا ، بنما ، بيرو ، تركيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، السنغال ، السويد ، فولتا العليا ، قبرص ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، ليسوتو ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، يوغوسلافيا .

(١٠٤) قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

(١٠٥) قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

(١٠٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ ، الوثيقة A/31/35 .

(١٠٧) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، المجلد الثاني ، الجلسة ٦٦ ، الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٣ و ٢٧ و ٣٣ .

الحواشي (تابع)

(١٠٨) الوثيقة S/PV.1924 ، الصفحة ٢٦ .

(١٠٩) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل وايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٦ ، الوثيقة S/12119 ، الصفحة ٧٣ .

(١١٠) الوثيقة S/PV.1938 .

(١١١) الوثيقة S/PV.2041 .

(١١٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١١ .

(١١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الوثيقة رقم A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرة ٧٩ .

(١١٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الوثيقة A/32/160 ، المرفق ، الصفحة ١ .

(١١٥) المرجع نفسه ، الجلسة السابعة ، الوثيقة A/32/PV.7 ، الصفحة ٢٢ .

(١١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الوثيقة رقم A/31/271 ، الصفحة ٣ .

(١١٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١ ألف ، الوثيقة رقم A/31/1/Add.1 ، الصفحتان ٣ و ٤ .

المرفقات

الصفحة

المرفق

الاول - خطة التقسيم ١٩٤٧ ..... ٢٣٦

الثاني - خطوط الهدنة ، ١٩٤٩ - ٢٣٧

الثالث - قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ..... ٢٣٨

الرابع - الاراضي التي احتلتها اسرائيل ، حزيران/يونية ١٩٦٧ ..... ٢٤٢

الخامس - مذكرة مقدمة إلى اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة من السفير يارنغ في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ ..... ٢٤٣

السادس - توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ٢٤٥

المرفق الاول

خطة التقسيم ، ١٩٤٧

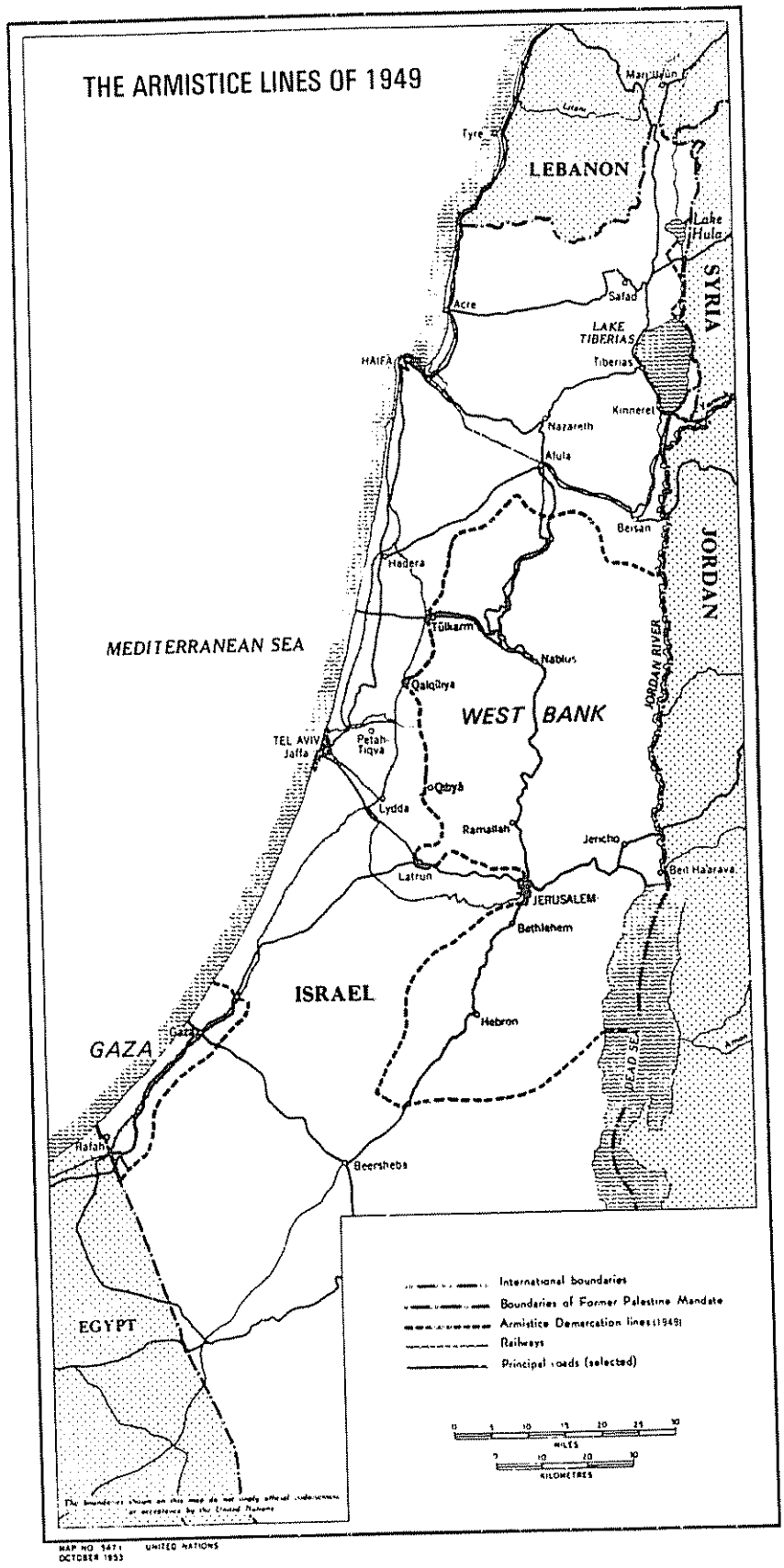

المرفق الثاني

خطوط الهدنة ، ١٩٤٩

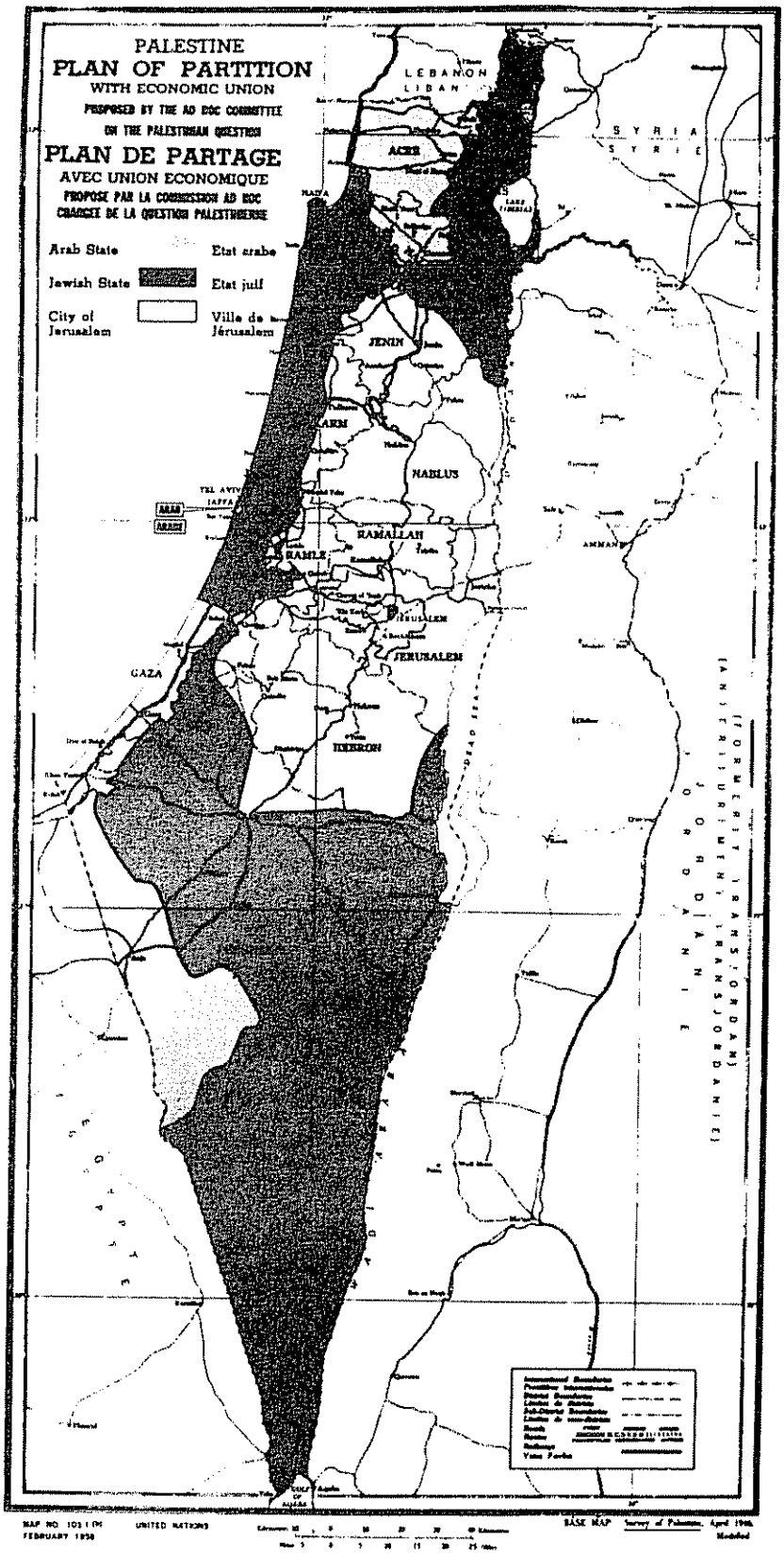

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤
(د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٤٨

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت من جديد في الحالة في فلسطين ،

١ - تعرب عن عميق تقديرها للتقدم المحرز بفضل المساعي الحميدة المبذولة من قبل وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل العمل على التوصل إلى تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين ، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته ؛

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة ، وتفانيهم للواجب في فلسطين ؛

٢ - تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، تكون لها المهمات التالية :

(أ) القيام ، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم ذلك ، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦ (د إ-٢) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ؛

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة المصدرة إليها بالقرار الحالي ، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؛

(ج) القيام ، بناء على طلب مجلس الأمن ، بأية مهمة تكلفها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين ، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة . وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية ، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين ؛

٣ - تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة ، مكونة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، اقتراحا باسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الاول من دورتها الحالية ؛

٤ - ترجو من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الاطراف ذاتها ، وبين هذه الاطراف واللجنة ؛

٥ - تطلب إلى الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ ، والبحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجرى مع لجنة التوفيق أو مباشرة ، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها ؛

٦ - توعز إلى لجنة التوفيق اتخاذ التدابير بغية مساعدة الحكومات والسلطات المعنية للتوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها ؛

٧ - تقرر وجوب حماية الاماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والابنية الدينية في فلسطين ، وتامين حرية الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة والممارسة التاريخية ؛ ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الامم المتحدة الفعلي ، ووجوب قيام لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة ، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشان نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، تتضمن مقترحاتها توصيات بشان الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الاماكن المقدسة في باقي فلسطين والوصول إلى هذه الاماكن ، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة ؛

٨ - تقرر أنه نظرا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث ، فإن هذه المنطقة ، بما في ذلك بلدية القدس الحالية ، يضاف إليها القرى والبلدات المجاورة التي أبعدها شرقا أبو ديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالا شعفاط ، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة باقي فلسطين ، وأن توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية ؛

ترجو من مجلس الامن اتخاذ تدابير جديدة بغية تامين نزع السلاح في مدينة القدس في اقرب وقت ممكن ؛

توعز إلى لجنة التوفيق أن تقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها العادية الرابعة ، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الاقصى من الحكم الذاتي المحلي المتسق مع المركز الدولي الخاص لمنطقة القدس ؛

إن لجنة التوفيق مخوّلة صلاحية تعيين ممثل للامم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس ؛

٩ - تقرر وجوب منح سكان فلسطين ، جميعهم ، اقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية والجو ، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات اكثر تفصيلا ؛

توعز إلى لجنة التوفيق أن تعلم مجلس الامن فورا باية محاولة لعرقلة الوصول الى المدينة من قبل اي من الاطراف ، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة ؛

١٠ - توعز إلى لجنة التوفيق بالسعي إلى التوصل إلى ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شانها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي ، بما في ذلك ترتيبات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات ؛

١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة ، في اقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم عن كل خسارة او ضرر يلحقان بهذه الممتلكات وتقتضي مبادئ القانون الدولي او الانصاف من الحكومات او السلطات المسؤولة ان تعوض عنهما ؛

وتوعز إلى لجنة التوفيق تسهيل إعادة اللاجئين ، وتوطينهم من جديد ، وإعادة تاهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات وبإقامة صلات وثيقة بمدير إغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الامم المتحدة ؛

١٢ - تأذن للجنة التوفيق بتعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت سلطتها ، حسبما ترى أنه ضروري لتؤدي ، بصورة مجدية ، وظائفها والتزاماتها بموجب نص هذا القرار ؛

ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة . ويقدم الأمين العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة وأبنيتها ؛

١٣ - توعز إلى لجنة التوفيق أن تقدم إلى الأمين العام ، بصورة دورية ، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة ؛

١٤ - تطلب إلى جميع الحكومات والسلطات المعنية ، التعاون مع لجنة التوفيق واتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار ؛

١٥ - ترجو من الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

المرفق الرابع

الاراضي التي احتلتها اسرائيل ، حزيران/يونيه ١٩٦٧

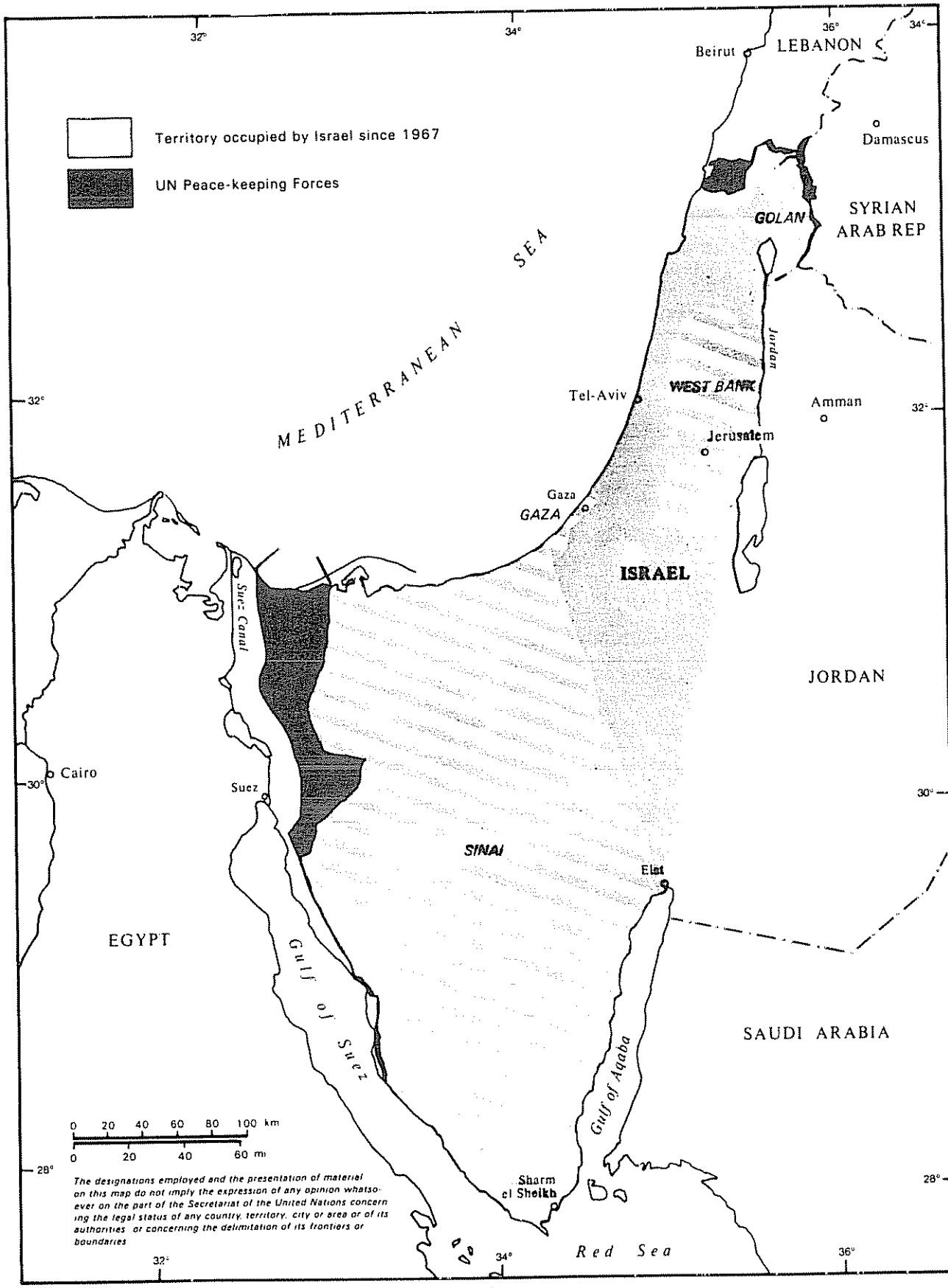

MAP NO 3014 UNITED NATIONS
NOVEMBER 1978

٨٢٢ح(٩٠)

المرفق الخامس

مذكرة مقدمة إلى اسرائيل والجمهورية
العربية المتحدة من السفير يارينغ في
٨ شباط/فبراير ١٩٧١

لقد تابعت بمزيج من التفاؤل المحدود والقلق المتزايد المناقشات المستأنفة تحت رعايتي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط . ومبعث تفاؤلي المحدود هو أن الأطراف يقومون ، في اعتقادي ، بتحديد مواقفهم بجدية ويرغبون في التقدم نحو سلم دائم . وينشأ قلقي المتزايد من أن كل جانب يصر دون أي تراجع على أن يلتزم الجانب الآخر بتعهدات معينة قبل أن يبدي استعداده للتقدم إلى مرحلة صياغة النصوص التي يتضمنها اتفاق سلم نهائي . وهناك كما يبدو لي خطر شديد يتمثل في أن نجد أنفسنا في مواجهة العقبة نفسها التي ظلت قائمة خلال السنوات الثلاث الأولى من بعثتي .

ومن ثم فإنني أشعر أنه يجب عليّ في هذه المرحلة أن أوضح وجهات نظري بشأن الخطوات الضرورية التي أعتقد أنه يلزم اتخاذها من أجل تحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقا لأحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي وافق الطرفان على تنفيذه بكل أجزائه .

وقد انتهيت إلى نتيجة مؤداها أن الوسيلة الوحيدة الممكنة للتغلب على العقبة الخطيرة الناجمة عن اختلاف آراء كل من اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة بشأن ما يعطى من أولوية للالتزامات والتعهدات التي يبدو لي أنها السبب الحقيقي للجمود الحالي ، هي أن أسعى للحصول من كل من الطرفين على الالتزامات المتوازية والمتزامنة التي يبدو أنها متطلبات لابد منها لتحقيق تسوية سلمية نهائية بينهما . ولذا فإنه يجب أن يكون بالإمكان التقدم حالا لصياغة أحكام وشروط اتفاق سلم لا بشأن المسائل التي تشملها التعهدات فحسب بل وبنفس الأولوية أيضا بشأن المسائل الأخرى وبخاصة مسألة اللاجئين .

وأود بصفة خاصة أن أطلب من كل من حكومتي اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة أن تقدم إليّ في هذه المرحلة التعهدات المسبقة التالية في نفس الوقت وبشرط تقديم الطرف الآخر لتعهداته ، وذلك لحين ان تتقرر نهائيا على نحو مرض كافة النواحي الأخرى للتسوية السلمية بما في ذلك بوجه خاص تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

١ - اسرائيل

تعطي اسرائيل تعهدا بسحب قواتها من الأراضي المحتلة بالجمهورية العربية المتحدة إلى الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين وهي تحت الانتداب البريطاني على أن تتخذ الترتيبات المرضية من أجل :

(أ) إنشاء مناطق منزوعة السلاح ؛

(ب) تدابير أمن عملية في منطقة شرم الشيخ من أجل ضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران ؛

(ج) حرية الملاحة عبر قناة السويس .

٢ - الجمهورية العربية المتحدة

تعطي الجمهورية العربية المتحدة تعهدا بعقد اتفاق سلم مع اسرائيل ، تعلن بمقتضاه صراحة لاسرائيل ، وعلى أساس المعاملة بالمثل ، تعهدها وإقرارها بشأن المسائل الآتية :

(أ) ترك كل إدعاء بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب ؛

(ب) احترام كل من الطرفين لسيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي والاعتراف بذلك ؛

(ج) احترام كل من الطرفين لحق الطرف الآخر في الحياة في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛

(د) مسؤولية كل من الطرفين لعمل كل ما في وسعه لضمان ألا تنشأ أعمال الحرب أو العدوان أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الآخر ؛

(هـ) عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

وإنني إذ أقدم الاقتراح المبين أعلاه أدرك أنني أطلب إلى الطرفين كليهما تقديم تعهدات خطيرة ولكني مقتنع أن الحالة تقتضي مني اتخاذ هذه الخطوة .

المرفق السادس

توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الاساسية

إن قضية فلسطين في صميم مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بانه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني .

تقر اللجنة ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة وغير قابلة للتصرف في العودة إلى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين ، وذلك ايمانا منها بأن إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لازمة الشرق الاوسط .

إن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، على أساس قراري الجمعية العامة ٣٢٢٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي تتم برعاية الامم المتحدة .

تعيد اللجنة إلى الاذهان المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتؤكد ما يترتب على ذلك من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو .

ترى اللجنة أنه من واجب ومن مسؤولية جميع المعنيين بالامر تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

توصي اللجنة بان تقوم الامم المتحدة وهيئاتها بدور موسع واكثر تاثيرا في العمل على ايجاد حل عادل لقضية فلسطين وفي تنفيذ هذا الحل . ولمجلس الامن ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وتحث اللجنة أيضا مجلس الامن على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الامم المتحدة .

ومع وضع هذا الهدف نصب الأعين ، وعلى أساس القرارات المتعددة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة خلال مداولاتها الدراسة اللازمة ، تقدم اللجنة توصياتها بشأن طرق إعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ثانيا - حق العودة

إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه . كما أن مجلس الأمن اعترف بالاجماع بهذا الحق في قراره ٢٢٧ (١٩٦٧) ؛ وتنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد .

وترى اللجنة ، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، أن برنامج إعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى

تشمل المرحلة الاولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره ٢٢٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

'٢' أن تستخدم موارد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، أيتهما أو كلتيهما معا ، بعد ما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض ، للمساعدة في حل أية مشاكل موقتة تنطوي عليها إعادة توطين اولئك العائدين إلى ديارهم . كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا ، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في تحديد هوية الفلسطينيين النازحين .

المرحلة الثانية

تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

"١٢٠ أن تشرع الامم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الاولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وفقا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

"١٢١ اما الفلسطينيون الذين لا يختارون العودة إلى ديارهم فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين

للشعب الفلسطيني الحق الاصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين في فلسطين . وترى اللجنة أن الجلاء عن الاراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر هو شرط لا معدى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وترى اللجنة أيضا أن الشعب الفلسطيني ، متى عاد الفلسطينيون إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وبإنشاء كيان فلسطيني مستقل ، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي .

تشعر اللجنة أيضا بأن على الامم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا .

ولتحقيق هذه الغايات ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من المناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧ ؛ على أن يتم انجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ؛

(ب) قد يحتاج مجلس الأمن إلى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب ؛

(ج) أن يطلب مجلس الأمن إلى اسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة ؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الاساسية في هذه المناطق سليمة بغير مساس ؛

(د) أن يطلب إلى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لاحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تعلن ، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الاراضي ، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية ؛

(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الاراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس ، فتقوم بعد ذلك ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

(و) أن تساعد الأمم المتحدة ، إذا اقتضى الأمر ، في إقامة اتصالات بين غزة والضفة الغربية ؛

(ز) أن تقوم الأمم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٣٢٧٥ (د - ٣٠) باتخاذ ترتيبات أخرى من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة ، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك ؛

(ح) أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني .

الجزء الثالث : ١٩٧٨ - ١٩٨٣

مقدمة

تم في الجزاين الاول والثاني من هذه الدراسة بحث تطوّر القضية الفلسطينية منذ بدايتها لغاية سنة ١٩٧٧ . ومنذ سنة ١٩٧٨ ظلت القضية تحتل مكان الصدارة من اهتمام الامم المتحدة . وعاد جانباها السياسي والإنساني بالذات يحتلان مركز الاهتمام على الصعيد الدولي اكثر من اي وقت مضى .

واصبح واضحا أن الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي مقتنعة بأن بلوغ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني شرط لا بد منه لتحقيق السلم في الشرق الاوسط .

كما برزت اعتبارات اساسية معينة حظيت بقبول تلك الاغلبية من اعضاء المجتمع الدولي . وهذه الاعتبارات هي :

(أ) أن قضية فلسطين هي لُب مشكلة الشرق الاوسط وبالتالي فإنه لا يمكن تصوّر اي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ في الاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني .

(ب) ان إعمال الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وفي تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية وحقه في إقامة دولته المستقلة الخاصة به سوف يسهم في إيجاد حل للأزمة في الشرق الاوسط ؛

(ج) ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف الاخرى استنادا الى قراري الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د ـ ٢٩) و ٣٢٧٥ (د ـ ٣٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المعنية بقضية فلسطين وبالحالة في الشرق الاوسط التي تجري تحت رعاية الامم المتحدة ؛

(د) ان اكتساب الاراضي بالقوة أمر غير جائز ومن هنا ينشأ واجب اسرائيل أن تنسحب انسحابا كاملا غير مشروط من جميع الاراضي التي احتلتها بهذه الطريقة .

وقد جرى الإعراب عن هذه الاراء مرارا وبالإجماع من قبل المنظمات الحكومية الدولية مثل مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة حلف وارسو فضلا عن الحكومات كل على حدة .

وبينما ظلت دول ومنظمات كثيرة ثابتة على موقفها هذا ، قامت أيضا مجموعات حكومية اخرى في السنوات الاخيرة باتخاذ مواقف تبدو قريبة من هذه النتيجة . ففي اجتماع رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية المجلس الاوروبي المعقود في مدينة البندقية في ايطاليا أوردت المجموعة التي كانت تعرف آنذاك باسم مجموعة البلدان التسعة ، في إعلانها المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، تفصيلا لموقفها بشأن الشرق الاوسط[(١)] . إذ أعلنت أن الوقت قد حان للتشجيع على الاعتراف والعمل بالمبدأين المسلّم بهما عموما من المجتمع الدولي وهما : حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود والامن ، والعدالة لجميع الشعوب ، مما يعني ضمنا الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . واتخذت موقفا حازما بشأن القضية الفلسطينية وبشأن وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير ؛ ووجوب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه الغاية ؛ ووجوب إنهاء اسرائيل لاحتلالها للاراضي التي احتفظت بها منذ سنة ١٩٦٧ ؛ وبشأن الحقيقة المتمثلة في أن المستوطنات الاسرائيلية تشكّل عقبة كاداء تعترض تحقيق السلم في الشرق الاوسط وانها غير شرعية بموجب القانون الدولي ، وأن البلدان التسعة لن تقبل أية مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير مركز مدينة القدس .

وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، قدمت مصر وفرنسا الى مجلس الامن مشروع قرار أكد من جديد في أحكامه الرئيسية حق جميع دول المنطقة في الوجود والامن ، فضلا عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها الحق في تقرير المصير بكل ما يترتب عليه من آثار . ولم يطرح مشروع القرار هذا قط للتصويت .

وعلاوة على ذلك اعتمد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي حظي بعدد كبير من الحاضرين ، فيما اعتمد ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، المبادئ التالية :

- ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الامر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة إقامة المستوطنات ؛

- ضرورة التاكيد من جديد بأن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل وغيّرت أو قصد بها أن تغيّر طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" ، بشأن القدس وكذلك إعلان القدس عاصمة لاسرائيل ، هي إجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

- حق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب والشرط الضروري لذلك هو الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرّف ونيله لها .

بيد أن الاحداث على الطبيعة ظلت تاخذ مسارا سلبيا ، رغم عدم وقوع أي هجوم كبير بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، إذ أعقبت ذلك فترة من الاستقرار النسبي دامت قرابة تسعة شهور . وبعد وقوع عدد من الحوادث في حزيران/يونيه ١٩٨٢ كانت متفرقة ولكنها مهلكة ، قامت اسرائيل بغزو لبنان معلنة في البداية أن هدفها هو إخراج الفلسطينيين من منطقة يبلغ عرضها ٢٥ ميلا على حدود اسرائيل . بيد أن اسرائيل بعد أن أعلنت أن "هدفها هو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية" ، حركت بعد ذلك قواتها الموجودة داخل لبنان الى بيروت حيث صمدت قوات منظمة التحرير الفلسطينية لاكثر من شهرين . ولم تنسحب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلا بعد أن ترتيب وقف لإطلاق النار في ١٤ آب/اغسطس ، وكان من المقرر المحافظة عليه بمساعدة قوات متعددة الجنسيات . وانسحبت قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ونقلت الى بلدان مجاورة . وبعد توفير ضمانات مناسبة لسلامة آلاف المدنيين الفلسطينيين الذين سيتخلفون ، انتقل مقر المنظمة الى تونس .

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ اغتيل بشير الجميل رئيس لبنان المنتخب بعد وقت قصير من انسحاب القوات المتعددة الجنسيات .

وفي وقت مبكّر من اليوم ذاته تقدمت القوات الاسرائيلية الى بيروت الغربية . وبحلول ١٦ أيلول/سبتمبر كان الجيش الاسرائيلي قد وطد سيطرته على معظم القطاع الغربي من مدينة بيروت واتخذ مواقع حول مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين . وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٥٢٠ (١٩٨٢) الذي يدين الغارات الاخيرة التي قامت بها اسرائيل داخل بيروت مما يعد انتهاكا لترتيبات وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الامن .

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر وردت تقارير مفادها أن مسلحين اقتحموا في الليلة السابقة مخيمي شاتيلا وصبرا للاجئين الفلسطينيين في بيروت الغربية وانهم يقومون بعملية قتل جماعية للمدنيين المقيمين في المخيمين .

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر تأكد أن مذبحة واسعة النطاق حدثت في مخيمي اللاجئين وعثر على عدد كبير من الجثث ، بعضها مشوّه ، لرجال ونساء وأطفال قتل الكثير منهم فيما يبدو وهم يحاولون الهرب ؛ ونسفت منازل كثيرة بينما كان ساكنوها لا يزالون بداخلها ؛ وظهر أيضا وجود قبر جماعي خارج أحد المخيمين .

ومرة أخرى أبرزت الاحداث في لبنان في صيف سنة ١٩٨٢ ضرورة إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية . ومرة أخرى عكست المقترحات المختلفة التي قدمت في ذلك الوقت الاهتمام الدولي بإيجاد حل ما بشكل عاجل .

وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، قدّم الرئيس ريغان مقترحات مفصلة تلخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتسوية شاملة في الشرق الاوسط تأخذ في الاعتبار ، في رأي حكومة الولايات المتحدة ، ما يشغل بال جميع الاطراف ، وتستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فقد جاء في هذه المقترحات أن تمتع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالحكم الذاتي ، في إطار الاتحاد مع الاردن ، هو أحسن فرصة لقيام سلم متين عادل ودائم . وان هذا الحل يستند على المبدأ القائل بأن النزاع العربي الاسرائيلي ينبغي أن يحل عن طريق المفاوضات التي تتناول تقديم الارض مقابل السلم . وهذه المقايضة واردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ . وان الرئيس ريغان لا يزال مقتنعا بأن القدس يجب أن تبقى غير مقسمة ، غير أن مركزها النهائي ينبغي أن يتقرر عن طريق المفاوضات[٢] . بيد أن هذه المقترحات رفضت على الفور من جانب اسرائيل ، وانتقدتها فيما بعد معظم الدول العربية التي رأت أن المقترحات لا تضمن ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في فلسطين .

وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وضع مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، المعقود في فاس (المغرب) خطة سلام للشرق الاوسط من ثماني نقاط[٣] ، هي :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ؛

(ب) إزالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ ؛

(ج) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان بالاماكن المقدسة ؛

(د) تأكيد حق الشعب الفلسطيني من جديد في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف أو للتقادم بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، وتعويض من لا يرغب في العودة ؛

(هـ) وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الامم المتحدة لفترة انتقالية لا تزيد على بضعة أشهر ؛

(و) إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس ؛

(ز) إنشاء ضمانات من جانب مجلس الامن التابع للأمم المتحدة للسلم بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ؛

(ح) ضمان تنفيذ هذه المبادئ من قبل مجلس الامن .

وعلى الرغم من رفض اسرائيل لهذه المقترحات التي تتفق في نقاط كثيرة مع موقف الامم المتحدة كما أوصت به مبدئيا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف فقد اعتبرها الكثيرون بمثابة أساس سليم للتسوية .

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ قدم ل . أ . بريجينيف ، رئيس المجلس الرئاسي للسوفيات الاعلى والامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي خطة من ست نقاط للتسوية في الشرق الاوسط . وهذه النقاط الست التي أعادت تاكيدها فيما بعد في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو هي : عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي ؛ ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، وهي مرتفعات الجولان والضفة الغربية للاردن ، بما فيها الجزء الشرقي من القدس ، وقطاع غزة والاراضي اللبنانية ؛ والممارسة العملية لحق الشعب الفلسطيني العربي ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة به في الاراضي الفلسطينية ـ الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة ؛ وضمان حق جميع دول المنطقة في وجود وتنمية آمنين على أساس المعاملة الكاملة بالمثل ؛ وإنهاء حالة الحرب ؛ وإقامة السلم بين الدول العربية واسرائيل ؛ ووضع وإقرار ضمانات دولية لتسوية سلمية(٤) .

وكان للأحداث التي وقعت في صيف ١٩٨٢ أيضا انعكاساتها في الامم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الامن .

أولا ـ فلسطين والأمم المتحدة ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣

أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي وفي الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين . وكررت كذلك تأكيد الحق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها . كما شددت الجمعية العامة على أن الاحترام الكامل لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني أمر لا غنى عنه لحل المشكلة ، واعترفت بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . وفي سنة ١٩٧٤ منحت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية العامة وفي المؤتمرات الدولية الاخرى التي تعقد برعاية الأمم المتحدة(٥) . ومنذ ذلك الحين توجّه الدعوة الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشات مجلس الأمن ، وهذه الدعوة تمنح المنظمة نفس حقوق الاشتراك الممنوحة لأية دولة عضو تدعى للاشتراك بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن . واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بوصفها ممثلا للطرف المعني أكثر من غيره بالأمر بصورة مباشرة . وقرر المؤتمر إدراج وفد منظمة التحرير الفلسطينية ضمن المشتركين اشتراكا كاملا في المؤتمر .

كما أيّدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وحثّت المجلس على أن يفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . بيد أن الكثير من قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين لم تنفذ . ولا يزال التوتر العربي ـ الاسرائيلي في نطاقه الأوسع والحالة في الشرق الأوسط بدون حل . ولا يزال الأمر معروضا على مجلس الأمن .

ألف ـ الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين

نظرا للتدهور المستمر في الحالة في موقع الاحداث ، ولعدم استطاعة مجلس الأمن اعتماد وتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي أقرتها الجمعية العامة بسبب عدم توفّر الإجماع بين أعضائه الدائمين ، فإن الجمعية العامة نظرت قضية فلسطين في دورة استثنائية طارئة عقدت في الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

وتم اتخاذ القرار دإط ـ ٢/٧ بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٧ وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت .

وأشارت فيه الجمعية العامة الى قراريها ٣٢٢٦ و ٣٢٢٧ (د ـ ٢٩) والى جميع قرارات الامم المتحدة الاخرى المتعلقة بقضية فلسطين وأكدتها من جديد . فقد أكدت من جديد انه لا يمكن إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط دون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، ودون التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرّف في فلسطين . وأكدت من جديد أيضا الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة . وأكدت الجمعية العامة من جديد حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المعنية بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط في إطار الامم المتحدة . وأكدت من جديد المبدأ الاساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وطلبت من اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وحثّت على بدء هذا الانسحاب قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ . وطالبت أيضا بامتثال اسرائيل لجميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالطابع التاريخي لمدينة القدس الشريف . وأعربت عن معارضتها لجميع السياسات والخطط الرامية الى توطين الفلسطينيين خارج وطنهم . ورجت الجمعية العامة من الامين العام وأذنت له أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٥٩ الى ٧٢ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف باعتبارها أساسا لحل قضية فلسطين . ورجت أيضا من الامين العام أن يقدّم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار . ورجت أيضا من مجلس الامن أن يجتمع في حالة عدم امتثال اسرائيل لتلك التوصيات بغية النظر في الحالة وفي اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق . وقررت تعليق الدورة مؤقتا والإذن لرئيس آخر دورة عادية من دورات الجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب الدول الاعضاء .

وفي السنوات الاخيرة لقيت قرارات الجمعية العامة التي تقر توصيات اللجنة تأييدا متزايدا خلال التصويت . ففي عام ١٩٨٠ اتخذ قرار بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ٣٢ عضوا عن التصويت . وفي عام ١٩٨١ كان نمط التصويت ١١١ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت . وفي عام ١٩٨٢ كان ١١٩ صوتا مؤيدا مقابل ٢ وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت . وفي عام ١٩٨٣ كان ١٢٦ صوتا مؤيدا مقابل ٢ وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت .

ونتيجة لوقوع مزيد من الحوادث الخطيرة جرى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة في نيسان/ابريل ، وحزيران/يونيه ، وآب/أغسطس ، وأيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، مما يدل دلالة واضحة على الاهتمام الدولي بقضية فلسطين .

باء - الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢

عندما غزت اسرائيل لبنان في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ عقد مجلس الامن اجتماعا عاجلا واتخذ بالإجماع في ٥ و ٦ حزيران/يونيه القراران ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) على التوالي . وكان مما تضمّنه هذان القراران مطالبة جميع أطراف النزاع بالكف فورا عن جميع الانشطة العسكرية داخل لبنان ومطالبة اسرائيل في الوقت نفسه بسحب قواتها العسكرية من لبنان على الفور وبدون شرط . وقد أرفق نص القرارين (المرفق الثاني) .

وسرت ترتيبات وقف إطلاق النار اعتبارا من ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ ولكن مجلس الامن اجتمع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ للنظر في الحالة في لبنان في ضوء الهجمات الاسرائيلية على غرب بيروت . وفي القرار ٥٢٠ (١٩٨٢) ادان مجلس الامن الهجمات الاسرائيلية على بيروت وطالب بالعودة فورا الى المواقع التي كانت تحتلها اسرائيل قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وقد أرفق نص القرار (المرفق الثاني) .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وبعد أن دبّ خلاف داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، اندلعت الاعمال العدائية بين بعض العناصر المسلحة داخل مدينة طرابلس اللبنانية وحولها .

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٥٤٢ (١٩٨٣) الذي طلب فيه الى الاطراف المعنية أن تقبل على الفور وقف إطلاق النار ودعاها الى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وحدها . وقد أرفق نص القرار (المرفق الثاني) .

وفي كانون الاول/ديسمبر خرج ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من مدينة طرابلس يرافقه ٠٠٠ ٣ من العناصر المسلحة و ٠٠٠ ١ من الميليشيا على ظهر سفن يونانية . وبعد أن أجرى الأمين العام مشاورات مع أعضاء مجلس الامن ، وافق على طلب رفع علم الامم المتحدة على السفن التي تقوم بالإجلاء كبادرة إنسانية .

ووقعت مذابح المدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ حيث قتل عدة مئات من الرجال والنساء والاطفال بوحشية . وفي هذا الصدد قررت الحكومة الاسرائيلية في ٢٨ أيلول/سبتمبر الإذن بإجراء تحقيق قضائي مستقل في الظروف السياسية والعسكرية لمذبحة بيروت . ونشر التقرير في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣[٦] . وأجرت الحكومة اللبنانية تحقيقا آخر ولكن نتائجه ليست متاحة بعد .

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٥٢١ (١٩٨٢) الذي يدين فيه المذبحة ويرجو من الامين العام أن يتخذ خطوات ترمي الى تامين الحماية التامة للسكان المدنيين في بيروت وما حولها . وقد أرفق نص القرار (المرفق الثاني) .

واتخذت الجمعية العامة ، في جلسة واحدة عقدتها استئنافا لدورتها الاستثنائية الطارئة السابعة بشأن قضية فلسطين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، القرار دإط ـ ٩/٧ بتصويت مسجل باغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين وبدون أي امتناع عن التصويت . وأجري تصويتان منفصلان على فقرتين من منطوق ذلك القرار . واعتمدت الفقرة ٢ من المنطوق ـ التي تحث فيها الجمعية العامة مجلس الامن على إجراء تحقيق ، باستخدام الوسائل المتاحة له ، في ظروف ومدى مذبحة الفلسطينيين وغيرهم من المدنيين في بيروت في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وعلى نشر التقرير المتعلق بالنتائج التي يتوصل إليها ، في أقرب وقت ممكن ـ باغلبية ١٤٦ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وبدون ممتنعين . واعتمدت الفقرة ٤ من المنطوق ، التي تطالب فيها الجمعية العامة كل الدول الاعضاء والاطراف الاخرى بالاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا ، وذلك بتصويت مسجل باغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء وبلا ممتنعين . وقد أرفق نص القرار (المرفق الثاني) .

وعندما نظرت الجمعية العامة في قضية فلسطين في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الى ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ أكدت من جديد في القرار ٨٦/٣٧ دال مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وأكدت أيضا من جديد انه لا سبيل الى إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط بدون انسحاب اسرائيل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبدون ممارسة الشعب الفلسطيني ونيله لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . ورجت الجمعية العامة من مجلس الامن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق ويعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته العربية المستقلة

في فلسطين . وكررت الجمعية العامة تأكيد طلبها بأن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة ، تنفيذا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، "لتطبيق الخطة التي توصي ، فيما توصي به ، بأن تقوم دولة عربية مستقلة في فلسطين" .

وفي القرار ٨٦/٣٧ هاء اشارت الجمعية العامة بوجه خاص الى المبادئ المتعلقة بقضية فلسطين التي لقيت قبولا من المجتمع الدولي ، بما في ذلك الحق في الوجود ضمن حدود معترف بها دوليا لجميع الدول في المنطقة ، والعدل والامن لجميع الشعوب ، مما يستلزم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتيلها ، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين . وطالبت الجمعية العامة ، وفقا للمبدأ الاساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، بانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، مع عدم المساس بسلامة جميع الممتلكات والخدمات فيها . وحثّت الجمعية العامة مجلس الامن على تيسير عملية الانسحاب الاسرائيلي ، وأوصت بأن تخضع الاراضي الفلسطينية المحتلة ، عقب انسحاب اسرائيل منها ، لفترة انتقالية قصيرة تكون فيها تحت إشراف الامم المتحدة ، ويقوم الشعب الفلسطيني خلالها بممارسة حقه في تقرير المصير . كما دعت الجمعية العامة على وجه الاستعجال الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم يستند الى قرارات الامم المتحدة وتحت رعايتها ، ويشترك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني .

جيم - المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

نتيجة لسياسات وممارسات إسرائيل المتمثلة في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، قرر مجلس الأمن ، في القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ، أن السياسة التي تنتهجها إسرائيل والمتمثلة في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس لها أي صحة قانونية وتشكل عقبة كأداء أمام تحقق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

وطالب المجلس إسرائيل بأن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (٧) وأن تكف عن اتخاذ أية تدابير تؤدي إلى تغيير المركز القانوني والطابع الجغرافي وتؤثر ماديا في التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبصفة خاصة بأن تمتنع عن نقل قطاعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة .

كما أنشأ المجلس لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن لدراسة الحالة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ورجا من اللجنة أن تقدم تقريرها إلى مجلس الأمن بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٧٩ . وكان أعضاء اللجنة البرتغال وبوليفيا وزامبيا برئاسة البرتغال .

ولم تتمكن اللجنة من الحصول على تعاون حكومة إسرائيل في تنفيذ ولايتها بالرغم من المناشدات المتكررة التي وجهتها إلى السلطات الإسرائيلية .

وقامت اللجنة ، في المحاولات التي بذلتها للاضطلاع بولايتها ، باستكمال المعلومات الأساسية الموضوعة بالفعل تحت تصرف مجلس الأمن . وحددت اللجنة عواقب سياسة المستوطنات على السكان العرب المحليين وقيّمت أثر تلك السياسة وعواقبها بالنسبة للحاجة الملحة لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط (٨) .

وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) الذي أشاد فيه بالعمل الذي قامت به اللجنة ورجا منها أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بالنظر إلى خطورة مشكلة المستوطنات .

وعقب تقديم التقرير الثاني للجنة (S/13679) اتخذ مجلس الامن في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أثنى فيه على العمل الذي قامت به اللجنة في إعداد تقريرها الثاني ووافق على النتائج والتوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه . وقرر بأن "كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس له أي صحة قانونية ، وأن سياسة إسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكا فاضحا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" . وطلب هذا القرار من جميع الدول "ألاّ تقدم أية مساعدة إلى إسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة" ؛ ورجا من اللجنة "أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأن تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه ، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضي الواقعة تحت الاحتلال ، وأن تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار" . وطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريرا إلى مجلس الامن قبل ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

وقد خلصت اللجنة في تقريرها الثالث (S/14268) إلى الآتي :

"أن اللجنة ، في تنفيذها لولايتها وخلال اتصالاتها مع السلطات الحكومية والمنظمات المعنية والاشخاص غير الرسميين المعنيين مباشرة ، قد درست الموقف دراسة وافية إلى أقصى حد ممكن على النحو الذي يبينه التقريران السابقان . ولاحظت اللجنة وجود قلق عميق إزاء ما اعتبرته جميع الآراء عملية مستمرة من التدهور في الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وهي حالة اتسمت بالتوترات الحادة والصراع المتزايد ، الامر الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الموقف على نحو خطير .

"ونتيجة لذلك ، وبعد دراسة وافية لجميع عناصر المعلومات التي أتيح للجنة جمعها تنفيذا لولايتها ، تود اللجنة أن تؤكد من جديد كل الاستنتاجات الواردة في تقريريها السابقين ؛ وخاصة ما يلي :

"(أ) تتابع الحكومة الإسرائيلية بنشاط جهودها المتعمدة والمنتظمة والمبذولة على نطاق واسع لإنشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة ؛

"(ب) هناك علاقة متبادلة بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتشريد السكان العرب ؛

"(ج) تلجأ إسرائيل ، في تنفيذها لسياستها الخاصة بالمستوطنات ، إلى وسائل - قمعية في الغالب وأكثر دهاء في بعض الأحوال - تشمل السيطرة على موارد المياه والاستيلاء على الممتلكات الخاصة ، وتدمير المنازل ونفي الأشخاص بصورة تمثل استخفافا كاملا بحقوق الإنسان الأساسية ؛

"(د) أدت سياسة الاستيطان إلى تغيرات جذرية وضارة في النمط الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للسكان العرب الباقين ، وهي تسبب تغييرات عميقة ذات طبيعة جغرافية وديموغرافية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ؛

"(هـ) تشكل تلك التغييرات انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والمقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد .

"ونتيجة لذلك ترغب اللجنة في أن تعلن من جديد أن سياسة إسرائيل الاستيطانية ، التي أدت على سبيل المثال إلى مصادرة ٣٣,٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية حتى اليوم ، ليس لها سند شرعي وتشكل عقبة كأداء تحول دون تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة .

"وبالنظر إلى ما حدث أخيرا من تدهور في الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، ترى اللجنة أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية ، بما تفرضه من معاناة لا مبرر لها على شعب أعزل ، هي تشجيع على حدوث المزيد من القلاقل والعنف .

"وأدت سياسة الاستيطان الإسرائيلية إلى تشريد الفلسطينيين ونزع ممتلكاتهم على نطاق واسع ، مما يضيف أعدادا جديدة إلى عدد اللاجئين المتنامي بصفة مستمرة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج .

"وتدل الشواهد المتوفرة على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تواصل استنزاف الموارد الطبيعية ، ولاسيما موارد المياه في الأراضي المحتلة لمنفعتها وعلى نحو ضار بالشعب الفلسطيني .

"وحيث أن المياه شحيحة وتمثل سلعة ثمينة في المنطقة ، فإن السيطرة عليها وتوزيعها يعنيان السيطرة على وسيلة البقاء الأشد حيوية . ولذلك يبدو أن إسرائيل تستخدم المياه كسلاح اقتصادي ، بل وكسلاح سياسي ، لتنفيذ سياستها الاستيطانية . ونتيجة لذلك ، فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب يتأثران بطريقة ضارة باستغلال السلطات المحتلة لموارد المياه .

"وفيما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق عميق أن التوتر والمواجهة بين إسرائيل والعالم الإسلامي قد تزايدا ، ولاسيما على اثر سن 'قانون أساسي' في الكنيست الإسرائيلي ، وهو قانون أعلن عن تغيير في طابع المدينة المقدسة ومركزها وأثر أيضا على العالم المسيحي" .

ولم ينظر مجلس الأمن بعد في التقرير الثالث للجنة .

وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي أعلنت عدم شرعية المستوطنات ، أصرّت إسرائيل على متابعة سياساتها الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وبحلول عام ١٩٨٣ كانت قد أقامت ٢٠٤ مستوطنات وأعلنت على الملأ خطتها الهادفة إلى زيادة هذا العدد في المستقبل القريب .

دال - مركز مدينة القدس

ردا على اعتزام إسرائيل سن تشريع لتوحيد مدينة القدس وجعلها عاصمة لها ، نظر مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٨٠ في هذه المسألة ، واضعا في اعتباره المركز المحدد والطابع الخاص للقدس وضرورة حماية وصون البعد الروحي الفذ للأماكن المقدسة فيها ، واتخذ القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) ، الذي شجب فيه تمادي إسرائيل في تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها . وقد ساور مجلس الأمن قلق شديد إزاء الخطوات التشريعية التي اتخذت في الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير طابع ومركز مدينة القدس .

وبعد أن سنّت إسرائيل "القانون الأساسي" ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) . وفي هذا القرار ، طلب مجلس الأمن إلى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب بعثاتها من المدينة المقدسة . ونتيجة لذلك ، سحبت ١٣ بلدا بعثاتها من مدينة القدس .

وفي القرار ١٦٩/٣٥ هاء ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ وجهت الجمعية العامة أيضا أشد اللوم إلى إسرائيل لسنها "القانون الاساسي" المتعلق بالقدس والذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي ، ولا يؤثر على استمرار انطباق اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . كذلك قررت الجمعية العامة أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس ، وبخاصة "القانون الاساسي" وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ، باطلة أصلا ويتعين إلغاؤها فورا .

وفي القرار ١٢٠/٣٦ هاء ، المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ شجبت الجمعية العامة تمادي إسرائيل في تغيير الطابع المادي لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها . وقررت مرة أخرى أن التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف ، وبخاصة ما يسمى بـ "القانون الاساسي" وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ، جميعها باطلة أصلا ويجب إلغاؤها فورا . بيد أن إسرائيل ظلت ماضية في سياساتها في القدس وفي اعتبارها عاصمة ابدية لها .

هاء - انتهاك حقوق الإنسان

منذ إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ ، تقوم اللجنة بمتابعة التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في الاراضي التي تحتلها إسرائيل نتيجة للحرب التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وقد قدمت اللجنة تقارير بانتظام إلى الامين العام وفقا لولايتها ، وأحيلت هذه التقارير إلى الجمعية العامة . وجددت الجمعية في كل دورة من دوراتها ولاية اللجنة الخاصة ، طالبة إليها مواصلة تحقيقاتها . واللجنة الخاصة تطلب ، منذ بدء عهدها ، تعاون حكومة إسرائيل في تنفيذ ولايتها . وقد رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة ، بما في ذلك رفض السماح للجنة الخاصة بالوصول إلى الاراضي المحتلة لدراسة ما تتلقاه من ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان .

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، رجت اللجنة الخاصة من الامين العام أن يجري اتصالا مع الحكومة الإسرائيلية وأن يبذل مساعيه الحميدة في محاولة أخرى تستهدف

الحصول على تعاونها . وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، أبلغت اللجنة الخاصة أن السلطات الإسرائيلية لم تغير موقفها .

وفي أعقاب قيام سلطات الاحتلال بعزل رئيس بلدية البيرة وحل مجلسها البلدي في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢، حدثت اضرابات ومظاهرات في عدة مدن بالضفة الغربية كان من نتيجتها حدوث مصادمات مع القوات الإسرائيلية أدت إلى مقتل عدد من المتظاهرين ، وأعقب ذلك في ٢٥ آذار/مارس العزل التعسفي لرئيس بلدية نابلس ورئيس بلدية رام الله ، مما أدى أيضا إلى مزيد من المقاومة من جانب السكان المحليين ومن التدخل المقابل من جانب الجيش الإسرائيلي .

ولاحظت اللجنة الخاصة ، في تقريرها لعام ١٩٨٢ (A/37/458) ، أن الحالة في الاراضي المحتلة مازالت غير مستقرة ، وأن من الواضح أن مستوى تصميم السكان المدنيين على مقاومة الاحتلال قد بلغ حدودا تهدد بمزيد من العنف .

وكان من بين النتائج التي خلصت إليها اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ١٩٨٢ المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ما يلي :

"... واصلت اللجنة الخاصة الاضطلاع بولايتها ، وتوصلت إلى معلومات عن الحالة في الاراضي المحتلة استنادا إلى مصادر ترى أنها يعول عليها ، ولم تعترض عليها في أية حالة حكومة إسرائيل . وقد خلص من المعلومات الواردة في الفصل السابق إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان ناجم عن احتلال عسكري دام ١٥ سنة واتباع سياسة استعمار وضم للأراضي المحتلة . ولا يمكن للشعب الفلسطيني وكذلك الشعب السوري الرازحين تحت الاحتلال أن يتوقعا التمتع بحقوقهما الاساسية مادامًا محرومين من حق تقرير المصير . فلا تتوفر لأحد حرية الاستمتاع بحقوقه ما لم يكن هو نفسه مسؤولا ومشتركا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية تحديد حقوقه وواجباته وتطبيقها كمواطن . أما في حالة الاحتلال فإن السلطة المحتلة هي التي تفرض حدود هذه الحقوق . وقد أوضحت سنوات الاحتلال أن حكومة إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال قد سنّت تشريعات من شأنها أن تخضع السكان المدنيين لمتطلبات حكومة إسرائيل وقد تجاوزت الاوامر العسكرية التي غيرت إسرائيل عن طريقها القانون في جميع المناطق ٩٥٠ أمرا في مجموعها . وتدعي إسرائيل انها قد طبقت في مرتفعات الجولان التشريع الإسرائيلي في مجموعه ، مما يشكل ضما فعليا لها ، وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي .

"ولذلك فمن المهم أن يعترف المجتمع الدولي بأن انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة لن يتوقف إلاّ عندما يسمح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقه في تقرير المصير . ولن يتمكن المواطنون السوريون في مرتفعات الجولان الواقعون تحت الاحتلال من ضمان حقوقهم حتى يعاد إدماج أراضيهم في الاراضي السورية .

"وادت إطالة أمد الاحتلال إلى إخضاع اقتصاد الاراضي المحتلة للاقتصاد الإسرائيلي تماما . فالزراعة في تلك الاراضي ، وهي القطاع الاقتصادي الرئيسي ، تحكمها إلى حد كبير تقلبات الزراعة الإسرائيلية التي تستفيد من الدعم المالي والتخطيط المركزي ، مما أدى إلى سيطرتها على الاسواق التي تشكل في العادة منفذا للزراعة في الضفة الغربية .

"وعلى التوازي من هذه الاحداث بدأت حكومة إسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ جهودها الرامية إلى القضاء على القاعدة الشعبية للبلديات بإقامة 'روابط القرى' في مختلف المناطق . وليس لروابط القرى ، هذه أية قاعدة شعبية ، كما أنها تضم أشخاصا ليست سمعتهم ومكانتهم في المجتمع المحلي الفلسطيني بمنأى عن الشك . وقد مُنحت 'روابط القرى' هذه خلال فترة من الزمن من السلطات والنفوذ ما جعل من الصعب الاستغناء عنها في الحياة اليومية للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة . فهذه الروابط قد أنشئت أصلا بوصفها 'هيئات خيرية' بيد أنها منحت بالفعل سلطات إصدار تصاريح معينة ، منها على سبيل المثال رخص البناء ، وتصاريح الزيارات الصيفية التي تصدر للاشخاص الذين يودون زيارة الاقارب في الخارج ...

"... وتلاحظ اللجنة الخاصة وجود اتجاه متزايد إلى تعزيز المستوطنات التي تم إنشاؤها بالفعل ، لاسيما تلك الموجودة في مناطق تعتبر مكتظة بالسكان الفلسطينيين ، كما في المناطق المحيطة بمدن الخليل ونابلس ورام الله . وقد انتهت اللجنة الخاصة إلى أن التعلل بالامن دعما لسياسة الضم والاستيطان ليس له أي مبرر" .

وقد اتخذت الجمعية العامة مرارا قرارات تدين سياسات إسرائيل وأفعالها في الاراضي المحتلة . واتخذت الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٧٩/٣٨ دال ، بعد النظر في تقرير اللجنة الخاصة (A/38/409) ، بأغلبية ١١٥ صوتا

مؤيدا مقابل صوتين معارضين مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت . ومرفق نص هذا القرار (المرفق الثاني) .

وقد قامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بعمل مماثل ، حيث قامت أيضا ، في جملة أمور ، بإدانة انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة ، وبإعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وسلمت بحقه في استرداد حقوقه بكل الوسائل طبقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٣ (E/1983/13 ، و Corr.1)) .

واو - المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

قررت الجمعية العامة ، في القرار ١٢٠/٣٦ جيم ، عقد مؤتمر دولي خاص بقضية فلسطين ، تحت رعاية الامم المتحدة ، في موعد لا يتعدى عام ١٩٨٤ ، وذلك على أساس قرار الجمعية العامة دإط - ٢/٧ وبغرض بذل جهد شامل التماسا للطرق والوسائل الفعّالة التي تمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وممارستها .

وقد وصلت خطورة القضية الفلسطينية الى أبعاد جديدة نتيجة للغزو الاسرائيلي للبنان ، ومذبحتي صبرا وشاتيلا ، والضم الاخذ مجراه للضفة الغربية . وباختصار ، كان يبدو أن الوقت يمضي الى انتهاء .

وبناء على ذلك ، أحاطت الجمعية العامة علما ، في القرار دإط - ٧/٧ الذي اتخذته في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستانفة بشأن قضية فلسطين ، بالبلاغ الختامي للاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين ، وقررت على أساس توصياته عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بمقر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٣ .

وعلى أساس توصيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، أقرت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين الهدفين الرئيسيين للمؤتمر ، وهما :

(أ) زيادة الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بقضية فلسطين ؛

(ب) الحصول على تأييد الجهات الحكومية وغير الحكومية للطرق والوسائل الفعّالة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين على أساس قرارات الامم المتحدة . وبتحديد أكثر ، كان الغرض من المؤتمر هو ضمان الحقوق الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية في إطار الاجراء الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وأن يقوم المؤتمر بإعمال الوسائل المتفق عليها من أجل تنفيذ القرارات المتفق عليها .

وقد خططت اللجنة التحضيرية لعقد خمسة اجتماعات اقليمية لتناول موضوعات محددة . وعقد الاجتماع الاقليمي الافريقي في اروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وقد نوقشت في هذا الاجتماع الجوانب السياسية والقانونية لقضية فلسطين . وكانت ماناغوا بنيكاراغوا هي المكان الذي عقد فيه الاجتماع الاقليمي لأمريكا اللاتينية في الفترة من ١١ الى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وكان الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع هو فلسطين والقانون الدولي . وتناول الاجتماع الاقليمي لغربي آسيا الذي عقد في الشارقة بالامارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ الاحوال الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين . وناقش الاجتماع الاقليمي الآسيوي الذي عقد في كوالا لامبور بماليزيا في الفترة من ٣ الى ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ قضية فلسطين والسياسات العالمية . وعقد الاجتماع الاوروبي في جنيف بسويسرا في الفترة من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ وتناول قضية دور الامم المتحدة ومستقبل فلسطين .

وفي كل اجتماع من الاجتماعات الاقليمية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، اعتمدت توصيات شكلت جزءا من وثائق المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في مكتب الامم المتحدة بجنيف في الفترة من ٢٩ آب/اغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ طبقا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٣٦ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ وطبقا لتوصيات لاحقة صادرة عن اللجنة التحضيرية .

وكان للطابع التمثيلي للمؤتمر اهمية كبيرة . وكان حضور الممثلين على هذا المستوى الرفيع وبهذه الاعداد الكبيرة تعبيرا عن آمال المجتمع الدولي في أن يسهم المؤتمر في اقامة سلم وأمن حقيقيين ويظهر توافق الآراء شبه العالمي الجديد الذي نشأ بصورة جلية من أجل إعمال الحقوق الفلسطينية .

وقد مثلت في المؤتمر مائة وسبع وثلاثون دولة منها ٣٠ دولة مثلت بمراقبين . وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر بوصفها ممثلة للطرف المعني مباشرة اكثر من غيره . وقرر المؤتمر أنه ينبغي ، تمشيا مع روح قرارى الجمعية العامة ٣٢١٠ (د-٢٩) و ٣٢٧٥ (د-٣٠) المؤرخين في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ و ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ على التوالي ، أن يكون مكان وفد منظمة التحرير الفلسطينية بين المشتركين اشتراكا كاملا في المؤتمر .

وفضلا عن ذلك ، اشتركت في أعمال المؤتمر ٢٥ من المنظمات الحكومية الدولية وهيئات وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة . وقد مثلت المنظمات غير الحكومية واجمالي عددها ١٠٤ منظمة بمراقبين . وأسهم ١٦ من الشخصيات البارزة اسهاما قيما في أعمال المؤتمر . وقد كان هذا الحضور الدولي الساحق غنيا عن أي كلام : فلم يحدث من قبل على الاطلاق أن قام مثل هذا العدد الكبير من الممثلين الحكوميين الذين يمثلون نسبة ساحقة من الانسانية ، ومثل هذا العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية ، بتكريس مثل هذا القدر الكبير من الوقت والطاقة تكريسا تاما ومباشرا لحقوق الشعب الفلسطيني التي لا تقل أهليته لها عن أهلية غيره من الشعوب .

وقد استمع المؤتمر في جلسته العامة الثامنة الى بيان من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أعرب في بيانه عن أسفه للدور السلبي للولايات المتحدة في مجلس الامن ، وشرح الاسباب التي من أجلها لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية قبول الاقتراح الذي قدمه الرئيس ريغان . وقال إن المجلس الوطني الفلسطيني قبل مشروع السلام العربي الذي أقره مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وأيد مبادرة السلام التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي .

وأكد السيد عرفات أن الشعب الفلسطيني يرفض الحرب وأنه يقاتل من أجل العدل . وأعرب عن أمله في أن يتمكن المؤتمر من الاسهام في تقدم البحث عن الوسائل العملية لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

وقال إن منظمة التحرير الفلسطينية تود في هذا الصدد أن تطرح الاعتبارات التالية :

(أ) أن منطقة الشرق الاوسط ينبغي أن تظل بمأمن من الاحتكار من قبل أية دولة في العالم ؛

(ب) أن استعادة حقوق الشعب الفلطسيني هي مسؤولية دولية شرعية ؛

(ج) أن قرارات قمة فاس توفر الحد الادنى الاساسي اللازم لبلوغ العدل ؛

(د) أن الاساس الوحيد للسلم في المنطقة هو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني ؛

(هـ) أن استمرار العدوان العسكري الاسرائيلي بدعم من الولايات المتحدة يدمر أي احتمالات للسلم ؛

(و) أن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة واسرائيل والتي تدعو الى الاستسلام مرفوضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ؛

(ز) أن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتعاون مع منظومة الامم المتحدة في إطار قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين . وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة تشترك فيه الدولتان العظميان مع جميع الأطراف المعنية وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ووجه السيد عرفات تحياته الى القوى اليهودية الديمقراطية ، داخل اسرائيل وخارجها ، التي رفضت السياسات الاسرائيلية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني .

وأكد أن جميع الجهود الرامية الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية قاعدتها التحتية قد فشلت ، وان المنظمة مصممة على مواصلة الكفاح حتى النصر .

وفي الجلسة الختامية التي عقدت في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ اعتمد المؤتمر بدون تصويت اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية . ويتضمن اعلان جنيف بشأن فلسطين المبادئ التوجيهية المتفقة مع مبادئ القانون الدولي والتي قدمت بشأن هذه القضية ، مثل مشروع السلام العربي الذي أقر في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والتي ينبغي أن تستخدم كاساس لجهود

دولية متضافرة تهدف الى حل قضية فلسطين . ويدعو الاعلان الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة تشترك فيه ، على قدم المساواة ، جميع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرهما من الدول المعنية . ويتكون برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية من توصيات موجهة الى الدول الاعضاء ومجلس الامن والامين العام وأجهزة الامم المتحدة وهيئاتها وكذلك الى الرأي العام العالمي لاتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة الشعب الفلسطيني في تأمين وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ولاسيما حقه في اقامة دولة ذات سيادة خاصة به في فلسطين .

وفي دورتها الثامنة والثلاثين أيدت الجمعية العامة مرة أخرى ، في قرارها ٥٨/٣٨ ألف ، توصيات اللجنة ، كما رجت من اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية الذي اعتمده المؤتمر الدولي .

وفي القرار ٥٨/٣٨ جيم أيدت الجمعية العامة اعلان جنيف وكذلك الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط وفقا للمبادئ التوجيهية التالية :

(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛

(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ؛

(ج) ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

(د) ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الامر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة اقامة المستوطنات ، لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؛

(هـ) ضرورة التاكيد من جديد بأن جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال . وغيرت أو قصد بها أن تغير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" بشأن القدس وكذلك اعلان القدس عاصمة لاسرائيل هي اجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

(و) حق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وبنيله لها كشرط لا غنى عنه .

ودعت الجمعية العامة جميع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسائر الدول المعنية الى الاشتراك في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق .

ثانيا - الخلاصة

لا تزال قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط تسيطران على الشؤون الدولية ولا تزال لهما أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وفي العالم ككل .

وفي تقريره الصادر في عام ١٩٨١ عن أعمال الامم المتحدة ، ذكر الامين العام ما يلي :

"منذ عام ١٩٤٨ والامم المتحدة منصرفة عمليا الى القيام بعمليات هدفها كبح النزاع في الشرق الأوسط . ولولا هذه الجهود ، لكانت الحالة دون شك أكثر خطورة وتدميرا بكثير مما هي بالفعل . والمنظمة هي أيضا محفل عالمي ، وقد يكون من الخير آخر الامر أن تبذل في إطاره الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية . ولا يكفي في مثل هذه الجهود اشتراك جميع المعنيين ، بل لا بد من تصميمهم الفعلي على النجاح . والقضايا معروفة جيدا وتتضمن حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي منأى عن التهديدات وأعمال القوة ، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير مصيره ، والانسحاب من الاراضي المحتلة . وفي هذا السياق تبقى مسألة

القدس ذات أهمية أولية . ونحن بحاجة ملحة لأن نقوم ، من أجل مصلحة السلم العالمي ومصلحة شعوب الشرق الأوسط على السواء ، باتخاذ كل التدابير الممكنة لتشجيع ارادة التفاوض والاتفاق على حل لمشكلة الشرق الأوسط المحورية القاسية ."

وفي عام ١٩٨٢ ، ذكر الأمين العام :

"ان من الأساسي تماما اجراء مفاوضات جدية في أقرب وقت ممكن بين جميع الأطراف المعنية ، بحيث تتناول المفاوضات مختلف جوانب تلك المشكلة [مشكلة الشرق الأوسط] . ولقد انقضى وقت أطول من اللازم بكثير ، وضاعت أرواح وفرص أكثر من اللازم ، وخلقت حالات أمر واقع أكثر من اللازم .

"وانني أشعر أن مجلس الأمن ، وهو المكان الوحيد في العالم الذي يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تجلس فيه الى مائدة واحدة ، يمكن أن يصبح أكثر المحافل فائدة لبذل هذا الجهد الأساسي تماما" .

وفي تقريرها الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، اعتبرت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي المعني بقية فلسطين ذات قيمة كبيرة لايجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . وأن اللجنة إذ تؤيد بالاجماع اعلان جنيف وبرنامج العمل . تناشد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ومجلس الأمن أن يؤيدا هذه الوثائق وأن يقدما الدعم التام لتنفيذها .

ولذلك توصي اللجنة بأن تتخذ جميع الدول ، ولاسيما دول المنطقة نفسها ، تدابير حاسمة من خلال مجلس الأمن لكي يتسنى عكس اتجاه الزخم المدمر الراهن وانهاء الصراع وبدء العمل بثبات سعيا الى تحقيق سلم دائم وشامل .

وتوصي اللجنة أيضا باتخاذ تدابير ملموسة لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، كما اقترح في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . وتناشد جميع الأطراف المعنية ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، التعاون تعاونا تاما في هذا الأمر .

الحواشي

(١) A/35/299-S/14009 .

(٢) صحيفة "نيويورك تايمز" ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، القسم A ، الصفحة ١١ .

(٣) A/37/696-S/15510 .

(٤) A/38/696-S/15556 .

(٥) قرار الجمعية العامة ٣٧١٠ (د-٣٩) و ٣٧٢٧ (د-٣٩) .

(٦) لجنة التحقيق في الاحداث التي وقعت في مخيمات اللاجئين في بيروت ، ١٩٨٣ . التقرير النهائي المنشور في صحيفة "جيروساليم بوست" في عددها الصادر بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٨٣ .

(٧) S/13450 .

المرفق الاول

ألف - إعلان جنيف بشأن فلسطين

عملا بقرارات الجمعية العامة ٣٦/١٢٠ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و دإط - ٧/٧ المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٣٧/٨٦ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، عقد مؤتمر دولي معني بقضية فلسطين في مكتب الامم المتحدة بجنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، بغية التماس الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها . وقد افتتح المؤتمر الامين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كويار ، وترأسه وزير خارجية السنغال ، مصطفي نياس .

١ - إن المؤتمر ، وقد نظر بإمعان في قضية فلسطين من جميع جوانبها ، يعرب عن بالغ قلق جميع الدول والشعوب إزاء التوتر الدولي المستمر منذ عدة عقود في الشرق الاوسط والذي يتمثل سببه الرئيسي في إنكار اسرائيل ، ومن يؤيدون سياساتها التوسعية ، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف . ويؤكد المؤتمر من جديد ويشدد على أن ايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، لب المشكلة ، هو العنصر الحاسم في أية تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

٢ - ويسلم المؤتمر بأن قضية فلسطين بوصفها واحدة من أحد وأعقد مشاكل عصرنا - وقد ورثتها الامم المتحدة وقت إنشائها - تتطلب تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة . ويجب أن تقوم هذه التسوية على أساس تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ، وينبغي أيضا أن تقوم على أساس تقديم مجلس الامن لضمانات للسلم والامن بين جميع الدول في المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . والمؤتمر على اقتناع بأن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما حددها قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، سوف يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الاوسط .

٣ - ويعتبر المؤتمر دور الامم المتحدة في تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق

الاوسط دورا أساسيا وفي غاية الاهمية . ويؤكد على الحاجة الى احترام وتطبيق أحكام ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين والتقيد بمبادئ القانون الدولي .

٤ - ويرى المؤتمر أن مختلف المقترحات ، المتفقة مع مبادئ القانون الدولي ، التي قدمت بصدد هذه القضية ، مثل مشروع السلام العربي الذي أقره بالاجماع مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عُقد بمدينة فاس في المغرب في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ينبغي أن تستخدم كمبادئ توجيهية لمجهود دولي متضافر يهدف الى حل قضية فلسطين . وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية ما يلي :

(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛

(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ؛

(ج) ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي ، ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

(د) ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الامر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة إقامة المستوطنات لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؛

(هـ) ضرورة التأكيد من جديد بأن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، وغيرت أو قصد بها أن تغير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" ، بشأن القدس وكذلك إعلان القدس عاصمة لاسرائيل هي إجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

(و) حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع توفير العدالة والأمن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة (أ) أعلاه وبنيله لها كشرط لا غنى عنه .

٥ - ومن أجل إعمال هذه المبادئ التوجيهية ، يرى المؤتمر أن من الضروري عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي - الاسرائيلي ، يكون من عناصره الأساسية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . وينبغي أن يعقد مؤتمر السلام هذا تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأن تشترك فيه على قدم المساواة جميع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرهما من الدول المعنية . وفي هذا الصدد ، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية في تهيئة الترتيبات المؤسسية المناسبة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي يتوصل اليها مؤتمر السلام الدولي .

٦ - ويشدد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على أهمية عامل الزمن في تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين . والمؤتمر على اقتناع بأن الحلول الجزئية لا تكفي وبأن التأخير في التماس حل شامل لا يزيل التوترات في المنطقة .

باء - برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية

اتفق المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على أنه ينبغي ألا يدخر جهد في سبيل التماس الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل وممارسة حقوقه في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان[1] ومبادئ القانون الدولي . وأوصى المؤتمر ، واضعا في اعتباره إعلان جنيف بشأن فلسطين (الفرع ألف أعلاه) ، ببرنامج العمل التالي :

---

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣) .

أولا

يوصي المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بأن تقوم جميع الدول ، منفردة أو مجتمعة ، وبما يتمشى مع دستور كل منها ومع التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة وطبقها لمبادئ القانون الدولي ، بما يلي :

١ - إدراك الاهمية الكبيرة لعامل الزمن في حل قضية فلسطين ؛

٢ - تكثيف الجهود من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في إطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي وفقا لميثاق الامم المتحدة وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة والمبادئ التوجيهية لإعلان جنيف بشأن فلسطين ؛

٣ - اعتبار استمرار وجود اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، بما في ذلك القدس ، أمرا يؤدي الى تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة ويعرض السلم والامن الدوليين للخطر ؛

٤ - معارضة ورفض السياسات التوسعية التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، بوصفها عقبة خطيرة ومستمرة في طريق السلم ، وبخاصة تغيير الطابع الجغرافي والتكوين السكاني لتلك الاراضي والمحاولة الاسرائيلية لتغيير مركزها القانوني عن طريق اصدار تشريعات محلية ، وكل التدابير المتخذة انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب(ب) واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب(ج) وكلتاهما مؤرختان في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧(د) ، مثل إنشاء

(ب) الامم المتحدة ، "مجموعة المعاهدات" ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، ص ١٢٥ (من النص الانكليزي) .

(ج) المرجع نفسه ، العدد ٩٧٣ ، ص ٢٨٧ (من النص الانكليزي) .

(د) Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907 (New York, Oxford University Press, 1915. P.100).

وتوسيع المستوطنات ونقل المدنيين الاسرائيليين الى تلك الاراضي والترحيل الفردي والجماعي للسكان العرب الفلسطينيين عنها ؛

٥ - الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة ذات طابع من شأنه أن يشجعها عسكريا واقتصاديا وماليا على الاستمرار في عدوانها واحتلالها وتجاهلها لالتزاماتها بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ؛

٦ - عدم تشجيع الهجرة الى الاراضي العربية المحتلة الى أن تضع اسرائيل حدا قاطعا لتنفيذ سياستها غير القانونية المتمثلة في إنشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛

٧ - الامتثال التام للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن مدينة القدس الشريف ، بما في ذلك القرارات التي ترفض ضم اسرائيل للقدس وإعلانها تلك المدينة عاصمة لها ؛

٨ - الاضطلاع بجهود عالمية لحماية الاماكن المقدسة وحث اسرائيل على اتخاذ تدابير لمنع تدنيسها ؛

٩ - النظر في طرق ووسائل مواجهة التهديد الذي تشكله اسرائيل بالنسبة الى الامن الاقليمي في افريقيا بالنظر الى تجاهل اسرائيل لقرارات الامم المتحدة وتعاونها الوثيق مع نظام الفصل العنصري في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ، مساهمة بذلك في استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا وزيادة قدرة ذلك النظام على القمع والعدوان ؛

١٠ - القيام ، عن طريق الاتصالات الثنائية والمتعددة الاطراف ، بتشجيع جميع الدول بما في ذلك دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي لم ترحب بعد بمبادرات السلم القائمة على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، على أن ترحب بكل هذه المبادرات التي رحب بها أيضا الرئيس ياسر عرفات في كلمته أمام المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

١١ - التماس وايجاد الطرق والوسائل التي تمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة على موارده الوطنية ؛

١٢ - الإعراب عن القلق إزاء قيام اسرائيل بمنع الفلسطينيين من مزاولة النشاط الاقتصادي ومن الوصول الى الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية ، في انتهاك مستمر لقرارات الجمعية العامة بشأن حق الفلسطينيين في السيادة الدائمة على مواردهم الوطنية ؛

١٣ - إعلان التدابير والممارسات التي تطبقها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، مثل ضم الاراضي وموارد المياه والممتلكات ومصادرتها وتغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية والتاريخية والثقافية لتلك الاراضي ، لاغية وباطلة والعمل على مناهضة هذه التدابير والممارسات ؛

١٤ - الاضطلاع بتدابير لتخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لاراضيه منذ عام ١٩٦٧ ؛

١٥ - النظر في المساهمة في الميزانيات والبرامج والمشاريع المقترحة للاجهزة والصناديق والوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة التي طلب اليها أن تقدم مساعدات انسانية واقتصادية واجتماعية للشعب الفلسطيني ، أو النظر في زيادة تبرعاتها الخاصة لها مع الاهتمام بصورة خاصة بما يلي :

(أ) قرار الجمعية العامة ١٤٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والنداء الذي أصدره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في دورته الثلاثين لتقديم مساهمات خاصة اضافية قدرها ٨ ملايين دولار على الاقل خلال دورة البرمجة الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) بقصد المساعدة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني[هـ] ؛

(ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ فيما يتعلق بإنشاء وحدة اقتصادية

(هـ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٩ (E/1983/20) .

خاصة داخل الاونكتاد[و] ، وفق ما طلبه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته المعقودة في بلغراد[ز] ؛

(ج) إنشاء صندوق خاص للمساعدة القانونية من أجل مساعدة الفلسطينيين في ضمان حقوقهم في ظل ظروف الاحتلال[ح] وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛

١٦ - تامين قدرة وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تلبية الاحتياجات الاساسية للفلسطينيين دون انقطاع ودون أي انتقاص من فعالية خدماتها ؛

١٧ - استعراض حالة المرأة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة والعمل ، بالنظر الى ما تواجهه من مشاق خاصة ، على حث اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة الذي سينعقد في نيروبي عام ١٩٨٥ على إدراج هذا البند في جدول أعمال المؤتمر ؛

١٨ - القيام ، طبقا لتشريعاتها الوطنية ، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، باستعراض علاقاتها الاقتصادية والثقافية والتقنية وغيرها من العلاقات مع اسرائيل ، وكذلك الاتفاقات التي تحكمها بهدف ضمان الا تفسر هذه العلاقات والاتفاقات أو تؤول على انها تنطوي بأي شكل من الاشكال على اعتراف بأي تعديل للوضع القانوني للقدس وللاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، أو أي قبول بوجود اسرائيل غير القانوني في هذه الاراضي ؛

(و) A/C.5/38/4 ، الفقرة ٨ (ج) .

(ز) التوصية ١٤٦ (د - ٦) المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

(ح) التوصية ١٩ للاجتماع التحضيري الاقليمي لامريكا اللاتينية ، المعقود في ماناغوا بنيكاراغوا ، ١٢ الى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ (A/CONF.114/2) .

١٩ - الاعتراف بأن عملية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين تمثل مساهمة هامة في إعادة حكم القانون في العلاقات الدولية ؛

٢٠ - كفالة الالتزام بالشروط المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) التي تضمن لجميع الافراد حقوقا متساوية لا تمييز فيها في الامور المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية والتمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك حرية الدين والكلام والنشر والتعليم والاجتماع وتشكيل الجمعيات ؛

٢١ - الإعراب عن القلق لان القوانين المنطبقة في الاراضي العربية المحتلة قد طغى عليها تماما فيض من الاوامر العسكرية التي تهدف الى إقامة "نظام قانوني" جديد انتهاكا لانظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛

٢٢ - التصرف وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي القائم ، ولاسيما فيما يتعلق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي تقتضي من الدول الاطراف احترام تلك الاتفاقيات وكفالة احترامها في جميع الظروف ، وبصفة خاصة ضمان احترام اسرائيل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ؛

٢٣ - الإعراب عن القلق إزاء حرمان الفلسطينيين وسائر العرب في الاراضي المحتلة من الحماية القانونية وغيرها من انواع الحماية ، وإزاء كونهم ضحايا تشريعات قمعية تنطوي على الاعتقالات الجماعية والتعذيب وهدم المنازل وطرد السكان من ديارهم ، مما يشكل انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ؛

٢٤ - التسليم بضرورة منح جميع السجناء الفلسطينيين واللبنانيين الذين تعتلقهم اسرائيل مركز أسرى الحرب وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[ط] إذا كانوا من المحاربين ، أو وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب[ي] إذا كانوا من المدنيين ؛

(ط) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المصدر نفسه .

(ي) المرجع نفسه ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ١٨٧ (من النص الانكليزي) .

٢٥ - السعي الى اتخاذ تدابير دولية لكي تنفذ اسرائيل في الضفة الغربية وغزة أحكام انظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين ، وذلك في ضوء قرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) ؛

٢٦ - الاعتراف ، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، وإقامة علاقات ملائمة معها ؛

٢٧ - القيام ، وفقا لتشريعاتها الوطنية ، بتشجيع تكوين لجان وطنية تأييدا للشعب الفلسطيني ؛

٢٨ - تشجيع الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بأفعل الطرق واجداها ؛

٢٩ - مطالبة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بأن تعين سنة لفلسطين يحتفل بها في أقرب وقت ممكن ، مع مراعاة العوامل اللازمة لضمان الإعداد الفعال لها بهدف تعبئة الرأي العام العالمي ، وحشد الدعم العالمي النطاق للمضي في تنفيذ إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل .

ثانيا

يؤكد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين على التزام جميع الدول الاعضاء ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، بتمكين الامم المتحدة من الوفاء بمسؤوليتها عن تحقيق حل لقضية فلسطين وذلك عن طريق قيامها بدور موسع وأكثر فعالية . ولبلوغ هذه الغاية :

ألف

تدعو الدول المشتركة في المؤتمر مجلس الامن ، بوصفه الهيئة ذات المسؤولية الاساسية عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، الى القيام بما يلي :

١ - أن يقمع أعمال العدوان المستمرة والمتزايدة وانتهاكات السلم الاخرى في الشرق الاوسط التي تهدد السلم والامن في المنطقة والعالم ككل ؛

٢ - أن يتخذ خطوات وتدابير فورية وحازمة وفعالة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في فلسطين عن طريق تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بتيسير تنظيم مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، حسب ما تدعو إليه الفقرة ٥ من اعلان جنيف بشأن فلسطين ، وبتهيئة الترتيبات الدستورية المناسبة في هذا السياق على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ اتفاقات مؤتمر السلام الدولي ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) اتخاذ تدابير تتفق مع مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وذلك لضمان انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، في إطار جدول زمني محدد ؛

(ب) الاضطلاع بتدابير فعالة لضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وحقوقهم القانونية والانسانية ريثما تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس ؛

(ج) اخضاع تلك الاراضي ، بعد انسحاب اسرائيل ، لفترة انتقالية قصيرة تكون فيها تحت اشراف الامم المتحدة ويمارس الشعب الفلسطيني خلالها حقه في تقرير المصير ؛

٠٩٧٧ب

(د) تسهيل إعمال حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ؛

(هـ) الاشراف على انتخابات الجمعية التاسيسية للدولة الفلسطينية المستقلة التي يشارك فيها جميع الفلسطينيين ، ممارسة لحقهم في تقرير المصير ؛

(و) تقديم قوات مؤقتة لحفظ السلم - اذا اقتضت الضرورة ذلك - من أجل تسهيل إعمال الفقرات (أ) إلى (هـ) أعلاه .

باء

وفي الوقت نفسه يدعي مجلس الامن أيضا إلى القيام بما يلي :

١ - أن يتخذ اجراء عاجلا لتحقيق ايقاف فوري وكامل للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، وخاصة اقامة المستوطنات ، التي قرر مجلس الامن انها لا تصح قانونا وأنها عائق خطير لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ؛

٢ - أن ينظر بصفة عاجلة في تقارير اللجنة المنشاة بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، التي درست الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وأن يعيد تنشيط اللجنة المذكورة أعلاه ؛

٣ - أن يبادر باتخاذ اجراء لانهاء سياسات اسرائيل الاستغلالية التي تتعارض والتنمية الاقتصادية المحلية في الاراضي المحتلة ، وأن يرغم اسرائيل على رفع قيودها على استعمال المياه وحفر الابار من قبل المزارعين الفلسطينيين وكذلك على وقف تحويلها لموارد مياه الضفة الغربية إلى شبكة المياه الاسرائيلية ؛

٤ - أن يبقي قيد اهتمامه المستمر الافعال التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني انتهاكا للاحكام المنصوص عليها في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ التي تضمن لجميع الاشخاص حقوقا وحريات متساوية وغير تمييزية ؛

٥ - أن ينظر ، في حالة عدم امتثال اسرائيل المستمر لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة التي تجسد ارادة المجتمع الدولي ، في التدابير المناسبة وفقا لميثاق الامم المتحدة ، لضمان امتثال اسرائيل لهذه القرارات .

٠٩٧٧ب

جيم

١ - مع مراعاة توصيات الاجتماعات التحضيرية الاقليمية الخمسة للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (ك) ، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني ، يرجى من الامين العام للامم المتحدة أن يعقد اجتماعا يضم الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى المرتبطة بالامم المتحدة ، وكذلك ممثلي جبهة التحرير الفلسطينية وممثلي البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين ومصادر المساعدة الممكنة الاخرى ، من أجل وضع برنامج منسق لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وضمان تنفيذه ؛

٢ - ينبغي أن ينظر الاجتماع أيضا في أكثر الاليات فعالية فيما بين الوكالات لتنسيق ومواصلة وتكثيف مساعدة الامم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني .

دال

يظل نشر معلومات دقيقة وشاملة على نطاق العالم ، وما للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية من دور فيه ذا أهمية حيوية في زيادة الادراك والدعم لحقوق الشعب الفلسطيني ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة . ولبلوغ هذه الغايات :

١ - ينبغي لإدارة شؤون الإعلام التابعة للامم المتحدة أن تقوم ، بالتعاون الكامل والمشاورات المستمرة مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما يلي :

(أ) أن تنسق جميع الانشطة الإعلامية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة بشأن فلسطين وذلك عن طريق لجنة الإعلام المشتركة للامم المتحدة ؛

(ب) أن تتوسع في المنشورات والتغطية السمعية والبصرية للحقائق والتطورات ذات الصلة بقضية فلسطين ؛

(ك) المنطقة الافريقية ، A/CONF.114/1 ؛ منطقة امريكا اللاتينية ، A/CONF.114/2 ؛ منطقة غربي آسيا ، A/CONF.114/3 ؛ المنطقة الآسيوية ، A/CONF.114/4 ؛ المنطقة الاوروبية ، A/CONF.114/5 .

٩٧٧ب

(ج) أن تنشر رسائل اخبارية ومقالات في منشوراتها ذات الصلة عن انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان للسكان العرب في الاراضي المحتلة ، وأن تنظم بعثات تقصي حقائق للصحفيين إلى المنطقة ؛

(د) أن تنظم لقاءات اقليمية للصحفيين ؛

(هـ) أن تنشر معلومات مناسبة عن نتائج المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛

٢ - ينبغي أن تنظم مؤسسات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة اجتماعات وندوات وحلقات دراسية عن موضوعات تقع في إطار صلاحياتها وتتعلق بمشاكل محددة للشعب الفلسطيني عن طريق اقامة اتصال أوثق بالمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الاخرى التي تهمها قضية فلسطين .

ثالثا

إن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، اقتناعا منه بالدور الهام للرأي العام على نطاق العالم في حل قضية فلسطين وفي تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، يحث ويشجع على ما يلي :

١ - أن تزيد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ادراك المجتمع الدولي للاعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الاسرائيلي المستمر وما له من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في منطقة غربي آسيا ككل ؛

٢ - أن تكثف المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والشعبية جهودها لدعم حقوق الشعب الفلسطيني بكل وسيلة ممكنة ؛

٣ - أن تضطلع المنظمات مثل منظمات النساء والمعلمين والعمال والشباب والطلاب بمبادلات وبرامج عمل مشترك أخرى مع نظائرها الفلسطينية ؛

٤ - أن تتحرى الرابطات النسائية ، على وجه خاص ، أحوال الفلسطينيات والاطفال الفلسطينيين في جميع الاراضي المحتلة ؛

٥ - أن تنشر وسائط الاعلام والمؤسسات الاخرى معلومات ذات صلة لزيادة ادراك وفهم الجمهور لقضية فلسطين ؛

٦ - أن تعزز مؤسسات التعليم العالي دراسة قضية فلسطين من جميع نواحيها ؛

٧ - أن تنشىء مختلف رابطات القانونيين لجانا استقصائية خاصة لتحديد انتهاكات اسرائيل لحقوق الفلسطينيين القانونية وأن تنشر النتائج التي تتوصل إليها وفقا لذلك ؛

٨ - أن يبادر القانونيون باجراء مشاورات وبحوث وتحقيقات مع نظرائهم الفلسطينيين بشأن الجوانب القانونية للمشاكل التي تؤثر على الكفاح في الجنوب الافريقي والكفاح الفلسطيني ، وخاصة احتجاز السجناء السياسيين وحرمان أعضاء حركات التحرير الوطنية في الجنوب الافريقي وفلسطين من مركز أسرى الحرب ؛

٩ - أن ينظم البرلمانيون والاحزاب السياسية ونقابات العمال ومنظمات التضامن ورجال الفكر ، خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، إلى نظرائهم في أجزاء العالم الاخرى في تقديم دعمهم ، حيثما لا يكون قد حدث ذلك ، لمبادرة تعبر عن رغبة المجتمع الدولي في أن يرى الشعب الفلسطيني وهو يعيش أخيرا في وطنه المستقل في سلم وحرية وكرامة .

المرفق الثاني

ألف - القرار ٥٠٨ (١٩٨٣)

الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٣٧٤ ،
المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣

إن مجلس الامن

إذ يشير إلى قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة لهما ، وعلى الاخص ، القرار ٥٠١ (١٩٨٢) ،

وإذ يحيط علما برسالتي ممثل لبنان الدائم المؤرختين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (أ) ،

واذ يساوره قلق شديد لتدهور الحالة الراهنة في لبنان وفي منطقة الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ، ولما يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة للسلم والامن في المنطقة ،

وإذ يشعر ببالغ القلق لانتهاك وحدة لبنان الاقليمية واستقلاله وسيادته ،

واذ يؤكد من جديد ويؤيد البيان الذي أصدره رئيس المجلس وأعضاؤه في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (ب) ، وكذلك النداء العاجل الصادر عن الامين العام في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ،

واذ يحيط علما بتقرير الامين العام (ج) ،

(أ) S/15161 و S/15162 .

(ب) S/15163 .

(ج) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة السابعة والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الجلسة ٢٣٧٤ .

١ - يطلب إلى جميع أطراف النزاع الكف فورا وفي آن واحد عن جميع الأنشطة العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية - الاسرائيلية في موعد لا يتجاوز الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الاحد ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ؛

٢ - يرجو من جميع الدول الاعضاء التي في مقدورها ذلك أن تمارس نفوذها على الاطراف المعنية بغية ضمان احترام وقف الاعمال العدائية الذي أعلنه مجلس الامن في قراره ٤٩٠ (١٩٨١) ؛

٣ - يرجو من الامين العام بذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ هذا القرار والامتثال له وأن يتقدم بتقرير الى مجلس الامن في أقرب وقت ممكن أقصاه ثمان وأربعون ساعة بعد اتخاذ القرار .

باء - القرار ٥٠٩ (١٩٨٢)

الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٣٧٥ ،
المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢

إن مجلس الامن ،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ،

وإذ يساوره بالغ القلق للحالة التي وصفها الامين العام في تقريره إلى المجلس(د) ،

واذ يؤكد من جديد الحاجة إلى الاحترام الكامل لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا ،

١ - يطلب أن تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية على الفور وبلا شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا ؛

(د) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٣٥٧ .

٢ - يطلب أن يتقيد جميع الاطراف تقيدا تاما بأحكام الفقرة ١ من القرار ٥٠٨ (١٩٨٣) التي دعتهم إلى الكف فورا وفي آن واحد عن جميع الانشطة العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ؛

٣ - يدعو جميع الاطراف إلى ابلاغ الامين العام قبولهم هذا القرار خلال أربع وعشرين ساعة ؛

٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره .

جيم - القرار ٥٣٠ (١٩٨٣)

الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٣٩٥ ،
المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣

إن مجلس الامن ،

وقد نظر في تقرير الامين العام المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣(هـ) ،

وإذ يدين مقتل بشير الجميل رئيس لبنان المنتخب دستوريا ، وكل محاولة تستهدف تعطيل عودة حكومة قوية ومستقرة في لبنان وذلك باستخدام العنف ،

وقد استمع إلى بيان الممثل الدائم للبنان(و) ،

وإذ يحيط علما بتصميم لبنان على ضمان انسحاب كافة القوات غير اللبنانية من لبنان ،

١ - يعيد تأكيد قراراته ٥٠٨ (١٩٨٣) و ٥٠٩ (١٩٨٣) و ٥١٦ (١٩٨٣) بكل مكوناتها ؛

(هـ) المرجع نفسه ، الوثيقة S/15382/Add.1 .

(و) المرجع نفسه ، السنة السابعة والثلاثون ، الجلسة ٢٣٩٤ .

٢ - يدين الهجمات الاسرائيلية الاخيرة على بيروت التي تشكل انتهاكا لاتفاقات وقف إطلاق النار ولقرارات مجلس الامن ؛

٣ - يطلب عودة اسرائيل فورا إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، كخطوة أولى نحو تنفيذ قرارات مجلس الامن تنفيذا كاملا ؛

٤ - يدعو مرة أخرى إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والخالصة للحكومة اللبنانية عن طريق الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان ؛

٥ - يعيد تأكيد قراريه ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥١٣ (١٩٨٢) اللذين يدعوان إلى احترام حقوق السكان المدنيين دون أي تمييز ، ويشجب كل أعمال العنف ضد أولئك السكان ؛

٦ - يؤيد جهود الامين العام لتنفيذ قرار مجلس الامن ٥١٦ (١٩٨٢) ، المتعلق بوزع مراقبي الامم المتحدة لرصد الحالة في بيروت وما حولها ، ويطلب من جميع الاطراف المعنية التعاون تعاونا كاملا في تطبيق ذلك القرار ؛

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره ويدعو الامين العام إلى إبقاء المجلس على علم بالتطورات في أقرب وقت ممكن ، وفي غضون فترة لا تتجاوز أربع وعشرين ساعة .

٥

دال - القرار ٥٢١ (١٩٨٢)

الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٣٩٦ ،
المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

إن مجلس الامن ،

وقد هالته مذبحة المدنيين الفلسطينيين في بيروت ،

وبعد أن استمع إلى تقرير الامين العام(ز) ،

(ز) المرجع نفسه ، السنة السابعة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، الوثيقة S/15400 .
٠٩٧٧ب

وإذ يحيط علما بأن حكومة لبنان قد وافقت على إرسال مراقبي الامم المتحدة إلى المواقع التي شهدت أكبر المعاناة البشرية وأكثر الخسائر في الارواح في تلك المدينة وما حولها ،

١ - يدين المذبحة الاجرامية التي تعرّض لها المدنيون الفلسطينيون في بيروت ؛

٢ - يعيد مرة أخرى تأكيد قراريه ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥١٣ (١٩٨٢) اللذين يناديان باحترام حق السكان المدنيين دون أي تمييز ، ويرفض جميع أعمال العنف الموجهة ضد أولئك السكان ؛

٣ - يأذن للامين العام بأن يزيد ، كخطوة فورية ، عدد مراقبي الامم المتحدة في بيروت وما حولها من عشرة مراقبين إلى خمسين مراقبا ويصر على ألا يحدث أي تدخل في وزع المراقبين وعلى أن تكون لهم الحرية التامة في التحرك ؛

٤ - يرجو من الامين العام أن يقوم ، بالتشاور مع حكومة لبنان ، بضمان الوزع السريع لأولئك المراقبين كي يمكن لهم أن يساهموا ، بكل طريقة ممكنة في حدود ولايتهم ، في الجهود المبذولة لضمان الحماية التامة للسكان المدنيين ؛

٥ - يرجو من الامين العام أن يشرع ، على وجه الاستعجال ، في مشاورات ملائمة ، لاسيما مع حكومة لبنان ، بشأن الخطوات الإضافية التي يمكن أن يتخذها مجلس الامن ، بما فيها الوزع الممكن لقوات الامم المتحدة ، لمساعدة الحكومة في ضمان الحماية التامة للسكان المدنيين في بيروت وما حولها ويرجو منه أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ثمان وأربعين ساعة ؛

٦ - يصر على أن جميع المعنيين يجب أن يسمحوا بوزع مراقبي الامم المتحدة وقواتها التي أنشأها مجلس الامن في لبنان وممارسة ولايتهم ، وفي هذا الصدد يوجه الانتباه رسميا إلى التزام جميع الدول الاعضاء ، بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، بقبول وتنفيذ قرارات المجلس طبقا للميثاق ؛

٧ - يرجو من الامين العام إبقاء مجلس الامن على علم وذلك على أساس عاجل ومستمر .

هاء - القرار ٥٤٢ (١٩٨٣)

الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٥٠١ ،
المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

إن مجلس الامن ،

وقد نظر في الحالة السائدة في شمال لبنان ،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن هذه المسألة(ح) ،

وإذ يساوره بالغ القلق لاشتداد القتال الذي لا يزال يسبب كثيرا من الالام وخسائر جسيمة في الأرواح ،

١ - يأسف بشدة للخسائر في الأرواح التي تسببها الاحداث الدائرة في شمال لبنان ؛

٢ - يكرر دعوته إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا احتراما دقيقا ؛

٣ - يطلب إلى الاطراف المعنية أن تقبل على الفور وقف إطلاق النار وأن تتقيد بدقة تامة بوقف الاعمال العدائية ؛

٤ - يدعو الاطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وحدها وإلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ؛

٥ - يشيد بالعمل الذي أنجزته وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ولجنة الصليب الاحمر الدولية في تقديم المساعدة الانسانية الطارئة إلى المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في طرابلس والمناطق المحيطة بها ؛

(ح) S/16142 .

٦ - يطلب إلى الأطراف المعنية الامتثال لأحكام هذا القرار ؛

٧ - يرجو من الأمين العام أن يتابع الحالة في شمال لبنان ، وأن يتشاور مع حكومة لبنان ، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس ، الذي سيبقي المسألة قيد نظره .

واو - قرار الجمعية العامة دإط - ٩/٧

قضية فلسطين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في قضية فلسطين في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستأنفة ،

وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني[ط] ،

وإذ تذكّر خاصة بقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، وتعيد تأكيده ،

وإذ روّعتها مذبحة المدنيين الفلسطينيين في بيروت ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥١٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، و ٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام المتصلة بالحالة ، لاسيما تقريره المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢[ي] ،

(ط) انظر A/ES-7/PV.32 .

(ي) S/15400 .

وإذ تلاحظ مع الأسف أن مجلس الامن لم يتخذ حتى الآن تدابير فعالة وعملية ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، لضمان تنفيذ قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ،

وإذ تشير إلى المبادئ الانسانية لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (ك) ، وإلى الالتزامات المنبثقة من الانظمة المرفقة باتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ (ل) ،

وإذ يساورها بالغ القلق لالام السكان المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين ،

وإذ تلاحظ حالة التشرد التي يعيشها الشعب الفلسطيني ،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الملحة للسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ،

١ - تدين المذبحة الاجرامية التي تعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من المدنيين في بيروت في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ؛

٢ - تحث مجلس الامن على إجراء تحقيق ، باستخدام الوسائل المتاحة له ، في ظروف ومدى مذبحة الفلسطينيين وغيرهم من المدنيين في بيروت في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ونشر تقرير عن النتائج التي يتوصل إليها ، في أقرب وقت ممكن ؛

٣ - تقرر أن تؤيد كل التأييد أحكام قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين طالب المجلس فيهما ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) أن تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية فورا ودون قيد أو شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا ؛

(ك) الامم المتحدة ، "مجموعة المعاهدات" ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي) .

(ل) Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907 (New York, Oxford University Press, 1915) .

(ب) أن يكف كل أطراف النزاع فورا وفي وقت واحد عن جميع الانشطة العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ؛

٤ - تطالب بأن تتقيد كل الدول الاعضاء والاطراف الاخرى بالاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا ؛

٥ - تعيد تأكيد المبدأ الاساسي المتعلق بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ؛

٦ - تقرر أنه ينبغي تمكين اللاجئين الفلسطينيين ، طبقا لقرارها ١٩٤ (د - ٣) والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، من العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي استؤصلوا منها ونزحوا عنها ، وتطالب بأن تمتثل اسرائيل لهذا القرار دون شرط وفورا ؛

٧ - تحث مجلس الامن ، في حالة استمرار اسرائيل في عدم امتثال للمطالب الواردة في القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) وفي هذا القرار ، على الاجتماع من أجل النظر في طرق ووسائل عملية وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

٨ - تطلب إلى كل الدول والوكالات والمنظمات الدولية أن تواصل تقديم أكبر قدر ممكن من المعونة الانسانية إلى ضحايا الغزو الاسرائيلي للبنان ؛

٩ - ترجو من الامين العام أن يعد معرضا للصور الفوتوغرافية لمذبحة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وأن يقيمه في باحة الزوار في الامم المتحدة ؛

١٠ - تقرر تعليق الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة مؤقتا والإذن لرئيس آخر دورة عادية للجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب الدول الاعضاء .

زاي - قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٨

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

دال

إن الجمعية العامة ،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وبمبادئ وأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان(م) ،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩(ن) ، فضلا عن أحكام الاتفاقيات والانظمة الاخرى المتصلة بهذا الموضوع ،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها المتعلقة بهذا الموضوع ، ولاسيما القرارات ٩١/٣٢ باء وجيم ، المؤرخين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١١٣/٣٣ جيم المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٩٠/٣٤ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٢٢/٣٥ جيم المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٤٧/٣٦ جيم المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٨٨/٣٧ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ وكذلك القرارات التي اتخذها مجلس الامن ، ولجنة حقوق الانسان ولاسيما قرارها ١/١٩٨٣ المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٣(س) ، وغيرهما من هيئات الامم المتحدة المعنية ، والوكالات المتخصصة ،

(م) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(ن) الامم المتحدة ، "مجموعة المعاهدات" ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي) ،

(س) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٣ (E/1983/13 و Corr.1) ، الفصل السابع والعشرون .

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة(ع) الذي يتضمن ، في جملة أمور ، بيانات علنية أدلى بها مسؤولون في حكومة اسرائيل ،

١ - تثني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة لما بذلته من جهود في أداء المهام التي أوكلتها إليها الجمعية العامة ، ولما توخته من دقة وتجرد ؛

٢ - تشجب رفض اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة بدخول الاراضي المحتلة ؛

٣ - تطالب بأن تسمح اسرائيل للجنة الخاصة بدخول الاراضي المحتلة ؛

٤ - تؤكد من جديد أن الاحتلال يشكل في حد ذاته انتهاكا جسيما لحقوق الانسان للسكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة ؛

٥ - تدين استمرار اسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة ، وتدين بوجه خاص الانتهاكات التي تعتبرها تلك الاتفاقية "حالات خرق خطير" لاحكامها ؛

٦ - تعلن مرة أخرى أن ما ارتكبته اسرائيل من حالات خرق خطير لاحكام تلك الاتفاقية هي جرائم حرب وإهانة للإنسانية ؛

٧ - تدين بقوة السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

(أ) ضم أجزاء من الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ؛

(ب) فرض القوانين والولاية والادارة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية مما أدى إلى الضم الفعلي لمرتفعات الجولان السورية ؛

(ع) انظر A/38/409 .

(ج) إقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الاراضي العربية الخاصة والعامة ، ونقل سكان أجانب إليها ؛

(د) إجلاء وإبعاد وطرد وتشريد ونقل سكان الاراضي المحتلة العرب وحرمانهم من حقهم في العودة ؛

(هـ) مصادرة الممتلكات العربية الخاصة والعامة في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها ، وسائر العمليات الرامية إلى اكتساب الاراضي ، الجارية بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية أو الرعايا الاسرائيليين ، من جانب ، وسكان أو مؤسسات الاراضي المحتلة ، من جانب آخر ؛

(و) عمليات الحفر وتغيير معالم الاراضي الطبيعية والاماكن التاريخية والثقافية والدينية ، خاصة في القدس ؛

(ز) نهب الممتلكات الاثرية والثقافية ؛

(ح) تدمير منازل العرب وهدمها ؛

(ط) فرض العقوبات الجماعية على السكان العرب واعتقالهم بالجملة وإخضاعهم للحجز الاداري وإساءة معاملتهم ؛

(ي) إساءة معاملة الاشخاص المحتجزين وتعذيبهم ؛

(ك) التعرض للحريات والممارسات الدينية فضلا عن الحقوق والاعراف الاسرية ؛

(ل) التعرض لنظام التعليم وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ؛

(م) التعرض لحرية تنقل الافراد داخل الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ؛

(ن) الاستغلال غير المشروع للثروات والموارد الطبيعية للاراضي المحتلة ولسكانها ؛

٨ - تدين بقوة تسليح المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي العربية المحتلة لارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين العرب ، وارتكاب هؤلاء المستوطنين المسلحين أعمال عنف ضد الافراد مما يسفر عن وقوع إصابات وسقوط قتلى بين هؤلاء الافراد ويلحق دمارا واسع النطاق بالممتلكات العربية ؛

٩ - تؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادي للاراضي المحتلة أو لاي جزء منها ، بما في ذلك القدس ، أو لتغيير تكوينها الديموغرافي أو هيكلها المؤسسي أو مركزها ، تدابير باطلة ولاغية ، وأن سياسة اسرائيل المتمثلة في توطين عناصر من سكانها ومهاجرين جدد في الاراضي المحتلة تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف ولقرارات الامم المتحدة في هذا الشأن ؛

١٠ - تطالب بأن تكف اسرائيل فورا عن السياسات والممارسات المشار إليها في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ أعلاه ؛

١١ - تطلب إلى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تتخذ خطوات فورية لعودة جميع السكان العرب والفلسطينيين المشردين إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ؛

١٢ - تحث المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، ولاسيما منظمة العمل الدولية ، على دراسة أحوال العمال العرب في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ؛

١٣ - تكرر طلبها إلى جميع الدول ، خاصة الدول الاطراف في اتفاقية جنيف ، وفقا للمادة ١ من تلك الاتفاقية ، وإلى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، عدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، وتجنب أي أعمال ، بما في ذلك الاعمال الداخلة في ميدان تقديم المعونة ، يمكن أن تستخدمها اسرائيل في مواصلة انتهاج سياسات الضم والاستعمار أو أي من السياسات والممارسات الاخرى المشار إليها في هذا القرار ؛

١٤ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل ، إلى حين إنهاء الاحتلال الاسرائيلي في وقت مبكر ، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، وأن تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع لجنة الصليب الاحمر الدولية لضمان حماية رفاه سكان الاراضي المحتلة وما لهم من حقوق الانسان ، وأن تقدم تقريرا إلى الامين العام في أقرب وقت ممكن ، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك ؛

١٥ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة المدنيين المحتجزين في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ؛

١٦ - تدين رفض اسرائيل السماح لاشخاص من الاراضي المحتلة بالمثول كشهود أمام اللجنة الخاصة ، والاشتراك في مؤتمرات واجتماعات عقدت خارج الاراضي المحتلة ؛

١٧ - ترجو من الامين العام :

(أ) أن يقدم جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة ، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للاراضي المحتلة ، بغرض التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية المشار إليها في هذا القرار ؛

(ب) أن يواصل توفير ما يلزم من موظفين إضافيين لمساعدة اللجنة الخاصة في أداء مهامها ؛

(ج) أن يكفل توزيع تقارير اللجنة الخاصة والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنتائج التي تخلص إليها على أوسع نطاق ، وبكل الوسائل المتاحة ، عن طريق إدارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، والقيام ، عند الاقتضاء ، بإعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوفرة ؛

(د) أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن المهام الموكلة إليه في هذه الفقرة ؛

١٨ - ترجو من مجلس الامن أن يكفل احترام اسرائيل لجميع أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والتقيد بهذه الاحكام في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والشروع في اتخاذ تدابير لوقف السياسات والممارسات الاسرائيلية في تلك الاراضي ؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة" .

الجزء الرابع
١٩٨٤ - ١٩٨٨

مقدمـــة

إن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، كان حدثا ركز اهتمام المجتمع الدولي على كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف . وقد قام المؤتمر بصياغة واعتماد وثيقتين سياسيتين واسعتي النطاق ، تستهدفان تحديد المبادئ التوجيهية والاتجاهات الرئيسية للأنشطة المتعلقة بقضية فلسطين في السنوات المقبلة .

وقد أرسى إعلان جنيف بشأن فلسطين ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المبادئ التوجيهية للجهود الدولية المتضافرة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . كما أورد برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية بوضوح التزامات ومسؤوليات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومنظومة الأمم المتحدة ككل ، وهيئاتها ووكالاتها على وجه الخصوص . وعلاوة على ذلك ، أبرزت هذه الوثيقة دور المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بلب مشكلة الشرق الأوسط ألا وهي قضية فلسطين .

وقد تم الاعتراف في السنوات التالية بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام وبالحاجة الملحة إلى عقده وذلك في مجموعة من قرارات الجمعية العامة والمقترحات المقدمة من بعض المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن منظمات المنظمات غير الحكومية . واتسمت السنوات الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ باستمرار الجهود المبذولة من جانب جميع هذه القوى لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وإيجاد حل لقضية فلسطين وللنزاع العربي - الإسرائيلي برمته .

وعلى مدار السنين ، ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وسائر أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مشغولة ببحث الحالة المتزايدة التدهور في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وكانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سريعة الاستجابة للتطورات الحاصلة في المنطقة ببحث هذه المسألة في جلساتها . كما أنها وجهت اهتمام الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى هذه التطورات ، ودعت إلى

اتخاذ تدابير مناسبة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها تطبيق إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[(١)] ، واتخاذ إجراءات ملائمة من جانب الأمين العام لتوفير الحماية والمساعدة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

أولا - الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة وقضية فلسطين

تميز عام ١٩٨٣ باعتماد دورة الجمعية العامة الثامنة والثلاثين للقرار ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣[(٢)] . وقد رحب هذا القرار بدعوة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا للمبادئ التوجيهية التالية وأيد هذه الدعوة :

"(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛

"(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط ؛

"(ج) ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

"(د) ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الأمر الواقع أوجدته إسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وخاصة إقامة المستوطنات ، لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الأوسط ؛

"(هـ) ضرورة إعادة تأكيد أن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي غيرت أو قصد بها أن تغير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الأساسي" ، بشأن القدس وكذلك إعلان القدس عاصمة لإسرائيل هي إجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

"(و) حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا مع توفير العدالة والأمن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وبنيله لها كشرط لا غنى عنه" .

ودعا القرار "جميع أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وسائر الدول المعنية ، إلى الاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق" . كما أنه دعا مجلس الأمن إلى تسهيل تنظيم المؤتمر ، وطلب من الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، باتخاذ تدابير تحضيرية لعقد المؤتمر ؛ وأن يقدم تقريرا عن جهوده في هذا الاتجاه في أوائل عام ١٩٨٤ .

ثانيا - السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ألف - انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة*

لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان تدهورا خطيرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة . خلال السنوات الخمس التي يتناولها هذا الاستعراض . فقد دأبت إسرائيل ، السلطة

---

* يرد مزيد من الوصف لانتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الفرع باء من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

القائمة بالاحتلال ، على انتهاك الاتفاقيات ذات الصلة وقواعد القانون الدولي وأعراف ومبادئ السلوك الدولي المقبولة عموما . وعلى وجه الخصوص ما فتئت سياساتها وممارساتها المتبعة في الاراضي المحتلة تشكل انتهاكا واضحا لعدد من صكوك القانون الدولي الموضوعة بدقة والمقبولة على الصعيد العالمي (٣) . ولا تزال السياسة العامة لحكومة إسرائيل تستند الى فكرة أن الاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ينبغي أن تعتبر جزءا من دولة إسرائيل . وقد سمح ذلك للسلطات الإسرائيلية بطرح ما يسمى ب "نظرية الوطن القومي" ، التي بموجبها ، وبغض النظر عن القانون الدولي ، تشكل الاراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من "الوطن القومي اليهودي" ، وبناء عليه تكف عن كونها "أراضي محتلة" .

وقد قامت لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة في تقاريرها المتعاقبة بعرض بيانات واقعية على الجمعية العامة توضح ازدياد تردي حالة حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة . واشارت المعلومات الواردة في هذه التقارير إلى أن السلطات الإسرائيلية ، بقمعها للشعب الفلسطيني وانتهاكها لحقوقه غير القابلة للتصرف وحرمانه من حرياته الاساسية ، تتجاهل أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وتنتهج السلطات الإسرائيلية بانتظام في الاراضي المحتلة سياسات تقوم على الطرد ، وتعذيب المحتجزين ، والاعتقالات الجماعية ، وهدم المنازل ، وممارسة عمليات الضرب والقتل التعسفية ضد الابرياء - ومن بينهم أطفال ونساء وشيوخ - وكذلك عملية الإذلال التي يتعرض لها الفلسطينيون في حياتهم اليومية . وقد تفاقمت هذه الحالة بازدياد العنف الذي يمارسه المستوطنون المسلحون ضد السكان الفلسطينيين العُزل . ووفقا لمشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ، كان يعيش ٧٠٠ ٦٧ مستوطن يهودي تقريبا في المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في نيسان/ابريل ١٩٨٧ (٤) . وكتب ميرون بنفينستي ، مدير المشروع ، في تقرير تلك الهيئة لعام ١٩٨٧ يقول :

"... ينتمي جميع المستوطنين إلى قوات الامن ، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الجيش الإسرائيلي (وحدات الدفاع الإقليمي) . ويقدر أن لدى المستوطنين ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠ قطعة من كافة أنواع الاسلحة النارية ، فضلا عن المعدات العسكرية الاخرى مثل الاجهزة اللاسلكية والمركبات . ومن الضروري أن تؤدي النظرة الايديولوجية المتطرفة المشتركة بين المستوطنين واستقلالهم النسبي في تحديد دورهم العسكري إلى حدوث تجاوزات . وعلاوة على ذلك ، فإن السلطات العسكرية والشرطة تحجم عن تقديم أفراد لجان الامن الاهلية الى

المحاكمة حتى عندما يقومون بأعمال غير قانونية موجهة ضد القرارات الحكومية الرسمية"(٥) .

وقد لاحظت ، مع القلق ، اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة في تقريرها لعام ١٩٨٨ الزيادة الملحوظة في السلوك العدواني للمستوطنين اليهود حيال السكان المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وذكرت اللجنة أن أعمال العنف والعدوان التي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين وصلت "إلى مستوى لم يسبق له مثيل"(٦) . وترد في التقرير إشارة خاصة إلى قتل واختطاف مدنيين فلسطينيين ، بينهم أطفال ، على يد جماعات من المستوطنين اليهود وأعضاء المنظمات السرية اليهودية .

وتعكس الصورة العامة المستقاة من المعلومات التي توافرت للجنة الخاصة مرحلة جديدة في تطور الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، "تتسم بمستوى من العنف والقمع لم تبلغه من قبل خلال ٢١ عاما من الاحتلال"(٧) . وذكرت اللجنة الخاصة على نحو قاطع أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يشكل في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان . وأشير أيضا في التقرير إلى ما يلي :

"بيد أن هذه الحقيقة تنكرها بصفة مستمرة حكومة اسرائيل التي تقوم سياستها العامة تجاه الاراضي المحتلة على أساس مبدأ أن الاراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءا من دولة إسرائيل ، ولذلك فإن تدابير مثل إنشاء المستعمرات في الاراضي المحتلة ونقل المدنيين الاسرائيليين إليها لا تشكل عملية ضم . وهذا التصرف يمثل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية لاسرائيل بوصفها دولة طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب"(٨) .

ونظرا لخطورة الحالة في الاراضي المحتلة ، أكدت اللجنة الخاصة أن مسؤولية المجتمع الدولي أوضح الآن منها في أي وقت مضى ، وأنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة لمنع حدوث مزيد من التدهور في الحالة وكفالة الحماية الفعالة للحقوق الاساسية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وانتهت اللجنة الخاصة إلى أنه لا يمكن تأمين هذه الحماية إلا من خلال التفاوض بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي يقبل بها جميع المعنيين . وإلى أن يتم التوصل إلى مثل هذه التسوية ، يمكن ، في رأي اللجنة الخاصة ، أن تسهم التدابير التالية في استعادة حقوق الإنسان الاساسية للمدنيين في الاراضي المحتلة :

..."

"(أ) التطبيق الكامل من جانب إسرائيل للاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة ، التي ما زالت الصك الدولي الرئيسي في مجال القانون الإنساني الذي ينطبق على الاراضي المحتلة ، والذي أكد مجلس الامن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة مرارا انطباقه على تلك الاراضي ؛

"(ب) تعاون السلطات الاسرائيلية تعاونا كاملا مع لجنة الصليب الاحمر الدولية بغية تسهيل الجهود الرامية إلي حماية المحتجزين ، ولا سيما بكفالة الحرية الكاملة لممثلي الصليب الاحمر الدولية في الاتصال بهؤلاء الاشخاص ؛

"(ج) تقديم الدعم الكامل من جانب الدول الاعضاء لانشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية في الاراضي المحتلة ، وتوفر استجابة قوية من جانب الدول الاعضاء للنداءات التي ستصدر بعد ذلك من أجل تقديم مساعدة إضافية بما في ذلك الاموال من أجل تمويل الانشطة الإضافية التي يتطلبها الازدياد غير المعهود في عدد المحتجزين ؛

"(د) توفير دعم كامل من جانب الدول الاعضاء لانشطة الاونروا في الاراضي المحتلة بغية تمكين الاونروا من تحسين المساعدة العامة التي تقدمها للاجئين"(٩) .

وفي الفترة قيد الاستعراض ، واصلت لجنة الصليب الاحمر الدولية تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتوفير الحماية والمساعدة في الاراضي المحتلة وذلك أساسا ، استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . فالمادة ٤٧ من الاتفاقية تؤكد على وجه التحديد حرمة حقوق الاشخاص المحميين في الاراضي المحتلة . بيد أن لجنة الصليب الاحمر الدولية ذكرت أن السلطات الإسرائيلية استمرت في انتهاك أحكام الاتفاقية . واشتملت هذه الانتهاكات المرتكبة من جانب السلطات الاسرائيلية على عمليات فرض حظر التجول ، وتقييد حرية حركة الفلسطينيين ، وتدمير ديارهم وبناء جدران تسدها ، وطردهم من الاراضي المحتلة ، والاستيلاء على أراضيهم وإعلانها "أراضي مملوكة للدولة" . كما استمرت السلطات الاسرائيلية في ممارسة إغراء الفلسطينيين على التعاون معها(١٠) .

باء - اكتساب الأراضي وإقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

استمرت السياسات الاسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وإنشاء المستوطنات الجديدة ، وتحسين و "تكثيف" القائم من هذه المستوطنات دون هوادة في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ . وواصلت السلطات الاسرائيلية وحركة إقامة المستوطنات اللجوء إلى مختلف الأساليب من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية . وتشمل هذه الأساليب الممارسة الراسخة المتبعة منذ مدة طويلة والمتمثلة في مصادرة الأراضي وإعلانها "مغلقة" لأغراض التدريب العسكري ، وإعلان الأراضي الفلسطينية "أراضي مملوكة للدولة" ، وانتزاع ملكية الأراضي لغرض "المنفعة (اليهودية) العامة" أو مصادرتها لإقامة "مناطق صون للطبيعة"(١١) . ويوضح تأثير هذه السياسة على الفلسطينيين ما تضمنته النتائج الواردة في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ١٩٨٨ ، والتي تلخص حالة الأرض في الأراضي المحتلة على النحو التالي :

"إن استخدام الأراضي من جانب السلطات الاسرائيلية في الأغراض العسكرية وشق الطرق وإقامة المستوطنات وغيرها من الأغراض الاسرائيلية التي تقيد فرص حصول الفلسطينيين عليها ، إنما يشكل تمييزا ضد الفلسطينيين ويؤثر تأثيرا ضارا على حياتهم وأنشطتهم الاقتصادية . فنسبة ٢,٥ في المائة تقريبا من مجموع مساحة الأراضي في الضفة الغربية والقدس الشرقية تم تسليمها إلى مواطنين اسرائيليين لكي يستخدمها المستوطنون في الإقامة والزراعة والصناعة . ولا يشترك الفلسطينيون في مجلس التخطيط الأعلى الذي يخطط استخدام الأرض في الأراضي المحتلة ويمارس بعض السلطات المنقولة إليه من المجالس المحلية والبلدية والقروية في عام ١٩٧١"(١٢) .

وقد لازم هذه العمليات نمو ملحوظ في عدد المستوطنات خلال السنوات الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ . وقد ذكر منشور لمشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالضفة الغربية أنه تم اسكان ١١ مستوطنة في الضفة الغربية خلال هذه الفترة(١٣) . وفي قطاع غزة ، أضيفت ٦ مستوطنات إلى المستوطنات القائمة بالفعل والبالغ عددها ١٢ مستوطنة . وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن ثلث أراضي قطاع غزة أعلنت "أراضي مملوكة للدولة" أو تمت مصادرتها من جانب سلطات الاحتلال لإقامة مستوطنات يهودية . وفي قطاع غزة ، حيث المساحة صغيرة وكثافة السكان ترتفع الى نحو ٧٥٤ ٢ شخصا للميل المربع ، ونحو ٨٥ في المائة من السكان يعيشون في المدن يمثل إنشاء شبكة من المستوطنات الاسرائيلية

مشكلة جد خطيرة بالنسبة للفلسطينيين(١٤) . وفي بعض الحالات ، تتعدى المستوطنات من الناحية العمرانية على المجتمعات الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتحول دون توسعها وتنميتها . فمدينة خان يونس ، مثلا ، تطوقها في الواقع مجموعة من المستوطنات الاسرائيلية(١٥) . وتشير التقارير الواردة من الاراضي المحتلة بوضوح إلى أن السلطات الإسرائيلية تبذل جهودا حثيثة ، في إطار خطة جديدة تهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة ، حتى يرتفع عددهم الى ما يعادل ٤٠ في المائة من مجموع السكان العرب . وقد كشف هذه المعلومات أحد مستشاري رئيس الوزراء الاسرائيلي في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ثم أكدها بعد ذلك رئيس إدارة المستوطنات في المنظمة الصهيونية العالمية ، حين صرح في مؤتمر صحفي عقد في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في مستوطنة الون موريه التابعة لغوش أمونيم ، قرب نابلس ، بأن "هدف اسرائيل في الضفة الغربية هو رفع نسبة اليهود لتتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية المحتلة في نهاية القرن الحالي" . وذكر أيضا في نفس المؤتمر الصحفي أنه يجري حاليا في اسرائيل الإعداد لتوطين مليون ونصف مليون من المستوطنين اليهود الجدد في الضفة الغربية المحتلة خلال الاثنتي عشر سنة القادمة ، وإن هناك خططا ومشاريع معدة وجاهزة للتنفيذ تتعلق ببناء مستوطنات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية المحتلة(١٦) . وأدلى بتصريحات مماثلة عن موضوع زيادة عدد المستوطنات متتياهو دروبلس ، رئيس شعبة الاستيطان بالوكالة اليهودية ، الذي أعد مشروعا استيطانيا جديدا يمتد حتى عام ٢٠٠٠ . وقد عرض هذه الخطة التي أطلق عليها اسم "أصعد الجبل وافتح الصحراء" لاول مرة على المؤتمر الصيهوني الدولي المعقود في القدس في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وتنص الخطة على إقامة عشرات المستوطنات اليهودية الجديدة فوق السلاسل الجبلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة على حساب أراضي السكان الفلسطينيين الاصليين(١٧) .

وتم أيضا خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ تعزيز ورفع مستوى المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بزيادة حجم هذه المستوطنات وزيادة تركيز المستوطنين اليهود فيها . ووفقا للبيانات الاسرائيلية الرسمية ، كانت الانشطة الأساسية لبناء المستوطنات في الفترة التالية لعام ١٩٨٣ تتم في المستوطنات الموجودة . وعلاوة على ذلك ، أعلن ميخائيل ديكل ، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ، كجزء من الحملة الرسمية الرامية إلى تعزيز عملية الاستيطان ، عن نيته دراسة مشروع آخر يقضي بتحويل جميع مواقع المخيمات العسكرية في الضفة الغربية المحتلة إلى "مستوطنات سكنية مدنية"(١٨) . وقد سيطرت القوى المؤيدة لإقامة المستوطنات على المسرح السياسي الاسرائيلي في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ . وطُرح عدد من الخطط والمشاريع والمقترحات بهدف انتزاع ملكية الاراضي الفلسطينية ، وإقامة مستوطنات جديدة لاستيعاب المستوطنين

اليهود . وفيما يتعلق بميزانية الاستيطان اليهودي ، قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي جاد يعقوب في بيان نشر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (١٩) إن الاموال التي أنفقت على بناء مستوطنات يهودية في الاراضي المحتلة خلال العشرين سنة الماضية من الاحتلال بلغت ما مجموعه ٢٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة .

ومن المهم مع زيادة عدد المستوطنات اليهودية وعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ملاحظة أن منشآت الدفاع الاسرائيلية في الاراضي ، وشبكة النقل وشبكات الكهرباء والإمداد بالمياه قد أدمجت في الهيكل الاساسي الاسرائيلي ، حيث أن هذا الإجراء اعتبر ضروريا للاحتياجات الاقتصادية والامنية لدولة اسرائيل .

جيم - السياسات الاسرائيلية المتعلقة بموارد المياه في الاراضي المحتلة

تمثل المياه دائما موردا طبيعيا حيويا بالنسبة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وكانت السياسات الاسرائيلية المتبعة فيما يتعلق بالمياه تنفذ في الاراضي المحتلة باستخدام تشريعات موجودة ، سواء كانت عرفية أو عثمانية أو صادرة تحت الانتداب أو أردنية أو مصرية أو اسرائيلية أو عسكرية . ومنذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تمارس الحكومة الاسرائيلية ، السلطات التشريعية والإدارية والقضائية الكاملة على الاراضي المحتلة وسكانها من خلال الاوامر والانظمة العسكرية . وفي كثير من الاحيان ، كانت التشريعات المطبقة في الاراضي المحتلة وتنفيذها تتعارض مع الإطار القانوني القائم قبل عام ١٩٦٧ . كما جرى تعديل المؤسسات الموجودة أو استبدالها بغية تيسير تنفيذ السياسات المائية .

وفي مستهل الثمانينات ، كان معدل الاستهلاك السنوي من المياه للفرد الفلسطيني في الاراضي المحتلة ٣٥ مترا مكعبا في المدن و ١٥ مترا مكعبا في القرى . وفي الوقت نفسه ، حددت كميات الاستهلاك في المستوطنات اليهودية بمعدل ٩٠ مترا مكعبا للفرد . وتشير الاسقاطات لعام ١٩٩٠ أنه سيتم توفير ٦٠ مليون متر مكعب من المياه لنحو ٣٠ مستوطنة زراعية اسرائيلية في الضفة الغربية ، أي كمية تقل بمقدار الثلث فقط عن الكمية المتاحة لاستهلاك ٤٠٠ قرية فلسطينية . ويوضح عدم التوازن هذا في استهلاك المياه الحالي والمتوقع التمييز الذي يمارس ضد السكان الفلسطينيين من خلال توزيع المياه (٢٠) .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، أصبحت موارد المياه بالضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة . والمسؤولية المباشرة عن توفير المياه لسد احتياجات اسرائيل تمارسها لجنة المياه الاسرائيلية دون غيرها ، إما عن طريق "ميكوروت" وهي شركة المياه الاسرائيلية أو "تاحال" ، وهي شركة التخطيط المائي لاسرائيل . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، استمرت اسرائيل في زيادة استخدامها لموارد المياه الموجودة في الضفة الغربية المحتلة .

وقد تضمن تقرير بشأن أنشطة الإدارة المدنية للضفة الغربية وقطاع غزة ، أعده في حزيران/يونيه ١٩٨٧ مراقب حسابات الدولة في اسرائيل ، عددا من النتائج المتعلقة بالأخطار الشديدة التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون من جراء إفراط اسرائيل في استغلال الموارد المائية في المنطقة . وجاء في التقرير أيضا أن من المشاكل الخطيرة الأخرى فواتير المياه الباهظة التكاليف التي يدفعها الفلسطينيون والتي زادت إلى حد كبير عن فواتير المستوطنين الاسرائيليين المدعمة من المنظمة الصهيونية العالمية ؛ واستيلاء شركة "ميكوروت" على أراض فلسطينية في عام ١٩٨٦ ومد أنابيب لتوفير المياه لمستوطنة يهودية . ولا تزال المجاري ومياه الشرب والتلوث والمرافق الصحية مشاكل ذات خطورة خاصة بالنسبة للسكان الفلسطينيين . وأشار التقرير إلى أن مشكلة المجاري تمثل قنبلة زمنية للتلوث بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة[٣١] . وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن عدم كفاية الإمدادات من مياه الشرب ومستوى الملوحة وما يتصل بذلك من مشاكل الصحة العامة يؤدي إلى تفشي مختلف الأمراض المعدية بين السكان الفلسطينيين[٣٢] .

وفيما يتعلق بالضفة الغربية ، فإن معظم أرضها تعتبر جزءا من النظام الهيدرولوجي الاسرائيلي . وتشير تقديرات عام ١٩٨٦ إلى أن حوالي الربع من امكانات المياه السنوية لاسرائيل يقع مصدره خلف الخط الأخضر (نحو ٤٧٥ مليون متر مكعب سنويا من ٩٠٠ ١ مليون متر مكعب) . وكان هذا هو الأساس الذي بنت عليه اسرائيل ادعاءها بأن السيطرة على امكانات المياه في الضفة الغربية يجب أن تظل في يد اسرائيل ، وإلا ، حسب قول اسرائيل ، فإن النظام الاسرائيلي برمته ، الذي يفرط بالفعل في ضخ المياه ، سينهار . ووفقا لتقرير عام ١٩٨٦ لمشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ، عملت هيئة المياه الإسرائيلية على إدماج شبكة الضفة الغربية في منشآت إقليمية كبيرة متصلة بالشبكة الاسرائيلية[٣٣] .

وفي قطاع غزة ، حيث تمثل الزراعة أكبر نشاط اقتصادي ونسبة ٩٠ في المائة من جميع الصادرات ، دأب المستوطنون اليهود على ممارسة قدر كبير من السيطرة على موارد

المياه المحدودة للغاية . ورغم أن المستوطنين اليهود في قطاع غزة أقاموا في منتصف الثمانينات عددا من الآبار الجديدة يتراوح من ٣٥ الى ٤٠ بئرا ، فقد طُبق على المزارعين الفلسطينيين نظام صارم في توزيع حصص المياه لمدة تزيد على عقد ، وكان أي تجاوز منهم لهذه الحصص يؤدي الى فرض غرامات كبيرة عليهم (٣٤) .

وخلال السنوات المستعرضة في هذه الدراسة ، أفضت زيادة الطلب على المياه في اسرائيل نفسها الى التوسع في استخدام موارد المياه الفلسطينية . وتصف جريدة Wall Street Journal ، في مقال بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، الحالة في الضفة الغربية كما يلي :

"هناك الآن مجموعة من خطوط الانابيب الرئيسية ـ دفعت ثمنها اسرائيل لتخدم المستوطنات الاسرائيلية والقرى العربية ـ تربط شبكة مياه الضفة الغربية بشبكة المياه الاسرائيلية . وقد أدى توافر المياه الى الطلب عليها . ونتيجة لزيادة الطلب أصبح عرب الضفة الغربية "مستوردين" صافين للمياه المنقولة بالانابيب من اسرائيل" .

دال - استغلال اسرائيل لموارد العمالة الفلسطينية

ما زال الاحتلال الاسرائيلي يؤثر تأثيرا ضارا على حالة العمال والعمالة في الارض المحتلة . فإلى جانب التغييرات التي طرأت على الهيكل القطاعي للعمالة ، حدث تحول ملحوظ من فرص العمل داخل الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل . ففي الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ، انخفضت فرص العمل في الاراضي المحتلة انخفاضا مطردا ، بينما زادت النسبة المئوية للفلسطينيين العاملين في اسرائيل* . وحسب التقديرات الواردة في

---

* هناك اختلاف بين التقديرات الاسرائيلية والتقديرات الفلسطينية للنسبة المئوية الفعلية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في مجالات الاقتصاد الاسرائيلي . ففي تقرير عام ١٩٨٦ لمشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ، يشرح بنغنيستي ذلك بقوله إن أقل من نصف الفلسطينيين الباحثين عن عمل في اسرائيل في عام ١٩٨٥ كانوا مسجلين قانونيا لدى دائرة العمل الحكومية الاسرائيلية (المرجع المذكور ، الصفحة ١١) .

تقرير عام ١٩٨٧ لمشروع قاعدة البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ، كان يعمل في اسرائيل في عام ١٩٨٥ ، مثلا ٣٠,٧ في المائة (أي ٣٠٠ ٥١ عامل) من القوى العاملة الفلسطينية بالضفة الغربية وفاقت ذلك النسبة المئوية للفلسطينيين بقطاع غزة الذين اضطروا للبحث عن عمل في اسرائيل إذ بلغت ٤٦,١ في المائة (أي ٤٠٠ ٤٣ عامل) . وكانت أعلى زيادة في نسبة القوى الفلسطينية العاملة في اسرائيل في قطاع البناء من الاقتصاد الاسرائيلي . فقد كانت نسبة القوة العاملة الفلسطينية في هذا القطاع في عام ١٩٨٥ تبلغ ٦٢,٣ في المائة إلا أنها زادت في عام ١٩٨٦ بحيث بلغت ٦٥ في المائة . كما زادت نسبة العمالة الفلسطينية في مجال الزراعة الاسرائيلية من ٢٩,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ الى ما يربو على ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٦ (٣٥) .

وفيما يتعلق بالعمالة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد الاسرائيلي ، اتسمت الفترة قيد الاستعراض باستمرار التفاوت في الاجر مقابل العمل المتساوي . وقد ساعدت هذه الحالة على حماية العمال الاسرائيليين من منافسة الفلسطينيين . ورغم ادعاءات الادارة المدنية الاسرائيلية في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٤ ، فإن مفهوم "الاجر المتساوي مقابل العمل المتساوي" لم ينفذ ، واستمر الفلسطينيون خلال الفترة المستعرضة في المعاناة بصفة عامة من الحرمان من حقوقهم وانخفاض الاجور بالمقارنة بالقوة العاملة الاسرائيلية . ويوضح بنفينستي ذلك على النحو التالي :

"... إن حال الفلسطينيين الذين يعملون بطريقة مشروعة من خلال دائرة العمل أسوأ من حال نظرائهم من الاسرائيليين ، إذ أنهم في الواقع لا يحصلون على أجر متساو . وحقوقهم فيما يتعلق بالمكافآت والمعاشات التقاعدية ، والاجازات المرضية والاستجمام والملبس والعطلات أقل من الحقوق التي يتمتع بها الاسرائيليون . ويقتطع من أجور الفلسطينيين والاسرائيليين مبلغ يعادل ٢٠ في المائة من الاجر ، ولكن هذا المبلغ يحول في الحالة الاخيرة الى مؤسسة التأمين الوطني في حين أنه في الحالة الاولى يحول مباشرة الى الخزانة ، وهو يشكل في الواقع "ضريبة احتلال" (٣٦) .

ولدى دراسة ظروف عمل الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل ، يلاحظ بنفنيستي ما يلي :

"... يضطر الكثير منهم الى المبيت في اسرائيل بشكل غير قانوني ، ويتم ذلك في معظم الوقت في منطقة تل أبيب وفي ظروف غير صالحة لمعيشة البشر ، فهم ينامون على موائد المطاعم التي يعملون بها ، ويحتشدون في

أقبياء وعليات غير صحية . ويقول كثيرون منهم إنهم يشعرون بأن انسانيتهم تنتقص بسبب طول ساعات العمل وتدني الأجور (نصف ما يحصل عليه العمال الاسرائيليون تقريبا) ، والاحتقار وسوء المعاملة من جانب أصحاب العمل وغيرهم في مكان العمل والشارع . ويقال إنه يجري تفتيشهم أو اعتقالهم أو مضايقتهم بطرق أخرى مرتين في الاسبوع في المتوسط"(٢٧) .

ووفقا لتقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ١٩٨٨ ، فإن ١٠٠ ٠٠٠ تقريبا من العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين ينتقلون يوميا للعمل في اسرائيل لا يتمتعون بالمساواة في المعاملة فيما يتعلق بظروف العمل والتأمين الاجتماعي . وتوضيحا لهذه الحالة ، يذكر التقرير ما يلي :

"لا يحق لغير المقيمين الحصول على المعاشات التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني في حالات الشيخوخة والعجز وللمعالين في حالة الوفاة (معاشات أقل وذات فئة واحدة) وهي المعاشات التي يحصل عليها معظم المتقاعدين الاسرائيليين بالاضافة الى معاشاتهم من الهيستادروت (مثل معاشات التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة) ، ولا على التأمين ضد البطالة ، والتعويض أو التأمين في فترات الرعاية الطويلة بسبب المرض أو الاصابة في حوادث غير متصلة بالعمل . وليس لهم الحق أيضا في الحصول على علاوات الأطفال من مؤسسة التأمين الوطني التي تمول فقط من اشتراكات أصحاب الاعمال ، ولا الاستفادة من برامج الرعاية التي تديرها مؤسسة التأمين الوطني ، التي يمولها دافعو الضرائب الاسرائيليون من خلال الميزانية (اعانات دعم الدخل المقدمة للارامل ، واليتامى ، والأمهات اللائي يقمن بإعالة أطفال صغار ، وضحايا الكوارث ، والعاجزين عن العمل وغيرهم)"(٢٨) .

ومن السمات المميزة للعمالة الفلسطينية في اسرائيل ارتفاع نسبة الفلسطينيين الباحثين يوميا عن عمل خلافا لما يسمح به القانون ، والذين يضطرون الى المبيت في اسرائيل بالمخالفة أيضا للقانون . وكثيرا ما يحدث ذلك في "أماكن غير مرضية" حسب ما جاء في التقرير المذكور اعلاه . وعلاوة على ذلك ، يتخذ المفتشون التابعون لوزارة العمل اجراءات ضد بعض العمال الذين يبيتون في اسرائيل دون تصريح(٢٩) .

هاء ـ القيمة الاقتصادية لأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بالنسبة لإسرائيل

لم تكن هناك من الناحية الفعلية أية تجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وكانت الضفة الغربية تزود البلدان العربية المجاورة ببعض السلع الأساسية والمنتجات مثل زيت الزيتون وأحجار البناء والصابون . وبالمثل ، أنشأ قطاع غزة أسواقا لمحاصيل حمضياته .

وتفيد دراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، بالتعاون مع أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٨٧ ، بأن هناك ثلاث طرق يؤثر بها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة على سوق الأراضي المحتلة وتجارتها . أولاها ، وأهمها ، تأثير الاحتلال نفسه في تعديل الأنماط والممارسات الثابتة للتجارة والتي لا سلطة للاقتصاد الفلسطيني عليها أو سلطته عليها ضئيلة . وهي تشمل الحواجز المادية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي بين الأراضي المحتلة ومناطقها الخلفية ، والتطورات القطاعية التي طرأت كنتيجة مباشرة لسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدما بكثير على اقتصاد الأراضي المحتلة وسياسات المقاطعة التي اتخذتها البلدان العربية لمنع استيراد صادرات فلسطينية تحتوي على أي قدر من المواد الخام التي تنتجها أو تستوردها إسرائيل . وثانيا ، وضعت إسرائيل ، على مر السنين ، سياسة فيما يتعلق بالتجارة مع الأراضي المحتلة أدت إلى اتخاذ عدد من التدابير التي أثرت تأثيرا سلبيا على مركزها التجاري . وفي النهاية ، توجد إجراءات وممارسات تجارية مختلفة تؤثر تأثيرا معاكسا أيضا على قدرة الفلسطينيين على دخول الأسواق تنافسيا(٣٠) .

والاعتبار الرئيسي لإسرائيل ، وهو الذي يؤثر على سياستها إزاء التجارة مع الأراضي المحتلة ، هو أنه ينبغي أن يتسنى تدفق الصادرات الإسرائيلية بحرية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في حين ينبغي التحكم بشدة في الصادرات إلى إسرائيل وذلك لصون مصالح المنتجين الإسرائيليين . وهذه سياسة اقتصادية متعمدة ومحسوبة ، وضعت في أوائل فترة الاحتلال وتطبق بدقة منذ ذلك الحين . وأكد مسؤول في الحكومة الإسرائيلية لدى إعلانه مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بالسياسة العامة لإجراءات التصدير إلى إسرائيل ، أن المنتجات الفلسطينية "تهدد الشركات الإسرائيلية بتنافس غير عادل"(٣١) . وفي الوقت نفسه ، تسمح السياسة الإسرائيلية بالتدفق الحر للبضائع الزراعية والصناعية المنتجة في إسرائيل إلى الأراضي المحتلة ، في تجاهل للآثار المدمرة التي تلحق بالمنتجين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وظلت إسرائيل تنفذ في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ عددا من التدابير التقييدية المحددة التي تهدف إلى حماية الأسواق الإسرائيلية واستغلال فوائد الاقتصاد الفلسطيني . وبمقدور بعض أرباح المحاصيل النقدية للأراضي المحتلة (على سبيل المثال الخيار والطماطم والباذنجان والبطيخ ، وما إليها) أن تتنافس مع المنتجات الإسرائيلية ، إلاّ أنها تمنع بصفة عامة من الأسواق الإسرائيلية أو لا تستورد ، إذا سمح بدخولها ، إلاّ بكميات ضئيلة تخضع لمراقبة دقيقة ، مما يحمي المنتجين الإسرائيليين من هذه السلع الأساسية . وبالإضافة إلى ذلك ، ما زال يمنع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية ، وخاصة حمضيات قطاع غزة ، إلى أوروبا الغربية وغيرها من الأسواق التي تقتصر بصورة خالصة على المنتجات الإسرائيلية وفرضت عقوبات مشددة على حالات انتهاك هذه القاعدة . ولمنع "تهديد المنافسة" من المصنعين الفلسطينيين ، فرض أمر عسكري جديد مبادئ توجيهية معقدة للصائق لجميع المنتجات الفلسطينية مما يضيف تكاليف أخرى لعملية تصنيع مثقلة بالفعل بالتكاليف(٣١) .

وإجمالا ، فإن الواردات من الضفة الغربية وقطاع غزة وإن كانت لا تشكل جزءا هاما من واردات إسرائيل (حوالي ٣ في المائة من الواردات غير العسكرية الإسرائيلية) ، فإن تأثير إسرائيل على علاقاتهما التجارية أخذ في التزايد . ويتوجه ما متوسطه ١٦ في المائة من صادرات إسرائيل إلى الأراضي المحتلة ، مما يجعل السوق الفلسطيني أكبر ثاني سوق للصادرات (غير العسكرية) الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة . وباستثناء صادرات إسرائيل من الماس إلى الولايات المتحدة ، ظلت الضفة الغربية وغزة ، وهما سوق محتكر احتكارا شديدا ، أكبر سوق منفرد للصادرات الإسرائيلية منذ منتصف السبعينات(٣٢) .

ثالثا - السعي من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية

١٩٨٤

قدم الأمين العام ، في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ ، تقريره عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم(٣٣) . وذكر في هذه الوثيقة أنه بعد أن أجرى مشاورات مع مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس من تلك السنة ، وجه رسائل إلى ١٩ حكومة(٣٤) وإلى منظمة التحرير الفلسطينية للتحقق من آرائها بشأن جميع المسائل ذات الصلة بتنظيم وعقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مسألة تحديد المشتركين فيه .

وتركزت ردود الحكومات ، التي أجريت مشاورات معها ، حول أحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم فيما يتعلق بضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

وكررت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة تأكيد معارضة حكومتها للقرار ٥٨/٣٨ جيم ، وذكرت أن الولايات المتحدة تعتقد أن السبيل الوحيد للسلم في الشرق الأوسط يكمن في عملية مفاوضات تجري بين الاطراف على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وارتأت الولايات المتحدة أنه ليس من شأن عقد مؤتمر دولي ، حسبما أوصت بذلك الجمعية العامة ، سوى عرقلة هذه العملية(٣٥) .

وأعرب الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في رده ، عن التأييد القوي لفكرة بذل جهود جماعية دولية لحل مشكلة الشرق الأوسط . وأشار إلى أن الاتحاد السوفياتي يواصل بشبات المناداة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط "قد يفتح طريقا واقعية لإيجاد حل شامل لجميع المشاكل الناجمة عن النزاع القائم في الشرق الأوسط" . وقال أيضا إن بإمكان الامم المتحدة وأمينها العام المساهمة بفعالية في تحقيق موافقة عامة فيما يتعلق بضرورة إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط من خلال الجهود الجماعية(٣٦) .

وكان موقف الحكومة الإسرائيلية يتمثل في أن المؤتمر الذي اقترحه القرار ٥٨/٣٨ جيم سيستخدم بوصفه "محفلا لنشر الدعاية المناهضة لإسرائيل" . واختتم الممثل الدائم لإسرائيل لدى الامم المتحدة رسالته بأن رفض رفضا تاما فكرة عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط برعاية الامم المتحدة ، كما نص على ذلك القرار(٣٧) .

ووجه المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، بناء على تعليمات من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رسالة إلى الامين العام(٣٨) ، انتقد فيها "روح رسالة" الولايات المتحدة .

وأشار المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة إلى بيان الرئيس ياسر عرفات الذي أدلى به أثناء المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . وقد طرح في كلمته أمام المؤتمر مجموعة من الافكار المحددة التي ترمي إلى إيجاد حل لقضية فلسطين . وذكر الرئيس عرفات ، في جملة أمور ، أن قرارات قمة فاس تعتبر فرصة نادرة لتحقيق الحد الادنى من العدل المطلوب . وقال إن ممارسة شعب فلسطين لحقه في

العودة وتقرير مصيره واستقلاله الوطني هو المنطلق الوحيد لأي سلام يقوم على العدل في منطقة الشرق الأوسط . وطلب الرئيس عرفات أيضا عقد مؤتمر دولي ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه القوتان العظميان مع جميع الأطراف المعنية ، على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين .

وأكد الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة التأييد التام للمؤتمر وفقا للقرار ٥٨/٣٨ جيم (٣٩) . واتهم الممثل السوري أيضا إسرائيل بانتهاج سياسة القوة وفرض الأمر الواقع التي تشكل العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة . وأعادت الجمهورية العربية السورية كذلك تاكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم وأشادت بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا المجال . وأعربت أيضا عن تأييدها للمقترحات السوفياتية المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ (٣٩) .

وذكر الممثل الدائم للأردن أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، على النحو المتوخى في القرار ٥٨/٣٨ جيم ، هو فكرة جديرة بالمتابعة . وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تنبع اختصاصات المؤتمر من مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة على المسائل المعروضة على المؤتمر وينبغي أن تشتمل على مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، الذي هو مبدأ أساسي في العلاقات بين الدول ، إلى جانب كونه قاعدة عادلة ومقنعة من قواعد القانون الدولي . وأعربت الحكومة الأردنية عن اعتقادها أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ينبغي أن يوفرا اختصاصات المؤتمر (٤٠) .

وقال الممثل الدائم للبنان ، في رسالته إلى الأمين العام (٤١) ، إن حكومته على استعداد لأن تشترك في مؤتمر من هذا القبيل في حدود مفاهيم معينة . أولا ، أن لبنان هو دولة مضيفة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين ، الذين ينتظرون حلا عادلا لقضيتهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وبالتالي ، فهو معني بأي مسعى يبذل لبلوغ هذه الغاية . ثانيا ، أن موافقة لبنان على الاشتراك في المؤتمر نابعة من اعتباره بلدا معنيا بحل النزاع في المنطقة ، لأنه كثيرا ما تعرض لمشاكل واعتداءات واحتلالات دون أن يتسبب في أي عمل يؤدي إلى مثل ما تعرض له . ثالثا ، أن لبنان يعتبر أن اتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩ هي النص القانوني الذي يرعى العلاقات اللبنانية ـ الإسرائيلية ، وهو ما أكدته سلسلة من قرارات مجلس الأمن على مر السنين .

وكررت حكومة مصر الإعراب عن إيمانها بعدالة القضية الفلسطينية ومشروعية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته

المستقلة في فلسطين . وطلبت حكومة مصر إلى الامين العام أن يجري المشاورات المناسبة وأن يبذل كل جهوده لضمان مشاركة أطراف النزاع ولتوفير الترتيبات والظروف الملائمة لإجراء مفاوضات بنّاءة في إطار الامم المتحدة ، بغرض تحقيق السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط(٤٢) .

وأرسى اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية الاساس العملي لمستقبل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة بهدف عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . ووفقا لاحكام هاتين الوثيقتين ، وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم وتمشيا مع التطورات اللاحقة حول القضية ، وجه القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، الى الامين العام رسالة يحيل بها نص وثيقة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ معنونة "مقترحات من الاتحاد السوفياتي بشأن التوصل إلى تسوية في الشرق الاوسط"(٤٣) .

وحددت المقترحات طرق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وقدمت توصيات لعقده وذلك على أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض أجنبية عن طريق العدوان ، والمطالبة بأن تعاد إلى العرب كل الاراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وازالة المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ . وركزت على مسالة الإجراء الذي يتعين اتخاذه كي تكفل ، على الصعيد العملي ، للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي إنشاء دولته المستقلة على الاراضي الفلسطينية التي تتحرر من الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية لنهر الاردن وفي قطاع غزة .

وشددت الاقتراحات السوفياتية على الحاجة الى أن توضع نهاية لحالة الحرب في المنطقة والحاجة إلى إرساء دعائم السلم بين الدول العربية واسرائيل . وتم التشديد بوجه خاص في الوثيقة على الضمانات الدولية للتسوية . ووفقا لما جاء في المقترحات ، يمكن أن يقوم بدور الضامن الاعضاء الدائمون في مجلس الامن التابع للامم المتحدة أو مجلس الامن بمجموعه . وأعرب الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، عن استعداده للمشاركة في هذه الضمانات .

وذكر الامين العام ، في وقت لاحق في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، أنه يتضح من الردود التي وردت اليه والمناقشات التي أجراها مع الحكومات والسلطات المعنية ، أن عقد المؤتمر المقترح سيستلزم ، في المقام الاول ، أن توافق الاطراف المعنية

مباشرة ، فضلا عن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من حيث المبدأ ، على المشاركة في المؤتمر . وقال إنه يتجلى من ردي حكومتي اسرائيل(٣٧) والولايات المتحدة(٣٥) أنهما ليستا على استعداد للمشاركة في المؤتمر المقترح .

وأعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في تقريرها السنوي الى الجمعية العامة(٤٤) ، عن الأسف للموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل والولايات المتحدة من فكرة المؤتمر وقررت مواصلة بذل جهودها من أجل عقد المؤتمر في وقت مبكر ، في الوقت الذي تحث فيه جميع المعنيين على التفهم والتعاون من أجل حل مشكلة أساسية بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وتشمل حالة واضحة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في تقرير ١١مصير .

وعمد الأمين العام ، في تقريره المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ بشأن الحالة في الشرق الأوسط(٤٥) ، الى أن يؤكد ، في جملة أمور ، أن نزاع الشرق الأوسط ، الذي ينطوي على قضايا معقدة ومترابطة ، لا يمكن حله تماما إلاّ بإيجاد تسوية شاملة تغطي جميع جوانبه . ومازال الأمين العام يعتقد أن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط يجب أن تفي بالشروط التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ؛ والاحترام والإقرار لسيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، دون التعرض للتهديد أو أعمال العنف ؛ وأخيرا التسوية العادلة لقضية فلسطين على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما في ذلك تقرير المصير . وتظل مسألة القدس أيضا ذات أهمية أساسية في هذا الصدد .

وأضاف الأمين العام أن التوصل الى تسوية شاملة يجب أن يتم ، على الأقل في مرحلته الأخيرة ، إن لم يكن قبل ذلك ، عن طريق عملية تفاوض تشترك فيها جميع الأطراف المعنية . وذكر أن من المسلم به عموما أن تأييد الدول الكبرى ، وخاصة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، ضروري للتوصل الى أية تسوية دائمة في الشرق الأوسط . ومن وجهة النظر المنطقية البحتة فإن جميع هذه الشروط يمكن الوفاء بها على أفضل وأسرع وجه اذا جرت المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بشكل ما .

وبحثت جوانب مختلفة من قضية فلسطين طوال عام ١٩٨٤ من جانب منظمات حكومية دولية بارزة مثل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وحركة بلدان عدم الانحياز ولجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لها* ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ولجنة القدس التابعة لها** . واعتمدت هذه المنظمات عددا من الوثائق الهامة خلال السنة .

١٩٨٥

عقد مجلس الامن ٢٠ اجتماعا خلال السنة تداول فيها بشأن جوانب مختلفة من الحالة في الشرق الاوسط وفي الارض المحتلة وفي مسائل أخرى ذات صلة . وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وبطلب من مجموعة الدول العربية ، اجتمع المجلس للنظر في الممارسات الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وكان معروضا على مجلس الامن مشروع قرار يشجب التدابير القمعية التي اتخذتها اسرائيل منذ ٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الارض المحتلة ؛ ويدعو اسرائيل الى وقف هذه التدابير فورا واطلاق سراح المحتجزين والامتناع عن القيام بمزيد من عمليات الإبعاد ؛ ويدعو اسرائيل الى الامتثال بدقة لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ولم يعتمد مشروع القرار هذا بسبب الصوت السلبي الذي أدلى به عضو دائم هو الولايات المتحدة .

---

* أنشئت في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي بالهند في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ . وأصبحت فيما بعد لجنة التسعة المعنية بفلسطين . وفي وقت كتابة هذه المادة ، كانت الدول الاعضاء في هذه اللجنة هي : بنغلاديش ، والجزائر ، والسنغال ، وفلسطين ، وكوبا ، وزامبيا ، وزمبابوي ، والهند ، ويوغوسلافيا .

** أنشئت بناء على توصية المؤتمر الاسلامي السادس لوزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في جدة بالمملكة العربية السعودية في حزيران/يونيه ١٩٧٥ . ووضع المؤتمر الاسلامي العاشر لوزراء الخارجية المعقود في فاس بالمغرب لجنة القدس تحت رئاسة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب .

ونظرت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في دورتها الحادية والاربعين المعقودة في جنيف في الفترة من ٤ شباط/فبراير الى ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ في بند من بنود جدول الاعمال عنوانه "مسألة انتهاك حقوق الانسان في الارض العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" واتخذت قرارين .

وفي جملة ما قامت به اللجنة في قرارها ١٩٨٥/١ ألف أنها شجبت رفض اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة بدخول الاراضي المحتلة ؛ وكررت الاعراب عن القلق العميق الذي أبدته اللجنة الخاصة إزاء سياسات اسرائيل في تلك الاراضي ؛ واكدت اعلانها ان انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وللبروتوكولين الاضافيين هي جرائم حرب واهانة للبشرية ؛ وطلبت الى اسرائيل ان تمتنع عن هذه السياسات وان تنفذ جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؛ وكررت دعوتها لجميع الدول بالا تعترف بأي تغييرات اجرتها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، وبأن تتجنب اتخاذ أي اجراء أو تقديم أية معونة يمكن ان تستخدمها اسرائيل في مواصلتها لهذه السياسات ؛ وطلبت الى الجمعية العامة ان توصي مجلس الامن بأن يتخذ ضد اسرائيل التدابير المشار اليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وأكدت اللجنة من جديد في قرارها ١٩٨٥/١ باء ان اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وأدانت عدم اعتراف اسرائيل بانطباق هذه الاتفاقية ؛ وحثت مرة أخرى جميع الدول الاطراف في هذه الاتفاقية على أن تبذل كل الجهود لضمان احترام احكام هذه الاتفاقية والالتزام بها في الارض المحتلة .

وفي الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الذي عقد في الفترة من ٢٤ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، للاحتفال بالذكري السنوية الثلاثين للمؤتمر الآسيوي الافريقي في باندونغ باندونيسيا أعربت الدول المشاركة فيه عن تضامنها ودعمها الكاملين لكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد والشرعي . وأدانت الممارسات الاسرائيلية ضد سكان الاراضي الفلسطينية والعربية ، وأكدت من جديد اقتناعها بأنه لا يمكن ايجاد حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط ما لم تنسحب اسرائيل انسحابا تاما وبدون شرط من جميع الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

واعتمد الاجتماع السابع والخمسون لوزراء خارجية الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي المعقود في لوكسمبرغ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ إعلانا أكدت فيه الدول العشر من جديد اقتناعها بأن تحقيق سلام عادل ودائم يتطلب مشاركة جميع الاطراف المعنية ودعمها النشط ، وأكدت من جديد استعدادها للمساهمة في هذه العملية على أساس المبادئ التي أعلنتها في مناسبات سابقة .

وفي وقت لاحق من تلك السنة اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في أديس أبابا بأثيوبيا في الفترة من ١٨ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ قرارين يتعلقان بقضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط . وكرر المؤتمر تأكيد دعمه الثابت لشعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد . وأدان بقوة أية مبادرات أو تدابير لإبرام اتفاقات لا تأخذ في الاعتبار تطلعات شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبر أي اتفاق بشأن قضية فلسطين يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية لاغيا وباطلا .

وأما مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء من ٧ الى ٩ آب /أغسطس ١٩٨٥ فقد أكد ضرورة مواصلة الدعم العربي للقرارات المتعلقة بقضية فلسطين ودعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . واعتبر المؤتمر أيضا أن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبقية الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاطراف المعنية الاخرى ، يساهم في تعزيز السلم في المنطقة .

وأعاد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا بأنغولا في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ تأكيد أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، وأكد أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم بدون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأكد المؤتمر ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

وفي داخل الامم المتحدة ، واصلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جهودها الرامية إلى حل قضية فلسطين . وأشارت بقوة في تقريرها لعام ١٩٨٥ (٤٦) ، إلى أن قضية فلسطين قد بلغت مرحلة حرجة وحثت على اتخاذ

إجراءات مجددة ومتضافرة وجماعية لإيجاد حل عادل تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لوضع حد لمحنة الشعب الفلسطيني . وأعربت اللجنة أيضا عن اقتناعها بأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، كما أيدته الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، وايجاد دعم شبه إجماعي يمكن أن يؤديا إلى إتاحة فرصة شاملة لجميع الأطراف المعنية للمشاركة في المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى حل عادل ودائم للمشكلة .

وفي التقرير السنوي للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة(٤٧) أكدت اللجنة من جديد الصعوبات التي تكتنف الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي . وتناول التقرير أيضا التدهور المستمر في حالة حقوق الانسان للسكان المدنيين ، وانتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة ، وسياسة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية والعنف المستمر الذي يمارسه المستوطنون اليهود ضد السكان الفلسطينيين العزل . ونص التقرير على ما يلي :

"ويوضح مدى وقوة الأنشطة التي قام بها أولئك المستوطنون تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن المستوطنين هم في الواقع السلطة الحقيقية في البلد ... .

"وعلى ذلك ظل السكان المدنيون بدون أية حماية أيا كانت . ومما يعزز هذا الاتجاه لدى السلطات الإسرائيلية التساهل الذي عاملت به هذه السلطات أفراد الجماعات السرية اليهودية الذين أدينوا بالقتل والإساءة الجسدية إلى السكان المدنيين ... ولم يبق شك في أن القوة السياسية الحقيقية في الأراضي المحتلة التي تقرر مصير السكان المدنيين تتكون من المستوطنين الذين زرعوا بطريقة غير مشروعة في هذه الأراضي" .

وأكد الأمين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط(٤٨) ، المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، أن لمجلس الأمن مسؤولية رئيسية معترف بها عالميا عن هذه المسألة المعقدة والقابلة للانفجار ، ويمكنه أن يقوم بدور حيوي في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في المنطقة . وذكر الأمين العام أنه يدرك الصعوبات الكثيرة التي تواجه هذا المسعى ، الذي يعتمد نجاحه على موافقة وتعاون الدول الكبرى . ويتطلب أيضا المساومة والتكيف الضروريين من جانب الأطراف المعنية بصورة مباشرة .

وخلال عام ١٩٨٥ ، ظلت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا ، وفقا للتقارير الصادرة عن مصادر متنوعة مثل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والخبراء من الأفراد ، ووسائط الإعلام . وكان استمرار تدهور ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين وحالتهم في جنوب لبنان نتيجة للسياسات والممارسات التوسعية الإسرائيلية من السمات الأخرى المميزة لهذه الفترة .

وأما المعلومات التي استعرضتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فلم تترك شكا في أن إسرائيل ممعنة في سياسة مصادرة على الأراضي المملوكة للعرب في الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة مساحة وعدد مستوطناتها رغم كون هذه السياسة تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، ولقرارات الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، أمعنت إسرائيل في سياسة تهويد الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الإخضاع الاقتصادي والإداري والإدماج التدريجي لهذه الأرض في الهياكل الأساسية لإسرائيل .

وأصبح الفلسطينيون ضحايا القيام في آب/أغسطس ١٩٨٥ بإعادة فرض أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ التي كانت قد أدخلت خلال فترة الانتداب البريطاني والتي تنص في جملة ما تنص عليه على إبعاد الأشخاص والاحتجاز الإداري بدون توجيه تهم أو محاكمة لفترة ستة أشهر قابلة للتجديد ، وإغلاق الصحف . وقد ذكر أن هذا التدبير أصبح حجر الزاوية في سياسة القمع الجديدة التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية بهدف كبح الأنشطة المعارضة للاحتلال (٤٩) .

وأعربت الجمعية العامة من جديد في دورتها الأربعين ، في قرارها ٩٦/٤٠ دال ، عن الاقتناع بأن عقد مؤتمر دولي للسلام من شأنه أن يشكل مساهمة رئيسية من جانب الأمم المتحدة في تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي ، وأكدت من جديد تأييدها للدعوة إلى عقد المؤتمر كما دعت حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة إلى إعادة النظر في موقفهما من تحقيق السلام في الشرق الأوسط عن طريق عقد هذا المؤتمر .

١٩٨٦

وبحلول عام ١٩٨٦ اكتسبت فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بوصفه الوسيلة الوحيدة المتسمة بالفعالية والكفاءة لحل قضية فلسطين ، اعترافا عالميا تقريبا ، وقدمت مقترحات بشأن ذلك من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية .

وكانت مسألة الحالة في الاراضي العربية التي تحتلها إسرائيل في جدول أعمال مجلس الامن طوال عام ١٩٨٦ . واهتم المجلس اهتماما خاصا بما قامت به اسرائيل من تدنيس قدسية الحرم الشريف في مدينة القدس . وعقد اجتماع عاجل لمجلس الامن بطلب من المغرب بوصفه رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الامن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، عُرض عليه مشروع قرار يعبر عن قلق المجلس العميق "ازاء أعمال الاسرائيليين الاستفزازية ، ومنهم أعضاء في الكنيسيت ، التي انتهكت حرمة الحرم الشريف في القدس" ويشجبها بشدة ، مؤكدا "أن هذه الاعمال تشكل عقبة خطيرة في سبيل التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ، ويمكن أيضا أن تعرّض للخطر السلم والامن الدوليين" . كما ينتقد مشروع القرار اسرائيل لانتهاكها اتفاقية جنيف الرابعة . ويطلب مشروع القرار كذلك الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن تنفيذ القرار . بيد أن مشروع القرار هذا لم يُعتمد بسبب صوت معارض من أحد الاعضاء الدائمين في المجلس ، وهو الولايات المتحدة .

وفي الدورة الثانية والاربعين التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ، في الفترة من ٣ شباط/فبراير الى ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، نظرت اللجنة في بند جدول الاعمال المعنون "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" . وقد تم اعتماد قرارين بشأن هذا البند .

ففي القرار ١٩٨٦/١ ألف ، أكدت اللجنة من جديد أن الاحتلال بحد ذاته يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة ؛ وأكدت أيضا قلقها العميق لسياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة القائمة على "عقيدة الوطن" التي تتوخى دولة ذات دين واحد (يهودية) تضم الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ؛ وكررت اللجنة بشدة إدانتها ورفضها قرار اسرائيل بضم القدس ، وتغيير الطابع العمراني والتركيب السكاني ، والهيكل أو الوضع المؤسسي للاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، واعتبرت كل هذه التدابير وما ينجم عنها لاغيا وباطلا .

وفي قرار اللجنة الثاني ١٩٨٦/١ باء ، أدانت اللجنة اسرائيل لعدم اعترافها بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ كما أدانت اسرائيل بشدة لسياساتها القائمة على إساءة معاملة المعتقلين والسجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية وتعذيبهم ، وقيامها بترحيل السجناء

الفلسطينيين المفرج عنهم ؛ وحثت اللجنة أيضا اسرائيل على التعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية .

وقد عقدت منظمة المؤتمر الاسلامي ولجنة القدس التابعة لها عددا من الاجتماعات في عام ١٩٨٦ تم فيها النظر في المسائل المتصلة بقضية فلسطين . وفي الدورة العاشرة للجنة القدس ، التي عقدت في مراكش بالمغرب يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، أوصت اللجنة بمواصلة الدعم الفعال لنضال الشعب الفلسطيني على جميع المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وكذلك على مستوى الإعلام ، بقصد تمكينه من المقاومة فوق أرضه وفي وطنه بشكل أكثر ثباتا ومعارضة الاحتلال الصهيوني بشكل أكثر فعالية . وأولي أيضا اهتمام خاص لمسألة الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية لحماية الاماكن الاسلامية المقدسة في فلسطين المحتلة ، ولاسيما القدس الشريف .

وفي البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي ، الذي عقد في نيويورك في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أكد الاجتماع على أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وكرر الإعراب عن تصميمه على التمسك بقرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع .

وكان المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والسبعون للاتحاد البرلماني الدولي ، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ٧ الى ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، قد اتخذ قرارا بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وطلب المؤتمر في هذه الوثيقة انسحاب اسرائيل الكامل والفوري وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وأكد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني في العودة الى دياره ، وتقرير مصيره ، وإنشاء دولته المستقلة بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ودعا المؤتمر البرلمانات والحكومات الى دعم جميع الجهود المبذولة في سبيل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في أقرب موعد ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨/٥٨ جيم وباشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والاعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن بالأمم المتحدة .

وقد أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد دورته العادية الرابعة والاربعين في أديس أبابا باثيوبيا في الفترة من ٣١ الى ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، موقفه بشأن قضية فلسطين في قرارين اتخذهما . فبعد أن أكدت منظمة الوحدة

الافريقية شرعية النضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها له ، دعت مجلس الامن الى اتخاذ تدابير فعالة لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه القومية التي لا يمكن ابطالها ، والتي اعترفت بها الجمعية العامة للامم المتحدة . وأيدت منظمة الوحدة الافريقية بشدة خطة السلام العربية التي أُعتمدت في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر ، المعقود في فاس في الفترة من ٦ الى ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ، بوصفها مساهمة هامة في البحث عن تسوية عادلة وشاملة ودائمة لنزاع الشرق الاوسط . وأيدت منظمة الوحدة الافريقية أيضا عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

كما نظرت حركة بلدان عدم الانحياز في مسائل تتصل بقضية فلسطين خلال اجتماعات عديدة عقدتها على مختلف المستويات . وكان مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هراري بزمبابوي في الفترة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قد اعتمد بيانه السياسي الذي أكدت فيه الحركة من جديد تضامنها الفعال مع البلدان العربية التي وقعت ضحية للعدوان الاسرائيلي ، ومع النضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أدان البيان أي اتفاق أو معاهدة تنتهك حقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني أو تمسها . وأكد البيان أيضا الحاجة الملحة الى تنظيم مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لإعلان جنيف عام ١٩٨٢ ولقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، في سبيل تحقيق حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط يقوم من حيث الجوهر على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في وطنه القومي . ودعا البيان أيضا مجلس الامن بالامم المتحدة الى النظر في إنشاء لجنة تحضيرية ، بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لبحث الطرق والوسائل الفعالة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

بيد أن ملاحظات الامين العام في تقريره الصادر في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ (٥٠) ، المقدم عملا بالقرار ٩٦/٤٠ دال ، قد أظهرت قدرا من القلق بشأن العقبات التي يتعين التغلب عليها في هذه المسألة المعقدة ، وذلك رغم التأييد القوي في العالم لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، قال الامين العام :

"وفي ضوء المناقشة التي جرت في الجمعية العامة بشأن القرار المذكور أعلاه ، وغير ذلك من المعلومات المتاحة ، فإنني أعتقد أن العقبات التي حالت حتى الآن دون عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على النحو الذي دعت

اليه الجمعية العامة ما زالت قائمة . ومع ذلك ، فإنني أعتقد أيضا أن الملاحظات الواردة في تقريري المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، والمشار اليها أعلاه ، مازالت صحيحة" .

وفي التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٨٦ (٤٩) ، لاحظت اللجنة أن اسرائيل قد واصلت احتلالها للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى ، بما فيها القدس ، منتهكة بذلك قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، كما واصلت اتخاذها التدابير لتعزيز سيطرتها ، بما في ذلك زيادة قمع السكان المحليين وتوسيع أنشطة المستوطنين . وأفادت اللجنة أيضا أنه نتيجة لسياسات اسرائيل وممارساتها وعدم احراز تقدم نتيجة لذلك في سبيل تحقيق حل سلمي شامل وعادل ودائم ، ما برح التوتر والعنف في ازدياد في المنطقة ، مما يزيد في تعريض السلم والامن الدوليين للخطر . وكانت أولى الاولويات لدى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف طيلة عام ١٩٨٦ هي عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط في أقرب موعد وفقا للقرار ٥٨/٣٨ جيم .

وقد عرض في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة لعام ١٩٨٦ عوامل جديدة تزيد من سوء حال السكان الفلسطينيين المدنيين في الاراضي المحتلة (٥١) . إذ يفيد التقرير أن اللجنة قد لاحظت تصاعد العنف بسبب عودة حكومة اسرائيل الى اتباع سياسة "القبضة الحديدية" ، على نحو ما أعلنته السلطات الاسرائيلية ذاتها . وقد تجلت هذه السياسة في عدد من التدابير القاسية التي تمس حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، مثل ازدياد عدد الاعتقالات والمحاكمات التي أدت الى احتجاز كثير من المدنيين (ومنهم بعض القصّر) بدعوى ارتكابهم جرائم سياسية أو أمنية ، كما تجلت في فرض تدابير الاحتجاز الاداري ، وثم مظهر آخر لسياسة "القبضة الحديدية" يثير القلق هو استئناف سياسة الطرد والترحيل على نطاق واسع .

وأفاد التقرير كذلك في الفقرة ٩٠ بأن اللجنة الخاصة قد توصلت الى النتيجة التالية ، استنادا الى البيانات والمعلومات المتوافرة لديها :

"... إن السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل في الاراضي المحتلة ، مازالت ، كما كانت عليه الحال في الماضي ، تقوم على مبدأ أن الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءا من دولة اسرائيل . وهذا هو أساس سياسة الضم واقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة ، التي تشكل خرقا صارخا

لالتزامات اسرائيل الدولية كدولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

وفي التقرير الذي قدمه الامين العام في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (٥٣) ، أكد الامين العام بشكل خاص على عدم وجود عملية تفاوض فعّالة ومقبولة بوجه عام في تلك المنطقة ، الامر الذي يثير الذعر . وذكر في هذا الصدد الخلاف الموجود بين مواقف الدول الكبرى بشأن أساليب عملية التفاوض . وأفاد الامين العام كذلك أنه بالنظر لتعقيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، فإن أفضل طريقة يمكن بها تحقيق سلام عادل ودائم هي تسوية شاملة تغطي جميع جوانب النزاع وتُشرك جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وقال فيما يتعلق باحتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في موعد قريب :

"... إلا أن فكرة المؤتمر الدولي للسلام تلقى فيما يبدو تأييدا أوسع ، وقد قُدم عدد من المقترحات الاجرائية في اتصالات ثنائية شملت أطرافا في المنطقة وآخرين تهمهم تسوية هذا النزاع الذي طال أمده . ومازالت هناك خلافات هامة مع ذلك بشأن نطاق المؤتمر وتوقيته وبشأن مسألة الاشتراك بوجه خاص . والى الآن ، فإن المسألة الاخيرة ، وبتحديد أكثر كيفية تمثيل مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني ، قد استعصى حتى الآن حلها بطريقة يقبلها جميع المشتركين المحتملين في المؤتمر المقترح . ومن شأن الاتفاق على هذه المسألة أن يسهم أكثر من أي شيء آخر في انفراج الجمود الحالي في عملية التفاوض" .

بيد أنه أمكن أيضا ملاحظة نقاط عدم الاتفاق بشأن مسألة عقد المؤتمر خلال المناقشة التي دارت في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة التي اعتمدت بأغلبية ساحقة القرار ٤٢/٤١ دال الذي أكد من جديد تأييدها الدعوة الى عقد المؤتمر . وفضلا عن ذلك ، فإن القرار دعا الى انشاء لجنة تحضيرية ، في إطار مجلس الامن وبمشاركة الاعضاء الدائمين في المجلس ، من أجل اتخاذ الاجراءات الضرورية لعقد المؤتمر . وفي القرار ذاته ، طُلب الى الامين العام أن يواصل جهوده بالتشاور مع مجلس الامن لعقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ .

١٩٨٧

وافقت سنة ١٩٨٧ الذكرى السنوية لعدة أحداث هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني . فقد كانت السنة التي حلت فيها الذكرى السنوية السبعون لإعلان بلفور الصادر في عام ١٩١٧ ، والذكرى السنوية الاربعون لقرار التقسيم الذي اتخذته الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ (القرار ١٨١ (د - ٢)) ، والذكرى السنوية العشرون لحرب ١٩٦٧ ، والذكرى السنوية الخامسة للمذبحة الوحشية التي قتل فيها مئات من المدنيين الفلسطينيين من الرجال والنساء والاطفال والتي وقعت بمخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في بيروت الغربية في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وإحياء للذكرى السنوية لهذه الاحداث ، قررت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تراعي لدى وضع برنامج عملها للسنة اقتراحا مقدما من مجتمع المنظمات غير الحكومية بتسمية سنة ١٩٨٧ "سنة الشعب الفلسطيني" .

ولقيت فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة تأييدا قويا في القرار ذي الصلة الذي اتخذه مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المعقود في الكويت في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . فقد أعربت الدول الإسلامية في القرار رقم 1/5-P(IS) عن التزامها بعقد هذا المؤتمر بمشاركة جميع الاطراف المعنية في النزاع العربي - الإسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع تلك الاطراف ، والاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ووافق المؤتمر الإسلامي على إنشاء لجنة تحضيرية تتألف من الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن .

وفي أوائل تلك السنة صدر بيان موقف من الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تضمن تأييدها لعقد المؤتمر في وثيقة معنونة "إعلان وزراء خارجية الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن الشرق الأوسط" . وقد اعتمد الإعلان في اجتماع وزراء الخارجية في بروكسل ببلجيكا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ . وأعربت الدول الإثنتا عشرة عن تأييدها لعقد المؤتمر في رسالة موجهة الى الامين العام (٥٣) ذكرت فيها أنها تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة تشترك فيه الاطراف المعنية وأي طرف قادر على أن يسهم بصورة مباشرة وإيجابية في إعادة وصون السلم والامن وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة .

وفي الامم المتحدة ، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والاربعين المعقودة في الفترة من ٢ شباط/فبراير الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٧ ، قرارين بعنوان "مسألة انتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" . وقد

كرر القرار ٣/١٩٨٧ ألف تأكيد غالبية الأحكام الواردة في القرارات المماثلة الصادرة في السنوات السابقة ، وأدان بشدة تنفيذ اسرائيل لسياسة "القبضة الحديدية" ضد سكان الأراضي المحتلة وجميع الأعمال الإرهابية التي ترتكبها العصابات الصهيونية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بإشراف سلطات الاحتلال ؛ كما أدانت اللجنة بشدة ما دأبت عليه اسرائيل من إعاقة الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية . وتركز اهتمام اللجنة في قرارها ٣/١٩٨٧ باء على انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وأُعطيت مشكلة الشرق الأوسط أولوية عالية في جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الاسكندنافية الذي عقد في ريكيافيك بأيسلندا في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ . وفي نهاية الاجتماع أصدر وزراء خارجية دول الشمال الأوروبية بيانا أعربوا فيه عن تأييدهم لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنية .

وأعربت الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى عن تأييدها لعقد المؤتمر وذلك خلال اجتماع لجنة التسعة التابعة لها والمعنية بفلسطين الذي عقد في هراري بزمبابوي في ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وحثت اللجنة على تكثيف الجهود من أجل بدء العملية التحضيرية لعقد المؤتمر في وقت مبكر .

وفي دورته الثامنة عشرة ، المعقودة في مدينة الجزائر بالجزائر في الفترة من ٣٠ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أيد المؤتمر الوطني الفلسطيني بشدة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، في إطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها ، بمشاركة أعضاء مجلس الأمن الدائمين والأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . كما أعرب التقرير عن تأييد الاقتراح الخاص بإنشاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

وفي أواخر العام ، قدم الأمين العام ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٢/٤١ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ (الفقرة ٦) ، تقريره عن القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط(٥٤) . وقد أُعد التقرير على أساس سلسلة المشاورات التي أجراها الأمين العام مع جميع أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء المعنية مباشرة - وهي الأردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر - ومع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد تركزت المشاورات حول موقف أعضاء مجلس الأمن من الجهود

التي يبذلها الامين العام لبحث سبل التوصل الى تسوية شاملة لنزاع الشرق الاوسط بصفة عامة وعقد مؤتمر سلام دولي معني بهذه المسألة بصفة خاصة . وفي الفقرة ٣ وصف الامين العام العناصر الجديدة في هذه العملية على النحو التالي :

"كان جميع أعضاء مجلس الامن يستشعرون القلق إزاء مشكلة الشرق الاوسط ، وأعربوا جميعا عن تأييدهم لمواصلة الامين العام جهوده من أجل تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . والى جانب ذلك ، وبخلاف المعهود في السنوات الاخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة . بيد أنه كان واضحا أن خلافات كبيرة كانت لا تزال قائمة على الشكل الذي ينبغي أن يتخذه المؤتمر . وكان ثمة اتفاق عام كذلك على أن مواقف الاطراف أنفسهم ظلت متباعدة جدا حيال عدد من المسائل الإجرائية والموضوعية وإن كانت قد توافرت دلائل في الاشهر الاخيرة على وجود مرونة أكبر في المواقف تجاه عملية التفاوض وأن هذه ينبغي أن تلقى التشجيع" .

واختتم الامين العام تقريره بأن ذكر أنه في الوقت الذي يتضح فيه عدم وجود اتفاق كاف يسمح بعقد المؤتمر الدولي ، على النحو المطلوب في القرار ٤٣/٤١ دال ، فإنه عازم على "مواصلة جهوده من أجل إقامة عملية تفضي الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وفي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، عقدت في برلين دورة للجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة . ولدى تناول مسألة سبل إيجاد حل سياسي عادل لمشكلة الشرق الاوسط ، ذكر قادة الدول الاطراف في المعاهدة أن عقد مؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة تحضره جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ستكون له أهمية كبيرة في التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الاوسط وتحقيق سلم دائم في المنطقة . وكان من رأيهم تشكيل لجنة تحضيرية تضم أعضاء مجلس الامن الدائمين الخمسة وجميع الاطراف المعنية يمكن أن يكون خطوة عملية كبيرة نحو عقد هذا المؤتمر (٥٥) .

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قدم الامين العام تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط (٥٦) الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وقد ذكر الامين العام في معرض استعراضه للتطورات المتصلة بالتفاوض من أجل التوصل الى تسوية شاملة

للنزاع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالات عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط أن هناك عاملين يوفران أساسا هاما لسلاسل المشاورات المتعددة ـ هما الدعم الدولي وتأييد الاطراف المعنية .

وفيما يتعلق بمسألة الخلافات القائمة بين الاطراف ، ذكر الامين العام أنها "خلافات بشأن الجوانب الإجرائية للمؤتمر" . كما أعرب عن أمله في إمكانية سد الفجوات المتعلقة بالإجراءات من خلال الدبلوماسية المتأنية طالما كان المبدأ مقبولا . غير أن الامين العام بيّن بوضوح العقبات التي لاتزال قائمة أمام عقد هذا المؤتمر وأبدى الملاحظة التالية في الفقرة ٣٣ :

"غير أن العقبة الرئيسية في الوقت الراهن هي عقبة من نوع مختلف ، وهي عدم قدرة حكومة اسرائيل ككل على الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة . والى أن تسلم الحكومة الاسرائيلية بأن عقد هذا المؤتمر هو أفضل وسيلة للتفاوض بشأن تسوية سلمية فسوف يكون من الصعب إحراز تقدم" .

ومع ذلك ، فإن النتائج التي توصل إليها الامين العام تشير الى حدوث بعض التطورات الإيجابية في هذا المجال . وخلص الامين العام الى أنه على الرغم من كل شيء متفائل لكون :

"... فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة قد أوليت أسبقية عالية بين الاطراف العربية في النزاع ، وكانت موضع مناقشات حيوية داخل اسرائيل . وهذه الاتجاهات الإيجابية ، بالإضافة الى اتفاق الآراء الدولي المتزايد المؤيد للتبكير بعقد المؤتمر ، تتطلب منا توطيد الاساس الذي تم إرساؤه حتى الآن وإعلاء البناء فوقه" .

وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة في تقريرها لعام ١٩٨٧ (٥٧) ، إن جو المواجهة والقمع السائد في الاراضي المحتلة كان له أثره السلبي في شتى الميادين . فقد تميز الواقع اليومي الذي يواجهه المدنيون في الاراضي المحتلة باستمرار بل وتكثيف مختلف أشكال المضايقة والامتهان للسكان العرب . وثمة ممارسة تعسفية أخرى تستخدم ضد الفلسطينيين وهي الطرد والإبعاد . كما تضمّن التقرير معلومات عن التدابير التي تؤثر على تمتع الفلسطينيين ببعض الحريات الاساسية . وخلصت اللجنة الخاصة الى أن :

"... الحالة في الاراضي المحتلة تكشف عن استمرار تدهور حقوق الإنسان والحريات الاساسية للسكان المدنيين . ويستمر تجاهل الاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أدى استمرار سياسة ضم الاراضي المحتلة التي تواجه بمقاومة عنيفة من قبل السكان المدنيين ، وتعاقب التوتر والقمع اللذين يؤدي إليهما تنفيذ تلك السياسة ، الى وضع متفجر يبدو أن نتيجته الحتمية هي إثارة مزيد من الاحداث المثيرة في المستقبل" .

وأكد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف(٥٨) ، المقدم في عام ١٩٨٧ ، أن التفهم الدولي لقضية فلسطين وتأييد حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسته لها قد بلغا ذرى جديدة في أواخر عام ١٩٨٦ استمرت في عام ١٩٨٧ . وفي الوقت نفسه ، أشار التدهور الخطير في حالة الفلسطينيين في المنطقة مخاوف شديدة وعلى أوسع نطاق من أنه ما لم يحدث في النهاية تقدم نحو تسوية تفاوضية للمشكلة ، فإن التوتر والعنف سيستمران في الازدياد بما يفضي إليه من عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة . وأُكِّد في التقرير على ضرورة قيام مجلس الامن باتخاذ إجراء إيجابي عاجل على أساس التوصيات التي صاغتها اللجنة في تقريرها الاول ، والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في عام ١٩٨٣ والتي أيدتها الجمعية العامة مرارا .

وفي عام ١٩٨٧ كثفت اللجنة جهودها الرامية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لاحكام قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال . وكان من رأي اللجنة أن الاقتراح الداعي الى عقد هذا المؤتمر هو أشمل المقترحات الرامية الى حل المشكلة الفلسطينية وأوسعها قبولا .

وكان مما أكده مؤتمر القمة العربية المعقود في عمان بالاردن في الفترة من ٨ الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط . وأيد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فضلا عن الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بالامم المتحدة .

وكان موضوع عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط أحد المواضيع الرئيسية التي نوقشت في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وقد أوضحت المناقشة العامة التي جرت خلال الدورة بجلاء أن هناك تفهما وإدراكا متزايدين بين

الدول الاعضاء امدى إلحاح وتعقيد القضية الفلسطينية ، باعتبارها جوهر النـــزاع العربي ـ الاسرائيلي . كما أظهرت المناقشة أن هناك اهتماما متزايدا داخل المجتمـــع الدولي بالتوصل الى تسوية عادلة وسلمية وشاملة للنزاع . فقد تحدثت كل الوفـــود تقريبا مؤيدة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة .

واعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية أصوات ساحقة ، القرار ٦٦/٤٢ دال المتعلـق بعقد ذلك المؤتمر . وأيد القرار مجددا الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام فـــي الشرق الاوسط مؤكدا على "الحاجة الماسة لان تبذل جميع الحكومات مزيدا من الجهـــود الملموسة والبناءة من أجل عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير" .

رابعا - الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

ألف - بداية الانتفاضة

في نهاية عام ١٩٨٧ ، ظلت قضية فلسطين ومسألة النزاع العربي - الاسرائيلي عموما محط اهتمام المجتمع الدولي باعتبارها واحدة من أطول وأصعب النزاعات قاطبة بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ازدياد التفهم الدولي لقضية فلسطين والدعم الدولي المقدم من أجل نيل الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارسته لها ، تصاعد التوتر والعنف في المنطقة مما كانت له عواقب مأساوية بالنسبة للفلسطينيين .

وخلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقعت حوادث مختلفة تعكس مناخ الضجر المتزايد بين السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . واتسمت هذه الفترة الوجيزة بوقوع كثير من المظاهرات العنيفة والصدامات المسلحة وعمليات إطلاق النيران التي أدت في بعض الحالات الى حدوث اصابات بالغة والى سقوط قتلى ، وإلقاء القنابل النفطية والقنابل اليدوية . والاضرابات في الاعمال التجارية وفي المدارس ، وذلك في مختلف المدن والمحليات ومخيمات اللاجئين والجامعات في الاراضي المحتلة .

وفي أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، دخلت المشكلة الفلسطينية مرحلة جديدة . إذ انفجرت انتفاضة السكان الفلسطينيين في أوائل ذلك الشهر في قطاع غزة المحتل ، ثم انتشرت في بقية الاراضي المحتلة . ففي ٨ كانون الاول/ديسمبر ، قُتل أربعة من الفلسطينيين وأصيب تسعة آخرون بعد أن صدمت شاحنة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي سيارتي نقل كانتا تقلانهم وذلك عند متراس طريق عسكري في قطاع غزة . واعتقد الفلسطينيون أن القتل كان متعمدا وتلت ذلك عمليات الاحتجاج الشعبي . وبدأت القوات الاسرائيلية في استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين الفلسطينيين مما أدى الى ارتفاع نسبة الاصابات في الجانب الفلسطيني .

وعقب هذه الاحتجاجات الشديدة التي جرت في قطاع غزة ، تفجرت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس . وبغية إخماد وتفرقة مظاهرات الاحتجاج الفلسطينية الواسعة النطاق ، قام جيش الدفاع الاسرائيلي والقوات الخاصة

والشرطة والمستوطنون اليهود باستخدام الذخيرة الحية وضرب الفلسطينيين دون تمييز فضلا عن استخدام وسائل القمع الاخرى .

وعقب قيام الانتفاضة مباشرة ، اجتمع مجلس الامن في ١١ كانون الاول/ديسمبر للنظر في الحالة في الاراضي العربية المحتلة بناء على طلب اليمن الديمقراطية بصفتها رئيسة مجموعة الدول العربية لذلك الشهر (٥٩) . وقد نظر مجلس الامن في المسألة في جلساته التسع المعقودة خلال شهر كانون الاول/ديسمبر* . وفي ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اعتمد المجلس القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة الامريكية) . وفي ذلك القرار (٦٠) ، شجب مجلس الامن "بشدة ما تتبعه اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وبصفة خاصة قيام الجيش الاسرائيلي بإطلاق النار مما أدى الى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزّل" . كما أكد من جديد أن "اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" . وطلب مجلس الامن الى الامين العام أن يدرس الحالة في الاراضي المحتلة مستخدما جميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم تقريرا يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ورغم توجيه النداءات المباشرة الموجهة الى الحكومة الاسرائيلية للتقيد بالمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الآنفة الذكر وعدم اللجوء الى إبعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة استمرت اسرائيل في غيها وحصلت على قرار تعسفي من إحدى المحاكم بترحيل تسعة في الفلسطينيين .

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ، اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) الذي طلب الى اسرائيل ، في جملة أمور ، أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة . وقد ورد نداء المجلس الى اسرائيل "لإلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة العودة الآمنة والفورية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل" في قراره ٦٠٨ (١٩٨٨) الذي اعتُمد في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن التصويت .

---

* مجلس الامن ، الجلسات ٢٧٧٠ ومن ٢٧٧٢ الى ٢٧٧٧ و ٢٧٨٠ و ٢٧٨١ .

باء ـ ١٩٨٨ : عام الانتفاضة

تقرير الامين العام المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (٦١)

استجابة لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، أوفد الامين العام ممثله ، السيد مارك غولدنغ ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، لزيارة اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة ، وكان الغرض من المهمة ذا شقين هما : دراسة الحالة في الاراضي المحتلة على الطبيعة ، واستكشاف الطرق والوسائل التي يمكن أن يوصي بها الامين العام لدى مجلس الامن لضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .

وبعد أن اجتمع ممثل الامين العام مع المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية وناقش الحالة في الاراضي المحتلة مع نحو ٣٠٠ من الفلسطينيين والفلسطينيات ، تقدم الى الامين العام بما توصل اليه من نتائج وملاحظات . وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قدم الامين العام تقريره عن الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى مجلس الامن .

ويتناول الجزء أولا من التقرير المعنون "الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة" أعمال الاعتداء على حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال وأحوال معيشة السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . ووفقا لما جاء في التقرير قال الفلسطينيون الذين تشاور معهم وكيل الامين العام إنهم يرفضون الاحتلال الاسرائيلي واشتكوا مُرّ الشكوى من ممارسات قوات الامن الاسرائيلية (وهو اصطلاح يشمل جيش الدفاع الاسرائيلي وشرطة الحدود والشرطة المدنية ودوائر الامن العام ، المعروفة أيضا باسم "شين بيث") . كذلك تكررت الشكوى (التي أبديت أيضا ضد مسؤولين في الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة) من معاملة الفلسطينيين باحتقار وصلف يبدو أنهما متعمدان بقصد إذلالهم والحط من كرامتهم كبشر . وقدمت أيضا شكاوى متعلقة بممارسة العنف بصورة روتينية في مراكز الاحتجاز ، فضلا عن نظام الاحتجاز الإداري بأسره . وقيل إن الغرض من الاستجواب هو في العادة انتزاع اعتراف لاستخدامه في الإجراءات اللاحقة أمام المحاكم العسكرية ، وأن دوائر الامن العام تستخدم ضغوطا بدنية ونفسية شديدة لتحقيق هذا الغرض ، وأنها تستخدم أساليب (مثل التغطية) لا تترك تشويها بدنيا دائما .

كما تضمن الجزء أولا شكاوى أخرى مقدمة من الفلسطينيين متعلقة بالافتقار الى منافذ لنشاطهم السياسي ، والاستيلاء على الارض في الاراضي المحتلة لإقامة مستوطنات اسرائيلية والممارسة الاسرائيلية المتمثلة في إبعاد الفلسطينيين .

أما الجزء ثانيا من التقرير ، المعنون "طرق ووسائل ضمان سلامة وحماية المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي" فإنه ينظر في مشاكل مثل الحاجة الى إيجاد تسوية سياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، ومسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، ومختلف أنواع الحماية المقدمة الى السكان المدنيين الفلسطينيين وطرق ووسائل ضمان حماية السكان المدنيين .

وفي معرض مناقشة الحاجة الى إيجاد تسوية سياسية للمشكلة ، يقول الامين العام في الفقرة ٢٠ ما يلي :

"... من الضروري بالتأكيد القيام بمزيد من العمل لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين . ولكن هذه التدابير لا يمكن أن تكون أكثر من اجراءات مُسكِّنة . فهي لا تستطيع معالجة المشكلة الاساسية وهي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧ .

"... والسبيل الاكيد الوحيد في المدى الطويل لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وكذلك شعب اسرائيل ، هو التفاوض بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تكون مقبولة من جميع الذين يعنيهم الامر . والمطلوب بذل جهد عاجل من جانب المجتمع الدولي ، وفي طليعته مجلس الامن ، لتعزيز القيام بعملية تفاوض فعالة وللمساعدة في خلق الظروف الضرورية لنجاحها ."

وفيما يتعلق بمسألة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، يورد التقرير بصورة قاطعة ما يلي في الفقرة ٢٦ منه :

"وقد أعلنت عدة قرارات لمجلس الامن والجمعية العامة (بما فيها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)) عدم جواز اكتساب أراض بالحرب وأصرت على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت منذ حرب ١٩٦٧ . وقد أكد مجلس الامن والجمعية العامة على الدوام منذ عام ١٩٦٧ أن الاراضي التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ هي 'أراضٍ محتلة' ضمن إطار مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة . وكذلك أعلن كل من مجلس الامن والجمعية العامة في قرارات عديدة أن اتفاقية جنيف الرابعة تسري على هذه الاراضي المحتلة . وبناء عليه ، بالرغم من ان اسرائيل لا توافق على الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة ، فإن الرأي القانوني للمجتمع العالمي هو أنها يجب أن تطبق" .

وقد اقترح الامين العام اتخاذ بعض التدابير العاجلة بغية تخفيف حدة الحالة الراهنة . وقد ذكر أيضا في الفقرة ٢٧ ما يلي :

"ولذلك فإن أنجع السبل ، ريثما يتم التوصل الى تسوية سياسية ، لكفالة سلامة وحماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة هو أن تطبق اسرائيل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقا كاملا . ولتحقيق ذلك ، أوصي بأن ينظر مجلس الامن في توجيه نداء رسمي الى جميع الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، يسترعي انتباه هذه الاطراف الى التزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية بأن '... تكفل احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف' ويحثها على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لإقناع حكومة اسرائيل بأن تغير موقفها فيما يتعلق بوجوب تطبيق الاتفاقية ."

كما تقدم الامين العام في الفقرة ٢٨ بمجموعة من تدابير الحماية الممكنة التي يستطيع مجلس الامن اتخاذها للمساعدة في ضمان سلامة السكان المدنيين . وفيما يلي الاشكال المقترحة "للحماية" :

"..."

"(أ) قد تعني 'الحماية' الحماية المادية ، أي إيجاد قوات مسلحة تردع ، وتكافح عند اللزوم ، أي أخطار تهدد سلامة الاشخاص المحميين ؛

"(ب) قد تعني 'الحماية' الحماية القانونية ، أي تدخل وكالة خارجية لدى السلطات الامنية والقضائية للسلطة القائمة بالاحتلال وكذلك بخصوص ما تقيمه من محاكمات سياسية ، ضمانا لمعاملة فرد أو مجموعة من الافراد بالعدل ؛

"(ج) قد تعني 'الحماية' أيضا شكلا غير محدد الملامح بهذا القدر من الدقة ، سُمِّي في هذا التقرير "المساعدة العامة" ، وذلك بأن تتدخل وكالة خارجية لدى سلطات الدولة القائمة بالاحتلال لمساعدة الافراد أو مجموعات من الافراد على مقاومة أي انتهاكات لحقوقهم (مثل عمليات مصادرة الاراضي) وعلى مواجهة مصاعب الحياة اليومية في ظل الاحتلال ، مثل قيود الامن ، وحالات حظر التجول ، والمضايقة ، والصعوبات البيروقراطية ، وما الى ذلك ؛

"(د) وأخيرا هناك 'الحماية' غير المادية التي تقدمها الوكالات الخارجية ، وهي تشمل على وجه الخصوص وسائط الإعلام الدولية التي قد يكون لمجرد وجودها واستعدادها لنشر ما تلاحظه أثر مفيد لكل من يهمهم الأمر . ويسمي التقرير هذا النوع من الحماية 'الحماية بالنشر' ."

وقدم الأمين العام في ملاحظاته الختامية مجموعة من التوصيات باتخاذ اجراءات ، وشرح بعض الخطوات التي يتعين اتخاذها لإيجاد تسوية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي . وأشار الأمين العام الى أنه لا يمكن حل المشاكل الأساسية إلا من خلال تسوية سياسية . وعرض بإيجاز موقفه الثابت من هذه المسألة في الكلمات التالية الواردة في الفقرة ٥٣ :

"... ولا زلت أعتقد أنه ينبغي أن يتحقق هذا عن طريق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي تماما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير . وينبغي التفاوض بشأن تلك التسوية بواسطة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ."

وفي الفروع النهائية من التقرير ، أكد الأمين العام على الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية التي يعيش فيها سكان الأراضي المحتلة . وأشار ، ضمن جملة أمور ، الى الحالة في مخيمات اللاجئين ، منوّها بـ "ظروف المعيشة المزرية في كثير من المخيمات ، خصوصا في قطاع غزة ، الناجمة عن الافتقار الى أدنى حد من المنافع الأساسية مثل الطرق المعبدة والمجاري والمياه والاضاءة والاسكان" . وفي هذه الظروف ، طلب الأمين العام الى المفوض العام للأونروا أن يعد ، بصورة عاجلة ، مقترحات لتحسين البنية الأساسية للمخيمات وأن يسعى الى الحصول على الأموال اللازمة . وذكر الأمين العام أيضا أن كثيرا من الفلسطينيين الذين استشيروا في الأمر أعربوا عن أملهم في امكانية الاضطلاع بجهد دولي متضافر لتنشيط اقتصاد الأراضي . وتحقيقا لهذا الغرض ، طلب الأمين العام الى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي دراسة هذه الامكانية .

وأخيرا أعرب الأمين العام في الفقرة ٥٥ عن اعتقاده بأن :

"... في الضرورة بمكان أن يبادر المجتمع الدولي ، وعلى رأسه مجلس الأمن ، الى بذل مجهود عاجل لتشجيع الاضطلاع بعملية تفاوض فعالة . وهذا ما يقتضيه الميثاق وهي التوصية الأساسية الواردة في هذا التقرير . وما زلت ملتزما شخصيا بالبحث عن تسوية وسأساهم بأية طريقة استطيعها لتحقيق هذا الهدف" .

وقد سبق المداولات التي جرت بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن ورود مجموعة من الرسائل الموجهة الى الأمين العام . وتلقى الأمين العام رسائل من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة ، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة .

وأحال ممثل الكويت الى الأمين العام نص رسالة(٦٢) تم اعتمادها في الاجتماع العاجل الذي عقده أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي بالأمم المتحدة ، في نيويورك في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، بشأن انتهاك القوات الاسرائيلية حرمة المسجد الاقصى أثناء تأدية صلاة الجمعة . وذكرت الرسالة أنه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أثناء تأدية المصلين لصلاة الجمعة في المسجد الاقصى وقبة الصخرة المقدسة بالقدس الشريف ، اندفعت القوات الاسرائيلية الى داخل المسجد ، وأطلقت النار على المصلين المسالمين وقذفتهم بالقنابل المسيلة للدموع ، مما أسفر عن اصابة عدد كبير منهم بجراح خطيرة نقلوا بعدها الى المستشفى لمعالجتهم .

وأدان اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي هذه السياسات والممارسات الاسرائيلية ضدالشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة . وأيد أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي في الأمم المتحدة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأعربوا عن تضامنهم معها .

وتلقى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨(٦٣) من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ذكر فيها رئيس اللجنة ما يلي :

"تود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تعرب مرة أخرى عن بالغ قلقها ازاء السياسات والممارسات التي تضطلع بها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي تمثل انتهاكا صارخا للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ولقرارات الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وان اللجنة تشعر بالقلق بوجه خاص ازاء الوان العقوبات الجماعية المفروضة على الشعب الفلسطيني بأسره ، والتي لا يمكن الا أن تؤدي الى زيادة حدة التوتر وزيادة عرقلة الجهود المبذولة على الصعيد الدولي للتوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين" .

وتابع رئيس اللجنة بيانه مشددا على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية الى التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . واختتم بيانه بذكر ما يلي :

"وإن اللجنة تناشدكم اتخاذ كل التدابير الممكنة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، والعمل ، بوجه الخصوص ، على ضمان استمرار تزويد مخميات اللاجئين بالمؤن ، وبالامور الضرورية الاخرى . وعلاوة على ذلك تناشد اللجنة مجددا جميع الأطراف المعنية مضاعفة جهودها من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ، ولاسيما عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣" .

وفي عشية الاجتماع الذي عقده مجلس الامن بشأن بحث الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، تلقى الامين العام أيضا رسالة من إ. أ. شيفاردنادزة ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[٦٤] ، أشار فيها الى أنه من الضرورة الملحة بمكان ترجمة الارادة السياسية للدول ، التي تمثلت في قرارات الجمعية العامة الى خطوات عملية محددة تكفل التوصل الى حل لمشاكل الشرق الاوسط المستعصية واقترح أن تضطلع الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، بدور خاص في هذه العملية . وقدم الاقتراح التالي :

"إننا نقترح أن يشرع الاعضاء الدائمون في مجلس الامن في اجراء مشاورات للنظر في المسائل ذات الصلة . ونعتقد أنه يمكن للاعضاء الدائمين في مجلس الامن القيام بالمبادرة في هذا الشأن ويمكن النظر في النتائج والتوصيات التي يتم التوصل اليها في تلك المشاورات في جلسة رسمية لمجلس الامن نقترح أن تعقد على مستوى وزراء الخارجية ، نظرا لما تتسم به هذه المسألة من أهمية بالغة بالنسبة لصيانة الامن الدولي . ويحدونا الامل في أن تقوموا ، سيادة الامين العام ، من جانبكم ، باستخدام ما تملكون من وسائل ونفوذكم الشخصي للمساهمة مساهمة فعالة في التوصل الى اتفاق عام بشأن الخطوات الفورية العملية اللازمة لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط" .

وناقش مجلس الامن تقرير الامين العام في خمس جلسات عقدها في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ١٩٨٨* وتناول هذه المسألة اثنان وثلاثون وفدا . وانتقدت الغالبية العظمى من الوفود اسرائيل انتقادا حادا لتدابيرها القمعية والعنيفة الموجهة ضد المشاركين في الانتفاضة الفلسطينية المدنية في الاراضي المحتلة .

وأثبتت المناقشة التي جرت بشأن التقرير في مجلس الامن وجود تفهم واسع النطاق بين تلك الوفود التي تناولت المسألة حول ضرورة بذل جهد جماعي متضافر للتغلب على الجمود القائم في الصراع العربي - الاسرائيلي وايجاد حل سياسي للمشكلة . والآلية الوحيدة البناءة والفعالة للتوصل الى هذا الحل تتمثل في الاسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الامم المتحدة ، على أن تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي المرحلة النهائية من مداولات مجلس الامن ، قامت ستة وفود ، تمثل الدول غير المنحازة ، بصياغة مشروع قرار (٦٥) يطلب الى اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، أن تقبل انطباق الاتفاقية ، بحكم القانون ، على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأن تمتثل امتثالا كاملا لما يقع عليها من التزامات بموجب تلك الاتفاقية ، وبأن تتخلى فورا عن السياسات والممارسات التي تنتهجها والتي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ؛ ويطلب من اسرائيل أن تسهل مهمة لجنة الصليب الاحمر الدولية ومهمة وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كما يطلب من جميع الاعضاء أن يقدموا اليهما دعمهم الكامل ؛ وطلب من الامين العام أن يواصل رصد الحالة في الاراضي المحتلة بجميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم الى المجلس عنها تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب ؛ ويؤكد مسيس الحاجة الى أن يتم ، برعاية الامم المتحدة ، تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، الذي تعتبر المشكلة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه ، ويعرب عن تصميم المجلس على أن يعمل على تحقيق هذه الغاية . وفي ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ قدم المشروع للتصويت بيد أنه لم يتم اعتماده بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم في مجلس الامن . وصوت جميع الاعضاء الـ ١٤ الآخرين في المجلس لصالح مشروع القرار .

---

* مجلس الامن ، الجلسات ٢٧٨٥ - ٢٧٨٧ و ٢٧٨٩ - ٢٧٩٠ .

وبالرغم من اخفاق مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار المذكور أعلاه ، فلا يمكن المبالغة في تقدير أهمية هذه الوثيقة ، ونتائجها وخلاصاتها وموافقة المجلس شبه الاجماعية على الطرق الكفيلة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد يعتبر الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام حدثا هاما في التاريخ الحديث لجهود الأمم المتحدة الهادفة الى التوصل الى حل لمسألة فلسطين .

السياسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

عقب المداولات التي جرت في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بشأن تقرير الأمين العام ، وقعت عدة من الأحداث ذات التأثير المباشر على الشعب الفلسطيني في منطقة الشرق الأوسط وأماكن أخرى ، كان أهمها بالنسبة للفلسطينيين ، دون أدنى شك ، استمرار الانتفاضة والتغيرات النوعية التي طرأت عليها ، فبالرغم من الادانة العالمية الواسعة لممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، فقد استمرت هذه السلطات في انتهاج سياسة "اليد الحديدية" في مواجهة الفلسطينيين . وأدت الوسائل التي استخدمتها القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة في التصدي للانتفاضة الشعبية الى وقوع اصابات جماعية وخسائر كبيرة في الأرواح بين السكان الفلسطينيين المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء والمسنون . وقد كان اعتماد القوات العسكرية الاسرائيلية على أنواع معينة من الغازات المسيلة للدموع في التجمعات الكبيرة السبب ، منذ بدء الانتفاضة ، في وقوع وفيات عديدة وحدوث حالات اجهاض كثيرة بين النساء الفلسطينيات الحوامل وفي وقوع وفيات بين الأطفال . وتعرض الفلسطينيون بصفة مستمرة للضرب الجزافي ولأشكال أخرى من الأذى الجسدي على يد قوات الدفاع الاسرائيلية ورجال خدمات الأمن العام . وتعرضوا أيضا لهجمات ، عنيفة في بعض الأحيان ، من جانب المستوطنين الاسرائيليين . وأضحى حظر التجول ، والعقاب الجماعي ، وهدم المنازل ، واحتجاز الفلسطينيين وترحيلهم الممارسة المعتادة للسلطات الاسرائيلية . وفي وقت كتابة هذا التقرير ، أفادت الأنباء أن ما يزيد على ٤٥٠* فلسطينيا قد قتلوا على يد القوات الاسرائيلية ، وما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ قد جرحوا أو أصيبوا بأذى جسدي وأن ٥١ قد رحلوا من الأراضي المحتلة على يد السلطات الاسرائيلية . وخلال عام ١٩٨٨ ، احتجز الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات

---

* يشمل هذا العدد الوفيات الناتجة عن الاصابة بالطلقات النارية ، والغازات المسيلة للدموع ، والضرب ، وأسباب أخرى . وتختلف المصادر الفلسطينية والإسرائيلية ومصادر الأمم المتحدة وغيرها إزاء العدد الدقيق للمصابين بين السكان الفلسطينيين .

مختلفة من الوقت . وفي أوقات مختلفة خلال الانتفاضة ، بلغ عدد الأشخاص المحتجزين اداريا لفترات تتراوح من ثلاثة الى ستة أشهر ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص[٦٦] وفي فترة معينة بلغ عدد الأشخاص المحتجزين ما يقرب من ٠٠٠ ١٢ شخص* .

وقد انتقد المجتمع الدولي وأدان بحدة انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية ، في تقريرها لعام ١٩٨٨ إلى أن حكومة الولايات المتحدة ترى ان بعض السياسات والممارسات الإسرائيلية تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة** . وتشمل هذه الانتهاكات ترحيل المدنيين الفلسطينيين ، الذي غدا أكثر تواترا في عام ١٩٨٨ عنه في عام ١٩٨٧ ، ونقل المسجونين من الأراضي المحتلة وهدم المنازل كعقاب للأسر . وذكر هذا التقرير حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الفلسطينيين على يد السلطات الإسرائيلية . ووفقا للتقرير ، فإن رد قوات الدفاع الإسرائيلية على الانتفاضة "أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان" . وذكرت وزارة الخارجية في هذا التقرير أن الجنود الإسرائيليين ، في محاولتهم السيطرة على الانتفاضة ، "كثيرا ما استخدموا الطلقات النارية في حالات لا تمثل خطرا قاتلا للقوات ، مما سبب وفيات وإصابات كثيرة كان يمكن تجنبها" . وأفادت الأنباء حدوث "خمس حالات في عام ١٩٨٨ تم فيها احتجاز فلسطينيين عزل من السلاح توفوا في الاحتجاز في ظروف مشبوهة أو قتلوا بلا شك على يد موظفي الاحتجاز" . ووردت الاشارة أيضا إلى أنباء ضرب الأشخاص المشتبهين والمحتجزين ، وإلى "المعاملة القاسية والمهينة التي تعرض لها المسجونون والمحتجزون" . وذكرت التقارير تعرض المسجونين الفلسطينيين في مرفق الضاهرية الجديد[٦٧] الى ضروب أذى قاسية .

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ذكر السيد اسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أن الأولوية الأولى لإسرائيل في محاولتها قمع الانتفاضة هي استخدام "القوة ، والجبروت ، والضرب"[٦٨] . ورد في تقرير وزارة الخارجية نفسه ما يلي :

---

* تختلف المصادر الفلسطينية ، والإسرائيلية وغيرها من المصادر فيما يتعلق بالعدد الصحيح للمصابين والمحتجزين بين السكان الفلسطينيين .

** ترى الولايات المتحدة أن الاحتلال الإسرائيلي يخضع لأنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

"... في أواخر كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير أبلغ أطباء فلسطينيون وأجانب ، ومنظمات لحقوق الإنسان ، والصحافة الدولية والإسرائيلية عن وقوع حوادث واسعة الانتشار استخدمت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية الهراوات لكسر أطراف وضرب الفلسطينيين الذين لم يشتركوا مباشرة في الاضطرابات أو يقاوموا القبض . وقبض الجنود على اناس كثيرين من منازلهم ليلا ، وأوقفوهم على أقدامهم لساعات طويلة ، وجمعوا الرجال والاطفال وضربوهم انتقاما لقذفهم الحجارة"(٦٩) .

وانتقد المدعي العام لإسرائيل هذه السياسة وأعلن انها غير شرعية .

وذكر التقرير أن السلطات الإسرائيلية عاملت الاطفال الفلسطينيين معاملة الراشدين في جرائم الامن . ولإخفاء الممارسات المذكورة أعلاه عن المجتمع الدولي ، ولإيقاف الانتفاضة المستمرة الى حد ما ، لجأت إسرائيل الى تعمية وسائل الإعلام والمصادر الإعلامية . وورد في تقرير وزارة الخارجية أن "السلطات الإسرائيلية ، رغبة منها في وقف الانتفاضة ، فرضت قيودا متزايدة على حرية التعبير والصحافة في عام ١٩٨٨ ، متذرعة في ذلك بأسباب أمنية"(٧٠) .

وتذكر وزارة الخارجية الامريكية انه فرضت قيود أخرى على الفلسطينيين . وهذه تتضمن الاحتجاز الإداري والتوسّع في الالتجاء الى فرض فترات طويلة في كثير من الاحيان لحظر التجوّل مما يسبب مشقة كبيرة للسكان الفلسطينيين .

الإجراءات التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان

خلال عام ١٩٨٨ بأكمله ، كانت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات العنيفة في الشرق الأوسط بصفة عامة مركز اهتمام المجتمع الدولي الذي صعّد الى حد كبير دعمه السياسي والإنساني والاقتصادي للشعب الفلسطيني . وتم اتخاذ عدد من القرارات والإجراءات الهامة في عام ١٩٨٨ بشأن قضية فلسطين في الامم المتحدة وفي الهيئات والمؤسسات الحكومية الدولية الاخرى مثل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، وبلدان الشمال الاوروبي ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ومجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد الكاريبي ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وفي عام ١٩٨٨ واصلت لجنة حقوق الإنسان ، وهي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، تركيز اهتمامها على انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة . ويتضمن التقرير الذي قدم الى دورتها الرابعة والاربعين ، المعقودة في الفترة من ١ شباط/فبراير الى ١١ آذار/مارس ، قرارين معنونين "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين" . وفي القرار ١/١٩٨٨ ألف ، أكدت اللجنة من جديد ، في جملة أمور ، إدانتها الشديدة لسياسة العنف الجسدي التي تتبعها اسرائيل في الأرض المحتلة والمتمثلة في تكسير عظام الأطفال والنساء والرجال والتسبب في إجهاض النساء نتيجة للضرب المبرح . وأدانت الممارسات العنيفة المنتظمة الاخرى للسلطات الاسرائيلية ، مثل قتل آلاف الفلسطينيين وجرحهم واعتقالهم وتعذيبهم وخطف الأطفال الفلسطينيين . ورفضت اللجنة بشدة قرار اسرائيل بضم القدس . وبينما حثّت اللجنة اسرائيل على الامتناع عن السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، طلبت اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوصي مجلس الامن بأن يتخذ ضد اسرائيل التدابير المشار إليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاستمرارها في انتهاك هذه الحقوق* . وحث القرار ١/١٩٨٨ باء اسرائيل التي دأبت على رفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بمختلف أحكامها على الأراضي الفلسطينية أو العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، على الامتثال لهذا الصك القانوني الدولي واحترامه .

وخلال الدورة نفسها ، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان قرارا ثالثا يتصل بقضية فلسطين . وفي ذلك القرار ، ٣/١٩٨٨ ، المعنون "الحالة في فلسطين المحتلة" ، أكدت اللجنة من جديد تأييدها للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة

كان من بين التطورات ذات الاهمية الخاصة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ سن الولايات المتحدة تشريعا ورد في قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية ، للسنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، من حيث تأثيره على بقاء بعثة المراقب الدائم لمنظمة

---

* يتحدث الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (المواد ٣٩ - ٥١) ، المعنون "فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" ، عن الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة بصفة مؤقتة لاستعادة السلم والأمن الدوليين .

التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك . وقد أكدت الجمعية العامة من جديد أن البعثة مشمولة بأحكام اتفاق المقر* ، وأن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في إنشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها وفي الاحتفاظ بمثل هذه الأماكن والمرافق وانه ينبغي تمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بمهامهم الرسمية . وأشارت الجمعية العامة أيضا الى أن هناك نزاعا بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن تفسير أو تطبيق اتفاق المقر ، وانه ينبغي إعمال الإجراء الخاص بتسوية المنازعات المنصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق . وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أصدرت محكمة العدل الدولية بالإجماع فتوى مؤداها أن "الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها طرفا في الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ ، ملزمة وفقا للبند ٢١ من هذا الاتفاق ، بالدخول في تحكيم لتسوية النزاع بينها وبين الأمم المتحدة" . وأيّدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ ، فتوى المحكمة وحثّت البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته القانونية الدولية وأن يقوم بناء على ذلك بتعيين محكّم له في هيئة التحكيم التي ينص عليها البند ٢١ من اتفاق المقر .

وقدم الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ تقريرا عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ استعرض فيه النزاع الذي نشأ مع البلد المضيف حول تشريعه الداخلي ، قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧ ، الذي كان يمكن أن يؤدي الى إغلاق بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية(٧١) . وقد أرفق بالتقرير حكم قاضي المحكمة المحلية للولايات المتحدة في منهاتن بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ الذي قضى برفض الدعوى المقامة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بطلب إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بموجب التشريع المذكور .

وطبقا للقواعد ذات الصلة للمحكمة ، كان أمام الولايات المتحدة ٦٠ يوما من تاريخ صدور الحكم المذكور تستطيع خلالها استئنافه . وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أعلنت وزارة العدل الامريكية أن الولايات المتحدة قررت عدم استئناف الحكم . وفي نفس هذا اليوم صدر البيان التالي منسوبا الى الناطق باسم الأمين العام :

---

* هو الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بمقر الأمم المتحدة . وقد تم التوقيع على هذه الوثيقة ، المعروفة أيضا باسم "اتفاق المقر" في ليك سكسيس في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ ، وبدأ نفاذها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ عن طريق تبادل المذكرات وفقا للبند ٢٨ منها .

"ترحّب الامم المتحدة بقرار الولايات المتحدة عدم استئناف حكم المحكمة المحلية الاتحادية للمنطقة الجنوبية من نيويورك . وبذلك انتهى النزاع بين الامم المتحدة والبلد المضيف بشأن بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية"(٧٣) .

تطورات الشرق الاوسط المتصلة بقضية فلسطين

واصلت اسرائيل ، خلال السنة ، بالإضافة الى القمع المستمر للسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة ، تهديداتها وهجماتها ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وبلغت هذه التهديدات وهذه الهجمات ذروتها باغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) ، نائب القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ على يد فرقة من الكوماندوز . وأكد تحقيق قامت به الحكومة التونسية المسؤولية المباشرة لاسرائيل عن هذا الهجوم .

وقد تم توجيه نظر مجلس الامن الى هذه المسالة ونظر فيها في جلساته الاربع المعقودة بين ٢١ و ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، اعتمد مجلس الامن بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت القرار ٦١١ (١٩٨٨) . وضمن أمور أخرى أدان المجلس إدانة شديدة في هذا القرار العدوان المرتكب في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ضد سيادة تونس وسلامتها الإقليمية في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك الدولية .

وبحلول منتصف عام ١٩٨٨ ، وصلت الحالة في الارض المحتلة والسياسات والممارسات القمعية لاسرائيل تجاه السكان الفلسطينيين المدنيين ، وانتهاكها المتكرر للسيادة والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة ، نقطة حاسمة ، مما جعل التقدم نحو حل سياسي شامل لقضية فلسطين مسالة حتمية . وفي الوقت ذاته ، أدّت تطورات عديدة متصلة بالنزاع العربي - الاسرائيلي الى وعي وتفهّم متزايدين للقضية ، بالإضافة الى دعم فكرة عقد محفل دولي تحت رعاية الامم المتحدة لحل قضية فلسطين ، وهي لُب النزاع .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ أدلى الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد بسام أبو شريف ، ببيان هام قال فيه إن مفتاح التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية هو التفاوض بين طرفي النزاع . وأعرب أيضا عن استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتحدّث مع أي طرف يختاره الجانب الاسرائيلي ليمثله في هذه المفاوضات . وقال السيد أبو شريف إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) في إطار قرار للامم المتحدة الذي اعترف بحقوق الشعب الفلسطيني . وأضاف ان

منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول وضع الارض المحتلة تحت وصاية دولية . كما أكد الناطق باسم المنظمة أن المنظمة ستوافق بل ستصر على وجود ضمانات دولية لأمن جميع بلدان المنطقة ، بما فيها فلسطين واسرائيل . وقال إن رغبة المنظمة في الحصول على هذه الضمانات هي الدافع وراء طلب المنظمة إجراء مفاوضات سلمية ثنائية مع اسرائيل في إطار مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الامم المتحدة . وكان من رأي السيد أبو شريف أن إجراء استفتاء شعبي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الامم المتحدة يتيح للشعب الفلسطيني أن يبت في من سيمثله في عملية السلام المقبلة(٧٣) .

وقد نشأ عنصر جديد من أساسه في الحالة في الشرق الاوسط عندما قررت حكومة الأردن قطع صلاتها القانونية والإدارية بالضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل . وفي خطاب رئيسي موجّه الى الامة ، قال الملك حسين ملك الاردن في ٣١ تموز/يوليه :

"وفي الفترة الاخيرة تبيّن أن هناك توجها فلسطينيا وعربيا عاما يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها . كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ـ وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الاردنية في الارض المحتلة ـ يتناقض مع هذا التوجّه مثلما سيكون عائقا أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي"(٧٤) .

ومع ذلك أوضح الملك حسين أن الاردن سيواصل دعمه لصمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الى أن يحقق الفلسطينيون أهدافهم الوطنية . وفيما بعد ، حلّ الملك مجلس النوّاب في البرلمان الاردني الذي كان يضم ممثلين للفلسطينيين في الضفة الغربية . وقد رحّبت منظمة التحرير الفلسطينية بذلك ، وأعربت عن استعدادها لتحمّل المسؤولية الكاملة في إدارة الارض الفلسطينية المحتلة .

وفي الفترة من شهر آب/أغسطس الى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، كثفت المنظمة الى حد كبير نشاطها الدبلوماسي بهدف زيادة التفهم الدولي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وبصفة خاصة قضية فلسطين . وفي ٢٨ آب/أغسطس ، اجتمع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الامين العام للامم المتحدة في جنيف وناقش معه الحالة في الارض المحتلة واحتمالات المساعدة السياسية والمادية التي يمكن أن تقدمها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني .

وبعد اسبوعين ، ألقى الرئيس عرفات في ١٣ أيلول/سبتمبر خطابا في اجتماع للمجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بفرنسا . وأعرب في خطابه عن آرائه فيما يتعلق بالحالة الراهنة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وفي ظروف ومحنة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي . وأكد الرئيس عرفات بصفة خاصة على الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأرض المحتلة . وفي عرضه للموقف الذي اتخذته المنظمة سعيا لإيجاد تسوية سلمية للنزاع ، ذكر أن المنظمة لا توافق إلا على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وأطراف النزاع في المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، على أساس خيارين هما : جميع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أو قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مع الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وأولها حقه في تقرير المصير . وأكد الرئيس عرفات مرة أخرى ، في معرض حديثه عن موضوع الإرهاب ، التزام المنظمة بإعلان القاهرة لعام ١٩٨٥ وقرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وذكر أن المنظمة تعمل من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الأرض المحررة من الاحتلال الاسرائيلي ، مع نظام ديمقراطي جمهوري متعدد الاحزاب يحترم حقوق الإنسان ، حيث لا يوجد تمييز بين مواطنيه على أساس اللون أو العرق أو الدين (٧٥) .

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ، قدّم الأمين العام ، وهو يواصل جهوده لإيجاد طريقة ملائمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، تقريرا آخر (٧٦) يتضمن مواقف الأطراف في النزاع العربي ـ الاسرائيلي . وقدم عددا من الملاحظات الحاسمة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

وكان من دواعي تفاؤل الأمين العام أن جميع أعضاء مجلس الأمن يعتقدون أن عقد مؤتمر دولي أمر مرغوب فيه وأنه يمكن أن يتبين من المواقف التي اتخذتها الأطراف أنه ينبغي إيجاد إطار دولي للتفاوض بشأن تسوية عادلة ودائمة للنزاع . وفي حين أشار الأمين العام إلى الخلافات المتبقية بشأن طبيعة ذلك الإطار وسلطاته والأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه ، وبشأن من يشترك فيه ، فقد أكد على الحاجة الملحّة لتنظيم عملية مقبولة لدى الجميع للتفاوض بشأن تسوية عادلة ودائمة وشاملة .

وفي الوقت نفسه ، كانت الحالة العامة في الأرض المحتلة تتدهور بسرعة . فقد زاد تكرار حدوث حالات العقوبة الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال على السكان الفلسطينيين المدنيين وشملت حظر التجول لفترات طويلة وفرض الحصار العسكري على

المدن والقرى ومخيمات اللاجئين . وواصل الاسرائيليون نسف منازل الفلسطينيين وإغلاق المدارس والجامعات وحظر النقابات العمالية واللجان المحلية وفرض جزاءات وقيود أخرى على الفلسطينيين .

ونظرا لهذه الظروف الخطيرة ، طلبت مجموعة الدول العربية في الامم المتحدة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الانتفاضة في إطار بند جدول الاعمال المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة" . وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعت الجمعية العامة في جلسة عامة لمناقشة البند المقترح ، وبعد المناقشة ، اعتمدت القرار ٢١/٤٣ بشأن الانتفاضة* . وقد أدان القرار ، في جملة أمور ، أعمالا مثل "قيام الجيش والمستوطنين الإسرائيليين بإطلاق النيران مما يسفر عن قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزّل ، والضرب وتكسير العظام ، وإبعاد المدنيين الفلسطينيين ، وفرض التدابير الاقتصادية التقييدية ، ونسف المنازل ، والعقوبة والاحتجاز الجماعيين ، وكذلك منع الوصول إلى وسائط الإعلام" . كما طلبت الجمعية العامة إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ "تمشيا مع التزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية ، أن تتخذ تدابير ملائمة بغية ضمان احترام إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لهذه الاتفاقية في جميع الظروف" . وطلب القرار إلى الامين العام أن ينظر في الحالة في الاراضي المحتلة "بكل الوسائل المتاحة له" وأن يقدم تقارير دورية عن هذه المسألة .

وقدم الامين العام أول تقرير انبثق عن قرار الجمعية العامة ٢١/٤٣ (٧٧) في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد ذكر الامين العام ، الذي ساعده مركز حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في إعداد هذه الوثيقة** ، أنه يرى من الضروري أن تنفذ السلطة القائمة بالاحتلال أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تنفيذا دقيقا . وأكد مرة أخرى أن التدابير الرامية إلى تعزيز سلامة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وحمايته ، على إلحاحها ، لن تحل المشكلة الاساسية ؛ وكان من رأي الامين العام أنه ليس من الممكن بلوغ حل للمشكلة إلاّ بتسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها الحق في تقرير المصير .

---

* اشترك في تقديم مشروع القرار ٥٤ دولة عضوا . وحظي القرار بتأييد مائة وثلاثين صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت .

** يقوم المركز بدور أمانة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

وأعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في تقريرها لعام ١٩٨٢ المقدم إلى الجمعية العامة(٧٨) ، عن قلقها العميق إزاء الحالة في الأرض المحتلة نتيجة "لتزايد لجوء إسرائيل للقوة المسلحة وما تتخذ من تدابير قاسية أخرى في محاولة لقمع الانتفاضة الشعبية ، التي بدأت في مطلع كانون الأول/ديمسبر ١٩٨٧ ، ضد الاحتلال المستمر للأرض الفلسطينية المحتلة وضد ضمها التدريجي وضد السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني" . وقد تضمن التقرير معلومات عن السياسات والممارسات التي تطبقها السلطات الإسرائيلية لوقف الانتفاضة ، بما فيها بعض السياسات والممارسات الجديدة . ووجهت اللجنة مرة أخرى انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى تلك السياسات التي تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وتمنع الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ، وتعوق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين .

الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ومقرراته

تعتبر المقررات والوثائق الختامية التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني ، وهو الهيئة التشريعية الفلسطينية العليا ، في دورته التاسعة عشرة غير العادية ، المعقودة في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ذات أهمية تاريخية بالنسبة للشعب الفلسطيني . وقد أطلق الفلسطينيون على هذه الدورة اسم دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ، دورة "أبو جهاد" الذي استشهد في وقت سابق من تلك السنة . وقد توجت هذه الدورة باعتمادها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وثيقتين تاريخيتين هما "البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني" و "إعلان الاستقلال" . كما اتُخذ قرار بإقامة حكومة مؤقتة .

وقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني في "البيان السياسي" الذي أصدره ، في جملة أمور ، عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ـ وآخرها قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) ـ وقرارات مؤتمرات القمة العربية ، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، ويضع في الوقت نفسه ترتيبات لأمن وسلام كل دولة في المنطقة .

وتحقيقا لذلك ، فقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني على تنفيذ ما يلي :

"(أ) ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة ، وباعتبار أن المؤتمر الدولي المذكور ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلطسيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملا بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ؛

"(ب) انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية ؛

"(ج) إلغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم ، وإزالة المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ ؛

"(د) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية على هذه الأراضي ؛

"(هـ) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن ؛

"(و) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الاماكن المقدسة في فلسطين لأتباع جميع الأديان ؛

"(ز) يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية"(٧٩) .

أما الوثيقة الثانية التي اعتمدتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني ، وهي "إعلان الاستقلال" ، فقد أعلنت قيام دولة فلسطين . وأشارت الوثيقة إلى عدة صكوك قانونية دولية تضمنت أحكاما لاقامة دولة فلسطينية . وأشارت ، في جملة أمور ، إلى ما يلي :

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده ، وبحرمانه من حق تقرير المصير ، إثر قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني" (٨٠) .

وفيما يتعلق باقامة دولة فلسطينية ، يذكر الإعلان ما يلي :

"واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله ،

"وانطلاقا من قرارات مؤتمرات القمة العربية وبالاستناد إلى الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ،

"ومن خلال ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي وسيادته فوق أرضه ؛

"فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن ، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني ، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية ، وعاصمتها القدس الشريف" (٨١) .

وقد حدد الإعلان الخصائص الأساسية للدولة الفلسطينية المنشأة حديثا على النحو التالي :

"إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق . وتُصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية ، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الأغلبية حقوق

الاقلية واحترام الاقلية قرارات الاغلبية ، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل ، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان .

"إن دولة فلسطين دولة عربية ، وهي جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، من تراثها وحضارتها ، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة .

...

"وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الامم المتحدة وأهدافها ، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته .

"وإذ تعلن دولة فلسطين انها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي ، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء ، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد ، فالغد لا يحمل غير الامان لمن عدلوا أو شابوا إلى العدل"(٨٢) .

وقد أعلنت دولة فلسطين انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو سلامة أراضي واستقلال أي دولة أخرى ، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها .

وقد أشار الامين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط(٨٣) الذي صدر يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إشارة خاصة إلى دور الانتفاضة في الارض المحتلة . ورأى أن الانتفاضة كانت عاملا غلابا في جدول الاعمال السياسي في الشرق الاوسط ، وإلهاما لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر . وأعرب عن إيمانه بأن دورة الجزائر أوجدت زخما جديدا في العملية الدبلوماسية ، وأتاحت فرصا جديدة للتقدم نحو السلم ينبغي انتهازها .

وقد لقي إنشاء دولة فلسطين ترحيبا فوريا من المجتمع الدولي . ففي خلال شهر واحد اعترفت نحو ٨٠ دولة في افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بفلسطين المستقلة(٨٤) .

الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة في جنيف

قررت منظمة التحرير الفلسطينية قبل انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني أن يرأس الرئيس عرفات وفد المنظمة إلى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة خلال نظرها في بند جدول الاعمال المعنون "قضية فلسطين" . كما كان من المتوقع أن يشارك الرئيس عرفات في المناقشة وأن يلقي بيانا افتتاحيا . وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ، قُدمت إلى قنصلية الولايات المتحدة في تونس الوثائق اللازمة للحصول على تأشيرة لدخول السيد عرفات إلى الولايات المتحدة . وأعرب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة عن أمله في سرعة الإنتهاء من إجراءات طلب التأشيرة ، تسهيلا لوصول الرئيس عرفات إلى الامم المتحدة .

بيد أن الولايات المتحدة رفضت إصدار تأشيرة للرئيس عرفات بدعوى أن ذلك يهدد أمنها . وقد تحدث المستشار القانوني للأمم المتحدة عن قرار الولايات المتحدة - وهي البلد المضيف - بعدم السماح بدخول الرئيس عرفات إلى الولايات المتحدة لكي يتحدث في دورة الجمعية العامة ، فذكر أمام لجنة العلاقات مع البلد المضيف يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر :

"... إن البيان الصادر عن وزارة الخارجية لا يفيد بأن وجود السيد عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في الامم المتحدة يهدد بحد ذاته أمن الولايات المتحدة بأي شكل من الاشكال . وبعبارة أخرى ، لم يزعم البلد المضيف أنه يُخشى أن يقوم السيد عرفات أثناء وجوده في الولايات المتحدة بأنشطة خارجة عن نطاق مهامه الرسمية وموجهة ضد البلد المضيف . والتعليل الوارد في بيان وزارة الخارجية الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لا يستوفي المعيار الموضوع في المحادثات التي جرت بين

الأمين العام همرشولد وسلطات الولايات المتحدة والذي أورده السيد همرشولد في التقرير المذكور أعلاه"* .

"وباختصار أرى أن البلد المضيف كان وما زال ملتزما بالاستجابة لطلب تأشيرة الدخول الخاص برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي منظمة منحتها الجمعية العامة مركز المراقب"(٨٥) .

وبعد ذلك بأسبوع ، نظرت الجمعية العامة في المسألة في جلستها العامة . وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ، طرح للتصويت مشروع قرار عنوانه "تقرير لجنة العلاقات بالبلد المضيف" . وكان مما جاء بالقرار أن الجمعية العامة تستنكر عدم الاستجابة المواتية من البلد المضيف لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٤٨/٤٣ ، وقررت أن تنظر في البند ٣٧ من جدول أعمالها وهو "قضية فلسطين" في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر . وقد اعتُمد قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٣ في تصويت مسجل بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل صوتين وامتناع دولة واحدة عن التصويت .

وعملا بالقرار ٤٩/٤٣ ، نظرت الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في بند جدول الاعمال ٣٧ وعنوانه "قضية فلسطين" في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وتحدث ٩٦ وفدا أمام الجمعية العامة في بند جدول الأعمال هذا ، وكان منهم ٣١ وزيرا للخارجية .

---

* يشير المستشار القانوني للأمم المتحدة هنا إلى حالة وقعت عام ١٩٥٣ عندما نشأت مشكلة تتعلق برفض إعطاء تأشيرة دخول لشخص دعاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأسباب تتعلق بالأمن القومي . وقد تفاوض داغ همرشولد الأمين العام حينذاك مع البلد المضيف محاولا إيجاد سبيل يمكن به تناول مثل هذه الصعوبات والتصدي لها . ونشر الأمين العام تقريرا مرحليا عن هذه المفاوضات (الوثيقة E/2492 ، المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣) كما نشر فصلا عنها في تقريره السنوي عن الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ (الوثيقة A/2663) . وأبلغ همرشولد الدول الأعضاء أن ممثلي الولايات المتحدة أكدوا له أنه إذا ظهرت مستقبلا أية مشاكل خطيرة تتعلق في حالات معينة بتطبيق الأحكام المتصلة بالوصول إلى منطقة المقر أو الإقامة في المنطقة المجاورة لها فإن هؤلاء الممثلين سوف يتشاورون معه ويبقونه على علم كامل بالتطورات قدر المستطاع للتأكد من أن اتفاق أي قرار يتخذ مع حقوق الأطراف المعنية .

ورأس وفد منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس عرفات الذي أدلى ببيان أمام الجمعية العامة يوم ١٣ كانون الاول/ديسمبر . وقدم الرئيس عرفات في بيانه عرضا لتاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي ، وخصوصا لتاريخ قضية فلسطين . وتحدث عن عدة خطط ومبادرات للسلم اقترحت خلال العقودة الاخيرة كانت تستهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع . وأكد دور الانتفاضة الحاسم في كفاح شعب فلسطين من أجل حقوقه واستقلاله . واهتم الخطاب بشكل بارز بقرارات الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وأشار الرئيس عرفات تحديدا إلى موقف المجلس الوطني الفلسطيني من مسألة الإرهاب ، فذكر أن الدورة كررت رفضها للإرهاب بكافة أشكاله ، بما في ذلك الإرهاب الصادر عن الدول .

وتحدث عن مسألة إيجاد حل للنزاع العربي - الإسرائيلي ، فأكد أن الإسراع بعملية السلم في المنطقة يستدعي جهدا غير عادي من جميع الاطراف المعنية ومن الاطراف الدولية ، خصوصا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين يتحملان مسؤولية خاصة تجاه قضية السلام في الشرق الأوسط . وكان من رأيه أن على الأمم المتحدة و "الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وجميع التكتلات والهيئات الدولية دورا حيويا في هذه المرحلة" .

وقام السيد عرفات بوصفه رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتولى حينذاك اختصاصات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين ، بتقديم مبادرة السلام الفلسطينية التالية إلى الجمعية العامة :

"أولا ، أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وتحت إشراف الامين العام للامم المتحدة ، وذلك بناء على مبادرة الرئيس غورباتشوف والرئيس ميتران التي طرحها الرئيس ميتران على الجمعية العامة في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي وأيدتها دول كثيرة وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي الذي تؤيده جميع دول العالم باستثناء حكومة اسرائيل ؛

"ثانيا ، انطلاقا من إيماننا بالشرعية الدولية وبالدور الحيوي للامم المتحدة ، نرى اتخاذ اجراءات لوضع أرضنا الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الامم المتحدة مؤقتا ، ووضع قوات دولية بها تحمي شعبنا وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا ؛

"ثالثا ، إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية شاملة بين أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي ومنها دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الاخرى ، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بما يحقق المساواة وتوازن المصالح ، وبخاصة حق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني ، واحترام حق كافة أطراف النزاع في العيش في سلام وأمان" (٨٦) .

وقد لقيت خطة السلام ترحيبا حارا من كافة الوفود تقريبا ، فقد تحدثت مؤيدة كفاح شعب فلسطين العربي من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف . وذكرت مرة أخرى كل الوفود تقريبا أن منظمة التحرير ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ينبغي أن تشارك في أية عملية للسلام تستهدف إيجاد حل لقضية فلسطين التي هي لب النزاع العربي - الإسرائيلي ، على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى .

وأظهرت مناقشة قضية فلسطين بوضوح تزايد قلق المجتمع الدولي من استمرار محاولات حكومة إسرائيل سحق الانتفاضة . واتسمت البيانات التي ألقيت في جنيف بنقد حاد لموقف إسرائيل من قضية فلسطين ، ولسياساتها وممارساتها إزاء المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال . وتحدثت وفود كثيرة مؤيدة قيام دولة فلسطين الجديدة .

وفي اليوم التالي الموافق ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، ذكر السيد عرفات في مؤتمر صحفي عقد في جنيف ، وبتحديد أكثر ، النقاط الأساسية التي ذكرها في بيانه أمام الجمعية العامة ، وألقى السيد عرفات في افتتاح المؤتمر الصحفي البيان التالي :

"كان واضحا من خطابي أمس إننا نقصد حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني طبقا للقرار ١٨١ ، وحق كافة الأطراف المعنية في نزاع الشرق الاوسط في العيش في سلام وأمان ، وهذا يشمل كما ذكرت دولة فلسطين وإسرائيل والجيران الآخرين وفقا للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

"أما عن الإرهاب فقد نددتُ به يوم أمس بعبارات لا لبس فيها ، ومع ذلك أكرر للتاريخ إننا نندد تنديدا كاملا ومطلقا بكافة أشكال الإرهاب ، بما فيها الإرهاب الصادر عن الافراد والجماعات والدول" (٨٧) .

وكان البيانان اللذان ألقاهما السيد عرفات في المؤتمر الصحفي تطورا هاما لقي ترحيبا من غالبية الوفود التي حضرت دورة الجمعية العامة في جنيف .

وفي ١٥ كانون الاول/ديسمبر ، وهو اليوم الاخير من المداولات العامة حول بند جدول الاعمال ، طرحت للتصويت مشاريع اربعة قرارات . وجريا على العادة المتبعة ، تناول أحد القرارات الخاصة بقضية فلسطين عمل ومهام لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام بالامانة العامة للأمم المتحدة . وجاء اعتماد هذا القرار بأجزائه الثلاثة بأغلبية كبيرة من الأصوات . ومع ذلك كان لنتائج التصويت على القرارين الاخرين أثر سياسي أكبر . فقد دعا أحدهما ، وهو القرار ١٧٦/٤٣ ، إلى "عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير" . وحدد هذا القرار خمسة مبادئ لتحقيق السلام الشامل في المنطقة منها انسحاب إسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛ وضمان ترتيبات للامن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ وتصفية المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

وأحاطت الجمعية العامة علما في هذا القرار بالرغبة المعلنة والمساعي المبذولة لوضع الارض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الامم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلام . وفيما يتعلق بدور مجلس الامن في عملية السلام ، طلبت الجمعية العامة إلى المجلس النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة . وجاء اعتماد هذا القرار بأغلبية ساحقة هي ١٢٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع دولتين عن التصويت .

وتناول قرار آخر (١٧٧/٤٣) مسألة إنشاء دولة فلسطين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني . واعترفت الجمعية العامة في هذا القرار بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ، وأكدت الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة

سيادته على أرضه المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ . وقررت الجمعية العامة في نفس القرار أن تستعمل منظومة الامم المتحدة اسم "فلسطين" اعتبارا من ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بدلا من التسمية المستعملة فيما قبل وهي "منظمة التحرير الفلسطينية" ، دون المساس بمركز منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب أو بوظائفها في منظومة الامم المتحدة ، وفقا لقرارات الامم المتحدة وممارساتها ذات الصلة . وجاء اعتماد هذا القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوتين وامتناع ٣٦ وفدا عن التصويت .

علّلت الولايات المتحدة ، وهي أحد الوفدين الوحيدين اللذين صوتا ضد مشاريع القرارات ، تصويتها بأنها ترى أن قبول المنظمة الصريح لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، واعترافها بحق اسرائيل في الوجود ، وتخليها عن الارهاب ، تشكل "خطوة أخرى إلى الامام صوب المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية ، التي تمثل شرطا أساسيا للتوصل إلى تسوية شاملة" . وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده "متفائل لهذا التحرك الايجابي" . وأكد أن الولايات المتحدة على هذا الاساس أعلنت في ١٤ كانون الاول/ديسمبر أنها "على استعداد للدخول في حوار مضموني مع منظمة التحرير الفلسطينية" . ومع ذلك ، ظل وفد الولايات المتحدة يعارض مشروع القرار المتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام لسبب أفصح عنه سفير الولايات المتحدة بقوله أن "مشروع القرار هذا لا يعبر عن الاهمية الاساسية للمفاوضات المباشرة بين الاطراف" . وفيما يتعلق باعتراض وفده الشديد على مشروع القرار الثاني ، قال ممثل الولايات المتحدة إن قرار حكومته "المشاركة في حوار مضموني مع منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ألا يؤخذ على أنه يعني قبولا أو اعترافا من جانب الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة"(٨٨) .

بدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة

أطلق الموقف الذي اتخذه وفد المنظمة أثناء دورة جنيف للجمعية العامة سلسلة من التطورات السياسية البعيدة الأثر . وكان أهمها هو استئناف الحوار الرسمي بين المنظمة والولايات المتحدة بعد فترة طويلة من الزمن . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، في أعقاب المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عرفات ، أصدر رئيس الولايات المتحدة ، السيد رونالد ريغان ، بيانا عن علاقات الولايات المتحدة مع المنظمة كان مما قاله فيه :

"أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم بيانا قبلت فيه قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واعترفت بحق اسرائيل في الوجود ، وتخلت عن الارهاب . وكانت هذه هي شروطنا منذ مدة طويلة لاقامة حوار مضموني . وقد تم الوفاء بها . وعليه فقد أذنت لوزارة الخارجية بالشروع في حوار مضموني مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

"إن الشروع في حوار بين الولايات المتحدة وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية خطوة هامة في عملية السلام ، لا سيما لانها تمثل تطورا هاما في التفكير الفلسطيني نحو مواقف واقعية وعملية بشأن القضايا الرئيسية"(٨٩) .

وتم أول اجتماع بين الوفدين في ١٦ كانون الاول/ديسمبر في مدينة قرطاج التونسية* . وكانت هذه المحادثات ، التي هي نتيجة مباشرة لدورة الجمعية العامة المعقودة في جنيف ، تمثل تعهدا ذا مغزى بالنسبة للجانبين . فمجرد إقامة محادثات مهد السبيل لمزيد من الاتصالات والجهود الدبلوماسية التي ستمتد إلى عام ١٩٨٩ . كما كانت شارة البدء في جهد دبلوماسي قوي جديد يرمي الى ايجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي .

خامسا - النتيجة

إن التطورات السياسية والدبلوماسية التي تؤثر في الشعب الفلسطيني ، والتي أوجزتها الفصول السابقة ، حدثت في اطار حالة راهنة متقلبة للغاية في المنطقة ، فضلا عن التدهور الخطير بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ في ظروف معيشة الفلسطينيين في الارض المحتلة . وقد تطلبت هذه الظروف تحديدا ملحا لاحتياجات معينة للفلسطينيين ، فضلا عن تخطيط وتطوير وتنفيذ سريع لبرامج ومشاريع المساعدة الاقتصادية والاجتماعية .

وواصلت منظمات الاغاثة الدولية والوطنية والخاصة ، خلال الفترة المستعرضة ، تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . وتقدم عدة مؤسسات في منظومة الامم المتحدة المساعدة الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة(٩٠) . ويرمي ما تقدمه الامم المتحدة من مساعدة اقتصادية واجتماعية وما تقوم به من أنشطة انمائية الى ايجاد سبل عملية ومعقولة لتخفيف وطأة المشاكل الانمائية الاقتصادية والاجتماعية القائمة للشعب الفلسطيني . وتسبب الحالة الاقتصادية المزدادة سوءا على سوء في الارض المحتلة ، ولا سيما العدد الكبير من العمال الفلسطينيين المرغمين على البحث عن عمل في اسرائيل قلقا في غاية الشدة للمنظمات التي تقدم المساعدة . وإن الهدف الرئيسي للانشطة الانمائية في الارض المحتلة يتمثل في إعادة تشكيل القاعدة الانتاجية للاقتصاد في هذه المناطق .

---

* ترأس وفد المنظمة السيد ياسر عبد ربه ووفد الولايات المتحدة السيد روبرت هـ . بيلترو ، السفير لدى تونس .

وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، ولا سيما في أعقاب دورة جنيف للجمعية العامة ، وجدت اسرائيل نفسها ، كطرف في النزاع معزولة بصفة متزايدة في الامم المتحدة وفي المنطقة . وقد يتمخض هذا العامل ، مضافا اليه التحركات والمساعي الاخيرة لبلدان أوروبا الغربية بحثا عن حل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي ، فضلا عن الفهم المتزايد في الولايات المتحدة لمحنة الشعب الفلسطيني ، عن حالة جديدة من الناحية النوعية في الشرق الأوسط . واذا أريد لعملية السلام أن تمضي قدما ، فعلى جميع أطراف النزاع أن تتخذ مواقف واقعية ومسؤولة في المفاوضات لا سيما بشأن قضية فلسطين ، وبشأن مجموعة متنوعة من العناصر الاخرى في النزاع العربي - الاسرائيلي .

وكانت الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ وجزء كبير من عام ١٩٨٩ سنوات قوي فيها بشدة دور الامم المتحدة وهي تبذل جهدا للاسراع في تسوية سياسية عادلة للنزاع الذي استمر أربعة عقود . وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة مشكلة فلسطين ، المكونة من تشابك معقد وحساس بين مصيري شعبين في الشرق الأوسط - شعب عربي وشعب آخر يهودي . وقد نجحت الامم المتحدة عبر السنين ، كما اعترفت بذلك الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء فيها ، في ايجاد نهج متوازن وعادل لهذه المسألة الحساسة . وقد لقيت فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة ، تأييدا واسع النطاق في جميع أنحاء العالم . وبسبب تعدد أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ومشاركة عدة أطراف معنية ، من بينها الاردن ، واسرائيل ، والجمهورية العربية السورية ، ولبنان ، ومصر ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن شكل هذا المحفل الذي تدعو اليه الامم المتحدة يبدو أنه أكثر النهوج ملاءمة وفعالية . واليوم ، يرى المجتمع الدولي أن مثل هذا المؤتمر هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكون مجديا للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته ، فضلا عن الشعوب الاخرى في المنطقة ، وهي منطقة مزقتها عقود من النزاع المتواصل .

ومنذ شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وحتى إرسال هذه الوثيقة للطبع ، أكد مجلس الامن للامم المتحدة ، والجمعية العامة ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والمؤسسات والوكالات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية في جميع أنحاء العالم ، على أنها اهتمت في أنشطتها ، اهتماما خاصا بمحنة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وخلال هذه الفترة ، بذلت الحكومات في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى بسلسلة من الجهود الدبلوماسية المتصلة مباشرة بالبحث عن حل لقضية فلسطين . ومع ذلك ، وعلى الرغم من المساعي المتزايدة التي تبذلها مختلف الاطراف ، لم يتم بعد تحقيق حل سياسي عادل ودائم وشامل للمشكلة .

الحواشي

(١) مجموعة معاهدات الامم المتحدة ، المجلد ٧٥ ، ١٩٧٣ .

(٢) القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في كل دورة مجمّعة في ملحق للوثائق الرسمية للجمعية العامة لهذه الدورة .

(٣) تتضمن هذه الصكوك : ميثاق الامم المتحدة ؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛ واتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛ واتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح ، المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤ ؛ واتفاقيتي لاهاي المعقودتين في ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية ؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(٤) Meron Benvenisti, 1987 Report, Demographic, economic, legal, social and political developments in the West Bank, West Bank Data Base Project, as quoted in The Jerusalem Post, 1987, p. 52 .

(٥) المرجع نفسه ، الصفحتان ٤١ - ٤٢ .

(٦) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة (A/43/694) ، الفقرتان ٤٩٩ و ٦١٩ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٦١٠ .

(٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٦١١ .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢١ .

(١٠) انظر التقارير السنوية للجنة الدولية للصليب الاحمر : ١٩٨٤ ، الصفحات ٦٦ - ٦٨ ؛ و ١٩٨٥ ، الصفحتين ٧٢ و ٧٣ ؛ و ١٩٨٦ ، الصفحتين ٧١ و ٧٢ ؛ و ١٩٨٧ ، الصفحات ٨٣ - ٨٥ (من النص الانكليزي) .

(١١) Joseph Schechla, "The Past as Prologue to the Intifadah", in Without Prejudice, vol. I, No. 2, 1988, p. 73.

(١٢) See Country Reports on Human Rights Practices for 1988. Reports submitted to the Committee on Foreign Relations (U.S. Senate) and Committee on Foreign Affairs; (U.S. House of Representatives) by the Department of State, February 1989, Washington, pp. 1385-1386.

(١٣) Benvenisti, op. cit., p. 55.

(١٤) Sara Roy, "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development" in Journal of Palestine Studies, vol. XVII, No. 1, Autumn 1987, p. 58.

(١٥) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة (A/41/680) ، الفقرة ٨٢ .

(١٦) انظر الرسالة المؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ والموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (A/43/118-S/19473) ، الصفحة ٥ .

(١٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٦ .

(١٨) انظر الرسالة المؤرخة في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (A/43/63-S/19376) ، الصفحة ٤ .

(١٩) انظر الرسالة المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ والموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (A/43/166-S/19537) ، الصفحة ٧ .

(٢٠) Meron Benvenisti and Shlomo Khayat, The West Bank and Gaza Atlas, West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, 1988, p. 26.

(٢١) صحيفة جيروزليم بوست The Jerusalem Post ، العدد الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٢٢) انظر منظمة الصحة العالمية ، الظروف الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك فلسطين ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنية بدراسة الظروف الصحية لسكان الاراضي المحتلة (A/37/13) ، الفقرتين ٣-٣-٢ و ٣-٤ .

(٢٣) Benvenisti, 1986 Report, West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, 1986, pp. 20 and 22 .

(٢٤) Sara Roy, "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development" in Journal of Palestine Studies, vol. VII, No. 1, Autumn 1987, p. 69 .

(٢٥) Benvenisti, 1987 Report, op. cit., pp. 16 and 18 .

(٢٦) Benvenisti, 1986 Report, op. cit., pp. 11-12 .

(٢٧) المرجع نفسه ، ص. ١٣ .

(٢٨) See Country Reports on Human Rights Practices for 1988, op, cit., pp. 1374 and 1384 .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص. ١٣٧٥ .

(٣٠) "القطاع المالي الفلسطيني تحت ربقة الاحتلال الإسرائيلي" ، دراسة أعدتها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفقرة ٥٢ .

(٣١) صحيفة جيروزليم بوست The Jerusalem Post ، العدد الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(٣٢) Fawzi A. Gharaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip, Westview Press, Boulder, Co., 1985, p. 110 . انظر أيضا (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفقرة ٥٧ ؛

(٣٣) تقرير الامين العام عن قضية فلسطين (A/39/130-S/16409) .

(٣٤) اعضاء مجلس الامن الـ ١٥ هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وباكستان ، وبيرو ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وزمبابوي ، والصين ، وفرنسا ، وفولتا العليا (المعروفة الان باسم بوركينا فاسو) ، ومالطة ، ومصر ، ونيكاراغوا ، والهند ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، والحكومات المشتركة بصفة مباشرة في النزاع العربي الإسرائيلي وغير الاعضاء في مجلس الامن وهي الاردن ، وإسرائيل ، والجمهورية العربية السورية ، ولبنان .

(٣٥) انظر A/39/130-S/16409 ، التذييل ، الصفحة ٨ .

(٣٦) رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/39/222-S/16516) ، الصفحتان ١ و ٢ .

(٣٧) رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الامم المتحدة (A/39/214-S/16507) .

(٣٨) انظر A/39/130/Add.1-S/16409/Add.1 .

(٣٩) انظر رسالة مؤرخة في ٣٠ اب/اغسطس ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة (A/39/416-S/16708) الصفحة ٢ .

(٤٠) رسالة مؤرخة في ٩ ايار/مايو ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (A/39/238-S/16543) ، الصفحتان ١ و ٢ .

(٤١) انظر رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (A/39/275-S/16584) ، المرفق ، الصفحة ٢ .

(٤٢) انظر رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة (A/39/219-S/16512) ، المرفق ، الصفحة ١ .

(٤٣) انظر رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/39/368-S/16685) .

(٤٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35) .

(٤٥) تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط (A/39/600-S/16792) .

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35) ، الفقرتان ١٦٧ و ١٦٨ .

(٤٧) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (A/40/702) ، الفقرة ٣٢٣ .

(٤٨) تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط (A/40/779-S/17587) ، الفقرتان ٣٩ و ٤٠ .

(٤٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35) .

(٥٠) تقرير الامين العام عن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط (A/41/215-S/17916) ، الفقرة ٢ .

(٥١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (A/41/680) .

(٥٢) تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط (A/40/768-S/18427) ، الفقرة ٣٧ .

(٥٣) انظر رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (A/42/151-S/18718) ، المرفق .

(٥٤) تقرير الامين العام عن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط (A/42/277-S/18849) .

(٥٥) انظر الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة (A/42/313-S/18888) ، المرفق .

(٥٦) تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط (A/42/714-S/19249) .

(٥٧) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (A/41/650) .

(٥٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35) .

(٥٩) رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة (S/19333) .

(٦٠) القرارات التي يتخذها مجلس الامن تجمع سنويا في الوثائق الرسمية لمجلس الامن لتلك السنة .

(٦١) تقرير مقدم الى مجلس الامن من الامين العام وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443) .

(٦٢) رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/43/94-S/19439) ، مرفق .

(٦٣) رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ موجهة الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/95-S/19441) .

(٦٤) انظر الرسالة المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/43/96-S/19442) ، المرفق .

(٦٥) S/19466 .

(٦٦) رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ موجهة الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/392-S/19926) .

(٦٧) انظر Country Reports on Human Rights Practices for 1988, op, cit., pp. 1377-1378, et seq. .

(٦٨) صحيفة النيويورك تايمز The New York Times ، العدد الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

(٦٩) انظر Country Reports on Human Rights Practices for 1988, op, cit., pp. 1397 .

(٧٠) المرجع نفسه ، ص ١٣٨٢ .

(٧١) تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، تقرير الامين العام (A/42/915/Add.5) .

(٧٢) انظر الامم المتحدة ، إدارة شؤون الإعلام ، البلاغ الصحفي ، (SG/SA 4184) ، المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

(٧٣) جريدة السفير ، العدد الصادر في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

(٧٤) Foreign Broadcast Information Service, Daily Report : Near East and South Asia, No. FBIS-NES-88-147, 1 August 1988, p. 39 .

(٧٥) Ibid., No. FBIS-NEW-88-179, 15 September 1988, pp. 3-8 .

(٧٦) تقرير الامين العام عن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط (A/43/691-S/20219) ، الفقرتان ٥ و ٧ .

(٧٧) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، تقرير الامين العام (A/43/806) .

(٧٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35) ، الفقرة ١٩ .

(٧٩) انظر الرسالة المؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (A/43/827-S/20278) ، المرفق الثاني .

(٨٠) المرجع نفسه ، المرفق الثالث ، الصفحتان ١٣ و ١٤ .

(٨١) المرجع نفسه ، المرفق الثالث ، الصفحتان ١٤ و ١٥ .

(٨٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١٥ .

(٨٣) تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط (A/43/867-S/20294) ، الفقرات ٢٣ - ٢٧ .

(٨٤) صحيفة التايمز The Times ، العدد الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

(٨٥) تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/C.6/43/7) الفقرتان ١١ و ١٢ .

(٨٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الوثيقة A/43/PV.78 المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، الصفحات ٣٣ - ٣٦ .

(٨٧) صحيفة الواشنطن بوست ,The Washington Post ، العدد الصادر في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

(٨٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، (A/43/PV.82) ، الصفحات ٤٣ ـ ٤٦ .

(٨٩) انظر Department of State Bulletin, vol. 89, No. 2143, February 1989, P. 51 .

(٩٠) تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة مؤسسات منظومة الامم المتحدة التالية : برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى ، مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية للامانة العامة للامم المتحدة ، منظمة الامم المتحدة للطفولة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية/صندوق الامم المتحدة للسكان ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد البريدي العالمي ، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، المنظمة البحرية الدولية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

- - - - -